الحـــرب في
السياسة الخارجية الأمريكية
بعد الحرب الباردة



تأليــف

الدكتــور أنمار موسى جواد



الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية
بعد الحرب الباردة

الطبعة الأولى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2018/4/1989)
رقم التصنيف:327.14
المؤلف ومن في حكمه:
أثمار موسى جواد
الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة
الواصفات:
/ فترة مابعد الحرب الباردة/ / السياسة الخارجية/ / الولايات المتحدة/

ISBN :978-9957-637-75-0

الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية
بعد الحرب الباردة

تأليف
الدكتور أنمار موسى جواد



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَالـلـهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ {216/2}**) البقرة: 216

الإهــداء...

إلى ملايين الأبرياء ...

الذين وقعوا ضحايا لحروب و فظائع لا يمكن تصورها...

المؤلف

المقدمة

تعد الحرب من أكثر الظواهر إنتشاراً وعنفاً في المجتمع الدولي، فجميع الشعوب على مر التأريخ و بمختلف درجات تطورها، قد عرفت معنى الحرب، ومارست هذه الظاهرة في حياتها، وتركت آثارها في حياة و تنظيم و تأريخ هذه الشعوب. فالحرب هي التي أنجبت أغلب التأريخ، و يكاد يكون معظم أحداث التأريخ الكبرى هو تأريخ نزاعات وحروب، و بسبب الحرب قامت حضارات و إندثرت حضارات أخرى، وأصبحت الحرب نقطة التحول الأساسية في إنتقال البشرية من حقبة تاريخية إلى حقبةٍ أخرى.

وكانت الحرب وراء تطور التنظيم الدولي، فمعاهدة ويستفاليا عام (1648) بما جاءت به من أُسس العلاقات الدولية و التنظيم، جاءت بعد حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، و مؤتمر فيينا عام (1815) جاء بعد الحروب النابليونية، وتم إنشاء عصبة الأمم عام (1918) كأول محاولة لتنظيم الأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت الأمم المتحدة عام (1945) عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وإختلف الباحثون في الاتفاق على مفهوم الحرب، فالبعض بحث مفهوم الحرب من حيث الأسباب التي تدفع إليها، والبعض بحثها من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والبعض الآخر يبحثها من وجهة نظر وظيفتها. كما إن هناك إختلافاً حول طبيعة الحرب، وهل يمكن عدها ظاهرة مستقلة بذاتها، وما هي علاقتها الجدلية بالسياسة، هل هي مستقلة عن السياسة، أم أن الحرب مكملة لها ؟ وهل أن الحرب ظاهرة حتمية ؟ أو أن من الممكن تجاوزها ؟ وهل هي ظاهرة عرضية أو هي نتاج مجموعة من الأسباب و المتغيرات؟

وقد تطورت ظاهرة الحرب عبر التاريخ وأخذت أشكالا مختلفة، حسب تطور المجتمعات البشرية، وازدادت ظاهرة الحرب حدةً و ازدادت تعقيداً مع تطور الأسلحة والمعدات الحربية، وإكتسبت طابعاً تدميرياً، وتعاظمت عواقبها.

ولعبت العوامل التقنية دوراً في تطور الحروب وتحولها مـن شـكل إلى آخـر، فبعـد أن كانت الحروب حروباً بدائية في المجتمعات الأولية، اقتصرت أسلحة الحرب فيها على الحجارة والأخشاب، تحولت إلى حروبا تعتمد على الصناعة اليدوية في المجتمعات الزراعية، ومع بروز عصر الصناعة والثورة الصناعية في أوروبا واخـتراع القـوى المحركـة واخـتراع البـارود، تحولـت الحروب إلى حروب نظامية والى جيوش منسقة، وقد أدت التطـورات التكنولوجيـة في القـرن العشرين وخصوصا فيما يتعلق باختراع الأسلحة النووية، إلى تحول جذري في ظاهرة الحرب.

ويمكن القول إن بين الحرب والسياسة الأمريكيـة علاقـة قويـة متلازمـة مـن الصـعب فصلها، ويمكن القول بأن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية قائم على ثنائية القوة و المصلحة، فالسياسة الخارجية الامريكية تتحدد وفقـاً للقـوة و المصـلحة، وقـد هيمنـت عـلى السياسة الخارجية الأمريكية نظريتان في العلاقات الدولية، هما النظريـة الواقعيـة والنظريـة الليبرالية حددت كل مـنهما مجموعـة مـن الفرضـيات والمبـادئ التـي تقـوم عليهـا السياسـة الأمريكية، وهيمنت كل واحدة منهما على السياسة الخارجيـة الامريكيـة وأصـبحت الموجهـة لها خلال مدة زمنية محددة.

وهناك مجموعة من المحـددات التـي دفعـت الولايـات المتحـدة إلى خـوض الحـروب خلال تأريخها الطويل، أهم هذه المحددات؛ مكانتهـا السياسـية والإقتصـادية والتكنولوجيـة، والأهم من ذلك مكانتها في النظام الدولي.

فقد مرت الولايات المتحدة بمراحل عديدة وتحولات تاريخية مختلفـة، تبعـاً لتطورهـا الإقتصادي والعسكري والتكنولوجي ومكانتها في النظام الدولي، وأثرت تلك المراحل التاريخية التي مرت بها الولايات المتحـدة بصـورة كبـيرة عـلى خياراتهـا في اللجـوء إلى اسـتخدام القـوة العسكرية، وكانت الولايات المتحدة مدفوعة بمجموعة من العوامل التي تـدفعها للجـوء إلى استخدام القوة في سياستها الخارجية، فكانت مدفوعة تارة بالبحث عن المكانـة، أو المصـلحة أو الإنتقام تارةً أُخرى.

ولكن بعد الحرب على أفغانستان عام 2001 و بعد إحتلال العراق عام 2003، أدركت الولايات المتحدة إن الحلول الأكثر فعالية للمشاكل التي تواجه الولايات المتحدة هي الحلول السياسية وليست الحلول العسكرية، ولذلك تحاول الولايات المتحدة المساهمة في التأثير على الأحداث و تشكيل مسارها، من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية و الاقتصادية والإنسانية والأمنية والإستخباراتية.

ومع التطور التكنولوجي الكبير، وبسبب تراجع صورة ومكانة الولايات المتحدة في العالم، و بسبب الإستخدام المفرط للقوة العسكرية، والمواقف والمعايير المزدوجة للولايات المتحدة؛ من نشر الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان التي بررت بها حروبها؛ والتي أدت إلى تكاليف باهظة أوصلتها إلى حافة الهاوية من تراكم الدين العام وأزمة مالية عالمية، والتكاليف البشرية لهذه الحروب التي خلفت آلاف القتلى، لذلك فإنها لجأت إلى أنواع جديدة من الحروب.

ولكن بالرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية حتى تسعينيات القرن المنصرم ، ورغم كل الكتابات التي دعت إلى التخلي عن الحروب التقليدية و استخدام مخرجات الثورة العلمية و التكنولوجية في الشؤون العسكرية، إلا إن الولايات المتحدة لم تتخلى عن حروبها التقليدية.

إذ إستهلت عقد التسعينات بحربها على العراق عام 1991، حاولت من خلالها إبراز مقومات القوة التي تمتلكها، وإبراز مكانتها في النظام الدولي، وتكريس الأُحادية في النظام الدولي، تبعها بعد ذلك حربها على كوسوفو عام 1999، و إحتلال أفغانستان في عام 2001، ثم إحتلالها العراق عام 2003، وقامت بكل تلك الحروب من أجل تحقيق أهدافاً معينة في مقدمتها المصالح والهيبة أو الإنتقام أو البحث عن المكانة....الخ. فقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تسعينيات القرن المنصرم تحالفاً دولياً لضرب العراق بحجة تهديدهِ الأمن والسلم الدوليين إستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقامت خارج نطاق مبادئ الأمم المتحدة بترسيم الحدود مع الكويت وفرض مناطق الحظر الجوي.

وقامت الولايات المتحدة بحرب أخرى على كوسوفو في نهاية عقد تسعينات القرن الماضي، والتي جاءت تطبيقاً لمنظومة من المعايير والمبادئ الدولية، والتي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقها وإرسائها وجعلها أساساً للعلاقات الدولية.

وكانت لحروب الولايات المتحدة في عقد التسعينات من القرن الماضي مجموعة من الأهداف مثل تحقيق الهيمنة الأمريكية وتكريس الأحادية القطبية وعقد الاتفاقيات الأمنية. وادعت الولايات المتحدة أنها استخدمت في حروبها التقليدية أنواعاً من الأسلحة ذات الدقة العالية و التوجيه عبر الأقمار الصناعية، لا تسبب خسائر للمدنيين، واستخدمت فيها المعلوماتية بصورة كبيرة.

وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث 11/أيلول/2001 نقطة تحول فاصلة في تأريخ العلاقات الدولية، وجعلت العالم قبل هذه الأحداث يختلف عما قبله، وذلك من أجل خلق عدوٍ جديدٍ لها، أسمته بالإرهاب العالمي، يسمح لها بالتدخل في أي مكان وفي أي زمان لمكافحة الإرهاب، دون الأخذ بنظر الإعتبار مبدأ السيادة والإستقلال للدول، ودون الحاجة التي تفويض من منظمة الأمم المتحدة، وذلك تحت باب الدفاع الشرعي عن النفس، ومن ثم قسمت العالم إلى قسمين: أما مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب.

فقد حاولت الولايات المتحدة إستغلال أحداث 11 أيلول من أجل صياغة نظام دولي جديد تقودهٌ الولايات المتحدة، وتفرض شروطها عليه، لذلك كانت أحداث 11 أيلول 2001 نقطة البدء بقبول وإقرار القيادة الأمريكية للعالم. وحاولت الولايات المتحدة تضليل الرأي العام الأمريكي والعالمي، و تهويل خطر الإرهاب من أجل الحصول على تأييد الرأي العام وتبرير استخدام القوة بحجة تأمين الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم أسست تحالفاً دولياً لمكافحة الإرهاب وقامت بضرب واحتلال أفغانستان عام 2001.

وبعد عامين من إحتلال أفغانستان قامت بضرب وإحتلال العراق تحت ذرائع ومبررات مختلفة، منها إمتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، إلى دعم العراق لتنظيم القاعدة، إلى التوق الأمريكي لإيجاد نظام ديمقراطي في هذا البلد، وبذلك وضعت الولايات المتحدة نفسها موضع المدافع عن البشرية.

وقد دفع التطور التقني والتكنولوجي المسؤولين في الولايات المتحدة إلى إستغلال مخرجات هذا التقدم لشن حروب إعلامية و حروب نفسية و حروب فضاء الكتروني على الخصوم، و قد تحولت الولايات إلى هذه النوع من الحروب لمجموعة من الأسباب، أهمها محاولة الولايات المتحدة الابتعاد عن استخدام الأدوات العسكرية المباشرة في شن الحروب، و تقليل النفقات المادية والبشرية التي تترتب على التدخل العسكري، والتخلص من أزمة شرعية الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك فأن هذه الحروب لا تحتاج إلى تحضير ساحات معارك تقليدية.

فأتاح تطور وسائل الإعلام للولايات المتحدة فرصة كبيرة لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية والثقافية دون حشد جيوش، من خلال أسلوب إختراق العقول والتأثير فيها معتمدة على نظام متطور من الأدوات والأساليب لينفذ إلى أعماق الذات البشرية ويخاطب العواطف فأصبحت وسائل الإعلام تصل إلى مختلف الشرائح والأصناف دون أي مجابهة تذكر.

وتزايدت أهمية الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية، وبنت جيوشاً إعلامية، وعَدّت الولايات المتحدة جيوشها الإعلامية على أسس وقواعد علمية، مزودة هذه الجيوش بأحدث الوسائل التي تمكنه من أداء مهمته، و لعل هذه الاهتمام ببناء الجيوش الإعلامية نشأ في الأساس من التطور الكبير في الثورة التكنولوجية و الاتصالية، والتي أتاحت له أن يصبح قوة لها تأثيرها البالغ على الإنسان وفي شتى مجالات الحياة، و هذا التأثير أصبح يتجاوز حدود الزمان والمكان، لذلك فقد أصبح الإعلام سلاحاً تستخدمه الولايات المتحدة للتأثير في الدول، وأصبحت هناك حروباً إعلامية قائمة بذاتها.

وقد أدى تطور وسائل الإعلام والإتصال إلى تطور أدوات وأساليب الحرب النفسية والتي أصبحت حربٌ قائمة بذاتها لها أساليبها وخصائصها وأدواتها الخاصة، وأصبحت الحروب النفسية حروباً مستمرة في عملها سواء كانت هناك معارك حربية أم لم تكن، فالحرب النفسية لا تعرف حالة الحرب أو السلام.

وفي العقد الأول من القرن الحالي بدأ عصر الفضاء الالكتروني، وأصبحت حروب الفضاء الالكتروني حقيقة واقعة، وأخذت الولايات المتحدة ومجموعة من الدول تتحسب لهذا النوع من الحروب، وأصبحت قادرة على شن هذا النوع من الحروب ما يدمر غيرها من الدول.

وحرب الفضاء الالكتروني تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها أنها حروب سريعة أي أنها تحدث بسرعة الضوء، و من ثم خلقت مخاطر أمام صناع القرار في وقت الأزمات، فضلاً عن ذلك فإن أهم ما يميز هذه الحروب إنها لا تحتاج إلى ساحات معارك تقليدية، فالمصارف و الرادارات و البنى التحتية يمكن الوصول إليها عبر الفضاء الالكتروني، والسيطرة عليها وتدميرها دون الحاجة إلى دحر الدفاعات التقليدية للدول.

وقد بدأت الولايات المتحدة تعد ساحات معارك الفضاء الالكتروني، وذلك من خلال إختراق شبكات الدول الأخرى و بنيتها التحتية ووضع ثغرات التسلل وزرع (القنابل المنطقية)، وهذا الطابع المتواصل لحرب الفضاء الالكتروني يلغي الحدود الفاصلة بين السلم والحرب، ويخلق بعداً خطيراً من حالة عدم الإستقرار.

وأدت التطورات الكبيرة والمتسارعة للعلاقات الدولية، إلى التأثير بدرجة كبيرة على مسائل عدة مثل، تغيير وإعادة توزيع الأوزان النسبية للفاعلين الدوليين، وبروز فاعلين آخرين جدد في العلاقات الدولية، وأعادت تشكيل خارطة موازين القوى في النظام الدولي، وكذلك أعادت هذه التطورات ترتيب الأهمية النسبية لعناصر القوة، بطريقةٍ زادت أهمية القوة الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية (وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات) على حساب القوة العسكرية والبشرية، فضلاً عن إعادة ترتيب

الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي، بصورة أدت إلى تراجع القضايا التي كانت تحتل مرتبة الصدارة، وتقدم قضايا جديدة مثل قضايا الإرهاب، وقضايا البيئة والإحتباس الحراري، و نقص الموارد و المياه، و قضايا حقوق الإنسان، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهذه التطورات إنعكست على مبادئ العلاقات الدولية مثل مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأثارت مسألة مدى صلاحية الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها التنظيم الدولي والوظائف والأدوار التي تؤديها أجهزة هذا التنظيم وآلياته المتنوعة، ومدى ملاءمة هياكلها وبنيتها الداخلية بالوظائف المنوطة بها.

ومن ثم غيرت كل هذه التطورات طبيعة الحروب والصراعات المستقبلية، وإحتمالات اللجوء إلى الحرب في إدارة العلاقات الدولية، وساحات وأدوات والفاعلين في هذه الحروب، وزادت من التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، وطرحت أمامها ضرورة الإستعداد، وإختيار آليات مواجهة تلك التحديات، وكيفية مواجهتها في المستقبل، وأشكال الحروب المستقبلية.

فالنظام الدولي يقوم على تفاعلات كثيرة تحدث بين مختلف الفاعلين الدوليين، والذي يحكم تلك التفاعلات هو أنماط القوة و توزيعها بين هؤلاء الفاعلين، وقد شهدت الأوساط الأكاديمية جدلاً واسعاً حول طبيعة العلاقات الدولية و شكل النظام الدولي في المستقبل القريب، فمن ناحية لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، إذ بدأ يزاحمها فاعلون آخرون من غير الدول، و بدأو يحدثون تغييرات بنيوية في طبيعة النظام الدولي، والتي ترافقت مع إنكشاف مفاهيم سيادة الدولة وتداعي وظائف الدولة السياسية والتنموية والإجتماعية، و بالتالي أصبح هناك بيئة تنامت فيها تأثيرات الفاعلين غير الدوليين، فقد تغير أشكالهم و مضامين تأثيراتهم، فضلاً عن ذلك، لم تعد القوة العسكرية هي الشكل الوحيد من أشكال قوة الدولة.

ومن ناحية أخرى، دار الجدل في الأوساط الأكاديمية حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في النظام الدولي، والتحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتغيرات في ميزان القوة الأمريكية من جهة أخرى.

وظهرت جملة من التساؤلات حول ما إذا كان النظام الدولي ينزع إلى التعددية القطبية؟ أم إنه سيعود إلى الثنائية القطبية؟ و هل ستظل الولايات المتحدة القوة الرئيسة في هذا النظام أو سيتراجع دورها؟

وقد حفلت أدبيات العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة بالعديدة من الإفتراضات حول إمكانية اللجوء، أو عدم اللجوء إلى الحرب في إدارة علاقات النظام الدولي في المستقبل القريب، وإنقسم الباحثون إلى مؤمنين بنهاية الحرب، يرون بأن العلاقات الدولية قد إنتقلت من خيار المواجهة إلى خيار التعاون ؛ لمجموعة من الأسباب منها زيادة معدلات الإعتماد المتبادل بين الدول، وإنتشار الديمقراطية على مستوى العالم، والتطور التقني والتكنولوجي الذي وصل إليه العالم، وخصوصاً في مجال التقنيات العسكرية التي جعلت الحرب تعني الفناء الكامل للبشرية، فضلاً عن بروز نوع من الوعي الثقافي والحضاري المناهض للحرب لدى الأفراد، والى باحثين آخرين يرون بأن الحرب لن تنتهي وستأخذ أشكالاً وأدوات وفاعلين وساحات ومستويات مختلفة، وستكون مدفوعة بعوامل جديدة .

وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت دراسات عديدة عن تطور الحروب الحديثة وعن طبيعة الصراعات والحروب التي ستخوضها الولايات المتحدة مستقبلاً، و كيفية مواجهة وإدارة هذه الأنواع الحديثة من الحروب.

وعلى الرغم من تطور القدرات العسكرية للولايات المتحدة ورغم تطور السلاح الأمريكي، إلا إن هناك مجموعة من التحديات التي ستواجه الولايات المتحدة في المستقبل، فالحرب على أفغانستان عام 2001والعراق عام 2003، كشفت عن حدود القوة العسكرية للولايات المتحدة والحاجة إلى تطوير أنواع جديدة من الحروب غير الحروب التقليدية.

وقد خلقت هذه التحـديات مسـألة الإسـتعداد لمواجهـة هـذه التحـديات، وطرحـت خيارات واحتمالات إستخدام أنواع جديدة من الحروب، لمواجهة الخصوم، بإستخدام فـاعلين جدد، وأسلحة وأدوات ومسارح جديدة.



الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للحرب

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للحرب

تمهيد:

لقد عرفت البشرية ظاهرة الحرب منذ مئات السنين، ومارستها في حياتها، وشنتها لأسباب مختلفة، ربما لتحقيق الرضا أو الهيبة أو الثروة أو الحرية، وتتضمن الحرب أكثر من المواجهة العسكرية بين طرفين أو بين دولتين أو أكثر، فالحرب هي ظاهرة معقدة، وتتضمن مراحل متعددة، وقد تطول لتمتد إلى عدة سنوات، و يتطلب فهمها الكثير، مما يجعل من الصعب فهم هذه الظاهرة.

وقد جاء هذا الفصل ليبحث في ماهية الحروب، من حيث مفهومها و طبيعتها، الأسباب التي تدفع إلى الحروب، والنتائج التي تترتب عليها، وكيف تطورت الحروب عبر التأريخ. ولذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، يبحث **الأول** في مفهوم وماهية الحرب، ويبحث **الثاني** في التطور التاريخي والتقني للحرب.

المبحث الأول

مفهوم وماهية الحرب

ليس من السهل تحديد مفهوم محدد للحرب، فالحرب شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى تتميز بالتعقيد والتباين، ولذلك لايمكن تعريف الحرب في جملة واحدة أو مجموعة كلمات، فتحديد مفهوم الحرب يتطلب فهم الوحدات التي تخوض الحرب والأسباب التي تشن من اجلها الحرب وطبيعة الحرب وعلاقتها بالسياسة والطبيعة البشرية.

ولذلك جاء هذا المبحث ليبحث في مفهوم الحرب و المفاهيم المقاربة لها، وطبيعة الحرب من حيث علاقة الحرب بالطبيعة البشرية و جدلية العلاقة بين الحرب و السياسة، والأسباب التي تدفع إلى قيام الحروب و النتائج التي تترتب عليها. وعلية تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: **الأول** يتناول مفهوم وطبيعة الحرب، و يتناول المبحث **الثاني** أسباب الحرب والنتائج التي تترتب عليها.

المطلب الأول

مفهوم وطبيعة الحرب

منذ زمن بعيد ذهب (كلاوزفيتز) إلى "إن الحرب هي نشاط اجتماعي" وهي شأن من شؤون الدولة، إنها عنف منظم تشنه الدولة لمصلحة الدولة وضد الدولة، وهي نشاط تدفع ثمنه الشعوب أنهاراً من الدم وبحوراً من الدموع والأحزان وكماً هائلاً من القتلى والشهداء والثكالى والأيتام والأرامل، وأكداساً من الأموال يجري صرفها دون حساب، لكنها بالرغم من بشاعتها فان الحرب ظاهرة تنقاد لها الأمم والشعوب طائعة مختارة بل متحمسة أحياناً ، ومجبرة مكرهة في أحيان أخرى، ويتدافع فيها الجنود لممارسة القتل والتدمير دون عطف أو رحمة، ويتسابقون فيها نحو البطولة التي لا تعني – في حالة الحرب – سوى المزيد من البشاعة، فأكثر الجنود بطولة هو من قتل ومارس العنف في أقصى درجاته، ولمثل هؤلاء تقام الصروح والتماثيل وتمنح الأوسمة والنياشين وتعزف الأغاني والأناشيد، أما أشد الأسلحة فتكاً وتدميراً

كالقنابل والبنادق والطائرات والصواريخ، فقد أضحت مما يسر العين ويشرح الخاطر، وليس أجمل في عروض الجنود بيوم الاحتفال الوطني، حيث تقرع الطبول وتدق الموسيقى وينبعث الحماس لتمجيد هؤلاء الجنود الذين هم مشاريع قتل أو استشهاد[1]. فالحرب هي مئات الآلاف من البشر يموتون قبل سنوات من وقت وفاتهم، وهي استفزاز الناس على كراهية الأجناس الأجنبية - سواء العرب أو اليابانيين أو الكوبيين أو الكوريين... هي الإبادة الجماعية والتعذيب والقسوة، والدعاية، وخيانة الأمانة، والعبودية[2]. فالحرب ظاهرة بشعة في تأريخ البشرية، بل هي أبشع ما إخترعته في تأريخها الطويل ومهما كانت مبرراتها وأسبابها، فإن ذلك لا يقلل من بشاعتها.

إن أصل كلمة حرب هو بحد ذاته لا يقدم لنا بعض الإيضاحات، فكلمة الحرب مشتقة من الكلمة اللاتينية Bellam تشتق من Duellum التي يستخدمها بعض المؤلفين للدلالة على الحرب، أما اللفظة الفرنسية فهي تأتي من الكلمة La Gurre، والكلمة الانكليزية war والكلمة Guerra التي دخلت إلى اللغتين الإيطالية والإسبانية[3]. وأمام الصور المختلفة للحرب، حاول المنظرون إعطاء تعريفاً محدداً للحرب يعطي ويبرز الخطوط المشتركة بها، وقد حاول (أندريه بوفر) وضع تعريف للحرب انطلاقاً من وظيفتها، واعتبر الحرب عبارة عن اختبار قوة تحاول مجموعة بشرية فيه فرض إرادتها على مجموعة أخرى. وهدف الحرب هو استسلام أحد الخصمين المتنازعين أمام إرادة الخصم الآخر، وهذا هو الأمر المشترك لكل أنواع الحروب من أشدها عنفاً إلى أكثرها اتساماً بأنها حرب خفية، وتكمن الاختلافات إذن في أساليب التنفيذ، ومن مهمات

---

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى (دراسة نظرية شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقها الجدلية بالحرب والسلام) ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط2 ، 2009 ، ، ص16 .

(2) Harry Browne, *Why Government Doesn't Work*?, *An article published on the Internet* http://www.harrybrowne.org/articles.HTML

(3)www.etymonline.com/index.php?term=war. See also:www.dicionary.reference.com / browse/war

الإستراتيجية كيف نختار من مجموعة الأساليب المتوفرة الأساليب القادرة على تحقيق الحسم[1].

ويعرف آخرون الحرب من وجهة نظر الهدف الذي تسعى إليه الحرب، فبالنسبة للبعض هذا الهدف هو هدف عسكري، انه النصر، فيقترح (كلاوزفيتز) أن الهدف من الحرب هو تدمير الخصم أو شل القوى المعادية. فالحرب عند (كلاوزفيتز) هي "عمل من أعمال العنف الغاية منه إجبار الخصم على تنفيذ مشيئتنا". فيعرف (كلاوزفيتز) الحرب بأنها "استمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة ويضيف " ليست الحرب شيئاً مختلفاً عن المبارزة على نطاق واسع، وإذا ما أردنا أن نجمع النزعات الخاصة المتعددة التي تتألف منها الحرب في مفهوم واحد، يحسن أن نفكر في اثنين من المقاتلين يحاول كل منهما بواسطة قوته البدنية إخضاع خصمه لإرادته. إن هدفه المباشر هو إلقاء خصمه أرضاً ليجعله عاجزاً عن أي مقاومة. فالحرب إذاً وبهذا الشكل: عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادة الطرف الآخر[2].

وقد طور (ماركس) و (لينين) نظرياتهم عن الحرب على أسس تحليلهما للعديد من الحروب في ظروف الرأسمالية والامبريالية، وهنا اختلفا مع (كلاوزفيتز) من حيث إنهما لم ينظرا إلى السياسة كتعبير عن المصالح المجردة للمجتمع ككل، بل اعتبارها تعبيراً عن مصالح طبقية محددة. وبالتالي عرف (لينين) الحرب بأنها: " تمثل استمراراً واكتمالاً لسياسة طبقية بذاتها ويقتضي تحديد المحتوى السياسي للحرب كل على حدة"[3].

(1) أندريه بوفر، الحرب الثورية، ترجمة: الهيثم الأيوبي وأكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ،1973، ص14.

(2) كارل فون كلاوز فيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1974، ص74-78.

(3) نقلاً عن: ن.ت كارابانوف، جدليات الحرب و السلام: من كتاب :مشكلات الحرب و السلام، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي، ترجمة: شوقي جلال و سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1974، ص55.

ويشارك (لينين) كلاً من (ماركس) و(انجلز) مـن وجهـة نظـرهما الجدليـة مـن حيـث "اعتبار الحرب هي نتاجاً طبيعياً واستمراراً لسياسـة دولـة بـذاتها، وصراع طبقـات اجتماعيـة مختلفة داخل تلك الدول في هذه المرحلة بعينها"[1].ويعـرف (مـاوتسي تـونج) الحـرب بأنهـا: الحـرب هـي أعـلى أشـكال الصراع لحـل التناقضـات بـين الطبقـات أو الأمـم أو الـدول أو المجموعات السياسية ، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة[2].

وهناك مجموعة من التعريفات التي تحاول تعريف الحرب بالاعتماد عـلى مظاهرهـا الخارجية، ونذكر أن (شيشرون) تعرف الحرب عـلى نطـاق واسـع بأنهـا "خـلاف بـالقوة".أمـا (غروتيوس Grotius) يكتفـي ببسـاطة بإعتبـار الحـرب (كلجـوء جماعـي للقـوة)، ويضـيف (فيلـوم Villiaume) إلى تعريـف (غروتيـوس) أن اللجـوء إلى القـوة، يجـب أن يصـدر عـن الشعوب أو عن الحكومات. وبين التعريفات الأكثر تعـداداً في عناصرهـا، نشـير إلى التعريـف الذي أطلقه (فون بوغوسلافسكي Bogouslaviski) والذي يرى في الحرب: " معركة يقوم بهـا تجمع عدد من الناس، قبائل أم شعوب، أو دولة، ضد تجمع مشابه أو مماثـل". ويعـرف (دو لارغورجيت De lagorgette) الحرب بأنها: "حالة الصراع العنيف بـين تجمعـين أو أكـثر مـن كائنات تنتمي إلى النوع نفسه، المتحرر من رغبة أو إرادة هذه التجمعات"[3].

فضلاً عن التعريفات السابقة، يمكن أن نضـيف إليهـا تعريفـاً آخـراً مركبـاً لــ (كوينسي رايت Quincy Wright)، فقد طور (كـوينسي رايـت) النظريـة الأساسـية للحـرب، ولخصـها بشـكل مبسـط في أربعـة عوامـل تـؤثر في الحـرب، وهــي: (1) التكنولوجيا، خاصة وأنها تنطبق على المسائل العسكرية، (2) القانون، خاصـة وأنهـا

(1)Hal Draper, Marx and Engels on war ,an article published on the internet: http://www.workersliberty.org/node/4567.

(2) نقلا عن: علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم...الدبلوماسـية و الإسـتراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، ط1 ،2004 ، ص 187.

(3) نقلا عن : غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، ترجمة: ايـلي نصـار، دار التنـوير للطباعـة والـنشر، بـيروت، الطبعة الأولى،2007، ص 45.

تنتمي إلى الحرب والشروع فيها، (3) التنظيم الاجتماعي، ولا سيما في ما يتعلق بالوحدات السياسية كالقبائل والأمم والإمبراطوريات، والمنظمات الدولية، (4) توزيع الآراء والمواقف بشأن القيم الأساسية .هذه العوامل الأربعة تتوافق مع المستويات التكنولوجية والقانونية والاجتماعية والسياسية، والبيولوجية والنفسية والثقافية من حياة الإنسان، على التوالي، وفي كل مستوى، فالصراع محتمل ، وتصبح الحرب، وفقا (لكوينسي رايت)، محتملة وطبيعية[1].

وبالتالي يمكن اعتبار الحرب كصراع تتزامن فيه قوات مسلحة ومشاعر شعبية ومبادئ قانونية وثقافات وطنية، ونشير في هذا الشأن إلى أن القسم الأخير من هذا التعريف لا ينطبق إلا على حروب من نوع أيديولوجي، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية. إذاً فالحرب هي الصراع المسلح الدامي بين تجمعات منظمة، من جهة أخرى لا بد كي يتسم صراع أو نزاع ما بطابع حربي، أن يكون دامياً ومسلحاً، هذه الميزة الأخيرة هي التي تسمح بتميز الحرب عن الأشكال الأخرى من المعارضة أو التنافس، كالمزاحمة الاقتصادية والمنافسات الرياضية والدعاية السياسية والدينية والمنازعات على أنواعها. وعلى هذا النحو لابد للصراع المسلح، كي يستحق اسم الحرب، أن يكون صراعاً دامياً أي أن يشتمل على معارك وضحايا، ودون ذلك لا تكون المسألة حرباً بمعناها الحصري، أي إن الحرب هي أحد أشكال العنف الذي يتميز بصفة أساسية بأنه منهجي ومنظم فيما يتعلق بالجماعات التي تقوم به، وبالطرق التي تستعملها من أجل ذلك، إضافة إلى ذلك إن الحرب محدودة في الزمان والمكان، وخاضعة لقواعد قانونية خاصة بها على درجة كبيرة من التغيير تبعاً للأمكنة والعصور، جميع هذه الميزات تنبع من الطابع المنظم للنزاعات الحربية[2].

(1) Quincy Wright, *A Study of War* by Quincy Wright, Second Edition (Chicago: The University ofChicago Press, 1965), book review, http://www.harvardsquarelibrary.org /unitarians/wright_q.html.

(2) نقلاًعن: غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص 46-48.

والحرب هي صراع دامٍ، وهذا يعني أنها تنوي الانتقال من شكل قانوني إلى شكل آخر، ويبرز (كوينسي رايت) هذا الجانب القـانوني لهـذه الظـاهرة قـائلاً: "إن الحـرب هـي الوضـع القـانوني الـذي يسـمح لجماعتـين متنـافرتين أو أكـثر يخـوض صراع مسـلح بواسـطة القـوات المسلحة"،ويستعاض عن قوانين السلم التي تحظر القتل، بمجموعة كاملة من الأعراف، طوال فترة النزاع، لا تجيز القتل فحسب وإنما تأمر به، تلك هي الخاصية الأساسية للحرب[1].

لكن كثيراً ما يثـير الخلـط – بقصـد أو بـدون قصـد – بـين مفهـومي الصراع والحـرب والنزاع، بالشكل الذي يحمل معه بعض المحللين إلى اعتبارهما مترادفـين رغـم أنهـما بـالقطع ليسا كذلك. فالصراع هو أحد الحقائق الثابتة في حياة الـدول طـوال التـاريخ ، فتنشـأ الـدول والحضارات وتعيش في خضم الصراع ، ومن الوهم الاعتقـاد إن دولـة مـا تسـتطيع الاسـتمرار دون الصراع المستمر مع غيرها من الدول. غير إن درجات الصراع مختلفة، وأشـكاله متنوعـة، فهو يبدأ بالتنافس السلمي والتعايش بين الدول في أدنى مستوياته، وقـد يرتفـع نحـو الحـرب والصدام الدموي عند الفشل في إدارة الصراع بصورة سلمية، والواقع أن درجة الصراع ونوعـه يرتبطان بجملة من العوامل الموضوعية والشخصية أحيانـاً، لعـل في مقـدمتها درجـة التطـور الحضاري والثقافي وطبيعة السلطة السياسية السـائدة في مجتمعـات الصراع ومـدى شـعورها بالمسؤولية وبدرجات التناقض أو التوافق الأيديولوجي بين الأنظمة السياسية[2].

فالصراع موقف يعكس قدراً من التعارض بين إرادات طـرفين أو أكـثر وفـق تعبـير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتنـاقض القـائم بينهـا حـول قـيم وأهـداف ومصـالح يصـعب التوفيـق بينهـا في الغالـب. ومـن ثـم فـالصراع يتضـمن مجموعـة من العناصر أهمها، وجود إرادات متصارعة، وكذلك الطبيعـة المتجـذرة للتنـاقض القـائم

---

(1) Quincy Wright, op.cit.p28-29.

(2) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

بين الأطراف المتصارعة، وكذلك هدف الخصم في تحقيق الأهداف الأهداف المتنازع عليها[1].

والصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن بالرغم من ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة. كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مذهبياً أو دعائياً أو حتى تكنولوجياً. أما الحرب فإنها لا يمكن أن تتسم إلا على صورة واحدة وبأسلوب واحد ، فهي الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسماً لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً والأقل تطرفاً، ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية[2].

وفي الوقت الذي تتنوع فيه مضامين ومظاهره (سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً) فأن الحرب ترتبط بحالة الالتحام العضوي المباشر، بعد أن يتصاعد الصراع إلى مستويات يصعب ضبطها و التحكم بها، مما يدفع بأطرافه إلى العنف المسلح باستخدام القوة المسلحة[3]. ويمكن القول أن الصراع الدولي هو أشمل في نطاقه وأعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب، لأن الحرب متى ما وقعت، لا تترك أمام أطرافها

(1) عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي و انعكاساته على الصراعات الإقليمية : دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدوليين و دورهما في صراعات العالم الثالث (أنموذج الدراسة: الحرب العراقية الإيرانية) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص 1990، ص 32.

(2) إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1987 ، ص264.

(3) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي ، بيروت،1985، ص 140.

إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام، بين المقاومة أو الإذعان، بين النصر أو الهزيمة[1].

ثانياً: طبيعة الحرب:

اختلف الباحثون حول تحديد طبيعة الحرب، فهناك بعض الباحثين مخفقون في إدراك الطبيعة الجدلية للحرب ويصرون على معالجتها انطلاقاً من مبادئ جامدة. ولكن هناك باحثين آخرين ينطلقون من تحليل شامل لجوهر الحرب بكل جوانبها المهمة والأساسية على أساس المنهج الجدلي للبحث[2].

والحرب هي عملية بشرية، من الناحية المجردة، الإنسان فيها هو السبب وهو الهدف كما انه هو الوسيلة وهو الغاية، وان النزاع هو ليس نزاعاً بين جسمين أو أي عدة أجسام دون تحديد ولكنه نزاع بين مجموعتين من الرجال أو بين رجلين، تحاول إرادة كل منهما القضاء على الآخر، وان الحرب من أعمال البشر عبارة عن نشاط اجتماعي أكثر من أن تكون فناً أو علماً، وبالتالي إنها اتجاه نحو المفهوم الخالص أو المطلق واتجاه إلى الحركة وتجربة العلم التطبيقي[3].

وقد بذل (توماس هوبزThomas Hobbes) جهداً لاكتشاف العلاقة بين الطبيعة البشرية والحرب، فقد أكد هوبز على أنه بدون قوة خارجية تفرض القوانين ستكون الدولة في حالة حرب متأصلة و ملازمة، "خلال الفترة التي يعيش فيها الناس بدون قوة ترهبهم وبدون قوة مشتركة للحفاظ على كل منهم في رهبة، فيكون الناس في حالة حرب، وهذه الحرب هي حرب الناس ضد كل الناس[4].

وليست الحرب نزاعاً أو صراعاً بين عناصر الطبيعة، إنها قبل كل شيء واقع بشري، وبتعبير أصح "هي شكل من أشكال العلاقات البشرية"، وبهذا الشكل تشمل

---

(1) إسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص264 .

(2) ن.ت كارابانوف، مصدر سبق ذكره ، ص51 .

(3) كارل فون كلاوزفيتز ، مصدر سبق ذكره ، ص33.

(4) Alexander Moseley, The Philosophy of War, an article published on: http://www.iep.utm.edu/war/.p3.

الحرب المفهوم الإجمالي للنزاعات البشرية الممكنة، التي يميل عامل العنف فيها دوماً إلى التفتح إلى أقصى ما يمكن. إذاً فالحرب بهذا الشكل تمثل أحرج لحظات النزاع بين الرجال، وامتدادها وفورانها لا يمكن أن يكونا من طبيعة أخرى تخالف طبيعتهم. ويقول (كلاوز فيتز): "إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى ومن الأفضل من مقارنتها بأي فن من الفنون، مقارنتها بالتجارة التي هي أيضاً نزاع بين المصالح والنشاطات البشرية، وهي أكثر شبهاً بالسياسة التي تعتبر بدورها، ولو بجزء منها على الأقل، نوعاً من التجارة على مستوى عالٍ، فالسياسة هي الرحم الذي تنمو فيه الحرب، وتختفي فيه الملامح التي تشكلت بصورة أولية، كما تخفي خصائص المخلوقات الحية في أجنتها"[1].

إذاً ما هي الخطوط الرئيسية التي تسمح لنا بتحديد الظاهرة (الحرب)، الواضح إننا أمام الآتي[2]:

أولاً: إن ميزتها الواضحة تماماً هي طابعها الجماعي: في هذا المعنى لا بد من تميز الحرب وفصلها وبوضوح عن أعمال العنف الفردية.

ثانياً: ثمة طابع آخر موضوعي للحرب، وهي إنها صراع بقوة السلاح ولا شأن لما يكون عليها حجم ضحاياها، قليلاً كان أم كبيراً. وهي عنف منظم تشن بين طرفين أو أكثر يمكن التمييز بينهما[3].

ثالثاً: انه غالباً ما يصعب التمييز بين غاية الحروب والدافع إليها، فالتمييز الأسهل يستند إلى القول إن الدوافع هي ذات طابع فردي، أو على الأقل أنها من شؤون السيكولوجية الفردية، في حين تكون غاية الحرب ذات طابع جماعي، لكن كثيراً ما يحصل أن بعض الحروب لم تكن سوى امتداد تدريجي لنزاع بين أفراد تعرضت فيه

---

(1) كارل فون كلاوزفيتز ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.

(2) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص40-41 .

(3) Christopher Bassford ,policy, politics, war, and military strategy, national war college,1997.book review: http://www.clausewitz.com/readings/Bassford/StrategyDraft/

شيئاً فشيئاً جماعات بكاملها وانحازت لهذا الفريق أو ذاك، فتدخلت عنه أو للثأر لـه، وحـين ازدادت رقعة النزاع اتساعاً، أصبحت حرباً شاملة.

رابعاً: الخاصية الأخرى للحرب، هي أنها دعوى حقيقية، معـدة لأن تضـع حـداً لنـزاع عُينت الدوافع إليه مسبقاً.

خامساً: الطابع القانوني والمنظم للحرب: ثمة ميزة أخرى أساسية للحرب هـي طابعهـا القانوني، فالحرب هي أحـد أشـكال العنـف، إلا أنهـا عنـف مـنظم، فـما مـن حـرب بمعناهـا الحصري لا تكون خاضعة لقواعد محددة تقريباً، لقانون شـكلي أو عـرفي، ولكـل منهـا بدايـة ونهاية، تتمثل بمراسم هدفها التعبير عن الانتقال من السلم إلى الحـرب أو العكـس. فـالحرب ليست معركة دائمة أو عراكاً متواصلاً، إنها حالة الحرب، أي إنها في نهاية المطاف حقبة تطبق خلالها قواعد قانونية ذات طبيعة خاصة، فـالحرب هـي ليسـت حـرب كـل النـاس ضـد كـل الناس، بل هي صراع مسلح ومحدد لبعض من الناس ضـد بعـض آخـر وخـلال مـدة معينـة. ويقدم المؤرخ العسـكري (جـون كيغـانJohn Keegan) توصـيف مفيـد للنظريـة السياسـية العقلانية للحرب في كتابه(تاريخ الحرب) ويفترض أن الحـرب هـي شـأن مـنظم تشـارك فيهـا الدول، توجد فيها بدايات ونهايات، مقاتلين يسـهل التعـرف علـيهم، ومسـتويات عاليـة مـن الطاعـة مـن قبـل المرؤوسـين، كـما تتميـز بمعـارك ضـارية، مناوشـات وغـارات والاسـتطلاع والدوريات، مع امتلاك كل الأطراف الاتفاقيات الخاصة بهم[1].

وفيما يتعلق بأخلاقية الحرب وهل من الممكن أن تكون الحـرب مـبررة أخلاقيـا، فيمكن القول أن أول دعوة للتحقيق في أخلاقية الحـرب هـي نظريـة الحـرب العادلـة، نظرية الحرب العادلة تبدأ مع إجراء تقييم للمعـايير الأخلاقيـة والسياسـية لتبريـر بـدء الحرب (الهجوم أو الدفاع)، فالأخلاقيين يدافعون عن استخدام الحرب كوسـيلة للـدفاع

---

(1) Alexander Moseley, op.cit.p3.

أو لدعم السلام. ولكن مثل هذه المواقف قد تسمح بحروب الردع والعـدوان والتـدخل مـن أجل أهداف معينة أخرى[1].

وفيما يتعلق بعلاقة الحرب بالسياسة، فأفضل من قدم تحليلاً لطبيعـة هـذه العلاقـة هو (كلاوزفيتز) فقد كتب عن التداخل بين السياسة والحرب، وتبيعة الحرب للسياسة. وقـد أكد (كلازفيتز) بقوة أن الحرب عبارة عن تطور السياسة المنتقاة من قبل بلد ما، يقرر اللجوء إليها عندما تعجز السياسة عن تحقيق الهدف الذي وضعه هـذا البلـد لنفسـه. وكـل حـرب ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار السياسة التي كانـت سـبباً لهـا، كـما ينبغـي أن تـتلائم قيادتهـا وإدارتها والسياسة التي تفترض أن تخدمها. ومعنى هذا أن السياسة هي التـي تحـدد أساسـاً إنشاء خطة الحرب، التي تنبـع منهـا إدارة العمليـات. ويصر (كلاوزفيتـز) عـلى أنـه لاينبغـي لإدارة الحرب في أي لحظة من اللحظات أن تصبح غريبة عن السياسة التـي مـن الواجـب أن تتطابق معها، إلا أن هذا ينبغي أن لا ينسـينا أن إدارة العمليـات مسـؤولية مـن مسـؤوليات المجال العسكري، وإن أي تدخل للسياسة – على هذا المستوى – خطيئة حقيقية وقد يـؤدي إلى نتائج أليمة. ويرى (كلاوزفيتز) إن على الحكومة أن تحدد خطـة الحـرب، كجهـاز سـياسي أعلى، وعلى القائد العـام أن يعطـي رأيـه كي يكـون الحكـام عـلى اطـلاع بالنتـائج العسـكرية لقـراراتهم، لكـن دوره في هـذا المسـتوى يبقـى دوراً استشـارياً، وعـلى العكـس ينبغـي أن لا يشاركه في سلطته أحد، عندما يتعلق الموضوع بتحديد العمليـات التـي يبتغـي الشروع بهـا، والخطة التي تتدخل هذه العمليات ضمن إطارها، ومن هنا يستنتج أن على القائد العـام أن يكون مزوداً بثقافة سياسية كافية وفي نفس الوقت إعطاء ثقافة سياسية للضباط، وعدم تـرك رجال السياسة جاهلين بمعطيات الإستراتيجية وتطبيقات الفن العسكري[2].

ولكن ما إن تنشب الحرب حتى تصبح السياسة بالضرورة سياسة القوة، فأما أن نجبر الخصم على الخضوع لقانوننا، أو نكون مضطرين إلى الخضـوع لقانونـه، وتصـبح

(1) Ibd.p3.

(2) كارل فون كلاوزفيتز ، مصدر سبق ذكره ، ص 26.

السياسة التي كنا نتبعها سياسة فاشلة كل الفشل. ويكتب (كلاوزفيتز) بهذا الصدد: "أن الحرب عمل من أعمال العنف وليس هناك من حدود للتعبير عن هذا العنف، فكل خصم من الخصمين يضع قانون الآخر، ومن هنا ينتج عمل متبادل، يصعد الأمور إلى الحدود القصوى". لذا فان البلد يحكم على نفسه بالهزيمة عندما يمتنع عن استخدام جزء من وسائله في الوقت الذي يصمم فيه خصمه على استخدام وسائله كلها. ويرى (كلاوزفيتز) أن هناك طريقتين لاستخدام القوة العسكرية تفرض إرادتنا على الخصم، **الأولى:** من خلال جعل الخصم عاجز عن المقاومة من خلال التدمير المادي لقدراته العسكرية، والطريقة **الثانية**: من خلال إقناع العدو بأن قبول شروطنا أفضل من الاستمرار بالمقاومة. ويعتبر (كلاوزفيتز) أن نهاية كل عمل حربي هو القتال، الذي يقع الرهان عليه في قلب الحرب نفسها، لأن هدفه هو الوصول إلى تدمير قوة الخصم المسلحة التي وصفها (كلاوزفيتز) بأنها: "حجر المحك لكل عمل حربي" . كذلك ينبغي لنا أن نرى أن الحرب نفسها قد ترتدي أشكالاً متعددة، لأن وسائل إرغام العدو متعددة، فمن الغزو إلى احتلال جزء من أراضيه، إلى دعم العمل السياسي دعماً مسلحاً، إلى التهديد بصدمة حاسمة قد تودي بكل شيء. وأن أي خطة للعمليات تسيء إلى قواعد السياسة القومية هي خطة مستبعدة، وعلى الحكومة أن توضع دوماً أمام كل المضامين العسكرية لسياستها، وعليها أن تتخذ قرارها، بعد معرفتها بكل النتائج، وعلى القيادة العسكرية بعد ذلك أن تختار إستراتيجيتها. فمفهوم السياسة العليا إذن يسيطر على مفهوم الحرب، وللمفهوم الأول منطقه الداخلي، وهو منطق الصراع في العلاقات الإنسانية، وللسياسة أيضاً شكلها المطلق وميلها للتطرف[1].

والدولة الحديثة بالنسبة (لكلاوزفيتز) مهما كان شكلها، شعبية كانت أم ملكية أم جمهورية، تجسد هذه السياسة الحقيقية التي باسمها تحقق الحرب أجرأ أشكالها وأكثرها كمالاً وهذا ما نسميه بالسياسة الوطنية. فالحرب هي العنف الوطني الموجه في

---

(1) كارل فون كلاوزفيتز ، مصدر سبق ذكره ، ص27-33 .

خدمة الأهداف الوطنية للدولة، وتجسد الحكومة الوطنية إذن السياسة الوطنية قبل كل شيء، ويجسد هذه السياسة أيضاً الحاكم الفرد في الدولة، سواء كان حاكماً شرعياً أم غير شرعي. إن السياسة الخارجية هي التي تدير عجلة الدولة، وفيها تستخلص السياسة الداخلية التي تستند إليها استقرار الأمة وعدم استقراره. إذاً (فكلاوزفيتز) كان يفكر بصورة خاصة بالسياسة الوطنية للدولة عندما كان يؤكد أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى عنيفة ودموية[1].

والحرب كما يقول (كلاوزفيتز) ليست شيئاً مختلفاً عن المبارزة على نطاق واسع، وإذا أردنا أن نجمع في مفهوم واحد النزاعات الخاصة المتعددة التي تتألف منها، يحسن بأن تفكر في اثنين من المقاتلين يحاول كل منهما بقوته البدنية إخضاع خصمه لإرادته. إن هدفه الفوري هو إلقاء خصمه أرضاً ليجعله عاجزاً عن أي مقاومة، فالحرب إذاً وبهذا الشكل "عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا". والحرب كما يقول (كلاوزفيتز) ليست أبداً عملاً منعزلاً، فالحرب لا تنفجر أبداً بصورة مفاجئة، وليس امتدادها من صنع لحظة من اللحظات. والحرب ليست ضربة واحدة بدون مدة زمنية، وليست الحرب أبداً شيئاً مطلقاً في نتيجته، فلا ينبغي أن تعتبر النتيجة الحاسمة لأية حرب من الحروب أمراً مطلقاً فغالباً ما ترى الدولة المهزومة إن هزيمتها شر مؤقت، تستطيع الظروف السياسية اللاحقة إيجاد حل له[2].

وبالنسبة للماركسية، فأن الماركسية اللينينية ترفض الآراء والنظريات العقائدية الجامدة عن الحرب باعتبارها رذيلة وشراً مطلقين، وتمايز على أساس التحليل الموضوعي بين الحروب العادلة والحروب غير العادلة وحروب رجعية وأخرى تقدمية ثورية..الخ وترى أن الحرب هي امتداد لسياسة ولكن بوسائل أخرى، وان كل الحروب هي ملازمة للنظام السياسي الذي ولدت منه[3].

---

(1) المصدر نفسه ، ص59.

(2) كارل فون كلاوزفيتز ، مصدر سبق ذكره ، ص81 .

(3) V. I. Lenin,War and Revolution, a lecture delivered may 14,1971, Translated: Isaacs Bernard, published by: : Lenin Collected Works, Progress Publishers, 1964, Moscow, Volume 24, pages 398-421.

http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1917/may/14.htm

إن تطور النظرية العلمية عن جوهر وأسباب الحروب لم يبدأ مع الاعتراف بوجود (قوانين خالدة) للتطاحنات البشرية بل تحديد العوامل السياسية التي أدت إلى اندلاع هذه الحرب أو تلك. ويؤكد لنا الفهم الجدلي أن السياسة هي حجر الزاوية بالنسبة لنظرية الحرب. ووقف (كلاوزفيتز) موقفاً متميزاً في معالجة ظاهرة الحرب وحدد معنى الحرب انطلاقاً من المنعطف الجدلي الهيجلي، والغرض الأساس عند (كلاوزفيتز) هو إن مفهومي الحرب والسياسة أبعد من أن يكونا مفهومين ستاتيكيين. وكان (كلاوزفيتز) قد عرف الحرب بأنها استمرار للسياسة ولكن بوسائل أخرى عنيفة ويقول بهذا إن الحرب ليست سوى استمرار لسياسة الدولة بوسائل أخرى [1].

فالحرب إذاً، كما يرى (كلاوفيتز) محكومة ومسيطر عليها من قبل السياسة ولخدمة أهداف هذه السياسة، ويؤكد على تبعية هذه السياسة، وان الحرب هي نتيجة وضع سياسي، وهي استمرار للتفاعل السياسي. فهي تنبع من وضع سياسي، ولا تنجم إلا عن سبب سياسي، فالحرب عمل سياسي، ولو كانت الحرب عملاً كاملاً، لا يحول دونه شيء لحلت محل السياسة منذ اللحظة التي تثيرها هذه السياسة، ولقضت عندئذٍ على السياسة واتبعت قوانينها الخاصة كشيء مستقل كل الاستقلال[2]. وهكذا نرى أن الحرب هي ليست عملاً سياسياً فحسب، ولكنها أداة سياسية واستمراراً للعلاقات السياسية، وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى.

وإذا كان المفكر العسكري الألماني (كلاوزفيتز) أول من خطا خطوة على طريق التحليل الجدلي للحرب كظاهرة اجتماعية سياسية، فأن (ماركس) و(انجلز) و(لينين) هم أيضاً لعبوا دوراً مهماً وأساسياً للكشف عن المحتوى الحقيقي للحرب، وقد طور

---

(1) كارل فون كلاوزفيتز ، المصدر السابق ، ص 53.

(2) Thomas Waldman, Politics and War: Clausewitz's Paradoxical Equation,search published on the internet:
http://strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/parameters/articles/2010autumn/waldman.pdf p.p 1-6.

(ماركس) و(انجلز) و(لينين) نظرياتهم عن الحرب على أساس تحليلهم للعديد من الحروب في ظروف الرأسمالية والامبريالية واعتبروا أن الحرب هي تعبير عن مصالح طبقية محددة، وأكد (لينين) أن الحرب تمثل استمراراً واكتمالاً لسياسة طبيعية بذاتها. ويرى (لينين) أن الحرب هي استمرار للسياسة، ولابد من دراسة السياسة التي كانت سائدة قبل الحرب والسياسة التي أفضت إلى الحرب، فالحرب التي تنغمس فيها أية أمة من الأمم لا يمكن فصلها عن سياستها، ناهيك عن إن أية حرب هي حلقة في سلسلة سياسية، وامتداد واستمرار لسياسة دولة معينة في فترة تاريخية محددة[1].

ويحدد (لينين) جوهر الحرب بناءً على تحليل موضوعي نوعي للسياسة الطبقية التي تلتزمها طبقات بذاتها في مرحلة بعينها. فإذا كانت السياسة السابقة على نشوب الحرب هي سياسة امبريالية فإن الحرب التي نجمت عنها هي حرب امبريالية بالضرورة، وإذا كانت السياسة سياسة وطنية تحررية، فان الحرب التي أفضت إليها هذه السياسة هي حرب تحرر وطني بالضرورة، وكتب (لينين) يصف العلاقة بين الحرب والسياسة فقال: "إن الحرب هي استمرار بأساليب عنيفة لسياسة كانت تنتهجها طبقات حاكمة داخل القوى المحاربة منذ فترة طويلة قبل اندلاع الحرب، والسلام استمرار لنفس السياسة"[2].

إذاً فالحرب ليست سياسة بالمعنى المعروف العادي بل هي سياسة مطبقة بأسلوب خاص عن طريق القوة المسلحة، إذ مع نشوب الحرب يصبح العنف المسلح والعمل العسكري الأداة الرئيسة للسياسة[3].

---

(1) ن.ت كارابانوف ، مصدر سبق ذكره ، ص55 .

(2) V.I. Leni,Socialism and War: The attitude of socialists towards wars, July-August 1915, Republished in the pamphlet Lenin on War and Peace, Foreign Languages Press, Peking 1970, http://www.marxists.de/war/lenin-war.

(3) ت.د كندراتوف: السياسة والحرب في عصرنا الراهن ، من كتاب: مشكلات الحرب والسلام ، مصدر سبق ذكره،ص76.

إذا الحرب جزء من العلاقات السياسية، فهي لا تشكل شيئاً مستقلاً، فالحرب لا تشكل سوى استمرار للعلاقات السياسية مع استخدام وسائل جديدة أخرى. وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن ندرك مدى العمق ومظاهر التعقيد التي تنطوي عليها ظاهرة الحرب، و قطعا لا تمثل الحرب ظاهرة عرضية أو أنها نتاج مصادفة تاريخية محضة، بل هي عملية ناجمة عن تفاعل مجموعة من المتغيرات و المسببات التي تدفع إلى إثارتها. فماهي أسباب الحرب ؟ و ماهي النتائج التي تترتب عليها؟.

المطلب الثاني

أسباب الحرب والنتائج التي تترتب عليها

أولاً: أسباب الحرب:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول الأسباب الدافعة للحرب، فالحرب قد تكون مدفوعة بمجموعة من العوامل المختلفة، فالحرب لا تأخذ أبداً شكلاً واحداً أو مظهراً محدداً، ولا حتى سبباً واحداً، فكل حرب وكل معركة تتسم بصفات تختلف عن المعارك والحروب الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن عوامل الحروب مختلفة ومتغيرة جوهرياً[1]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من أن ترتدي ظاهرة الحرب بأبعادها المهمة مظاهر عديدة ومتنوعة، فكل حرب هي في الوقت نفسه سياسية، لأن للحكومات دوراً فيها، ودينية؛ لأنها تشرك في اللعبة بشكل أو بآخر؛ معتقدات ومذاهب ومبادئ معينة، وبشرية لأنها تستخدم حشوداً بشرية ضخمة، واقتصادية، لأنه ما من حرب من دون دمار وانتقال ثروات حتى لو لم يكن هناك من تنافس اقتصادي سابق[2].

ويؤكد (كوينسي رايت Quincy Wright)؛ أستاذ العلاقات الدولية وأبرز من تصدى لتحليل الأسباب الدافعة إلى الحروب الدولية ؛ إن أسباب ومصادر الحروب

(1) Jack S. Levy, The Causes of War: A Review of Theories and Evidence, New York: Oxford University Press, (1989). Retrieved 4 May 2012.
www.americanhistory.about.com/library/blreasonwar.htm

(2) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

الدولية تذهب في تنوعها وتعددها إلى حدٍ بعيد، وهي على سبيل المثال قد ترجع إلى واحد أو أكثر من العوامل الآتية: (الاتجاه نحو السيطرة والتوسع، نظم التحالفات الدولية بمضاعفاتها الأمنية وحساسيتها السياسية والنفسية المتبادلة، مشكلات التسلح، المصالح المرتبطة بصناعة السلاح، التوزيع الدولي غير المتوازن للسكان والموارد الطبيعية، التطرف القومي، الصراع من أجل البقاء، الصراعات الاستعمارية، تعارض السياسات التجارية، التعصب العنصري، الحرب كأداة للسياسة القومية)[1].

وهناك من يرجع أسباب الحروب الدولية إلى مجموعة من الأسباب النفسية، فيذكر(ليفي وارنر) أن هناك مجموعة من العوامل النفسية التي تقف وراء الصراعات والحروب الدولية، ومن أبرز هذه العوامل:(النزعات العدوانية، المشاعر العدائية، التحيز والتحامل، الحقد، الإلقاء بمسؤولية الذنب على الآخرين، السأم، انعدام الشعور بالأمن، الإحباط الاجتماعي، الحاجة إلى التقدير والبحث عن المكانة، الرغبة بالإخضاع والتسلط)[2].

ولعل أبرز من تولى هذا الاتجاه الذي يحاول أن يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها، (سيجموند فرويد) مؤسس علم النفس، وعلى الرغم من أن (سيجموند فرويد) لم يبحث مباشرة أسباب الحرب، إلا أن نظرياته اعتبرت صحيحة بصورة كلية وشاملة، وقد فسر (فرويد) السلوك العدواني في ضوء الفرض القائل بوجود طاقة عدوانية كامنة في اللاشعور عند الإنسان، وقال إن هناك العديد من المحارم الاجتماعية التي تفرض نفسها وقت السلم على هذا الدافع، ولكن الوضع ينعكس في حالة الحرب حيث تتهيأ الفرصة أمام هذا الدافع ليفرغ طاقته[3].

---

(1) نقلاً عن : إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص265 .

(2) المصدر نفسه ، ص273.

(3) ي.م. كنداكوف، علم النفس الاجتماعي الغربي وأسباب الحرب ووسائل تجنبها، من كتاب مشكلات الحرب والسلام، مصدر سبق ذكره ، ص147 .

ومعنى ما ذكره (فرويد) هو أن الحروب عملية قدرية وإنها ظاهرة طبيعية مستمدة في أساسها من الطبيعة الإنسانية ذاتها وإنها حتمية ولا يمكن تجنبها. و يرى أن ظاهرة الحرب ما هي إلا الإنتاج السلوكي العدواني أو النزعة العدوانية الكامنة في أعماق النفس البشرية[1].

ويقدم (بروس كلارك) تفسيراً مماثلا مجرداً لنشوء الحرب فيقول: إن الإنسان عنيف بالفطرة، وطالما أن هذا العنف مكبوح في المجتمع الطبيعي، فإنه يحتاج إلى مخرج مفتعل وعرضي يتم توفيره من خلال الحرب. أي إن جذور الحرب ماثلة في نزعات الحقد والبشر ومخاوف البشر. بعبارة أخرى إنه يرى أن الحرب هي ظاهرة اجتماعية ثابتة وأبدية ناجمة عن الطبيعة المتناحرة للعلاقات البشرية[2]. والحرب هي نتيجة للنزعة العدوانية الكامنة، والسلوك العدائي الذي تعيشه وحدات النظام السياسي الدولي هو انعكاس لتك الغرائز المتحكمة بسلوك صناع القرار أثناء تعاملهم مع بعضهم البعض الآخر[3].

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تنسب إلى العوامل السيكولوجية في تفسير الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الحروب الدولية، إلا أن تلك العوامل قد تعرضت لانتقادات كثيرة، فمثلاً يقول (ليفي وارنر) أن التفسيرات السيكولوجية تحمل بعض القيمة في توضيح الأشياء التي تقود إلى الحرب، مادام أن البشر هم الذين يثيرون الحرب ويصنعونها ولكنها لا تكفي كتفسيرات شاملة لظاهرة الصراع، وأن التفسيرات السيكولوجية لظاهرة الحروب تميل إلى الإطلاق وعدم التحفظ، فالحروب تختلف في دوافعها بين حروب دفاعية وأخرى هجومية، واختلاف الدافع وراء كل واحد من

(1) نقلاًعن: عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) Bruce Clarke, Causes of war--legitimate and psychological, search published on the internet , July 16, 2011 : http://www.examiner.com/article/causes-of-war-legitimate-and-psychological.

(3) احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 194.

هـذين النـوعين تتطلـب تفسـيراً سـيكولوجياً مختلفـاً، بالإضـافة إلى ذلـك إن العوامـل السيكولوجية والطبائع الإنسانية هي مجرد مـؤثرات Conditions ولكنهـا لا تشـكل بـذاتها أسباباً دافعة للحرب، فالحروب الحديثـة المعقـدة لا يمكـن أن تنبثـق بسـبب هـذه الـدوافع النفسية الجماعية، حتى إن كـان الميـل إلى التـدمير والعـدوان جـزءاً مـن الطبيعـة الإنسـانية نفسها، وعندما تتحدث التفسـيرات النفسـية للحـرب عـما نسـميه بالسـيكولوجية الجماعيـة Group Psychology والسـلوك الجماعـي Group Behavior، فإنهـا لا توضـح مـا إذا كـان للجماهير مثل هذه القوة الضاغطة على أجهزة صنع ووضع السياسات القوميـة، وبخاصـة في مجال قرارات إستراتيجية خطيرة كقرارات الحرب، وهل يتصور أن تنبني قرارات الحرب عـلى ضغوط ودوافع سيكولوجية بحتة؟، وان النظرية السيكولوجية حول دوافـع وأسـباب الحـرب تتجاهل أمراً بالغ الأهمية وهو إن الحـرب تسـتخدم عـن عمـد وسـبق إصرار وتـدبير كـأداة للسياسة القومية للدولة، وبغض النظر عن كل الدوافع النفسية ومشـاعر العـداء أو التحيـز، كما أن الحرب هي وسيلة سياسية أكثر منها حقيقة نفسية وعاطفيـة، وهنـاك مـن الشـواهد التاريخية ما يكفي لإثبـات أن الحـرب الحديثـة لا تـأتي نتيجـة فـوران عـاطفي أو إحباطـات نفسية متراكمة من جانب صناع القرار أو الجمهور العـام ، وإنمـا هـذه الحـروب تـأتي وهـي مسبوقة باسـتعدادات طويلـة وبحسـابات واعيـة وهادئـة، وعـلى أساسـها تصـدر مثـل تلـك القرارات المصيرية في النهاية[1].

وهناك من يرى أن القومية تؤدي إلى التعصب القـومي، وهـي أنانيـة قوميـة مفرطـة وتؤدي إلى التطرف في التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى عزل الأمة عما عداها أو تدفع الأمـة للهيمنة والسيطرة على ما يجاورها من الأمم والشعوب[2].

وتـرى الماركسـية أن سـبب كـل الحـروب هـو السـعي و التنـافس حـول المـوارد بين القوى الاقتصادية الامبريالية العظمى، وترى بأن هذه الحـروب هـي نتيجـة طبيعيـة

(1) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص281 -283 .

(2)علاء أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص 57.

للنظام الطبقي، و يعتبر الماركسيون أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس وراء نشوء الحروب الدولية، وان كل الحروب تحركها أسباب اقتصادية[1].

وهناك من يرى أن السيادة القومية هي العلة الأولى للحرب، على أساس أن السيادة القومية تفضي بالحكم إلى فوضى دولية، وإن الصراعات والحروب تنبع في التحليل الأخير من استمرار اعتناق الدول لمبدأ السيادة القومية وتسليمها المطلق بمشروعيته، وعدم تحولها عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولي، و نتيجة لوجود وقبول مفهوم السيادة القومية"، كون كل قومية ستبني لها مشروع سياسي، وبحكم الندرة في الموارد فأن أي إحتمالات لتغليب المصالح القومية على حساب التعاون سيؤدي إلى غلبة الصراعات و الفوضى، ومن ثم فان خلق مواطن عالمي وحكومة عالمية متجاوزة للقوميات هو أفضل وسيلة لإقرار السلام[2].

ويتبنى (ويكوم) الرأي نفسه عندما يعلن إن الصراعات والحروب لن تنتهي طالما بقي النظام الدولي مرتكزاً على مبدأ تعدد سيادات الدول، وهو يبدي تشككه في مقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار في العالم ، ويعلل ذلك بقوله إن الأمم المتحدة تقوم بدور الحامي والضامن للسيادة القومية أو على الأصح لتعدد السيادات الوطنية في المجتمع الدولي، وهي لهذا السبب لا يمكنها أن تخدم كأداة فعالة في تقوية احتمالات السلم العالمي[3].

لكن الزعم بأن السيادة القومية هي العلة الأساسية للحرب زعم يتهافت أمام النقد الموضوعي نظراً لأن السيادة القومية هي ناتج حديث للتطور الاجتماعي

(1) Einde O'Callaghan, The Marxist Theory of Imperialism and its Critics". Marxists Internet Archive. Retrieved 24 April 2011.
http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1917/may/14.htm

(2) ي.د. مورد زينسكايا، السيادة القومية والحرب ، من كتاب : مشكلات الحرب والسلام ، مصدر سبق ذكره،ص117.

(3) نقلاً عن: إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص295.

التاريخي، أي جاء بعد الحروب بكثير[1]. كما أن مبدأ السيادة القومية يقضي صراحة بأن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى هو عمل غير مشروع كما يستلزم احترام مبدأ عدم انتهاك أراضي الغير واحترام مبدأ الاستقلال السياسي، ويؤكد أن الأمم جميعها صغيرها وكبيرها أمم متساوية، ولهذا فان أنصار النزعة العسكرية يمجدون صراحة الحرب كوسيلة للسيطرة على العالم ضد الدول ذات السيادة، ويضيفون أن مثل هذه الحرب ستضع نهاية للحروب، ذلك لأنها ستضع نهاية لمبدأ السيادة القومية[2].

ويقدم المفكر(ماثيو أو جاكسون)؛ في معرض تحليله للحروب الحديثة؛ رأيه ويحاول إبراز التناقضات الأيديولوجية بإعتبارها المصدر الوحيد للصراعات العسكرية الحديثة، يرى أن التناقضات الأيديولوجية؛ سيما بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي تمثل المصدر الرئيس الذي تنبع منه وتدور في خلفيته كل أشكال الصراعات والحروب الدولية المعاصرة[3]. فهناك من يعتقد بأن الأيديولوجية تخلق حساسيات سياسية ونفسية متبادلة، على أساس إن الأيديولوجية هي سلاح رئيس للعدوان غير المباشر الذي يسعى إلى هدم المعتقدات المذهبية للمجتمعات الأخرى أو النيل من تقاليدها، أو تحريك عوامل الصراع الداخلي فيها أو استغلالها دعائياً ضدها، أو للتحريض على قلب أنظمة الحكم فيها، أو لتعميق تبعيتها السياسية لقوى دولية خارجية معينة، وهكذا[4].

وهناك من يعتقد أن عدم التناسق في التوزيع الدولي لعلاقات القوة يأتي في مقدمة العوامل التي تدفع إلى الحروب، فالخلل الذي يصيب معادلات القوة يولد

---

(1) Malik Miah, Imperialism, Sovereignty and "Just Wars", search published on the internet, December 2002,http://www.solidarity-us.org/node/712

(2) ي.د. مورد زينسكايا، مصدر سبق ذكره ، ص118-120 .

(3) Matthew O. Jackson and Massimo Morelli , The Reasons for Wars (an Updated Survey), December 2009 , P. 7-9, http://www.stanford.edu/~jacksonm/war-overview.pdf

(4) علاء أبو عامر، مصدر سبق ذكره ، ص49 .

الشعور بالخوف والاستفزاز والتهديد لدى بعض الدول، مما يشارك بدوره في تعميق مركبات العداء والكراهية التي تضمرها الدول المهددة لخصومها[1].

وهناك من يرى أن توازن القوى هو السبب الرئيسي وراء الحروب، وهو الجرثومة الحقيقية للحروب، فالحرب لا تقع بين طرفين يعيشان حالة من التكافؤ النسبي[2]. وهناك أيضاً من يرى بأن للمؤثرات القومية دور فعال في تفجير الكثير من الحروب الدولية ، وينبع الدافع إلى هذا النوع من الحروب من رغبة الجماعات القومية المختلفة في الإبقاء على ذاتيتها المتميزة ضد الأخطار والتحديات التي قد تجد نفسها في مواجهة بها أو واقعة تحت ضغوطها[3].

وهناك من يعتقد أن سباق التسلح يزيد من إحتمالية نشوب الحرب، لان سباق التسلح يضعف الاستقرار الدولي ويؤدي إلى توتر العلاقات السياسية بين الدول[4]. فالتفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراض القوة حتى في المنازعات الدولية التي تقتضي ظروفها التركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية، ويؤدي التلويح باستخدام القوة إلى تأزم الصراعات الدولية وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف سواء حدث ذلك إرادياً أو لا إرادياً. بالإضافة إلى ذلك فإن سباق التسلح الذي يتسم دائماً بالسرية يولد مناخاً من الشك والخوف المتبادل بين الدول؛ مما يجعل من الصعب عليها حل نزاعاتها مما يؤدي إلى تفاقم أوضاع الصراع الناشئ بينهما[5].

وبعد الحرب الباردة ظهرت نظريات جديدة بحث في أسباب الصراع و الحروب في عالم ما بعد الحرب الباردة ، و من أهم هذه النظريات هي نظرية صدام الحضارات،

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره ، ص286.

(2) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص37.

(3) إسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق، ص287-288.

(4) Charles L. Glaser,The causes and consequences of arm races, university of Chicago, 2000,p25,http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/political_science/shared/political_science/_previous/2011_Spring_Semester/Dynamics_of_Conflict_and_Cooperation/GlaserCausesConsequencesArmsRaces-ARPS-2000.pdf

(5) إسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص299 .

وصاحب هذه النظرية (صاموئيل هنتغتون)، و يفترض (هنتغتون) إن مصدر الصراعات القادمة لن يكون آيديولوجياً ولا اقتصادياً وإنما سيكون ثقافياً، و بفترض أيضا بقاء الدولة اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية، لكن المبدأ الأساسي للصراعات سيكون بين الدول و فاعلين آخرين ينتمون إلى حضارات مختلفة، وستهيمن الصارعات بين الحضارات على السياسة العالمية، و ستكون خطوط الصدع بين الحضارات The Fault Lines Between Civilization هي خطوط المعركة في المستقبل[1].

ثانياً: النتائج التي تترتب على الحرب:

تترتب على الحرب مجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية...فمن الناحية السياسية، فالحرب قد تؤدي إلى تغيير في الحكومة أو الأمة وتغير الحرب كيفية إدارة البلد..فالحرب العالمية الأولى أدت إلى انهيار الامبروطوريات القديمة و خلق دولا جديدة[2].

ومن الناحية الاقتصادية فالحرب لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي، فالحرب يمكن أن تسبب التضخم في الدولة، فالعواقب الاقتصادية للحرب العالمية الأولى ساهمت و لعبت دورها في انهيار ألمانيا من الداخل[3]. فالحرب مكلفة اقتصادياً، فمع اندلاع الحرب تزداد تكلفة هذه الحروب بشكل كبير، وأن مدة الحرب وحجم القوات و عددها يؤثر بشكل كبير في هذه التكاليف، فالحرب قد تسبب عجزاً في الميزانية و هذا العجز يجبر الدولة على الاقتراض، وهذا بدوره سيؤدي إلى تضخم في الدين العام، كل هذه العوامل تؤدي إلى التدهور الاقتصادي و تزيد الاقتصاد

---

(1) Samuel P. Huntigton,The Clash of Cvilization?,Foreign affairs,summer 1993,volume 72,no3,p22, www.foreign affairs.com/articles/48950/Samuel-huntington/the-clash-of-civilizationn

(2) René Dumont, Wars in the 20th Century, seach published on the internet,p5 :http://assets.pearsonglobalschools.com/asset_mgr/current/201219/HistoryCausesPracticesandEffectsofWarsChapter1.pdf

(3) Ibd.p4

سوءأ[1]. و يمكن أن تسبب الحرب زيادة الدين العام ومستويات الضرائب، وانخفاض النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض النسبة المئوية للاستثمار وزيادة التضخم خلال أو كنتيجة مباشرة لهذه الحروب، و زيادة الإنفاق الحكومي على المهام عسكرية والتي يمكن أن تؤثر على تقديم الخدمات أو تطوير البنية التحتية، مما يؤثر في النهاية على معدلات النمو على المدى الطويل[2].

والحرب يمكن أن تكون مفيدة للاقتصاد على المدى القصير، فالحرب يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي، وزيادة فرص العمل، وبالتالي يمكن أن توفر دفعة قوية للطلب المحلي والنمو الاقتصادي وتساعد في الحد من البطالة، وعلى الرغم من الحرب يمكن أن توفر دفعة مؤقتة للطلب المحلي، فمن المهم أن يؤخذ في الاعتبار تكلفة الحرب، ولا سيما تكلفة الفرصة البديلة من الإنفاق العسكري، والتكلفة البشرية من الأرواح التي تفقد في الحرب، وتكلفة إعادة البناء بعد الدمار الذي تخلفه الحرب[3].

ومن الناحية الاجتماعية، فالحرب يمكن أن تسبب تغييرا في النسيج الاجتماعي والعادات والتقاليد للمجتمع، والحرب هي العامل الرئيسي بين عوامل التقليد الجماعية التي تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في التحولات الاجتماعية، وتؤدي الحرب عاجلاً أم آجلاً إلى تحول الدول الأكثر انغلاقاً وعزلة إلى الانفتاح على الغير، كالصين واليابان، فالحرب تكون هي الشكل الأكثر فاعلية في الاتصال بين الشعوب وحضاراتها، إنها تحطم بالقوة عزلتهم الاجتماعية[4].

---

(1) Ernest Mandel, Economic Consequences of the War, International Viewpoint, Issue 200, 18 February 1991, pp. 9–10,
http://www.marxists.org/archive/mandel/ 1991/02/econwar.html.
(2) Michael Shank, Economic Consequences of War on U.S. Economy: Debt, Taxes and Inflation Increase; Consumption and Investment Decrease,
http://www.huffingtonpost.com/michael-shank/economic-consequences.html.
(3) Tejvan Pettingeron, Economic Impact of War , March 31, 2010,
http://www. economicshelp .org/blog/2180/economics/economic-impact-of-war.
(4) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص 8-9.

وتؤثر الحرب في فئات معينة من المجتمع، وتشمل هذه الفئات الأطفال والنساء، فعدد لا يحصى من الأطفال يموتون كنتيجة مباشرة للقتال، ولكن هذا ليس هو الشكل الوحيد من أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال. الملايين من الأطفال يعيشون مع الإصابات وحالات العجز الناجمة عن النزاعات المسلحة والحروب، ويضاف لهم عدد كبير منهم يعيش مع مخاطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، حتى في المناطق التي توقف فيها الحروب، ويجند الأطفال في حالات الحروب المسلحة، أو يخطفوا، أو يتم إرهابهم، أو يجبروا ليصبحوا أطفال مجندين للقيام بأعمال العنف المتطرفة هؤلاء الجنود الأطفال غالبا ما ينتقلون من وظائف الدعم في النزاعات إلى مقدمة خطوط المعركة و قد تتعرض الفتيات إلى الاستعباد الجنسي ويشكل الأطفال جزءا كبيرا من السكان المشردين بسبب النزاعات المسلحة والتشريد، أثناء التنقل وأثناء وجودهم في مخيمات اللاجئين، ويترك الأطفال عرضة للعنف وسوء المعاملة، والانفصال عن أسرهم، وغالبا ما يعاني هؤلاء الأطفال من سوء التغذية والجوع، ويكونوا عرضة للإصابة بالأمراض ناهيك عن أن المزيد من الأطفال يموتون بسبب النزاعات المسلحة[1].

وبالنسبة إلى أثر الحرب على النساء فإن الحرب لها آثار محددة على المرأة بسبب الاختلافات في المسؤوليات بين الجنسين، فضلاً عن استهداف المحددة للنساء من قبل القوات المسلحة. فالعنف الجنسي، مثل الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي، هي واحدة من الطرق التي يتم استهداف النساء بها، فالاغتصاب المنهجي يمكن أن تستخدم كسلاح في الحرب في عمليات التطهير العرقي، و تشكل المرأة، جنباً إلى جنب مع الأطفال، أغلبية المشردين بسبب النزاعات المسلحة، و بسبب غياب الذكور من الأسرة يزيد من عبء العمل على النساء والأطفال، بعض الفتيات يتركن المدرسة بسبب

(1) Graça Machel, The Impact of War on Children: A review of progress since the1996, United Nations Report on the Impact of Armed Conflict on Children, New York, 2001. United Nations Children's Fund (UNICEF): www.unicef.org

مطالب الحياة، أو يتركون المدرسة عندما تصبح غير آمنة بالنسبة لهم لمغادرة منازلهم ، وهذا يسرع الزواج المبكر في بعض الحالات[1].

والحرب أيضا تؤثر في الوضع الآيديولوجي لبلد ما أو مجموعة ما داخل المجتمع ذلك المجتمع، فالحرب العالمية الأولى وفرت بعض الظروف التي حدثت فيها الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917[2]. يضاف إلى ذلك، إن الشعوب في ظرفها الأكثر نفوراً من الجديد تتحول إلى شعوب شغوفة بالتقليد حين تقتضي الضرورة بامتلاك الأسلحة وأساليب القتال التي وفرت النصر لأعدائها، ولا تقتصر نتائج الحروب على مضمار السلاح فقط، بل يظهر أيضاً على اللباس العسكري فتستطيع التحقق من هوية البلد المنتصر من خلال تفصيل البزة العسكرية في البلدان الأخرى ونرى اليوم كيف حلت البزات العسكرية الأمريكية في العديد من الدول، وتلعب الحرب الدور نفسه من الناحية التقنية، فقد تعلم الرومان فن الملاحة وبناء المنشآت البحرية من أجل محاربة قرطاجة، كما اعتمد هنود أميركا على تربية الخيول، وفي أيامنا هذه ترزح الشعوب تحت وطأة التسابق على تقنيات التسلح ووسائل التدمير فتنقلها عن بعضها البعض دون تردد، وتبدو المنافسة على أشدها في هذا المجال[3].

---

(1) Graça Machel,op.cit.

(2) René Dumont,opt.p5

(3) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

المبحث الثاني

التطور التاريخي والتقني للحرب

تطورت ظاهرة الحرب عبر التأريخ وأخذت أشكالا مختلفة، حسب تطور المجتمعات البشرية، وازدادت ظاهرة الحربب حدةً و إزدادت تعقيداً مع تطور الاسلحة والمعدات الحربية، وإكتسبت طابعاً تدميرياً، وتعاظمت عواقبها.

ولعبت العوامل التقنية دوراً في تطور الحروب وتحولها من شكل إلى آخر، فبعد أن كانت الحروب حروباً بدائية في المجتمعات الأولية، اقتصرت أسلحة الحرب فيها على الحجارة و الأخشاب، تحولت إلى حروبا تعتمد على الصناعة اليدوية في المجتمعات الزراعية، ومع بروز عصر الصناعة والثورة الصناعية في أوروبا واختراع القوى المحركة واختراع البارود، تحولت الحروب إلى حروب نظامية والى جيوش منسقة، وقد أدت التطورات التكنولجية في القرن العشرين وخصوصا فيما يتعلق باختراع الأسلحة النووية، إلى تحول جذري في ظاهرة الحرب.

وجاء هذا المبحث ليبحث التطور التقني والتاريخي للحروب على مر العصور، من حيث طبيعة الحرب، المدى الزمني للحرب، الأسلحة المستخدمة، مسارح الحرب، طبيعة أعمال القتال، مسارح القتال، الحشد، الخسائر، آليات إنهاء الحرب...لذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، يبحث **الأول:** المجتمع الدولي والحروب البدائية، يبحث **الثاني:** المجتمع العالمي والحروب المعاصرة.

المطلب الأول

المجتمع الدولي والحرب البدائية

لقد بدأ قانون الحرب قانوناً (لاهوتياً)، فمن يعلن الحرب ويقوم بها له طابع مقدس، وكذلك حصون المدينة والأسلحة والرموز الحربية. ففي الإمبراطورية الرومانية، وقبل ذلك، كان الكهنة هم المكلفون بتطبيق القانون الدولي وقانون الحرب، وبإحياء الاحتفالات والطقوس الدينية التي تبدأ الحرب وتنتهي بها، حتى إن التكتيك كان شأنه دينياً، فالعرافون والمتنبئون لهم رأي قاطع يتصدر رأي المخططين العسكريين

عندما يتعلق الأمر بمعرفة ما كان إذا ينبغي الدخول في حروب وفي أي ظرف، وسير المعارك أيضاً كان مصحوباً بالتنبؤات والمعجزات واستباق الأحداث والصلوات ، ففي بلاد آشور والداهومي والازتك وفي البيرو وحتى روما، كانت الكلمة الفصل في تقرير الحرب، ترجع إلى الملك الكاهن، فقد كانت الحرب تعتبر كانعكاس دنيوي لصراع الآلهة التي تتقاتل بواسطة الشعوب المنتمية إليها. إن النصوص الوضعية كالآشورية والهندوسية تظهر بوضوح وجهة النظر هذه، غير إن هذه النظرة تبدلت مع ظهور الديانات التوحيدية كاليهودية و المسيحية والإسلام[1].

وبعد ذلك حلت كيانات ومذاهب مطلقة وحاسمة مكان الآلهة، ثم أتى دور تأليه الدولة، دور مفهوم السيادة المطلقة والمقدسة ونظرية الحق بالتوسع، حق الممثل الأول، ثم المبدأ السلالي والارستقراطيو الشعبي، ثم القومية أو العرق[2]. ومنذ ظهور القانون الدولي ظهرت مفاهيم تدور حول الحرب، و لم تكن الحرب محرمة في العلاقات بين الأُمم، واستمر الحال على حاله إلى أن تم تأسيس عصبة الأمم.

الحرب عند الحيوانات:

وقبل أن نتكلم عن الحرب عند المجتمعات الأولية يقتضي التساؤل عما إذا كانت الحرب موجودة في المجتمعات الحيوانية، فالصراعات عند الحيوان موجودة باستمرار، وموجودة بين بعض الأنواع المختلفة، فإذا تفحصنا تاريخ العالم على نحو

---

(1) غاستون بوتول : مصدر سبق ذكره ، ص15 .

(2) Douglas J. Feith , John Fonte, The War of Law: International Law , Sovereignty and war, http://www.hudson.org/index.cfm.

(*) والحرب عند الحشرات الاجتماعية هي أشد الظاهرات شبهاً بحروب الإنسان ، يقول (بوشمر Bushmer): إن الحرب الخارجية عند النمل تهدف إلى النهب بنوع خاص ، إذ يتجمع النمل القاتل كتلاً لمهاجمة الخلايا المذخرة ، ولأنه قلما يغير إلا على الخلايا الضعيفة ، فهو ينقض على حراس المدخل أولاً ، ويبذل النمل المهاجم أقصى جهده في الدفاع عن نفسه لكن المهاجمين يركزون أولاً على القضاء على الملكة البيوضة التي يعتبر وجودها الشرط الأساسي لاستمرار الجمهورية المهاجمة وضمانة لمستقبلها ، وذلك لأن موت الملكة غالباً ما يغرق مواطنيها في حالة من الذعر تدفعهم الى الاستسلام ، وحين يشل النمل المغتصب مقاومة الآخرين يستولي على ذخائر الجمهورية المغلوبة ، و إن الميول الحربية غالباً ما تجدها عند النمل ، فالحرب تمثل وضع أهداف منظمة، ذات طابع اقتصادي رئيساً ، موضع التنفيذ ، وترتكز حروبهم في بعض الأحيان على سرقة اليرقات ولا سيما عندما يكون الهدف من هذه الحروب هو التزويد بالعبيد.

أشمل، تتحقق فيه من ظهور وانقراض أنـواع متقاربـة مـن الكائنـات بحيـث تطـرد أو تبيـد الأنواع الأفضل تكيفاً أو الأكثر صلابة الأنواع الأقل فطنة[1]. إلا أن هذه الأشكال مـن الحـروب في عالم الحيوان، تشـبه إلى حـد بعيـد الحـرب كـما تمـارس في المجتمعـات البشريـة المنظمـة، وبشكل خاص لدى النمل، فالنمل المقاتل بمجموعات اجتماعية يمكـن أن تبـين إسـتراتيجيات للقتال[2]*.

الحرب في المجتمعات الأولية:

مهما بلغ التقصي التاريخي، نجد عند المجتمعات الأولية أو بالأحرى فيما تركوا لنا من مخلفات، جهداً تنظيمياً بقصد التحضر ضد الأخطار، هذا التحضر ليس موجهـاً ضـد تقلبـات الجو وصعوبات المناخ فقط وإنما ضد الهجمات الآتية مـن كائنـات حيـة خطـيرة، فقـد وجـد الإنسان الأولي في المغاور التي كان يقطنها ليس فقط مخبأ بل أيضاً ملاذاً له، ويتبين لنـا هـذا الانشغال حين نجد أن موقع هذه المغـاور عـلى منحـدرات صـخور الشـواطئ أو الـتلال مـما يجعل الوصول إليها أكثر مشقة، وكانت الغاية من استخدام النار – كما في أيامنا هذه – هـو إبعاد الحيوانات المفترسة، ومنعها من التعدي خلال الليل ، وكذلك استخدام مساكن محيطـة بالماء هو أيضاً أحد أشكال الدفاع ، وأن يكون الإنسان البدائي قد عرف معنى الحرب، هو أمر يشهد عليه أيضاً اختياره لمواقع استيطانية، بالنظر للحماية التي كانـت توفرهـا والتحصـينات التي شيدها[3].

ويـرى البـاحثون إن الحـرب في المجتمعـات الأوليـة كـان سـببها النزاعـات الشخصـية والخلافات، وأن الحرب لم تكن جزءاً مـن الطبيعيـة البشريـة وإنمـا هـي سـلوك تـم اكتسـابه لاحقاً، وبالنسبة لـدوافع القتـل في المجتمعـات البدائيـة فإنهـا تمثلـت في الـدوافع الشخصـية والعداوات العائلية[4].

(1) المصدر نفسه ، ص51.

(2) Mark Moffet, Adventures among ants,www.io9.com/5572430.

(3) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص61 .

(4) Patrik Soderberg, Primitive human society 'not driven by war, http://www.bbc.co.uk/news/science-environment-23340252.

وعلى الرغم من أن عدداً من الخبراء بعلم الإنسان، اعتقدوا بأن الإنسان البدائي الأصلي لم يمارس الحرب بمعناها الحصري، لكن ما أن نصل إلى الحقبة التاريخية التي تلتها حتى تتغير الأشياء ونجد الحرب في المجتمعات القديمة معروفة كافة[1].

إن دراسة المجتمعات الأولية، أي دراسة المجتمعات القديمة، تسمح بتكوين فكرة عما كان عليه السلوك الحربي لتلك المجتمعات البشرية فضلا عن إن دراسة المجتمعات الأولية تسمح بمعرفة كيف بدأت الحرب ولماذا؟ فهي تبين التصرفات الرئيسة في هذه الشؤون، وتسمح لنا بمعرفة الدور الذي احتلته الحرب في حياة هذه المجتمعات، ومواقفهم السيكولوجية والدوافع التي يردون نزاعاتهم إليها [2].

وإن أبسط أشكال الحرب البسيطة بصورتها الغابرة، هي الحرب التي يتجابه فيها شعب مع شعب، أو قبيلة مع قبيلة، وقد تأخذ الحرب البدائية حدة مختلفة جداً، وإننا قد نجد في أحد الأطراف حرب العصابات التي تمارسها قبيلتان متجاورتان لأن اختلافاً ما يجعلهما متعارضتين، كما إننا نجد حملات النهب الموسمية التي تشنها القبائل الفقيرة ضد القبائل الغنية. ونجد في الطرف الآخر حروب الإبادة التي تندلع عندما تود قبيلة ما الاستيلاء على مكان إقامة قبيلة أخرى، وسواء كانت هذه الحروب حادة أم قليلة الحدة، فان لها سمات عامة هي أن تقاد من هذا الجانب أو ذاك وفق أساليب الصيد، وهي تستهدف قتل الخصم مع التعرض لأقل خطر ممكن أي هي بجوهرها نوع من الاغتيال، ويتجنب الخصمان في هذه الحرب المعركة بمعناها المعروف، والأسلوب المعتاد هو الكمين أو الهجوم المفاجئ، فإذا ما فشلت المفاجأة تملص المهاجم ، وليس للأرض أية أهمية. ولا يغدو الدفاع صلباً إلا عندما يصبح من الضروري تغطية أبناء العائلات وقطعان الماشية، وإذا ما تمت مفاجئة الخصم تعرض للقتل في مكانه، عندها

---

(1) غاستون بوتول : المصدر السابق ، ص63 .

(2) Johan M.G. van der Dennen, The Origin of War: The Evolution of a Male-Coalitional Reproductive Strategy,p3,http://rint.rechten.rug.nl/rth/dennen/OW_C1.pdf

يجري الاستيلاء على الممتلكات، أما النساء والأطفال الذين يجتاحهم القتل فإنهم يصبحون أسرى[1].

ولأن المجتمعات الأولية لم تكن مجتمعات ذات سيادة، وبسبب افتقارها إلى القوات المسلحة فإن الحرب كانت تتميز بان العمليات فيها محدودة و تتميز بقلة الالتزام والانضباط من قبل المتحاربين، وان قتال هذه القوات كان غير منظم ومشتت إلى حد كبير، وان وقت المعركة كان محدوداً، فالحرب كانت تشن لغايات اجتماعية لم تكن لتتحقق دون استخدام العنف[2].

وكانت الحرب في المجتمعات الأولية تتوافق مع الإشارة مع تغيير التقنية أو في طريقة التنظيم الاجتماعي، ومن جهة أخرى هناك من يرى أن الحرب مُعدية، إذ يكفي أن تتحول قبيلة واحدة من بين عشرة قبائل مسالمة إلى قبيلة مقاتلة، حتى تضطر جميعها غالى أن تصبح كذلك بدورها كي تجنب نفسها التعرض للإساءة أو الاستبعاد، فهذه الحرب هي خطر كامن قادر على الانتشار وهي تخلف حالة دائمة من انعدام الأمن، ولتخفيف هذه الحالة تلجأ الشعوب المهددة إلى التحصينات بشكل مسبق، إذ تحيط القرى نفسها بجدران وأسوار من الأعمدة أو موانع شائكة[3].

وهدف الحرب في المجتمعات الأولية بين القبائل؛ التي كان يقررها مجلس القبيلة ويحدد مخاطرها؛ هو المغانم التي يكسبونها من الحرب، وفي حالات أخرى تنمو لديهم روح الفتح وتأسيس الممالك وتوسيع رقعة معاقلهم، مما يؤدي إلى تأسيس ممالك ذات امتداد واسع، **ويمكن ترتيب مجموعة من الملاحظات حول كيفية إدراك الإنسان الأولي للحرب حسب طرق رئيسية متعددة[4]:**

(1) أندريه بوفر، مصدر سبق ذكره، ص18.

(2) Jonathan Scot, The Concept and Characteristics of War in Primitive Societies, http://www.alien-ufos.com/ufo-alien-discussions/47842.html

(3) أندريه بوفر، المصدر السابق ، ص65 .

(4) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص66-67.

1. يمكن تصنيف الحرب بالنسبة لمختلف أشكال التنظيم الاجتماعي والسلمي لديهم.

2. يمكن تصنيفها بالنسبة للتقنية، أي في آن معاً، بالنسبة لتنظيم جماعات المحاربين والأسلحة التي تستخدمها.

3. يمكن أن تصنف بالنسبة للهدف الأساسي الذي يسعى إليه البدائيون كالغنيمة والتآمر والأهداف الدينية والتوسعات الإقليمية والثأر..الخ.

والمجتمع الأولي يتكون من قبائل يقسم كل منها على قطعة أرض تستغل مواردها، سواء تم ذلك بالصيد البري أو المائي أم بتربية الحيوانات أو الزراعة، إنها تستمد قوام معيشتها من قطعة الأرض هذه، لكن ينبغي على هذه القبيلة أن تسهر على حماية أرضها وأن تكون كذلك مستعدة للقتال ضد أي جماعة أخرى قد يسعى أفرادها إلى التطاول على أرضها. من جهة أخرى ليست القبيلة في موقف دفاعي فقط، ففي ظروف عادية يتجه سكانها إلى النمو، وتضطر عندئذ إلى السعي إلى توسيع رقعة أرضها، مما يعرضها للدخول في نزاع مع جماعات أخرى، واعتقد (مونتسيكيو) أن السلم هو قانون الطبيعة الأول، إلا أن الواقع يظهر أن الوضع الأصلي للبشرية هو الحرب الأولى، فالأمثلة نادرة عن قبائل لا تعثر فيها على الحرب[1]. و بالتالي يمكن القول **إن خصائص الحرب في المجتمعات الأولية تميزت بالآتي[2]:**

- القوى البشرية ذات الكفاءة البدنية العالية.
- أسلحة القتال المتلاحم مثل السيوف والحربة والدرع والسهم والقوس بالإضافة إلى الخيل والعربات الحربية المجرورة التي يستخدمها الفرسان.
- العامل المعنوي المتمثل في قوة الدافع لخوض الحرب.

---

(1) غاستون بوتول ، مصدر سبق ذكره ، ص81-82 .

(2) محمد صادق إسماعيل، تطور الحروب عبر التاريخ ، المركز العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية،2014، http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=87

التقنيات الحربية:

وبالنسبة للتقنيات الحربية، فإن أولى الأدوات التي بناها الإنسان الصانع كانت-على درجة كبيرة من الإحتمال - آلات قتل معدة للصيد والغزو، ويمكن القول أن التقنية الحربية لعصر ما، وبالتالي نماذج الأسلحة التي تبنى عليها هذه التقنية، تتحكم إلى حد كبير بتنظيمه الاجتماعي والسياسي، وأكثر من ذلك بالعقلية التي تسود فيه، فالتنظيم القبلي والإقطاعية والمدنية القديمة والدولة الحديثة قد تشكلوا أو صمموا وحققوا تبعاً لتقنية عسكرية معينة، وإننا نشهد اليوم اضطرابات سياسية كبيرة ناجمة عن تغير مفاجئ في التسلح[1]، وقد استعمل الإنسان البدائي أدوات وآلات مصنوعة من الصخور والدروع، حسب التطور التلقائي لظهورها، ومن أبرز هذه الأسلحة: الدروع والفأس والهراوة البسيطة (SIMPLE CLUB) والهراوة المركبة (COMPOSITE CLUB) والخناجر والرماح والأقواس والسهام، والسيوف الحديدية والبرونزية والنحاسية وكذلك استخدم المقالع لرمي الأحجار[2].

المطلب الثاني

المجتمع العالمي والحروب المعاصرة

أدى تطور التحصينات منذ مرحلة الحرب البدائية إلى إجبار المعتدي على تشكيل أداة عسكرية منتظمة فعالة وهناك يكمن ولا شك أصل الجيوش، نخبة المقاتلين الموحدين بانضباط مشترك والخاضعين لسلطة مطلقة يتمتع بها قائد، وهكذا تشكلت رويداً رويداً قوات نظامية، تضم جزءاً من السكان الذكور، وهي تتميز بشكل جوهري عن العصابات غير المنظمة التي كانت تشن الحروب في المرحلة السابقة[3].

---

(1) غاستون بوتول ، المصدر السابق ، ص 92.

(2) A.H Lane Fox, Primitive warfare, search published on the internet, www.prm.ox.ac.uk/rpr/index/prmary-docuents-index/ Primitive warfare.

(3) أندريه بوفر ، مصدر سبق ذكره ، ص20.

وهنا ظهرت الحرب التقليدية، فالحرب التقليدية جاءت كمرحلـة متطورة عن الحرب البدائية التي كانت تجري في العصور القديمة، نظر التطـور التحصـينات والأسـلحة والـذخائر والخطط العسكرية التي أجبرت المهاجم على خلق أداة عسكرية فعالة وقـادرة عـلى اقتحـام هذه التصحينات والقوات، من هنا جاء أصل الجيوش النظامية التي تضم عددا مـن السـكان الذكور المؤهلين بدنيا ونفسيا وعقليا للدخول في خضـم المعـارك مـع العـدو بشـكل نظـامي، تحت أمرة قائد عسكريا مؤهل[1].

ومع ولادة الجيوش بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الحرب التقليديـة التـي لايجابـه فيها شعب شـعباً آخـر، بـل تتحـارب فيهـا مجموعتـان مسـلحتان تقـوم بنـوع مـن المبـارزة (الشرعية) التي هي نهاية الصراع بالنسبة لمجمـل السـكان، وتتميـز الحـروب التقليديـة مـن غيرها بوجود المعركة، وهي أزمة عنيفة يتجابه فيها الجيشـان الخصـمان ويحـاول كـل واحـد منهما تدمير الآخر، وعلى عكس ما كان يجري في حروب المجتمعات الأولية، حيث كان يعمل كل خصم على قتل عدوه بالمفاجأة بدون التعرض للقتل، فان المعركة تجعل القتـال ضروريـاً، وتفرض المجابهة المباشرة بين المتحاربين، وغدا القتال أمراً لا مفر منه، لأنه من المتعـذر عـادة تدمير جيش الخصم بالمفاجأة، وتكون أرض المعركة محددة ومعروفة للخصوم لذا فهي تتسم بالمواجهة المباشرة بين الخصوم وتتميز بالوضوح في إعـلان الخصـوم الحـرب عـلى كـل مـنهما الآخر، وتتخذ المعارك شكل الأنساق، ونهاية النسق هي نقطته الحساسة، لأن المقاتـل الأخـير لا يتمتع بالتغطية إلا من جانب واحد، ومن هنا جاءت سياسة الأجنحة التي سيتحدد عندها غالباً مصير المعركة، سواء عن طريق التجاوز أو الالتفاف أو عن طريق التطويق، وبالتالي كان تكتيك الحرب هو الالتفاف والخرق بالنسبة لخط معركة العـدو، ومـن الطبيعـي أن تحقيـق هذه النتيجـة تـم بسلسـلة مـن الوسـائل المختلفـة مثـل اسـتخدام أسـلحة الرمـي (المقـاليع

(1) David Miller, The Development Of War, search published on the internet, 28 March 2003, http://www.scoop.co.nz/stories/HL0303/S00277.htm

والسهام والحراب والأسلحة النارية والمدفعية) التي تستهدف تدمير أنساق العدو، واستخدام الأساليب النفسية (الأقنعة، صرخات الحرب) لهز معنويات المقاتلين، وتطوير المناورات المتعاقبة لإجبار العدو على تبديد احتياطاته وتصبح المعركة عندئذ حدثاً معقداً، وفي الفترة التي ساد فيها هذا الوضع كانت الحروب طويلة وغير حاسمة، وكان الحصار يلعب دوراً مهماً في الحرب[1].

وفي نهاية القرن الثامن عشر، طوّر (نابليون) فن الحرب وذلك من خلال تطبيق أساليب عمليات جديدة تسمح بإجبار الخصم على قبول المعركة في كل الحالات، ففي نهاية القرن الثامن عشر وبالتحديد في العام (1798)، في ذلك العام قاد نابليون بونابرت (جيش الشرق) الفرنسي في حملته لغزو مصر، و استخدم فيها البنادق ومدافع وقنابل (أطلقوا عليها اسم القنبر)، والحقيقة أن الذي إنتصر وإحتل مصر لم يكن نابليون وجيش الشرق، ولا الذي إنهزم وتراجع هم فرسان المماليك والمقاومة الشعبية المصرية، ولكن الذي إنتصر هو النظام الحربي ومنظومة التسليح الفرنسية التي كانت أحد روافد الثورة الصناعية في أوروبا، والذي إنهزم هو نظام حربي كان إمتداداً لعصر ما قبل الثورة[2].

وتابعت القدرة النارية تزايدها بسرعة، الأمر الذي أدى إلى تشكيل جبهة، ومنذ هذه اللحظة، انتقلت سمتا المعركة (الإلتفاف أو الخرق) إلى مستوى العمليات، وإندمجت العمليات مع المعارك، وكان من الطبيعي أن يحاول كل طرف من الأطراف المتحاربة الالتفاف حول جناح خصمه نظراً لأنه غدا صعباً جداً بسبب زيادة القوة النارية، ومن التفاف إلى التفاف، حتى غطت الجبهة مسرح العمليات كله. كانت هذه نهاية الحقبة الحركية للعمليات وبداية الحقبة الميكانيكية، وتميزت الحقبة الديناميكية التي بدأت نهاية عام 1914 بوجود جبهة متصلة تغطي مسرح العمليات كله.

---

(1) أندريه بوفر ، مصدر سبق ذكره ، ص21 -23 .

(2) عادل سليمان، مستقبل الجيوش التقليدية في ظل ثورة التكنولوجيا العسكرية، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الأهرام الرقمي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=721151&eid=496

وقد جاء هذا الوضع من تلاقي عدة عوامل هي: القدرة الدفاعية الكبيرة الناجمة عن تضافر تأثيرات الرشاشات والخندق والأسلاك الشائكة، وعن الحجم الضخم الذي أخذته الجيوش بفضل التعبئة العامة لجميع السكان الذكور القادرين على حمل السلاح، والقدرة على إمداد الجيوش وتموينها عن طريق الإمكانات الإدارية التي وفرتها السكك الحديد وسيارات النقل[1].

إن استمرار تزايد القوة النارية خلال القرن العشرين وتضخم الجيوش بسبب التجنيد الإجباري، وقوة الإنتاج الحربي ووجود شبكات المواصلات السريعة، كانت السبب الرئيسي في ازدياد قدرة التشكيلات على القتال والحركة منعزلة، وأصبحت الشبكة التي تنتشر عليها التشكيلات جداراً بشريا يتطلب الحرق والقتل باستمرار، إن امتزاج المعركة مع العمليات أدى إلى تزايد قدرة القطاعات على الصمود، زاد من صعوبة الحرق وأصبح من الضروري واللازم في الحرب التقليدية، تنفيذ عمليات الالتفاف على الأجنحة، لذلك أصبحت الحرب التقليدية عبارة عن سلسلة من الالتفافات المتعاقبة التي تهدف إلى تطويق الخصم وتدميره[2]

ولم تكن هذه الصيغة النهائية لأن الحرب التقليدية تتطور باستمرار، ففي عام 1940 أخذت الحرب شكلاً جديداً، إذ إن الأداة الهجومية المؤلفة من الدبابة والطائرة والقاذفة سمحت بتحقيق تغلغلات عميقة في وقت قصير يؤمن تنفيذ الخرق قبل تدخل الاحتياطات الدفاعية، فقد تم اختراع الدبابات من قبل البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، وتحسنت تدريجيا في المدة ما بين الحربين، و لعبت الدبابات دورا هاما في الحرب العالمية الثانية، وشهدت أيضا العديد من التغيرات السريعة في الحرب العالمية الثانية، إذ تعد الدبابة في حد ذاتها وحدة قتال متكاملة قادرة علي صنع تغيير كبير في أي معركة، و تغير مفهوم الدبابات جذريا خلال الحرب العالمية الثانية، حيث

---

(1) أندريه بوفر ، المصدر السابق ، ص27 .

(2) Donald N. Moran, Military Tactics, http://www.revolutionarywararchives.org /tactics.html.

كانت تستخدم الدبابات سابقاً لدعم المشاة ، استطاعت أن تحقق انتصارات ساحقة في وقت قصير، أصبحت الدبابات سلاح أساسي في الجيش، قبل نهاية الحرب حلت الدبابات محل المشاة كأهم قوة في ساحة المعركة[1].

وتكمن خاصية الحرب التقليدية في وجود المعركة، أي الصدام العنيف الرامي إلى تحقيق الحسم، وتأتي هذه الخاصية من وجود المؤسسة العسكرية نفسها، وإذا كانت أشكال الحرب تتبدل فان جوهرها ثابت لا يتغير، انه يتمثل في تدمير إرادة الخصم لإجباره على قبول الشروط التي نود فرضها عليه، وتحاول الحرب التقليدية الوصول إلى هذا الهدف عن طريق تحقيق النصر العسكري، بيد أن هذا النصر العسكري الناجم عن المعركة هو صفة مميزة هامة، فهو لا يستهدف التدمير المادي للقوات المعادية بل يستهدف تفتيت نظامها، ويستند الانتصار التقليدي على انهيار تماسك جيش الخصم، فهذا هو الهدف الذي تسعى إليه المعركة[2].

تأثير العوامل المعاصرة على أشكال الحرب:

ومن المهم الاعتراف بالتأثير الذي يمكن للعوامل المعاصرة أن تمارسه، و أهم عوامل تطور الحرب هو عامل تطور قدرة الأسلحة ، فقد كانت الحرب في المجتمعات الأولية حرباً حرفية بحتة، أما الحرب التقليدية المتوافقة بصورة عامة مع المجتمعات الزراعية فهي حرب (مصنوعة يدوياً)، لكن بعد ذلك ظهرت آلات حربية بسيطة (أقواس، منجنيقات، مقاليع) زادت من القدرة الكامنة في قوة المقاتلين العضلية، و مع ظهور البارود والمدافع زادت القدرة التدميرية بشكل مفاجئ، وفي القرن التاسع عشر قادت الترسانة العسكرية إلى حرب صناعية[3].

واعتباراً من هذه المدة (حرب الاستقلال الأمريكية وحتى الحرب العالمية الأولى) أصبحت الحرب مدمرة أكثر فأكثر، ذلك لأن حجم الجيوش قد زاد بفضل

---

(1) Chris Truman, Armored warfare,http://www.historylearningsite.co.uk /armoured_warfare.htm

(2) أندريه بوفر، مصدر سبق ذكره ، ص31-32 .

(3) أندريه بوفر، مصدر سبق ذكره ، ص44 .

التسهيلات التي قدمتها وسائط النقل الآلية، وبفضل تطور الأسلحة النارية الرخيصة، وأدت زيادة القوة النارية إلى تفوق الدفاع الأمر الذي أنقص حسمية الحرب التقليدية أكثر فأكثر، وفي الوقت نفسه كانت المصروفات الضخمة الناجمة عن وجود جيوش جرارة تؤدي إلى إنهاك المتخاصمين ولم تعد العمليات العسكرية تمثل سوى مظهراً خارجياً ثانوياً من مظاهر الحرب، أو بالأحرى عامل اهتراء يعجل وقوع الحسم عن طريق الانهيار المعنوي الذي يصيب أحد الخصمين، وفي هذه الحرب الشاملة (إذاً أصبحت الحروب شاملة) يكمن الأمر المهم في (التلاحم النفسي) عند السكان، وأهمية التعبئة الكاملة للبلاد، وأصبح إنتاج الدبابات والطائرات والذخائر بعد الحرب العالمية الأولى يشكل على الصعيد العسكري العامل الأساسي الأول للحرب، فالنصر العسكري الذي تزاد صعوبته بقي رغم كل شيء أمراً ضرورياً، وقد تزايدت الحرب اتساعاً وتعقيداً وازدادت الأسلحة والمعدات تعقيداً وتضاعف عدد البشر المشتركين فيها ، فاكتسبت الحروب طابعاً تدميرياً أكثر فأكثر، وتعاظمت عواقبها الاجتماعية، إن الثورة التي حصلت في فن الحرب قد تجلت أولاً وقبل كل شيء في التقدم المذهل في مجال التسليح والإعداد العسكري وفي تطور الأسلحة التقليدية[1].

خصائص الحروب الكبرى خلال النصف الأول من القرن العشرين:

يمكن القول إن خصائص الحروب الكبرى خلال النصف الأول من القرن العشرين كانت كالآتي[2]:

1. **طبيعة الحرب:** حروب تقليدية من خلال العمليات الهجومية والدفاعية ومن خلال تكتيكات الحرب المتحركة والاختراقات العميقة واستخدام عمليات الإنزال الجوي والبري، فإذا كان قد غلب على الحرب العالمية الأولى تكتيكات حرب الخنادق الثابتة نسبياً، فقد اتسمت الحرب العالمية الثانية بالاستخدام الواسع للحروب

---

(1) ت.د. كندراتوف، مصدر سبق ذكره ، ص79 .

(2) محمد قشقوش، العالمية الثالثة : هل يشهد المستقبل حروباً كبرى جديدة ، ملحق السياسة الدولية ، العدد 189، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2012 ، ص27-28 .

المتحركة على جبهـات قتاليـة مترامـيـة الأطـراف بـراً وبحـراً وجـواً، مـع التوسـع في اسـتخدام تكتيكات الإنزال البحري والجوي للمظليين، وكذلك عبور الموانع المائية.

2. **المدى الزمني:** ممتد بالسنين، إذ بلغ ست سنوات خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة، وأربع سنوات خلال الحرب العالمية الأولى.

3. **الأسلحة المستخدمة:** معظمها أسلحة تقليدية وأقلها أسلحة دمار شامل (الأسلحة الكيميائيـة والبيولوجيـة والصـاروخية) مـع الاسـتخدام الوحيـد للسـلاح الـذري ضـد اليابـان لإجبارها على الاستسلام وإنهاء الحرب العالمية الثانية خصوصاً بعد استسلام ألمانيا زعيمة هذا المحور قبل ذلك بأربعة أشهر.

4. **مسارح الحرب:** مسارح الحرب قاريـة ومترامـيـة الأطـراف بـراً وبحـراً وجـواً. ولأن بعض هذه المناطق ذات كثافة سكانية مدنية، فقد زاد من الخسائر البشرية المدنية.

5. **طبيعـة أعـمال القتـال:** قتـال متـداخل بـين القـوات المهاجمـة والمدافعـة، فعـلى مستوى القوات البرية، تمت مكننة القوات لتحقيق سرعة الاختراق العميق في دفاعات العدو، وعلى مستوى القوات البحرية فقد شمل ذلك تطوير الذخائر والصواريخ الحربيـة وخصوصـاً الطوربيدات، وعلى مستوى القوات الجوية فقد تم توفير حشد كبير من الطائرات.

6. **و بالنسبة للمواجهة بين الجيوش تـتم في ميـادين القتـال**، ومـا يحـدث في المـدن والمناطق السكنية لم يكن أكثر من مجرد ملحق بالعمليـات العسـكرية ومكمـل لهـا، وكانـت المعارك العسكرية التقليدية تدور بين القوات المسلحة في ساحات القتال[1].

7. **الحشد:** طبق مبدأ الحشد للقـوات المتضـادة بأعـداد كبـيرة للغايـة اعـتماداً عـلى التفوق العددي لكسب المعركة مما زاد من الخسـائر البشريـة ، فقـد تـم حشـد (100) مئـة مليون جندي في الحرب العالمية الثانية[2].

(1) حازم الببلاوي ، هل انتهى عصر الحروب التقليدية؟جريدة الأهرام ، فبراير 2009، http://www.hindawi.org/sotour/posts/92516269

(2) محمد قشقوش ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .

8. **الخسائر:** نتيجة لمسارح الحرب وطبيعة الحرب وطبيعة القتال والحشد الضخم للقوات كانت الخسائر كبيرة، وشكلت مأساة إنسانية، حيث بلغت (73) مليون قتيل عسكري ومدني في الحرب العالمية الثانية.

9. **إنهاء الحرب:** لا تنتهي الحرب إلا بالانتصار الكامل لطرف، والهزيمة الكاملة والاستسلام للطرف الآخر، وإملاء المنتصر لشروطه على المهزوم حتى لو كان معظمها مجحفاً. فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وهزيمة المحور واستسلام دوله تباعاً(ألمانيا – ايطاليا – اليابان).

10. **الآليات الدولية لمنع أو إيقاف القتال، والتباحث السياسي لإنهاء الأزمة:** لم تكن قد تبلورت بعد، خاصة بعد فشل عصبة الأمم، وظهور الأمم المتحدة، ولذلك لم تكن هناك آليات حقيقية للتباحث وإنهاء الحرب في إطار سياسي لاستكمال حل الأزمة، حيث كان المتبع هو فرض الأمر الواقع الذي سينتهي إليه الموقف العسكري في ميدان القتال.

قد جاء تطور الأسلحة بعد الحرب العالمية الثانية ليعقد الأمور جذرياً، فقد خلق السلاح النووي وضعاً جديداً كل الجدة، فاستخدام هذه الأسلحة يؤدي إلى دمار متبادل لكلا الطرفين المتحاربين، بل سيعني الانتحار المتبادل.

وأدى ظهور السلاح النووي إلى ثلاث نتائج أساسية هي[1]:

1. جعل قرارات الحرب أكثر عقلانية وذلك بسبب حجم الدمار الذي سينشب من الصراع النووي.

2. إيجاد تبدل أساسي في استراتيجيات الدول بالتفكير في نمط الحروب التي تحقق أهداف الدول دون التعرض لدمار شامل.

3. تبدل أشكال الحروب من الحروب الواسعة الشاملة إلى نمط جديد من الحروب الإقليمية.

---

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص206.

إذاً فليس هناك سوى حلين، أما التخلي عن الحروب النووية ودفع الآخرين للتخلي عن الحرب وهذه إستراتيجية الردع النووي التي تطورت منذ الحرب العالمية الثانية، أو تحقيق الحسم عن طريق استخدام ضغوط وأعمال محدودة جداً ، وهذه هي إستراتيجية الحرب المحدودة التي تعتبر شكل العمل الوحيد المسموح به في ظل الحروب النووية، والحقيقة إن كل خصم من الخصمين الكبيرين وجد نفسه مردوعاً تماماً وعاجزاً عن العمل مباشرة ضد الخصم الآخر، ولا يستطيع تنفيذ الضغوط إلا بشكل غير مباشر، وأدى الردع النووي النهائي بعد امتلاك الاتحاد السوفيتي السلاح النووي عام 1949 إلى ضرورة تنفيذ المجابهات غير المباشرة عن طريق أطراف ثالثة[1].

ومنذ اختراع السلاح النووي لم تندلع حربٌ عالمية جديدة بسبب خشية المجتمع الدولي من تأثيرات ذلك السلاح على مستقبل البشرية ككل، فقد جعل ذلك السلاح الدول العظمى تفكر في تجنب استخدام هذا السلاح، دفعها إلى التحول إلى أنواع جديدة من الحروب كالحرب المحدودة وحروب العصابات والحرب الثورية و حروب الاستنزاف والحروب الأهلية والحروب بالنيابة، والتوسع في تطبيق أساليب الإستراتيجية غير المباشرة[2].

وبالتالي فإن تطور إستراتيجية الردع باتجاه المجابهات المحدودة تلاقت بشكل كامل مع ميول إستراتيجية العمل بالحرب المحدودة ، فالحرب كانت محدودة بشكل أو بآخر، والتطور السرطاني للحرب، والذي سبب كوارث كبيرة جداً، جعل التصعيد إلى الحدود القصوى يؤدي إلى الفناء الذري المتبادل[3].

وتخضع إستراتيجية الحرب المحدودة إلى ثلاث دفعات أولية كلها نفسية، وتتجه أولى هذه الدفعات إلى القوى والجماهير الصديقة وهي تتمثل في (الحفاظ على الأمل) وخلق الثقة التي تسمح بإطالة أمد الصراع، وتتجه الدفعة الثانية إلى سكان العدو

---

(1) أندريه بوفر، مصدر سبق ذكره ، ص47.

(2) علاء أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص94.

(3) أندريه بوفر، مصدر سبق ذكره، ص54 .

وقواته المسلحة وتشمل هـذه الدفعـة في(زيـادة تثبـيط الهمـم) بغيـة الوصـول إلى الحسـم، وتتسم الدفعة الثالثة بأنهـا (عملياتيـة) وهـي تميـل إلى (ردع) الخصـم لمنعـه مـن اسـتخدام الوسائل العسكرية الأخرى التي تشكل خطراً عـلى القـوة الصـديقة، وإن جـوهر هـذا الـردع يتمثل في إبقاء النزاع داخل إطار محدود[1].

يعني الردع تقديم أدلة للعدو لا يمكن أخطاؤها عن توفر المقدرة النارية التـي تكفـل معاقبته بشدة عن أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب، أو كما ذكـر (تومـاس سـتيللنج) فـان الردع هو براعة عدم اسـتخدام القـوة العسـكرية Skillful non-use of military force[2]، وإن ردع الخصم ومنعه من اللجوء إلى أي تصعيد عملُ يعـود إلى إسـتراتيجية الـردع، ولكنهـا إستراتيجية ردع غير نووية بصورة عامة، ويتعلـق الأمـر هنـا بخلـق سلسـلة مـن التهديـدات وإشهارها بوجـه الخصـم، والتهديـد باسـتخدامها إذا مـا عمـل الخصـم هـذا العمـل أو ذاك، ويؤدي هذا الأمر إلى خلق شلل نفسي بشل ردود فعل الخصـم، ولابـد في هـذه الإسـتراتيجية من ممارسة الضغط النفسي بشدة، وينبغي أن يكـون التهديـد حقيقيـاً وقـابلاً للتصـديق أي قابلاً للتنفيذ[3].

ولكي يكون مؤثرا ومن ثم فانه يصبح من الأهمية بمكان أن يحقن التهديـد بجـو من المصداقية، وان مصداقيته تعتمد على التكلفة والمخاطر المرتبطة بوفاء الطرف الذي يقوم بالتهديد بتنفيذ ما يهدد به، أو بمعنى آخر فان الطرف الذي يصـدر عنـه التهديـد يجب أن لا يكتفي بتقديم دليل مرئي يبرز تصميمه على ترجمة هـذا التهديـد إلى فعـل مادي حقيقي، وإنما يظهر توقعاته للخسائر التي يمكن أن تلحق بالخصم فـيما إذا نفـذ ذلك التهديد بحقـه، ويتضـح أن مكونـات وعنـاصر أي إسـتراتيجية فعالـة للـردع تتركـز في المقدرة على الثأر، والتصميم على استعمال تلك المقدرة في ظروف ومواقـف معينـة،

---

(1) المصدر نفسه، ص 57.

(2) توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع ، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط 1، 2010، ص 14.

(3) أندريه بوفر، المصدر السابق، ص59-60 .

والقدرة على إلحاق الضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أي ميـزة يمكـن أن يحصـل عليهـا من خلال مبادأته بالضربة الأولى[1].

إن التطور الهائل باختراع السلاح النـووي الانشـطاري والانـدماجي لم يغـير في طبيعـة الحياة بل في كيفيتها، فهذه الاختراعات الخطيرة لم تلغ الحرب لكنها بـدلت في كيفيتهـا، فقـد أصبحت الحرب الواسعة بين كتلتين مسألة غير عقلانية، لأنهـا لـن تقـتصر عـلى دمـار شـديد للطرفين بل ستمحوها من الوجود[2]. وقلبت الثورة التكنولوجية كـل المعطيـات الإسـتراتيجية العسكرية، فانتقل العالم إلى عصر الصواريخ العابرة للقارات وطائرات التجسس بـدون طيـار والأقمار الصـناعية القـادرة عـلى التصـوير سريـاً لهـدف بحجـم كـرة التـنس، وأصـبح مسرح العمليات العسكرية يمتد إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية التي تشكل حالياً مسرحاً اسـتراتيجياً موحداً. و بالتالي أصبحت القدرة على الهجوم المفاجئ ذات أهمية خاصة، وأصـبحت الدولـة التي تتعرض لهجوم مفاجئ لاتجد وقتـاً لتعبئـة قواتهـا وأصـبح الصراع المسـلح يبـدأ بسرعـة وينتهي بسرعة، وأصبح معدل التغير والتطور بالأسلحة سريعاً جداً وجذري، وأصبحت القدرة التدميرية الرهيبة للأسلحة التي تملكها الدول الكبرى يجعل من المواجهة العسكرية أمـراً غـير مرغوب فيه[3].

لكن الحرب مهما كان حجمها تظل عملاً عقلانياً لأنها في نهايـة المطـاف ممارسـة سياسية ترمي إلى تحقيق انجاز سياسي، ويقوم بها رجال سياسـيون يتصـفون بالحكمـة، لكن الحرب النووية إذا ما اندلعت فإنهـا تخـرج عـن كونهـا عمـلاً عقلانيـاً، فالعقلانيـة تقتضي إعادة تكييف الحرب بإرجاعها إلى دائرة العقلانية، وبالتالي تم اللجـوء إلى فكـرة

(1) توماس شيلينج ، مصدر سبق ذكره، ص 14.
(2) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص117.
(3) علاء أبو عامر، مصدر سبق ذكره، ص53-67.

الحروب المحدودة والحـروب بالوكالـة، أي الحـرب التـي يقـوم بهـا أطـراف أخـرى لحسـاب الأطراف الرئيسة[1].

ويقصد بالحرب المحـدودة، صراع تـم تحجيمـه إقليميـاً في نطـاق ضـيق، وفيـه تقبـل الأطراف بمحض إرادتها أن تبقـي عـلى المـوارد العسـكرية المتخـذة في إدارة هـذه الحـرب في حدود ضيقة. وغالباً ما تحارب القوى الدولية الكبرى في هذه الحروب المحـدودة عـن طريـق أطراف ثالثة، ولكن في أحياناً أخرى قد تدخل إحدى الدول الكبرى في هذه الحروب المحدودة بالنيابة عن أو بمشاركة طرف أو بعض الأطراف المحلية، مـع العمـل في كـل الأحـوال عـلى أن تبقى هذه الحرب بعيدة عن إقليم الدولة الكبرى، ومن هنـا فـان الحـروب المحـدودة تضـم أطرافاً تعتمد في تسليحها على قوى أكبر منها[2].

والحرب المحدودة، هي صراع مسلح من أجل أهداف محدودة، وهي أقل من الحرب الشاملة من حيث إنها لا تهدف إلى التدمير الكلي للعدو، أو إلى استسلامه غير المشروط، وقد ظهر هذا المفهوم في العصر النووي ويمكن تحديد ما إذا كانت الحرب محـدودة أم لا بـالنظر إلي القدرة التدميرية للقوة المستخدمة في القتال، وعدد الأطراف المشـتركة في الحـرب وحجـم ميدان القتال، وطبيعة البدائل السياسية، والإستراتيجية العسكرية؛ فـالحرب المحـدودة يمكـن أن تشمل العداء بين دولتين صغيرتين، أو أكثر ولا تتضمن تدخلاً مـن القـوى الكـبرى، ويكـون نطاق الحرب محدداً في منطقة جغرافية معينة، ولا يستخدم فيه أي نوع من أنـواع الأسـلحة النووية، بحيث يستخدم الطرفان الأسلحة التقليدية، مع أنه قد تصلها مساعدات خارجية[3].

وهناك مـن خـبراء الإسـتراتيجية الدوليـة، ممـن يميـزون بـين الحـروب الإقليميـة والحروب المحـدودة، فـالحرب الإقليميـة هـي صراع محـدود بمقيـاس الإطـار الجغـرافي أو المكاني، ولكن تستخدم فيه كل أنواع الأسلحة. أما الحرب المحـدودة فهـي محـدودة

(1) إبراهيم أبو خزام، المصدر السابق، ص117 .

(2) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص332 .

(3) جميل عفيفي، الحروب في العصر الحديث والثورة التكنولوجية، ملف الأهرام الرقمي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=594059&eid=190

بمقياس المكان وكذلك بمقياس الأسلحة المستخدمة. لذلك فهناك من يعتقد أنه لا مجال لاستخدام الأسلحة النووية في الحرب المحدودة بواسطة اتفاق ضمني بين أطراف هذه الحرب[1].

خصائص الحروب الإقليمية المحدودة خلال النصف الثاني من القرن العشرين:

يمكن القول أن خصائص الحروب الإقليمية المحدودة خلال النصف الثاني من القرن العشرين كانت كالآتي[2]:

1. تغيرت فلسفة وطبيعة الحروب وخصائصها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، في ظل القطبية الثنائية، فقد اختفت ظاهرة الحروب العالمية، مقابل بروز ظاهرة الحروب الإقليمية المحدودة، وذلك لعدة اعتبارات أهمها تطور آليات فض النزاعات الدولية، والتوصل إلى إيقاف الحرب ومعاونة أطرافها على استكمال إنهاء الأزمة وحل الأزمة بالطرق السلمية الدبلوماسية والوصول إلى حلول مناسبة للطرفين وطبقاً لقرارات مجلس الأمن وان صاحب ذلك بعض الصعوبة بسبب استخدام الفيتو.
2. ساعد امتلاك القوى الكبرى السلاح النووي على إيجاد نوع جديد من التوازن في ظل الردع النووي المتبادل.
3. أطراف الحروب: إنها بين طرفين أو عدة أطراف محدودة وليس تجمعاً دولياً (عدا الحرب على العراق عام 1991).
4. المدى الزمني: المدى الزمني للحروب الإقليمية المحدودة محدود وليس ممتد إلى سنوات (عدا الحرب الكورية والحرب العراقية – الإيرانية) نتيجة لإنهاك أطرافها وعدم القدرة على حسم المعركة.
5. الأسلحة المستخدمة: استخدمت فيها الأسلحة التقليدية بتوسع مع التقليل من الأسلحة فوق التقليدية خاصة الصواريخ الباليستية (عدا الحرب على العراق عام1991 حيث كان الظهور الأول للأسلحة "الذكية" والقتال عن بعد).

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره ، ص333 .

(2) محمد قشقوش ، مصدر سبق ذكره ، ص28 -29.

6. مسارح الحرب: مسارح الحرب كانت محدودة براً وبحراً وجواً، كما كان معظمها مسارح مكشوفة أو مناطق غابات وبعيدة عن الكثافة البشرية والسكان المدنيين، مما ركز الخسائر على العسكريين دون المدنيين، عكس الحرب العالمية الثانية.

7. انتهاء الحرب: انتهت تلك الحروب بتدخل المجتمع الدولي لإنهاء الحروب واستكمال حل الأزمة بالوسائل السلمية والمباحثات، تحت مظلة الآليات الدولية كمجلس الأمن، (عدا الحرب على العراق عام1991 حيث أجمع المجتمع الدولي على استكمال تحرير الكويت كلياً وإجبار القوات العراقية على الانسحاب). و يوضح الجدول رقم (1) هذه المقارنة.

الجدول(1) تطور الحروب في القرن العشرين

المقارنة	المرحلة	
	النصف الأول من القرن العشرين (الحروب العالمية)	**معظم النصف الثاني من القرن العشرين (الحروب الإقليمية المحدودة)**
طبيعة ونوع الحرب	تقليدية (هجوم – دفاع) ثابتة	تقليدية (هجوم-دفاع-تصادم) متحركة
المدى الزمني	ممتدة لسنوات	أشهر وأسابيع
الأسلحة المستخدمة	معظمها تقليدي، وأقلها غير تقليدي، وبدء الذري	تقليدي وفوق تقليدي وعدم استخدام السلاح النووي
الحشد	عشرات الملايين	مئات الآلاف
طبيعة القتال	متداخل ومتلاحم	أقل تداخلاً وتلاحماً
الخسائر	فادحة بعشرات الملايين	أقل فداحة (عشرات الآلاف)
أسلوب إنهاء الحروب	النصر الكامل لطرف والهزيمة الكاملة لطرف آخر ، وإملاء المنتصر لشروطه حتى المجحفة	تنتهي أو تتوقف بقرار من مجلس الأمن وتستكمل سياسياً ، أي الحرب مرحلة وسيطة بين السياسة والسياسة
الآليات الدولية لمنع نشوب القتال أو إيقافه	لم تكن موجودة مع فشل عصبة الأمم في الحرب العالمية الأولى ، ومواكبة الأمم المتحدة لنهاية الحرب العالمية الثانية	قرارات مجلس الأمن لمنع أو إيقاف القتال واستكمال حل الأزمة سياسياً أو من خلال المفاوضات بمعاونة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن

المصدر: محمد قشقوش، العالمية الثالثة: هل يشهد المستقبل حروباً كبرى جديدة ، ملحق السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012،ص27-28.

وبالتالي نجد أن الحرب نشاط إجتماعي وعملية بشرية، يكون فيها الإنسان السبب و النتيجة، وهي وضع قانوني يسمح لجماعتين أو دولتين أو أكثر بخوض صراع مسلح بواسطة القوات المسلحة، وهي إستمرار للسياسة بواسطة وسائل أخرى، وانه لا يوجد سبب واحد للحرب، فالحرب قد تكون مدفوعة بمجموعة من العوامل. وقد تطورت الحرب على مدى التاريخ لتأخذ أشكالا مختلفة، فازدادت تعقيداً مع تطور المعدات الحربية و تعاظمت عواقبها.

وقد ساهمت نظريات العلاقات الدولية في وضع تفسيرات مختلفة لهذه الحروب، والأسباب التي تؤدي إليها، ووسائل إدارة أو تجاوز ظاهرة الحرب، ومن أهم هذه النظريات هي النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية.



الفصل الثاني

جدلية العلاقة بين الحرب والسياسة الأمريكية

الفصل الثاني

جدلية العلاقة بين الحرب و السياسة الامريكية

تمهيد:

بين الحرب والسياسة الأمريكية علاقة قوية متلازمة من الصعب فصلها، ما دامت الحرب؛ على مدى التأريخ ؛ هي إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، ومن هنا لا يمكن تصور الحرب بدون سياسة.

ويمكن القول بأن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية قائم على ثنائية القوة والمصلحة، فالسياسة الخارجية الامريكية تتحدد وفقاً للقوة والمصلحة، وقد هيمنت على السياسة الخارجية الامريكية نظريتان في العلاقات الدولية، هما النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية حددت كل منهما مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، وهيمنت كل واحدة منهما على السياسة الخارجية الامريكية وأصبحت الموجهة لها خلال مدة زمنية محددة.

وهناك مجموعة من المحددات التي دفعت الولايات المتحدة إلى خوض الحروب خلال تأريخها الطويل، أهم هذه المحددات مكانتها السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية، والأهم من ذلك مكانتها في النظام الدولي.

ولذلك جاء هذا الفصل في محاولة لبيان العلاقة الجدلية بين الحرب و السياسة الأمريكية من خلال مبحثين:

المبحث الأول: ثنائية القوة و المصلحة في السياسية الأمريكية

المبحث الثاني: خيار اللجوء إلى الحرب وأثره مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول

ثنائية القوة و المصلحة في السياسة الامريكية

هيمنت على السياسة الأمريكية نظريتان في العلاقات الدولية هما النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، وقامت كل منهما على مجموعة من الأسس والفرضيات والمبادئ، وقدمت تفسيرات مختلفة فيما يتعلق بالفرد والدولة والنظام الدولي، وآليات التغيير في النظام الدولي، وقدمت كل منهما تفسيرات للأسباب التي تؤدي إلى الحرب، ورؤيتهما للحرب، وكيفية تجاوزها، وكيفية تحقيق المصالح القومية للدول، وأشكال القوة عناصرها.

لذلك جاء هذا المبحث ليوضح النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية وفرضياتهما وتطبيقاتهما في السياسة الأمريكية، **ولذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:**

المطلب الأول: الواقعية في السياسة الأمريكية و أولوية البعد العسكري للقوة.

المطلب الثاني: الليبرالية في السياسة الأمريكية وأولوية القوة الذكية.

المطلب الأول

الواقعية في السياسة الأمريكية وأولوية البعد العسكري للقوة

الواقعية هي نتاج تقاليد تاريخية وفلسفية طويلة، ومع ذلك فتطبيقها المباشر في العلاقات الدولية حديث العهد، تقوم الواقعية على مجموعة من الفرضيات الاساسية أهمها أن الفرد مخيف بالدرجة الأولى وبشع ويسعى إلى السلطة، ينتظم الأفراد في دول، والدولة هي اللاعب الرئيس على المسرح الدولي، وكل دولة تتصرف بطريقة متكاملة وموحدة في السعي إلى مصلحتها الوطنية التي تعرف بلغة القوة، (والقوة) بدورها يفكر بها بلغة الموارد المادية الضرورية، والقوة هي القاعدة المحورية في هذا الإطار، والدول فاعل موحد أو الممثل الوحيد الذي يتحدث بصوت واحد، وتفترض الواقعية أن هذه الدول توجد في بيئة دولية ذات طابع فوضوي، وفي ظل هذا الشرط

من الفوضى، لا يمكن للدول في النظام الدولي أن تعتمد إلا على نفسها، وهم الدول الأكثر أهمية إذن هو إدارة عدم أمانها الذي ينشأ عن النظام الفوضوي[1].

إن تقاليد الواقعية السياسية أو سياسات القوة لها تاريخ طويل إذ من الممكن إرجاعها إلى المؤرخ الإغريقي (ثيوسيديدس) الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، والذي شهد الحرب الشهيرة التي دارت بين أسبارطة وأثينا بين عامي (431-404) ق.م، ويعد كتابهُ (تاريخ الحرب البلوبينيزية) محاولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[2]. إن الفرضيات الأساسية للواقعية جلية في كتاب ثيوسيديدس، وهي الفاعل الأهم في السياسة الدولية هو الكيانات الإقليمية المنظمة (دول المدن في تلك الفترة)، وأن سلوك الدول يمكن تفسيره عقلانياً، وأن الدول تبحث عن القوة وتقوم بحساب مصالحها إنطلاقاً من مفهوم القوة[3].

وبعد ستة قرون على وفاة (ثيوسيديس) أضاف الأسقف المسيحي والفيلسوف القديس (أوغستين) (454-430) افتراضاً أساسياً إلى الواقعية، مبرهناً أن الإنسانية خطاءة وأنانية وجشعة، على الرغم أنه ليس مقدراً لها أن تكون كذلك، ويعتبر (أوغستين) أن هذه الخصائص الأساسية في الإنسانية مسؤولة عن الحرب[4].

وتطورت مضامين الطبيعة الخاطئة للإنسانية في كتابات الفيلسوف السياسي (ميكافيللي) (1469-1527)، فيرى ميكافيللي إن الطبيعة البشرية تتصف بالثبات وعدم التغير ، وهي مطبوعة بالأنانية، والتردد ونكران الجميل.

---

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ط1 ،2013، ص112.

(2) Jack Donnelly, Realism and International Relations, Cambridge University Press, 2000, P.1.

(3) أنور محمد فرج ، أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية، ط1، 2007، ص 179.

(4) Schall S.J,Augustinian political philosophy,http//www.georgetown.edu/schallj/10.htm

وهذا الإفتراض يظهر بوضوح عبر رغبة الأفراد بتأمين الأمن والضرورات الحياتية لهم، وكذلك رغبة الحكام بالحكم وزيادة سلطتهم ونفوذهم[1]. وانطلاقا من كل ذلك حدد (ميكيافيللي) أهم الصفات للأمير الذي يواجه هذه الطبيعة البشرية من الداخل وحالة الحرب من الخارج، فالأمير يجب أن يكون واقعيا لا يفكر إلا في ميدان الواقع[2]. وتتوقف قدرة الحاكم على الإحتفاظ بالسلطة على إتقان فن الحرب والتدريب والإستعداد الدائم لها حتى في أوقات السلم[3].

المبدأ الأساسي الذي قبل به، عملياً، كل الواقعيين؛ هو إن القيد الرئيس على سلوك الدولة هو وجود الدولة في بيئةٍ دوليةٍ تتسم بالفوضى، وقد أوضح (توماس هوبز) هذا المبدأ بجلاء، الذي عاش خلال مرحلة من أكثر مراحل التاريخ إضطراباً (حرب الثلاثين عاماً 1618-1648)، ويقدم (هوبز) رؤية من الواقعية، والتي ترجع حالة الحرب إلى حالة الفوضى بين الدول أي عدم وجود سلطة عليا منظمة، وبحث (هوبز) عن وسيلة لمنع تكرار هذه الحروب، وقد وجد هذه الوسيلة في إقامة سلطة سياسية قوية فوق الدول[4]. إذن فالفوضى هي السمة المهيمنة على السياسة الدولية، وبدونها، أو من غير قوة مهيمنة فإن الحرب ستكون من النتائج التي لا مفر منها، وبدون عقد اجتماعي بين الدول فلا وجود لإلتزامات أخلاقية تحكم العلاقات بينهم[5] .

---

(1) نقلا عن: مهدي محفوظ، إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990،ص 24.

(2) نقلا عن: عبد الجبار عبد مصطفى، الفكر السياسي الوسيط والحديث، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1982،ص54.

(3) G. R. Berridge, Machiavelli: Human Nature, Good Faith and Diplomacy, Review of International Studies, 27, 2001, P. 43.

(4) نقلا عن: إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق والسياسة : دراسة في فلسفة الحكم ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001، ص 277.

(5) Paul R. Viotti, Mark V. Kauppl: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, Macmillan Publishing Company, New York, 1987, P.37.

وبعد عام1945 إستمر الجدل بين الواقعيين حول ما إذا كانت الثنائية القطبية أكثر أو اقل ميلا للحرب من التعددية القطبية، وهناك اتفاق بصورة عامة على إن النظام الدولي كان نظام توازن القوى منذ عام 1648 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث أصبح النظام الدولي الدولي ثنائي القطبية إلى نهاية الحرب الباردة، لكن من الصعب تحديد ما إذا كانت الثنائية القطبية أكثر أو اقل ميلا للحرب من التعددية القطبية[1].

فالواقعييون الذين يؤمنون بأن الثنائية القطبية أكثر أو اقل ميلاً للحرب من التعددية القطبية، يدفعون بمجموعة فرضيات داعمة، فهم يعتقدون بأن هناك فرصاً للقوى العظمى لقتال بعضها البعض في النظام المتعدد القطبية، في حين إن هناك قوة عظمى واحدة أو إثنين في النظام الثنائي القطبية، مما يعني إن هناك قوة واحدة ضد قوة أُخرى، وهم يعتقدون أيضا أن هناك نوعاً من التوازن بين القوى في النظام الثنائي القطبية، مما يقلل فرص الربح في الحرب، وهم يعتقدون أيضا أن هناك احتمالا كبيرا للحسابات والتقديرات الخاطئة في التعدية القطبية، وسوء التقدير غالبا ما يؤدي إلى اندلاع الحرب، وغالبا ما يكون هناك وضوح أكثر في الثنائية القطبية لأنه لا يوجد سوى قوة واحدة أخرى، كما أن التوازن يكون أكثر فاعلية في الثنائية القطبية، لأنه لايوجد خيار للقوة العظمى سوى مواجهة القوة العظمى الأُخرى[2].

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، وسيطرت على تفكير الأكاديميين وصناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسين سنة الماضية[3].

---

(1)JohnJ.Mearsheimer,StructuralRealism,http//:www.uchicago.edu/pdfs/structralrealism.pdf

(2) Ibd.p79.

(3) Jack Donnelly, Realism and International Relations, op. cit., p1.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كتب الباحث في العلاقات الدولية (هانز مورجنثاو (1904-1980) عن تركيب الواقعية ذات الفعالية في عالم السياسة الدولية، وعرض مقاربة منهجية لاختبار هذه النظرية، بالنسبة (لمورجنثاو) تماماً كما (لثيوسيديس) و (أوغستن) و(هوبز) الأفضل بأن يوصف عالم السياسة بأنه صراع من أجل القوة، ولأن البيئة الدولية تتسم بالفوضى لا توجد سلطة عليا تضع نهاية للتنافس أو تضع ضوابط له فأنها يتسم بالفوضى، ومخرجاتها استمرارية الصراع، وبسبب الحاجة لضمان بقاء دولة ما، يدفع القادة بمبادئ أخلاقية مختلفة تماماً من الأفراد العاديين، فالمبادئ الأخلاقية بالنسبة للواقعيين بحيث أن تكون محكومة بالنتائج السياسية لسياسة ما[1].

وقد غدا كتاب (مورجنثاو) (السياسة بين الأمم) الأكثر تأثيراً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الذي ساهم بشكل واضح في نقل التحليل من المثالية إلى الواقعية، وأسس لنموذج معرفي جديد في في الولايات المتحدة. وتفترض النظرية الواقعية أن الفرد مخيف بالدرجة الأولى وبشع ويسعى إلى السلطة، وإن الأفراد أقل أهمية، ويأتي موقف الواقعيين من الافتراض الواقعي للدولة كلاعب متكامل موحد، وبالتالي لا تختلف الدول بنمط حكوماتهم أو شخصياتهم أو أساليب القادة الذين في المنصب، بل بالقوة النسبية التي يمتلكونها في النظام الدولي، ولا يعترف الواقعيون بالأفراد إنهم قوى لاعبة ومستقلة في العلاقات الدولية، ويرون أن الأفراد مقيدون بالنظام الدولي والدولة التي تسعى إلى تصميم سلطة تتوافق مع مصلحتها الوطنية[2].

---

(1) Hans J.Morgenthau, Politics Among Nations: The struggle for Power and Peace, Seventh Edition, Revised by: Kenneth W.Thompson and W.David Clinton, McGrrawHill,1978,pp4-15.

(2) كارين أ. مغنست و ايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص203 .

أما بالنسبة للدولة، فتفترض الواقعية إن الدولة هي لاعب أساسي، توجد في بيئة دولية تتسم بالفوضى، وتضع الدولة سياستها بناءاً على تأويل مصلحتها الوطنية، وتحدد بنية النظام الدولي بتوزع القوى بين الدول، ويعتقد الواقعيون بأن الدولة هي قوة لاعبة مستقلة ذاتياً، والدولة تتمتع بالسيادة أي السلطة على إدارة شؤونها التي هي ضمن حدودها والتي تؤثر على شعبها واقتصادها وأمنها وشكل حكومتها، والدول تتصرف بعقلانية وكوحدة واحدة ومتحدة ومتماسكة وتبحث عن تحقيق أهداف مصلحتها القومية بغض النظر عن شكل حكوماتها أو نظامها الاقتصادي[1].

ويمتلك الواقعيون السياسيون أفكاراً واضحة عن النظام الدولي وخصائصه الأساسية، فهم جميعاً يميزون أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، والتي تعني غياب التراتبية الرسمية، ولا توجد سلطة فوق الدولة، فالدولة سيادة، وتقيد هذه البنية الفوضوية أفعال صناع القرار وتؤثر في توزيع القدرات بين القوى اللاعبة المختلفة، ويميز الواقعيون النظام الدولي ببعد القطبية، فنظام القطبية يشير وبكل ببساطة إلى عدد تكتلات الدول التي تمارس السلطة في النظام الدولي، والواقعيون مهتمون بشكل خاص في القطبية بسبب تركيزها على القوة، وهناك ثلاث أنماط لقطبية النظام هي النظام المتعدد الأقطاب ونظام ثنائي القطبية ونظام القطب الواحد، وبالنسبة للواقعيين، فأن هيكلية النظام الدولي تتحدد من خلال توزيع القدرات بين الدول، وتختلف هيكلية النظام الدولي باختلاف توزيع القوة بين الدول[2].

ويزعم أنصار نظرية استقرار الدولة المهيمنة، أن أُحادية القطب، أو هيمنة دولة ما، يقود الى نظام دولي أكثر استقراراً. ومن الذين ساهموا في بناء هذه النظرية (روبرت كوهين) و (تشالز كندلبرغر)، و تعتبر هذه النظرية من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة كدولة عظمى في النظام الدولي، أنصار هذه النظرية مقتنعون إن الدولة المهيمنة تريد أن تدفع ثمن تطبيق المعايير بشكل أحادي إذا كانت

(1) Jack Donnelly, Realism and International relations, op. cit., PP. 64-65.

(2) Jack Donnelly, Realism. In: Scott Burchill , Andrew Linklater and others, Theories of International Relations, Palgrave McMillan, New York, Third Edition,2005,p31-35.

ثمة ضرورة لضمان استمرار النظام الذي يفيدها، لكن عندما تفقد الدولة المهيمنة قواها وتنهار، عندئذ يصبح استقرار النظام في خطر[1].

ويعترف الواقعيون أن الأنظمة الدولية تتغير، وقد تنتج التغييرات أما في عدد القوى اللاعبة الأساسية أو علاقة القوة السببية بين تلك القوى تغيراً أساسياً في النظام الدولي، وأن الحرب عادة مسؤولة عن هذه التغييرات الأساسية في علاقات القوة، ويرى (روبرت غليبن) في كتابه (الحرب والتغيير في السياسة العالمية) شكلاً آخر لتغيير النظام، الذي بواسطته تعمل الدول على حفظ مصالحها وبالتالي تغيير النظام الدولي، عندما تحاول إحدى الدول تغيير النظام الدولي، وذلك عندما تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير التكاليف المتوقعة لذلك التغير، وان الدول سوف تسعى لإحداث مثل هذا التغيير في النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي، أو السياسي، أو الاقتصادي، مثل هذه التغيرات يمكن أن تحدث لأن الدول ترد بنسب مختلفة على التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية[2]. وبالتالي – في رأي الواقعيون – يمكن للنظام الدولي أن يتغير فكل الواقعيون يوافقون على أن هناك أشكالاً من التغيير في النظام.

والواقعيون لديهم شك في عمل القانون الدولي والمنظمات الدولية، فالواقعيون يرون أن الفوضى في البيئة العالمية تجبر كل دولة على العمل لمصلحتها الذاتية وتضطر للإعتماد على الذات، والقانون الدولي يخلق بعض النظام، كما يعترف واقعيون كثر، لكن لماذا تختار الدول أن تخضع لتلك المعايير؟ يرى الواقعيون أن الدول تمتثل لتلك المعايير ليس لأن المعايير جيدة وعادلة بذاتها، بل لأن في مصلحة الدولة أن تمتثل، فالدول تستفيد من العيش في عالم منظم حيث توجد بعض التوقعات بشأن سلوك الدول الأخرى.

---

(1) Andrew Vogt, Hegemonic Stability Theory : International Relation Theory in Brief, Aug 15,2010,
http//:www.bukisa.com/articles/335692_hegemonic_stability_in_brief.Seealso:www.ukessays.com/essay/the_hegemonic_stability_theory_politics_essay.php

(2) Robert Gilbin, War and Change in World Politics, Cambridge University , Cambridge University Press, First published ,1981,p10.

لكن أنصار النظرية الواقعية يعرفون أيضاً أن الدول يمكنها أن تختار ألا تتبع القانون الدولي، وإذا كان الأكثر قوة يفعل ذلك فالدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل إلا القليل إزاء ذلك. وأنصار النظرية الواقعية لديهم شك أيضاً بالمنظمات الدولية، كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كقوى لاعبة مستقلة، فالمنظمات الحكومية تتحكم بها الدول، والدول الكبرى غالباً ما تفضل منظمات ضعيفة، أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فهي في العموم ليست على شاشة رادارهم على الإطلاق، فبعد كل شيء معظم المنظمات غير الحكومية توجد برضا الدول، فالدول هي التي تمنحها السلطة القانونية والدولة تستطيع أن تلغي تلك السلطة، بالنسبة لأنصار الواقعية المنظمات غير الحكومية ليست قوى لاعبة مستقلة، يعترف الواقعيون إن للقانون الدولي والمنظمات الدولية قوة كامنة لتقديم بديل لآليات الاعتماد على الذات، ويشك الواقعيون بأن العمل الجماعي ممكن ويعتقدون بأن الدول سوف ترفض الاعتماد على العمل الجماعي في حماية مصالحها الوطنية[1].

وبالنسبة للحرب، فيرى الواقعيون إن بسط السلام الدولي على نحو مطلق مستقر ليس إلا أحلام طوبائية، فالنظام الدولي تأسس على قدسية المصالح القومية الحيوية لكل بلد، على إعتبار إنها الدوافع الحقيقية للإلتقاء والبعد مع كل بلد آخر، والعلاقة متلازمة بين المصلحة القومية والقوة، وهذا التلازم ينطلق من إعتقاد مؤداه إن الطبيعة الإنسانية في مبدئها تجنح لطغيان ال"أنا"، ولإستبطان الشر والخطيئة الأزلية، وهي خصائص يعتقدون بإستحالة إزالتها[2].اي ان الواقعيون يرون إن الحرب يمكن أن تنظم ولكن لا يمكن أن تستأصل أبداً.

---

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين، مصدر سبق ذكره، ص335 -336.

(2) نقلا عن: ابراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة ، دار العلوم ، الرياض، 1990، ص 50-51.

ويلاحظ الواقعيون الدفاعيون أن عدداً قليلاً من الحروب، انتهت بفائدة للدولة أو للدول التي بدأتها، عندما تجد نفسها أنها مهددة ، تميل إلى التوازن ضد المعتدين وفي النهاية تغرق وتعكس المكاسب الأولية التي تحققت مهما كانت، فالغزو في كلمات أخرى لا ينتج ربحاً، وبالنتيجة يحاول الواقعيون الدفاعيون؛ أمثال (روبرت جيرفس) ؛ أن يثبتوا أن الدول في النظام الدولي يجب أن تنتج سياسات الكبح من خلال القنوات العسكرية والدبلوماسية أو الاقتصادية.

أما الواقعيون الهجوميون؛ أمثال (جون ميرشايمر)؛ فيلاحظون أنه على نحو دوري تظهر رغبة في الانخراط في الحرب، مع إنها ربما تكون مكلفة على المدى القصير، فقد تعود بمكاسب ضخمة، وهم يجادلون أنه في ظروف الفوضى الدولية لايمكن للدولة أن تكون متأكدة 100% من نوايا الدول الأخرى، وهم يفترضون أن كل الدول ينبغي أن تغتنم الفرصة لتحسين أوضاعها النسبية، وان على الدول أن تكافح في سبيل القوة، والحرب في كلمات أخرى تنتج ربحاً[1].

وبالنسبة لأسباب الحروب، يرى الواقعيون، أنه على المستوى الفردي للتحليل إن الخصائص الفردية للقادة هي التي تؤدي إلى اندلاع الحروب وكذلك خصائص الجماهير، وعلى مستوى النظام الدولي، يرى الواقعيون أن للحرب خاصية طبيعية، وبالتالي هي حتمية وغير قابلة للتغيير في عالم السياسة بين الدول، وفي تقديم هذه الحجة يميل الواقعيون المعاصرون إلى التركيز على وصف وحيد للنظام الدولي أنه يتسم بالفوضى. ووفقاً لأنصار النظرية الواقعية، تندلع الحرب لأن لا شيء في النظام بين الدول يمنعها. طالما توجد فوضى ستكون هناك حرب[2].

ويرى (كينيث والتز) أنه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم، فإن الإنقياد إلى الحرب يصبح شيئا مؤكدا، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد إنسجام تلقائي بين الدول، لذا فإن أي دولة من الممكن

(1) Jack Donnelly, Realism, In: Scott Burchill and others.op.cit,p43.

(2) كارين أ. مغنست و ايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص352-356 .

أن تستعمل القوة لتحقيق أهدافها، ولأن الدولة هي الحكم الأخير في الحكم على نواياها ودوافعها، فإن أية دولة وفي أي وقت يمكن أن تلجأ إلى القوة لتنفيذ سياساتها[1].

أحد تفسيرات مستوى النظام للحرب يرسم له (كنيث أورغانسكي) خطوطها الرئيسة ونظرية انتقال القوة بالنسبة لأورغانسكي وأتباعه، ليس فقط عدم التكافؤ في القدرات بين الدول يؤدي إلى الحرب، بل التغير في قدرات الدول نفسها التي تملكها الدول المهيمنة، ستشن الدول المتحدية حرباً لتعزز موقفها، ويجد الباحثون في انتقال القوة إن الحرب يمكن أن تفسر باقتراب المتحدي من قوة الدولة المسيطرة و المهيمنة، وأحد التفسيرات المشتقة من نظرية انتقال القوة هو إن الحرب يسببها تغير توزيع القوى بين الدول التي يقع فيها بسبب معدلات التطور الاقتصادي غير المتكافئة[2].

وأحد المفاهيم الأساسية التي ترتبط بالواقعية هو مفهوم (معضلة السجين) تنازع المصالح المبني بطريقة يختار فيها اللاعبان العقلانيان أن يلحق كل منهما الأذى بالآخر كإستراتيجية أفضل لتجنب الأسوأ[3]. والمفهوم الرئيس الآخر هو مفهوم (معضلة الأمن) التي يمكن فيها حتى للقوى اللاعبة التي ليس لديها نوايا عدائية أو عدوانية أن يقودها شعورها بعدم الأمن إلى سباق تسلح خطير وباهظ التكاليف، وكما وصف الباحث السياسي (جون هيرز): "في كفاحها لإحراز الأمن من الهجوم، تندفع الدول إلى كسب المزيد والمزيد من القوة لتنقذ نفسها من قوة الدول الأخرى، وهذا بدوره يجعل القوى الأخرى تستشعر بأنها غير آمنة وتجبر على التحضير للأسوأ، وما دام لا أحد يستطيع أن يشعر بالأمان بشكل كامل دائماً في عالم كهذا تتنافس فيه المجموعات، ينتج عنه تنافس القوى، وهكذا تدور الدائرة المفرغة للأمن وتكديس القوة"، فمعضلة

---

(1) أنور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 52.

(2)David Kinsella, Power Transition Theory and The Global Arms Trade, Paper presented to the fifth power transition conference ,20-22 August, 2004,Portland State University, United States,p2,http//:www.pdx.edu/Kinsella/papers.htm

(3) Avinash Dixit and Barry Nalebuff, Prisoner's Dilemma, economic library, 2008, http//:www.econlib.org/library/enc/prisoner's dilemma.html

الأمن إذن، تنتج شرطاً دائماً للتوتر ونزاعات القوة بين الدول حتى عندما لا تسعى إلى الغزو والحرب[1]. ويرى الواقعيون أن الأمن؛ بوصفه موجهاً للخوف؛ هو الدافع المهيمن والمسؤول عن معظم الحروب، ومن الممكن أن يؤدي الهاجس الأمني إلى إشعال حرب أو عمل عسكري ضد جهات خارجية[2].

وإن عدم التكافؤ في القوة بين الدول، والإفتقار إلى سلطة دولية شاملة يعني إن الدول تواجه باستمرار الحاجة إلى إدارة انعدام أمنها، وتغدو الحاجة إلى إدارة الأمن أكثر إلحاحاً بسبب انتشار الأسلحة الحديثة والزيادة في الإنفاق العسكري الذي يعزز اتجاه الدول، وتستند المقاربة الواقعية لإدارة انعدام الأمن إلى توازن القوى والردع، فعلى الرغم من إن الواقعية نفسها تتصور إن الحرب سمة ثابتة في السياسة الدولية ، يقدم الواقعيون براهين هامة على كيفية إطالة الزمن بين حربين.

من خلال توازن القوى والردع[3]، حيث يعتبر الواقعيون أن توازن القوى هو الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار، ويفترض (مورجنثاو) أن ظاهرة الحرب ليست إلا ظاهرة إختلال في ميزان القوة بين الدول، وأن الشرط المسبق لتحقيق الاستقرار الدولي هو الإبقاء على التوازن الدولي القائم[4]. والمنطق الأساسي في توازن القوى بسيط: عندما تكون القوى غير متوازنة ، تغرى القوى اللاعبة الأقوى لاستخدام أفضليتها لتضمن بقائها أكثر قوة، وبقدر ما يكون عدم التوازن أكبر يكون الإغراء أكبر، لأن تكاليف ومخاطر الحرب تبدو أقل مقارنة مع المكاسب المحتملة، وهذا ما يجعل إستراتيجية الحرب عقلانية، لكن عندما تواجه القوى اللاعبة العدوانية أو

---

(1)John H.Herz, Idealist International and The Security Dilemma, world politics,vol2,issue 2,Jan1950,pp157-180,
http//:www.Jstor.org/stable/2009187.See also: Robert Jervis, Cooperation Under The Security Dilemma, world politics, vol30,issue 2,Jan1978,pp167-174,
http//:www.Jstor.org/journals,Jp.html

(2) ريتشارد نيد ليبو، لمذا تتحارب الأمم؟: دافع الحروب في الماضي و الحاضر و المستقبل، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2013،ص 125.

(3) كارين أ. مغنست و ايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص 394.

(4) أنور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.

القلقة أو الجشعة بقوى أخرى مساوية نسبياً غالباً ما ترتدع بإمكانية إن تكاليف الحرب ستتجاوز كثيراً الفوائد المتوقعة ، ويؤكد المفكرون الواقعيون إن توازن القوى هو التقنية الأكثر أهمية لإدارة عدم الأمن فإذا سعت دولة ما إلى رجحان كفتها بالاستحواذ العسكري أو الأعمال العدوانية، فتكون الحرب ضد تلك الدول مقبولة وفقاً لنظام توازن القوى، وإذا عملت كل الدول بطريقة مماثلة يمكن للتوازن أن يحفظ دون حرب[1].

وهيمنت الواقعية على السياسة الأمريكية في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، في مدة حكم الرئيس الأمريكي (نيكسون) و عندما كان هنري كيسنجر مستشارا للأمن القومي ولاحقا وزيرا للخارجية في الولايات المتحدة [2]. ومعروف أن كلاً من (جورج كنان) كاتب ورئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في أواخر أربعينات القرن الماضي ولاحقاً سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي، و(هنري كيسنجر) باحث ومستشار في السياسة الخارجية ووزير الخارجية في إدارة الرئيسين (ريتشارد نيكسون) و(جيرالد فورد)، وضعا توصيات سياستهما على أسس النظرية الواقعية.

وكان (كنان) أحد مهندسي سياسة احتواء الحرب الباردة في الولايات المتحدة، وكان هدف الاحتواء هو منع القوة السوفيتية من التوسع إلى مناطق أبعد من حدود البلد مباشرة ومجال التأثير القائم (أوربا الشرقية) وقد تم انجاز الاحتواء بموازنة قوة الولايات المتحدة ضد القوة السوفيتية، وخلال سبعينات القرن العشرين شجّع (كيسنجر) توازن القوى الواقعي التقليدي من خلال دعم القوى الأضعف مثل الصين

(1) Meicen Sun, Balance of Power Theory In Today's International System, Feb 12,2014,E-International Relations Studeis,
http//:www.e-ir.info/2014/02/12/balance-of-power-in-today's-international-systym
(2) Scott Burchill and Andrew Linklater, Introduction, in Scott Burchill , Andrew Linklater and others, op.cit,,p14.

وباكستان لممارسة القوة ضد الاتحاد السوفيتي، وموازنة قوة الهند النامية على التوالي[1].

أما الردع فهو وسيلة أخرى لمنع الحرب، فالحرب يمكن أن تردع بواسطة التهديد المعقول باستخدام القوة، ونظرية الردع استندت إلى عدد من الافتراضات أهمها هو افتراض عقلانية صناع القرار الذين يريدون تجنب اللجوء للحرب في الأوضاع التي تكون فيها التكاليف للعدوان أكبر من المكاسب المتوقعة، والافتراض الثاني يذهب إلى أن الأسلحة النووية تطرح مستوى كبير من الدمار، وبالتالي صناع القرار لن يبدءوا عدواناً مسلحاً ضد دولة نووية، أما الافتراض الثالث، تفترض نظرية الردع إن البدائل للحرب متوفرة لصناع القرار بغض النظر عن المسألة المتنازع عليها، إذن، وفقاً للردع فالحرب لن تقع وعدم الأمان سيتراجع، مادام صناع القرار العقلانيون هم المسؤولون، واحتمال الكسب الصافي منخفض كفاية، والخيارات الأخرى غير العسكرية متاحة[2].

وقد تبنت الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة، سياسة واقعية قائمة على استخدام القوة، سببت إزهاق ألاف الأرواح ، فقد خاضت الولايات المتحدة حربا في فيتنام 1961، و تدخلت في غواتيمالا 1954، كوبا1959،الكونغو 1965، لاوس 1964، بنما 1989، وشجعت إدارة (ريغان) الثورة في نيكاراغوا1981[3].

وبالنسبة لطبيعة القوة، فيتصور الواقعيون القوة في لغة مادية وفي مصادر طبيعية وملموسة بالدرجة الأولى، وتعد النظرية الواقعية من أولى النظريات التي تعاملت مع القوة كمفهوم مركزي، حيث ربط (هانز ج. موجنثاو) مفهوم القوة بفكرة التأثير والتحكم في المكاسب، وعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، وهناك إتجاه آخر لتعريف القوة عبر عنه (كينث والتز)، حيث وسع مفهوم القوة

---

(1) كارين أ. مغنست و ايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص 114-115.

(2) Colin S.Gray, The Definitions and Assumptions of Deterrence :Questions of Theory and Practice, Journal of strategic studies, Vol 13, issue 4,1990,pp1-18. http//:www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080

(3) Jack Donnelly, Realism. In: Scott Burchill and others.op.cit,p36.

ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية، وحاول الربط بين قوة الدولة وإمتلاك الدولة عناصر مثل المساحة و الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والسكان ودرجة النمو الإقتصادي والتطور العسكري[1].

وأطلق (جوزيف ناي[*]) تسمية (القوة الصلبة) على عناصر القوة المادية العسكرية والإقتصادية، وقد إرتبط الحديث عن هذا الشكل من القوة؛ خاصة القوة العسكرية ؛ بفكر النظرية الواقعية[2]. وتبنى (جوزيف ناي) تعريفاً أوسع للقوة الصلبة لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، حيث يرى إنها تعني استخدام (الجزرة) عن طريق استخدام الأدوات الإقتصادية للتأثير في سلوك الآخرين[3].

وبالتالي يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول بالقوة العسكرية، وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليديةً وإستخداماً لتحقيق أهداف الدولة. ويتمثل المكون الثاني للقوة الصلبة في القوة الإقتصادية، ويعني إستخدام الدولة الأدوات الإقتصادية لجعل الدول الأخرى تقوم بأشياء لصالحها، وهناك شكلين لإستخدام القوة الإقتصادية: يتمثل الشكل الأول بالعقوبات، ويتمثل الشكل الثاني في المنح والمساعدات. وقد فرضت الولايات المتحدة في تسعينات القرن الماضي عقوبات ذكية تشمل تجميد أصول الحكومات، أو الأفراد، وفرض عقوبات على البضائع (كالنفط)، مما دفع البعض إلى تسميته عقد العقوبات.

وقامت الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بالسعي إلى تأمين أهدافها ومصالحها من جانب واحد، واعتمدت في ذلك على القوة العسكرية لانجاز هذه الأهداف والمصالح، وتنفيذ رؤيتها للنظام الدولي الجديد، وبعد أحداث 11 أيلول

(1) نقلاً عن: ريهام مقبل، مركب القوة : عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاسترتيجية، القاهرة، العدد (188)، 2012، ص6-7.

(2) Ernest J. Wilson, Hard power, Soft power, Smart power, The American Academy of political and social science, sage publication ,2008,p 114.

(3) Joseph Nye, Power in the Global Information Age: From Realists to Global, Routeldge, New York ,2004, p5.

(*) جزيف اس.ناي: أستاذ العلوم السياسية وعميد مدرسة جون كينيدي في جامعة هارفرد ، تولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة (بيل كلينتون) وتولى رئاسة مجلس الاستخبارات الوطني .

2001 جعلت الولايات المتحدة، التهديد صريحاً لهؤلاء الذين يمكن أن يسعوا إلى إرهاب عالمي، وهي تعلن أنها ستدافع عن الولايات والشعب الأمريكي ومصالحها في الداخل والخارج من خلال التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودها، وذلك من خلال تبني العمل الوقائي.

المطلب الثاني

الليبرالية في السياسة الأمريكية وأولوية القوة الذكية

الليبرالية هي نظرية في العلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وإنسجام المصالح لتكون الموجهة لرسم السياسة الخارجية بدلاً من إعتبارات المصلحة القومية والقوة[1].

تحاول الليبرالية تنظيم العلاقات بين الدول بما ينسجم مع سيادة نوع من النظام على التفاعلات الدولية و التغلب على حالة الفوضى، وهي تنطلق من أجل ذلك من مجموعة من الفرضيات، فتفترض الليبرالية إن الطبيعة البشرية في جوهرها خيّرة ، وأن الناس يستطيعون تحسين ظروفهم المعنوية والمادية، وإن إهتمام الإنسان الأساسي برخاء الآخرين إلى جانب رخائه جعل من التقدم شيئاً ممكناً، والسلوك السيئ للإنسان ليس ناتجاً عن شرانية الإنسان، بل من سوء المؤسسات والترتيبات الهيكلية غير الملائمة، وإن الحرب ليست شيئاً حتمياً، بل يمكن تخفيفها أو حتى التخلص منها، وتتمثل أفضل وسيلة لتأمين السلام بنشر المؤسسات الديمقراطية على نطاق العالم، وهذا ما عبرت عنه الليبرالية من خلال نظريتها عن السلام الديمقراطي[2].

(1) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،
http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

(2) Charles W. Kegley Jr., Controversies in International Relations Theory: Realism and The Neoliberal Challenge, Martin’s Press, New York, 1995, P. 4.

وتوجد أصول النظرية الليبرالية في التفاؤل التنويري في القرن الثامن عشر، والليبرالية السياسية والاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي المثالية الولسونية في القرن العشرين[1].

وقد حاول الفيلسوف الفرنسي (تشالز لويس دي سيكوندا) أن يثبت أن طبيعة الإنسان ليست هي الناقصة، فالحرب نتاج المجتمع وليست صفة متوارثة في الأفراد، وبالمثل شكلت كتابات (ايمانويل كانت) (1724-1804) جوهر المعتقدات التنويرية، ووفقاً لـ (ايمانويل كانت) فانهٌ يمكن تخطي الفوضوية الدولية من خلال نوع من العمل الجماعي، اتحاد دول تبقى فيه سيادة الدولة سليمة، وقدم (ايمانويل كانت) أملاً بأن الناس سيتعلمون طرق تجنب الحرب من خلال العالمية أو الكونية، مع إن تلك المهمة لن تكون سهلة كما اعترف[2]. ويعتبر مشروعه للسلام الدائم من الكتب المهمة، ويعبر عن المثالية في العلاقات الدولية[3].

وقد تبنت ليبرالية القرن التاسع عشر عقلانية التنوير وأعادت صياغتها بإضافة تفضيل الحكم الديمقراطي على الحكم الأرستقراطي وتفضيل التجارة الحرة على الكفاية الاقتصادية الوطنية، ويعتقد الليبراليون أن التجارة الحرة والتبادل الفكري يخلقان الاعتماد المتبادل بين الدول وبالتالي يرفعان كلفة الحرب.وأسهمت مثالية القرن العشرين أيضاً بالليبرالية، مكتشفة نصيرها الأكبر في رئيس الولايات المتحدة (وودرو ولسن Woodrow Wilson)، فقد وضع الرئيس (ولسون) ميثاق عصبة الأمم، والافتراض الأساسي في هذه المثالية هو أن الحرب يمكن منعها، وأكثر من نصف بنود ميثاق العصبة الستة والعشرين ركزت على منع الحرب، بل تضمن الميثاق بنداً يشرع فكرة الأمن الجماعي الذي بواسطته يواجه عدوان دولة معينة بعمل جماعي يجسد

---

(1) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1985، ص 10.

(2) كارين أ. مغنست وإيفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص121-122 .

(3) نقلا عن: عطيات ابو السعود ، كانت والسلام العالمي ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد (4)، 2003، ص 94.

(عصبة الأمم)، وهكذا مثلت عصبة الأمم الأهمية التي تبناها الليبراليون في المؤسسات الدولية لمعالجة الحرب، والفرصة لحل جماعي للمشكلة في منتدى دولي[1].

وبناءً عليه وقف الليبراليون موقف الرفض من مجموعة المبادئ السائدة في العلاقات الدولية، مثل مبدأ توازن القوى المرتبط تأريخيا بأوروبا، ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية، والمعاهدات السرية للحلفاء، والتقسيم المجحف للعالم خلال الحرب الأولى، وطرحوا مبادئ مقابلة تمثلت في الحقوق والإلتزامات القانونية الدولية وسن قوانين تحرم الحرب وإنشاء مؤسسات دولية تشجع التعاون والأمن الجماعي[2].

وأدت التطورات السياسية التي تعاقبت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى عكس المعتقدات الليبرالية، فلم تنتشر الديمقراطية، بل أصبحت النظم الشمولية والفاشية أكثر إنتشاراً، وأنهار نسق الأمن الجماعي، وإنتشرت السلوكيات غير الرشيدة والأفكار القومية المتعصبة، بصورة جعلت الإعتقاد في رشادة الإنسان وتجانس المصالح بين الناس أمراً خارج حدود المعقول، ومن ثم إتجه كثير من الدارسين إلى دراسة القوة المادية[3]. وبالتالي فقد كان انهيار عصبة الأمم فشلا لفرضيات النظرية الليبرالية، ووسعت الساحة أمام النظرية الواقعية.

لكن منذ سبعينات القرن الماضي انتعشت الليبرالية تحت عنوان المؤسسة الليبرالية الجديدة، والتي تركز على الطريقة التي يمكن للمؤسسات فيها أن تؤثر على سلوك الدول الأخرى، وتفترض إمكانية التنسيق فيما بين الدول في النظام الدولي، وتدعي أن المنظمات والمؤسسات الدولية (مثل الأُمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والناتو) تستطيع زيادة التعاون بين الدول، فبخلاف الليبراليين التقليديين لا يعتقد

---

(1) Scott Burchill ,Liberalism, in :Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of International Relations,opt.cit,p58.

(2) جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مصدر سبق ذكره ، ص 11.

(3) نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة و منهجية دراسة النظم السياسية العربية،جامعة العلوم الإسلامية و الاجتماعية، 1998، ص 191 .

أنصار المؤسسات الليبرالية الجدد بأن الأفراد يتعاونون طبيعياً بسبب خاصية غريزية[1]. وبالنسبة لليبراليين الجدد، فأن المؤسسات تعتبر هامة جداً، لأنها توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات بشأن السياسة الدولية، فهي توفر إطاراً مضموناً للتفاعلات، وهم يشعرون بأنه سيكون هناك توقع لتفاعلات المستقبل، في مجموعة كاملة من المجالات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حقوق الإنسان والبيئة والهجرة والاقتصاد، فضلاً عن مجال الأمن الدولي، وهكذا بالنسبة لليبراليين الجدد المؤسسات حيوية، إنها تسهل التعاون بواسطة البناء على مصالح مشتركة وبالتالي تحقيق الأقصى من المكاسب لكل الأطراف، وتساعد المؤسسات على تشكيل أفضليات، الأمر الذي يرسخ العلاقات التعاونية، وتساعد في جعل الأمن ممكناً[2].

وبالنسبة للفرد، فيرى الليبراليون أن أعمال الفرد مهمة، حيث تستطيع النخب الفردية أن تصنع فرقاً، لديها خيارات في نوع السياسة الخارجية، التي تلاحقها، ولذلك يمكن أن تؤثر في مسار الأحداث، وكذلك فهم يعطون إهتماماً إلى خصائص الشخصية و يدركون كيف يصنع الأفراد القرارات وكيف يستخدمون الآليات السيكولوجية المختلفة لمعالجة المعلومات، وما التأثيرات التي تمتلكها هذه العمليات في سلوك الفرد والمجموعة، وأحياناً تقوم الجماهير بأعمال جماعية يكون لها تأثيرات كبيرة في مسار السياسة الدولية، الفرد الذي يتخذ مثل هذه القرارات رصيداً لا يكون له عادة تأثير كبير في العلاقات الدولية، لكن عندما يعمل مئات أو حتى آلاف الأفراد يمكن أن تكون الأصداء درامية[3]. ويعتقد الليبراليون الجدد إن الأفراد يصوغون ويشكلون ويغيرون الثقافة من خلال الأفكار والممارسات، والدولة والمصالح الوطنية هي نتاج الهويات الاجتماعية والقوى اللاعبة، والأوساط الجماهيرية مهمة لليبراليين لأنهم

---

(1) Orlando Lentini, American Liberation ,One Worldism and World System-Analysis, Journal of World-System's Research.Vol6,number 33,Fall/winter2000,pp814-817, http//:www.Jwsr.ucr/edu

(2) أنور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 397.

(3) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص363-266.

يعتقدون أنها تساعد على تشكيل مصالح الدولة، والأفراد غير الرسميين مهمين أيضاً، على الرغم من إنهم بوضوح ذوو أهمية ثانوية حتى بالتفكير، لأن الأفراد يشكلون هويات جمعية ويمكن أن تكون النخب الرائدة أساسية في السياسة وتستطيع أن تروج التغيير من خلال الأفكار[1].

ويؤمن الليبراليون بالإنسان العالمي ويشددون على أن الأنسنة تتخطى كل الحواجز التي أوجدها الإنسان منذ القدم والتي وجدت لأسباب أنانية، الأمر الذي وضع العقبات بين البشر، لكن مع إتساع أفق الإنسان الفكري وزيادة التواصل وإنتشار المعرفة، أخذ الإنسان يرى أن العراقيل الموجودة أمام تعاون البشرية هي حواجز مصطنعة[2].

أما بالنسبة للدولة، فتتمتع الدولة في التفكير الليبرالي بالسيادة لكنها ليست قوة لاعبة مستقلة، فكما يعتقد الليبراليون أن النظام الدولي عملية تحدث بين قوى لاعبة كثيرة، ويرون الدولة حلبة تعددية وظيفتها حماية القواعد السياسية، هذه القواعد تضمن أن المصالح المختلفة (الدولية والمجتمعية على حد سواء) تتنافس ضد بعضها بعضاً ضمن إطار تعددي، وتتغير مصالح الدولة الوطنية عاكسة المصالح ومواقع القوة النسبية للجماعات المتنافسة داخل الدولة وخارجها أيضاً[3].

وبالنسبة للنظام الدولي، فهنالك ثلاثة مفاهيم مختلفة للنظام الدولي في التفكير الليبرالي، **المفهوم الأول**: يرى النظام الدولي كنظام متبادل الاعتماد، أي كعملية تقع فيها تعاملات عديدة بين أطراف مختلفة، تتفاعل فيها القوى اللاعبة. وتضم القوى اللاعبة في هذه العملية ليس الدول فحسب، بل المنظمات الدولية الحكومية (كالأمم المتحدة) وغير الحكومية (مثل هيومان رايتس ووتش) والشركات المتعددة الجنسية،

(1) Jim Peron, Liberalism and Freedom, Mackinac center for public studies, Sept 30,2005,http//www.mackinac.org/7365

(2) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي : العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل ، دار بيسان للنشر، بيروت، 2001،ص119.

(3) Shane D.Courtland, Liberalism, Stanford Center for political study, Stanford University, Dec 22,2005,http//:www.stanford.edu/entries/liberlaism

والقوى اللاعبة التابعة للدول (مثل البرلمانات وإدارات الدولة) ولكل نمط من هذه القوى اللاعبة تفاعلات مع كل القوى اللاعبة الأخرى[1]. والإعتماد المتبادل يعني الإعتماد المشترك أو التبادلي، وفي السياسة العالمية يشير الإعتماد المتبادل إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلف، وهذه التأثيرات غالبا تنجم عن التعاملات الدولية مثل حالات إنسياب المال والسلع والناس والرسائل عبر الحدود الدولية[2].

ومن ناحية أخرى فإن الإعتماد المتبادل هو زيادة درجة التعرض للصدمات الإقتصادية النابعة من العالم الخارجي، وذلك يعني أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله وإنما أيضا ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه في علاقات تجارية أو مالية ، وليس المقصود بالصدمات الاقتصادية في هذا السياق التغيرات الاقتصادية ذات الآثار السلبية فقط، فقد تكون ذات صفة إيجابية بحيث تساعد على زيادة معدلات النمو أو تخفيض معدلات التضخم أو رفع مستوى العمالة أو غير ذلك[3].

من هنا يؤكد الليبراليون على أن النظام الدولي هو أقرب إلى حالة الاعتماد المتبادل منه إلى حالة الفوضى والحرب. وفي كتابهما (القوة والاستقلال) يصف الباحثان السياسيان (روبرت كوهين) و(جوزيف نايJoseph Nye) النظام الدولي كنظام متبادل الاعتماد، القوى اللاعبة فيه حساسة لـ (تتأثر بـ) و لـ (تعاني من تأثيرات باهظة الكلفة من) تدابير القوى اللاعبة الأخرى، وأن عضوية الدول في المؤسسات الدولية يمكن أن توسع مفهوم المصلحة الذاتية للدول[4].

---

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص157 .

(2) أنور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 282.

(3) سعيد النجار، الإعتماد المتبادل و التكامل الإقتصادي والواقع العربي ، مقاربة نظرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1990، ص 16.

(4) Scott Burchill ,Liberalism, in :Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of International Relations,opt.cit,p64.

المفهوم الثاني للنظام الدولي، يرى أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من الجماعات السياسية المستقلة، إلا أن المجتمع الدولي أكثر من ذلك، ففي مجتمع دولي ما، تتواصل القوى اللاعبة المختلفة، وهي تتفق على قواعد ومؤسسات عامة وتعيد تنظيم المصالح المشتركة. **أما المفهوم الليبرالي الثالث** للنظام الدولي، فهو فكرة المؤسسية الليبرالية الجديدة، وهي فكرة تقترب كثيراً من التفكير الواقعي، يرى أنصار فكرة المؤسسية الليبرالية الجديدة النظام الدولي كنظام يتسم بالفوضى تتصرف فيه كل دولة مستقلة وفقاً لمصالحها الخاصة، ولكن بخلاف واقعيين كُثر، يرون أن نتاج التفاعل بين القوى اللاعبة هو نتاج ايجابي بين القوى اللاعبة حيث المؤسسات التي تأسست خارج المصالح الخاصة تلطف سلوك الدولة، لأن الدولة تدرك أنها ستبني تفاعلات مستقبلية مع القوى اللاعبة الأخرى المشاركة، وبالتالي في رأي الليبراليين الجدد، توفر المؤسسات إطاراً للتفاعلات، وإنها نقاط حيوية للتنسيق الذي يساعد على تقليص الخداع وتسهيل الشفافية[1].

و يعترف الليبراليون جميعاً بالتغيير التدريجي في النظام الدولي، فيرى الليبراليون إن التغيير يأتي من مصادر مختلفة. **الأول:** التغييرات في النظام الدولي تحدث نتيجة لتطورات تكنولوجية خارجية المنشأ، أي التقدم يحدث بشكل مستقل وخارج سيطرة القوى اللاعبة في النظام، على سبيل المثال التغييرات في الاتصال والنقل مسئولان عن المستوى المتزايد في الاعتماد المتبادل بين الدول داخل النظام الدولي.**الثاني**: قد يحدث التغيير لأن التغييرات في الأهمية النسبية في المسائل الدولية المختلفة، على الرغم من أن الواقعيين يعطون أولوية للأمن الوطني، يحدد الليبراليون الأهمية النسبية للمسائل الدولية الأخرى، وعلى نجو محدد، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حلت المسائل الاقتصادية على مسائل الأمن الوطني بوصفها الموضوع البارز في الأجندة الدولية، وفي القرن الحادي والعشرين، المسائل العابرة للبلدان مثل حقوق الإنسان والبيئة، يمكن أن تتبوأ المكان الرئيس وهذه تغييرات أساسية في النظام الدولي وفقاً

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص159.

للتفكير الليبرالي.**الثالث:** قد يحدث التغيير، عندما تحل قوى لاعبة جديدة، بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الحكومية، أو قوى مشاركة أخرى في المجتمع المدني العالمي، محل الدولة، وقد تدخل القوى اللاعبة الجديدة المختلفة في أنواع جديدة من العلاقات، ويمكن أن تغير كلاً من النظام الدولي وسلوكيات الدول[1].

ويعتقد أنصار المؤسسة الليبرالية الجديدة أن ما قد يحدث التغيير هو المعايير الإجتماعية، فالتغيير يمكن أن يحدث من خلال إنشاء الأفكار أو تدويل المعايير، بالإضافة إلى جعلها اجتماعية، وعلى المستوى الفردي، يحدث التغيير عبر الإقناع ونشر المعايير الجديدة دولياً، وهذه التفسيرات تساعد على فهم إن الأفكار تنتشر داخل البيئة الوطنية وعبر الحدود الوطنية إلى البلدان الأخرى، هذه هي طريقة إنشاء الديمقراطية وطريقة تدويل أفكار حقوق الإنسان، إذن أنصار هذه النظرية مهتمون بتحليل التغييرات الكبرى في البنية المعيارية: كيف تطور استخدام القوة عبر الزمن، وكيف تغيرت فكرة من هو الإنسان، وكيف انتشرت أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان دولياً[2].

ويرى الليبراليون أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية مهمة في السياسة الدولية، وتنظر الليبرالية إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية على أنها فواعل في السياسة الدولية، فبالنسبة لليبراليين هذه المنظمات لا تحل محل الدول كقوى لاعبة رئيسة في السياسة الدولية على الرغم من إنها – في حالات قليلة – قد تتحرك في ذلك الاتجاه، لكنها تقدم أمكنة بديلة، وسواء كانت حكومية أو غير حكومية، بالنسبة للدول نفسها لتنخرط في العمل الجماعي، وبالنسبة للأفراد للمشاركة مع أفراد آخرين يشاركونهم الرأي في متابعة أهدافهم، فإنها تسمح برؤية المسائل القديمة في طرق

(1) John T.Rouke, International Politics on The World Stage, University of Connecticut, twelfth edition, 2007,pp24-25

(2) John T.Rouke, op.cit,p25.

جديدة، وهي تقدم مكاناً لمناقشة المسائل الجديدة العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي بإمكان المنظمات غير الحكومية تسهيل العمل الجماعي[1].

وترى الولايات المتحدة أن المنظمات غير الحكومية هي وسيلة قوية لإحداث التغيير، فهذه المنظمات تناصر حقوق الإنسان وحماية البيئة، وبناء القدرات القيادية للشباب، والعمل على وضع حد للعنف ضد المرأة، و ترى إن هذه المنظمات تركز عملها على تعزيز المصلحة العامة، و رصد الأداء الحكومي، و مناصرة إجراء التحسينات، وأن المنظمات غير الحكومية كانت في طليعة الحركات الاجتماعية الرئيسة الهادفة إلى تحسين حياة الناس، وقد تزايد أعداد هذه المنظمات في الديمقراطيات الناشئة بسرعة مطردة خلال العقود المنصرمة، وأنها قد ساعدت في إمكانات عديدة مثل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في بناء المؤسسات الديمقراطية[2].

وقد تشكلت منظمات غير حكومية في الدول المستقلة حديثاً في الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لم تكن المنظمات غير الحكومية المشكلة حديثاً تملك إلا تجربة مجموعة قليلة العدد من الجمعيات السوفيتية لتعتمد عليها، وكانت تلك الجمعيات مرتبطة دائماً بقوة مع الدولة.

اعتمدت المنظمات غير الحكومية الجديدة على الدعم المالي من الدول المتعاطفة في الخارج (الولايات المتحدة بشكل رئيس)، ومن المنظمات غير الحكومية التواقة إلى الانخراط في نشاطات هذه المنطقة التي تتحول إلى الديمقراطية حديثاً، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت جمهورية البلطيق (ليتوانيا، لاتيفيا، استونيا) قصة ناجحة في ما يتعلق بتطور مجتمع مدني عموماً وفي ما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية خصوصاً، على الأقل من منظور حربي، حيث تتمتع المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان بشرعية

(1) نقلاً عن: أوشن نصر الدين، النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ،جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر، 2013،ص6.

(2) هيلاري بابندر، دليل المنظمات غير الحكومية ، وزارة الخارجية الامريكية ، 2012، ص 3-6، الموقع الالكتروني للسفارة الامريكية،

http//www.IIPdigital.USembassy.gov/st/Arabic/publication/2012/11/201211163768.htl

واسعة وبقاعدة مالية قوية بسبب الموارد العامة والخاصة الواسعة، فتلك الأوساط المتاحة للمنظمات غير الحكومية تكافأ بمزايا ضريبية الأمر الذي لم يثمر مزيداً من الموارد المادية فحسب، بل إلزاماً شعبياً أوسع بنشاطات المنظمات غير الحكومية والمرجعية الوطنية لأهدافها وانجازاتها أيضاً. لكن في بقية الدول السوفيتية المستقلة حديثاً، كانت عملية تشكيل مجتمع مدني وتطوير منظمات غير حكومية صعبة، وفي البداية اندفعت المنظمات غير الحكومية أفواجاً إلى المنطقة تواقة إلى التعجيل بنمو الديمقراطية وحقوق الإنسان والبرامج الاجتماعية، لكن عندما خبرت هذه المجتمعات انتقالاً صعباً من الاشتراكية إلى الأنظمة الاقتصادية الليبرالية وبيئة قانونية غير مستقرة، كانت المنظمات غير الحكومية المحلية تعتمد على مساهمات من الحكومات الغربية والمؤسسات ما وراء البحار والمنظمات غير الحكومية الدولية نفسها، والقيادة بالمثل يقدمها هؤلاء المانحون من الخارج، في بعض البلدان تلقت منظمات غير حكومية معينة دعماً من حكوماتها الوطنية التي فوضت استقلالها وحيادها حديثاً، وقد اختار السكان الحذرون عموماً من ارتباط هذه القوى اللاعبة الجديدة ألا يمارسوا القيادة ولم يلعبوا دوراً في دعم النشاطات الاجتماعية وغدت الشركات الوطنية هي المستفيدة من خدمات المنظمات غير الحكومية من دون المشاركة في سياساتها[1].

في السنوات القليلة الأولى من الألفية الجديدة اكتسح عدد من الثورات الديمقراطية عدداً من الدول الاشتراكية سابقاً في غضون فترة قصيرة نسبياً من الزمن: الثورة الوردية في جورجيا عام 2003، والثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004-2005، وثورة الخزامى في قرغيزيا عام 2005، وقد اتبعت كل من الثورات الملونة هذه نموذجاً متماثلاً، وحافظت الحكومات المنصبة حديثاً على صورة واضحة مؤيدة للولايات المتحدة وحظيت بدعم واسع من واشنطن (الأكثر ملاحظة جورجيا وأوكرانيا) وأطلقت العنان لبلاغتها المعادية للروس ومجده، وبسرعة انقلب الشك بأن هناك يد أجنبية وراء هذه الثورات التي نهضت خلال جمعيات المجتمع المدني، إلى إيمان راسخ به

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص341-342.

آمن معظم المسؤولون في الحكومة[1]. مجموعات ومنظمات عديدة تقيم في الولايات المتحدة مثل المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي، فريدوم هاوس Freedom House، ومعهد المجتمع المفتوح، صارت معرفة ومرتبطة إلى حدٍ بعيد بهذه الثورات، ومن خلال تقديم الدعم المالي والتدريب والمساعدة الاستشارية لمجموعات المعارضة المحلية غدت معروفة باسم (مصدّرو الثورات الملونة)، في قرغيزيا على سبيل المثال كان ثمة اعتقاد إن صور قصر الرئيس السابق (عسكر أكاييف) في إحدى الجرائد القرغيزية طبعت في مؤسسة صحافية ممولة من الحكومة الأمريكية أو إحدى المنظمات غير الحكومية الأمريكية [2]. وقد فعت هذه الأحداث الكثير من الحكومات إلى مراجعة سياساتها الداخلية تجاه المنظمات غير الحكومية وتفرض رقابة حكومية صارمة على عملياتها، وقد أثر ذلك القرار في كل من المنظمات غير الحكومية بغض النظر عن مجالات نشاطها ومستوى مساهمتها السياسية. فعلى سبيل المثال، قدمت المخابرات الروسية بيانات رسمية في مجلس الدوما الروسي عن خدمة المنظمات غير الحكومية كغطاء لجمع معلومات حساسة للحكومات الأجنبية وتصدير الثورات الملونة ، وهكذا نتيجة لقانون أقر عام 2006 ترفض روسيا دخول الأفراد العاملين في المنظمات غير الحكومية وتغلق مكاتبها وتجري تدقيقات مفصلة وتغير وضع الإعفاء الضريبي للمنظمات[3].

---

(1) عاطف السعداوي، الثورات الملونة في آسيا الوسطى : فشل النموذج الأمريكي في التغيير، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، 2013/2/17، ص 1، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

http//:www. hadaracenter.com/pdf/20130217

(2) علاء فاروق ، الثورات الملونة في آسيا الوسطى و ما حولها : الدوافع و المصالح ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) 2006/6/1، الموقع :

http//www.Asiaalwsta.com/countryinfodetails.aspx?=728flag

(3) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص342-343.

وقد صرح رئيس جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (نيكولاي باتروشيف) في 12/أيار 2005 بأن وكالة الأمن الفيدرالي الروسي قد إكتشفت أن أنشطة تجسس أمريكية تتم تحت غطاء المنظمات غير الحكومية الامريكية، وقد صرح أيضا بأن الولايات المتحدة قد استغلت منظمات غير حكومية لتمويل ودعم تغييرات في السلطة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي[1].

وفي بلدان أسيا الوسطى، كما في روسيا، تنظر الحكومات بعين الشك والعداء إلى المنظمات غير الحكومية في الوقت الحاضر، وهذا صحيح لاسيما بالنسبة للمنظمات ذات التمويل الأمريكي التي تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان، ينظر إليها أنها باعتبارها تشجع تغيير النظام وتعكس سياسة الحكومة الأمريكية، بدلاً من تأييد موقف مستقل، وترى هذه الدول هذه النشاطات تنتهك سيادتها وتتناقض مع المصلحة الوطنية لسيادة الدولة، ومع التنفيذ الكامل لهذه القيود، عززت كل دولة قدرتها على مراقبة ما يحدث داخل حدودها، هذه الدول تسأل: ما الحق الذي تملكه الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية المدعومة من الدولة للترويج للاضطراب السياسي والمدني ضمن حدودنا ؟ لن تقبل حكومات المنطقة التدخل من عملاء ما تعدها دولاً امبريالية[2].

وبالنسبة للحرب فيرى أنصار الليبرالية أن إمكانية تجاوز الحرب حقيقية، على الرغم من أن انجاز ذلك قد يستغرق أجيالاً، لكن الليبراليين يجادلون إن الدول التي تسعى إلى القوة، بما فيها القوة الاقتصادية، ستقودها مصلحتها الذاتية إلى تعاون أعمق وأوسع مع الدول الأخرى، التي اتسمت العلاقة معها بالحرب أحياناً، لكنها تتجه مع

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر: صحيفة الرياض، روسيا تتهم أمريكا وحلفائها باستغلال منظمات غير حكومية لتمويل و دعم و تغيير الأنظمة في دول الاتحاد السوفييتي، 13/ايار/2005/العدد (13472) ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : http//www.alriyadh.com/13472

(2) بشير عبد الفتاح ، ثورات الديمقراطية تجتاح آسيا الوسطى ، ملف الأهرام الرقمي ، 1/ابريل/2005، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، الموقع
http//www.digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=798761

مرور الوقت إلى التنافس بوسائل أخرى غير الحـرب، فـبروز الإتحـادات الإقصـادية الإقليميـة، كالإتحاد الأوروبي مثلا، هو نتيجة الإعتقاد بأن النزاعات بين الدول يمكـن تقليلهـا مـن خـلال خلق التعاون الاقتصادي و التجاري بين أعضاء المنطقة الجغرافية الواحـدة، و هـذا سيشـجع الدول على التعاون ضمن إطار سـياسي وإقتصـادي مـن أجـل تحقيـق الأهـداف والمصـالح و ستكون كل دولة عمود الإرتكاز في سلام وازدهـار الـدول الأخـرى[1]، ويجـادل الليبراليـين بـأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول سيقلل احـتمال اللجـوء إلى الحـرب مـن خـلال زيـادة قيمة التبادل التجاريين الدول على خيارات العدوان[2].

وبالنسبة لأسباب الحرب فيرى الليبراليـون إن أسـباب الحـرب عـلى المسـتوى الفـردي تعود إلى خصائص القادة الأفراد والصفات العامة للشعب، فـبعض القـادة الأفـراد عـدوانيون وعنيفون يسـتخدمون مناصـبهم القياديـة لتحقيـق أهـدافهم، وهكـذا تقـع الحـرب بسـبب الخصائص الشخصية للقادة الكبار، فبالنسبة لليبراليين أن القـادة ككـل الأفـراد عرضـة لسـوء التقدير، وسوء التقدير الأكثر شيوعا، هو تضخيم حقد الخصم والإعتقـاد بأنـه أكـثر عدوانيـة وحقداً مما يمكن أن يكون في الواقع، والإعتقاد أنه يمتلك قوة عسكرية وإقتصـادية أكـثر مـما يمتلك عمليا، يمكن أن يقود هذا الخطأ في الحساب دولة إلى الرد، آخذة مثـل هـذه الأعـمال؛ مثل بناء جيوشها الخاصة ؛ التي بدورها ينظر إليها كنشاطات عدائيـة لـدى الدولـة الخصـم، وبالتالي الأخطاء المتصاعدة في التقدير يمكن أن تؤدي إلى الحرب.

وعلى المستوى الثاني من التحليل(الدول) يرى الليبراليون أن الحرب تقع بسبب البنى الداخلية للدول، فيفترض الليبراليون أن الأنظمة الجمهوريـة (تلـك الحكومـات ذات الحكومات التمثيلية وفصل السلطات) هـي الأقل إحـتمالاً لأن تخـوض الحـرب ، وذلـك هـو الإفـتراض الأسـاسي لنظريـة السـلام الـديمقراطي، فالـدول الديمقراطيـة

(1) Scott Burchill ,Liberalism,opt.cit,p58-59.

(2) Dale C.Copeland, Economic Interdependence and War: Theory of Trade Expectations, http//www/motholyoke.edu/acad/interl/Copeland.htm

هادئة لأن المعايير والثقافة الديمقراطية تمنع قادتها من اتخاذ تدابير تؤدي إلى الحرب، والقادة الديمقراطيون يصغون إلى أصوات متعددة تميل إلى تقييد صانعي القرار وتقلص إحتمال سوء التقدير ولذلك تقلل إمكانية الحرب، ولا تنخرط الدول الديمقراطية -كما يفترض الليبراليون - في الحرب إلا دورياً ومن ثم إلا إذا كان ذلك ضرورياً لجعل دولهم الديمقراطية آمنة[1]. ويعتقد الليبراليون إن المصلحة؛ وهي السياسات التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الثروة، هي الدافع الرئيس للحرب، والحافز المهيمن أو المساهم في بعض الحروب[2].

وتدعو الليبرالية لإدارة عدم الأمن لتقليص إحتمالية الحرب ودمارها، وذلك من خلال الأمن الجماعي ومراقبة الأسلحة ونزع الأسلحة، إن جوهر نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس العمل الجماعي للدول لإحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بأن المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي المحتمل[3]. ونظام الأمن الجماع لا يلغي الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها، وإنما ينكر العنف كوسيلة لحلها، ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية[4]. أي إن الحروب لن تقع إذا مارست كل الأطراف التقييد. وفيما يتعلق بمراقبة ونزع السلاح، فقد كانت خطة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح الشامل أمل ليبراليين كثر على مدى سنين، ومنطق هذه المقاربة للأمن هو صريح ودقيق: كمية أقل من الأسلحة تعني أمناً أكثر.

(1) Edward Patres, Realistic Optimism: Liberalism in International Relation's Theory, pp3-7,http//www.acadimia.edu3525650/realistic-optimisim-liberalism-in –international –relation-theory

(2) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره ، ص 125.

(3) سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل ، عمان ، 2000، ص 333.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأُصول و النظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،1991، ص293.

وتنظيم انتشار الأسلحة الذي يتخذ مساراً لولبياً متصاعداً (مراقبة الأسلحة) وتقليص عددها وأنماطها المستخدمة (نزع السلاح) يقلص تكاليف معضلة الأمن[1].

ومع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، تزايد تأثير النظرية الليبرالية، وقدمت الليبرالية كمنظور فكري عام مجالين خاصين **الأول** يحاول الباحثون – فيما يسمى بالسلام الديمقراطي – تحديد سبب عدم محاربة الدول الديمقراطية كل منها الأخرى، وتقدم التفسيرات الليبرالية المختلفة الجواب، وأحد البراهين هو إن المعايير والثقافة المشتركة تمنع العدوان، فالقادة في الديمقراطيات يسمعون من أصوات متعددة تميل إلى تقييد صناع القرار، ولذلك تقلص فرص الحرب، وبرهان آخر هو إن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معاً بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك، ويستند هذان التفسيران إلى تفكير نظري ليبرالي. **الثاني:** يرى مفكرون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مثل (فرانسيس فوكاياما) ليس انتعاشاً بل انتصاراً لليبرالية الدولية في غياب أي بدائل نظرية قابلة للتطبيق، وان الليبرالية هي نهاية التطور الإيديولوجي للبشر، وان الديمقراطية الليبرالية هي أخر أشكال الحكومات البشرية، إذن، قدمت الليبرالية المكون المقابل للواقعية على الرغم من أن هاتين النظريتين يختلفان في جوانب كثيرة، إلا أنهما يستندان إلى أسس عقلانية وفسرتا القوة في مصطلحات مادية[2].

وينقسم الليبراليون إلى معارضي التدخل العسكري والذين يدافعون عن سيادة الدولة، وأولئك الذين يعتقدون أن المبادئ الأخلاقية من الممكن أن تشرعن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد تدخلت الولايات المتحدة الامريكية "لأسباب إنسانية " في ضوء ما يسمى ب"التدخل الدولي الإنساني" في كمبوديا، راوندا، صربيا، الصومال، وكوسوفو[3]، فعلى سبيل المثال ، طلب الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) من الشعب الأمريكي، دعم إرسال قوات إلى البوسنة،

---

(1) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص406-408.

(2) Scott Burchill ,Liberalism,opt.cit,p55.

(3) Ibd.p69.

لأن هذا "مايجب فعله" لإيقاف عمليات التعذيب المستمر وعمليات اغتصاب النساء كأداة للحرب، وعمليات الإبادة الجماعية خلف الحدود و الحواجز[1].

وبالنسبة لطبيعة قوة الدولة، فيتصور الليبراليون القوة في لغة مادية، فهم يعيرون إهتمامهم إلى مصادر القوة الملموسة لكن ليس حصرياً، فيؤكدون على المصادر الأخرى غير الملموسة الموجودة في قوة الأفكار واللغة (كأحد المصادر غير المادية)، فعبر قوة الأفكار والمعايير تُصاغ هويات تلك الدولة وشعورها القومي وتُغيِّر، لكنهم يتفقون على إن القوة متعددة الأبعاد وديناميكية وظرفية[2].

فالقوتان العسكرية والإقتصادية مثالان للقوة الصلبة ويمكن إستعمالها للإقناع (جزرة) أو للتهديد (عصا، ولكن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها وذلك لأن الدول الأخرى تريد أن تتبعها، تعجب بقيمها، تتشبه بمثلها، تطمح بالوصول إلى مستوى رخائها. هذا النوع من القوة تجعل من الآخرين يريدوا ما تريد، وهي (القوة الناعمة)[3]. وهي مصحوبة بموارد القوة غير المادية مثل الثقافة والأيديولوجيا والمؤسسات، على العكس من القوة الصلبة التي تترافق عادة مع الوسائل المادية[4]. فالقوة الناعمة ترتكز على وضع جدول الأعمال بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين، وينشأ هذا النوع من القوة من موارد مثل الجاذبية الثقافية أو الأيديولوجية وكذلك من قواعد ومؤسسات النظم الدولية[5].

---

(1)John T.Rouke, opt.cit,p25.

(2) كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين ، مصدر سبق ذكره ، ص187 .

(3) Joseph S. Nye, Jr., Limits of American Power, Political Science Quarterly, Winter 2002, P.22.

(4) جوزيف س. ناي ، حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية ، ترجمة : عبد القادر عثمان، مركزالكتب الأردني، عمان، 1991، ص32.

(5) جوزيف س. ناي ، حتمية القيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص 170.

وإرتبط الحديث عن القوة الناعمة كأحد أشكال القوة بمحاولات (جوزيف ناي) معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة الذي قدمته النظرية الواقعية، والذي كان يركز على القوة العسكرية، حيث عرف القوة الناعمة بأنها: قدرة الدول على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبية والإستمالة والإقناع بدلاً من الإكراه، وكلما كانت سياسة الدولة مشروعة إزدادت جاذبيتها، وميّز (جوزيف ناي) بين ثلاثة أنماط للقوة الناعمة، يتمثل النمط الأول بالجاذبية، ويشير إلى جذب الإنتباه إما بطريقة إيجابية أو سلبية. ويتمثل النمط الثاني بالإقناع و يستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين وردود أفعالهم دون التهديد للجوء للقوة، وقوة الإقناع لدى الدول تتوافر كلما كان للدول شرعية وكلما كانت أهدافها واضحة وكلما كانت للقيادة شخصية كاريزمية. وينصرف النمط الثالث إلى وضع جدول الأعمال وتحديد أولويات الدول الأخرى بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة، وحدد (جوزيف ناي) ثلاثة مصادر للقوة الناعمة تتمثل في القيم السياسية للدولة عندما يتم تطبيقها بمصداقية داخل وخارج الدولة، والسلوك الخارجي للدولة عندما يراه الآخرون مشروعاً، وثقافة الدولة عندما تكون جاذبة للآخرين، ويشير (جوزيف ناي) إلى بعدين لهذه الثقافة، يتمثل البعد الأول بالثقافة النخبوية؛ و تتمثل بالتعليم والفن والأدب؛ و يعبر البعد الثاني عن الثقافة الشعبية؛ وتتمثل بالأفلام و الموسيقى وأنماط المأكل والملبس[1].

وجادل (جوزيف ناي) بأن تطبيق الدولة القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية أعقد بكثير من القوة الصلبة، وذلك بسبب صعوبة إلى الوصول النتائج، حيث تتطلب وقتا لمعرفة نتائجها ووضوح تأثيرها، كما إن وسائل نجاحها لا يعتمد فقط على الحكومة[2].

(1) Joseph Nye, Soft power : The Means to Success in World Politics , public affairs ,New York ,2004,p 11-13.

(2)Joseph Nye, The future of power, public affairs, New York, 2011,p90-98.

ولكن لم يعد إمتلاك عناصر القوة وأشكالها المختلفة كافياً لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وفي التأثير على الآخرين، حيث أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تملكهُ من أشكال للقوة ومن هنا جاءت أهمية الحديث عن القوة الذكية. وقد قدم (جوزيف ناي) هذا المفهوم، ويشير إلى القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجية واحدة للتأثير على الآخرين[1]. وتعتمد القوة الذكية على خمسة عناصر تتمثل في: تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الإعتماد عليه، وتقدير إحتمالية النجاح[2].

وقد أدى فوز الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) في الرئاسة عام 2008 ، إلى إعادة إحياء أفكار القوة الناعمة التي قدمها (جوزيف ناي) في بداية تسعينات القرن الماضي، فالرئيس(اوباما) رفض أسلوب أسلافه من الرؤساء، وسعى إلى إعادة الولايات المتحدة إلى موقعها و وضعها الإستثنائي، وخطط صورة للولايات المتحدة كدولة تسعى إلى القيادة بوصفها مثالاً يحذى به، وتعهد بإعادة إحياء قوة الولايات المتحدة الناعمة، وقد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) بأن الولايات المتحدة ستسخدم جميع أدوات ووسائل القوة الناعمة: السياسية و الإقتصادية و القانونية و الثقافية، وسنستخدم كل هذه الوسائل مجتمعة بصورة مترابطة[3].

(1) ريهام مقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 10.

(2) Joseph Nye, Smart Power and War on Terror ,Asia-pacific review ,Vol.15,No.1 ,2008.

(3)Ellen Hellmas, From Crusader to Exemplar: Bush ,Obama and The Reinvigoration of American's Soft Power, European Journal of American Studies, Vol 6, No 1,spring 2011,p12, http//www.ejas.revues.org/9157

المبحث الثاني

خيار اللجوء إلى الحرب وأثره في

مكانة الولايات المتحدة الأمريكية

مرت الولايات المتحدة بمراحل عديدة وتحولات تاريخية مختلفة، تبعاً لتطورها الإقتصادي والعسكري والتكنولوجي ومكانتها في النظام الدولي، وأثرت تلك المراحل التاريخية التي مرت بها الولايات المتحدة بصورة كبيرة على خياراتها في اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وكانت الولايات المتحدة مدفوعة بمجموعة من العوامل التي تدفعها إلى اللجوء إلى استخدام القوة في سياستها الخارجية، فكانت مدفوعة تارة بالبحث عن المكانة، أو المصلحة أو الإنتقام تارةً أُخرى.

ولكن بعد الحرب على أفغانستان عام 2001 و بعد إحتلال العراق عام 2003 ، أدركت الولايات المتحدة إن الحلول الأكثر فعالية للمشاكل التي تواجه الولايات المتحدة هي الحلول السياسية وليست الحلول العسكرية، ولذلك تحاول الولايات المتحدة المساهمة في التأثير على الأحداث وتشكيل مسارها، من خلال إستخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية الأمنية والإستخباراتية.

ومع التطور التكنولوجي الكبير، وبسبب تراجع صورة ومكانة الولايات المتحدة في العالم، و بسبب الإستخدام المفرط للقوة العسكرية، والمواقف والمعايير المزدوجة للولايات المتحدة؛ من نشر الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان التي بررت بها حروبها؛ والتي أدت إلى تكاليف باهظة أوصلتها إلى حافة الهاوية من تراكم الدين العام وأزمة مالية عالمية، والتكاليف البشرية لهذه الحروب التي خلفت آلاف القتلى، لذلك فإنها لجأت إلى أنواع جديدة من الحروب.

وجاء هذا المبحث ليبين كيف أثر اللجوء للحرب مكانة الولايات المتحدة الامريكية، في كل مرة من مراحل تطورها، وليبين الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى الحروب الحديثة، ولذلك تم تقسيم المطلب إلى مطلبين:

المطلب الأول: مكانة الولايات المتحدة الدولية و خيار اللجوء إلى القوة العسكرية.

الطلب الثاني: دوافع الحروب الحديثة في السياسة الأمريكية.

المطلب الأول

مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية وخيار اللجوء إلى القوة العسكرية

في عام 1898 حققت الولايات المتحدة الأمريكية انتصارها النهائي على الإمبراطورية الاسبانية، وهي في طور الانكماش، لتسلبها آخر ما تبقى من ممتلكاتها في البحر الكاريبي، بعد أن حصلت على ذريعتها بتفجير سفينة حربية أمريكية في ميناء هافانا، فحاربت مع الثائرين وحسمت الحرب بسرعة لمصلحتها، ومنذ ذلك التاريخ ضمنت الولايات المتحدة سيطرتها على العالم الجديد، وأصبح من الواضح للدول الغربية أن منطقة البحر الكاريبي كانت منطقة (نطاق سيطرة أمريكي) لا يسمح لأي دولة أخرى بالتواجد فيها، وان للولايات المتحدة الحق في التدخل في إملاء السياسات عندما ترى ضرورة لذلك، ولكي تكتسب هذه القاعدة وجهها العادل، فقد انتهجت السياسة الأمريكية مبدأها الآخر وهو الانعزال عن نزاعات ومشاكل العالم القديم، والنأي بنفسها عن الصراعات الأوربية، لتقيم مع الأمم الأوربية علاقات متوازنة تقوم على التبادل التجاري الذي يضمن للاقتصاد الأمريكي نموه وازدهاره، والذي يسمح للولايات المتحدة أن تطور على مهل تجربتها ونموذجها السياسي والاقتصادي، وقد ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق السيطرة والانعزال موقعها الجغرافي البعيد المعزول بطبيعته عن المشاكل ومطامح العالم القديم، خاصة بعد أن شقت قناة (بنما) فأوجدت لنفسها أسواقاً وطرقاً للتجارة كفلت لها حياة متطورة ومزدهرة وهادئة[1].

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص167- 168.

وفي تلك السنوات كانت الحـرب العالميـة الأولى عـلى الأبـواب، فقـد انـدلعت الحـرب العالمية الأولى عام 1914 في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تنعم بعزلتها وبعيدة عـن الحـرب وفواجعهـا، ولم تلعـب سـوى دور الممـول أو التـاجر، فبيـنما كـان المتحـاربون يحشدون الجيوش والموارد من أجل الحرب، فان الاقتصاد الأمـريكي وصـل إلى ذروة ازدهـاره، إذ ازدهرت صناعتها وزراعتها، ليس لمواجهة متطلبات مواطنيها فحسـب، بـل أيضـاً لمواجهـة متطلبات الحـرب الأوربيـة في ميـادين الأسـلحة وغيرهـا مـن المـواد، و قـد اسـتطاع الـرئيس (ويلسون) أن يبقي بلاده خارج النزاع الكوني ثلاث سنوات كانت كفيلة بإنهاك الأمم الأوربية جميعهـا، إن هـذه الأوضـاع قـد خلقـت وضـعاً مثاليـاً للاقتصـاد الأمـريكي للنمـو والازدهـار وأصبحت الإمدادات الأمريكية العصب الرئيس للمجهود الحربي للحلفاء[1].

وقد لعب الاقتصاد دوراً كبـيراً في دخـول الولايـات المتحـدة إلى الحـرب، خصوصـا وأن بريطانيا وفرنسا قد انهكتهما الحرب بحلول عام 1917، ولذلك كان لابد للولايات المتحـدة أن تنقذ حلفائها، وكان إصرار الولايات المتحدة على حقوقها التجاريـة مهـماً أيضـا، فقـد ظهـرت الغواصات الألمانية متحدية السفن الامريكية المحايدة، وكـان عـلى الـرئيس الأمـريكي (وودرو ويلسون) أما الدخول في الحرب إلى جانب الحلفاء، أو العودة مرة أخرى إلى العزلة [2].

(1) المصدر نفسه ، ص169 .

(2) Hugh Rockoff, U.S. Economy in The World War I, Economic History Association, edited by :Robert Whaples,Febuary10, 2008,
http//:www.eh.net/encyclopedia//u.s/economy-in-world-war-i

واختار الرئيس الأمريكي (ويلسون) صيف عام 1917 وقتاً للتدخل في الحرب العالمية الأولى، فقد استنتج أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب قد أصبح مسألة حتمية تمليها اعتبارات دولية ووطنية. منها[1]:

1. لقد رفع الرئيس (ويلسون) أثناء حملته الانتخابية شعار (جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية) وهو شعار لا يسمح بالاستمرار في خط الانعزال إلى نهايته، كما إن الحدود الوطنية وحدها لا تتسع لمن يظن أن عليه رسالة عالمية يجب أن يؤديها.
2. إن انتصار ألمانيا في الحرب وفرض هيمنتها على أوربا كان من المحتم أن يخلق عملاقاً عالمياً سيصعب التعايش معه، وهو وضع لن تستطيع تحمله الولايات المتحدة الأمريكية.
3. الاعتبارات الانتخابية، وهي إحدى العوامل الأساسية المحركة للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ دفعت السياسي الأمريكي إلى البحث عن دور عالمي يضيف إلى فرصه فرصة أخرى للنجاح، ولقد كان شعار (ويلسون) الأكثر شعبية (لقد بعدنا من الحرب) في وقت كان يسعى به وسيطاً (السلام لا نصر فيه) والوساطة هي دائماً الخطوة الأولى للتدخل المباشر وذلك بعد أن تستنفذ الوساطة كل وسائلها.
4. وعلل البعض دخول الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الأولى دفاعاً عن الإنسانية والمبادئ المثالية ، يقول (ويلسون): إن أهدافنا من الحرب ليست لها علاقة بمصالحنا، إن السعي للسلام العالمي هو برنامجنا[2].

من جانبه برر الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) دخول بلاده إلى الحرب باعتبارها أمرا ضرورياً لكسب الحرب التي ستنهي كل الحروب، وقد أخذ زمام المبادرة في صياغة اتفاقيات السلام التي من شأنها أن تقلل احتمالية نشوب الحرب في

---

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص169-170.
(2) نقلاً عن: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 1978، ص 49.

المستقبل، وكانت الواسطة هي تكوين عصبة الأمم، والتي يمتلك أعضاءها القدرة على العمل بشكل جماعي ضد أي معتدي[1].

وفي عام 1917 صوت الكونغرس الأمريكي بطلب من الـرئيس عـلى دخـول الحـرب إلى جانب الحلفاء، وأدان حرب ألمانيا ضد البشريـة، وفي صـيف 1918 تـدفق عـلى أوربـا مليـون جندي أمريكي، ولم يمضِ غير بضعة شهور حتى انقلب الوضع إلى هزيمة لألمانيا[2].

وقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى إلى القوة العظمـى في العالم، واستطاعت أن تحدد شروط السلام، وأن تحدد لفترة ليست بالقصـيرة شـكل العـالم الجديد، وقد وجه الرئيس(ويلسون) رسالة إلى الكـونجرس الأمـريكي مـن أربعـة عشر نقطـة، تنص على أنه يجب إنشاء منظمـة عامـة للأمـم بهـدف إعطـاء ضـمانات متبادلـة للاسـتقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول، و دعا الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسـون) إلى إنشـاء أول منظمة دولية سياسية عامة، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين جميع دول العـالم وهـي عصـبة الأمم، وكان الهدف الأساسي للعصبة هو تعزيز التعاون الدولي والحفاظ على الأمـن والسـلم الدوليين، و كل الدول الأعضاء وقعوا على الميثاق وتعهدوا بعدم اللجوء إلى الحرب وإخضـاع منازعاتهم للعصبة[3].

وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى انسحبت من المسرح العـالمي بسرعـة، ومن المحتمل أن سبب ذلك هو عدم خبرتها الكافية للقيـام بـدور الزعامـة العالميـة، أو إنها وجدت نفسها بدون مقدمات في موقع الزعامة ودون استعداد للقيام بهـذا الـدور، كما إن الشعب الأمريكي الذي شعر لفترة طويلة بالراحة والأمان في ظل العزلـة لم يكـن مقتنعاً حتى ذلك الوقت بأن مصـلحته القوميـة والطبيعيـة أن يشـارك في مـا يجـري في

---

(1) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره، ص 160.

(2) U.S. Department of State, Office of Historian, U.S. Entry into World War I,1917, http//www.history.state..gov/milestone/1914-1920/wwi

(3) محمد صالح المسفر، المنظمات الدولية، خلفيات النشأة و المبادئ ، الدوحة ، 1987، ص 15.

النصف الشرقي من الكرة الأرضية، ومن المرجح أن الرئيس الأمريكي (ويلسـون) قـد اعتـبر أن المرحلة القادمة ستكون فترة سلام وسيكون ميدان التنـافس بـين الأمـم ذا طبيعـة اقتصـادية، وهو ما دفعه إلى الانعزال للنهوض بالاقتصاد الأمـريكي، اسـتعداداً لمجابهـات مـن نـوع آخـر، وعليه أن يستغل وقـت انشـغال أوربـا بتضـميد جراحهـا بإحـداث قفـزات أخـرى للاقتصـاد الأمريكي، مفترضاً أن تكاليف الصراع الباهظة سوف تثني الأمم عن العودة إلى نظام الأحـلاف العسكرية الذي كان يؤدي في الماضي على نحو محتوم إلى الصراع، فعـادت الولايـات المتحـدة مرة أخرى إلى عزلتها ولم يدافع الرئيس (ويلسون) عن عصبة الأمم دفاع الزعيم العالمي، وهو الذي جعل التنظيم الدولي أحد مبادئه الرئيسة[1].

وفي ذلك الوقت كانت أوربا تشهد تكوين التحالفات التي لابد من أن تقود إلى التصـادم المحتوم، ففي عام 1936 استطاع (هتلـر) أن يـدفع بعقيدتـه النازيـة إلى السـلطة، وقبلـه كـان (موسوليني) بعقيدته الفاشية يتوعد بإعادة أمجاد الإمبراطوريـة الرومانيـة، وكانـت العسـكرية اليابانية صاعدة وباحثة عن دور في المحيط الباسـفيكي، وفي الطـرف الآخـر كانـت الديمقراطيـة الغربية بزعامة بريطانيا وفرنسا، إمبراطوريتين راضيتين بنتائج الحرب العالمية الأولى، وتعـيش في ظل أنظمة ذات قيم متشابهة تخلق الظـروف الموضـوعية لتشـكيل نـواة تحـالف ضـد ثـالوث المحور، وفي عام 1939 اندلعت الحـرب، وفي زمـن قصـير اسـتولى (هتلـر) عـلى معظـم الأراضي الأوربية، وسقطت فرنسا بعد مقاومة لم تستمر ستة أسابيع، ولم يجنـب بريطانيـا الهزيمـة غـير موقعها الجغرافي الحصين، كما انعقدت السيطرة للأسطول اليابـاني في المحـيط الباسـفيكي الـذي بسط سيطرته على الصين وسنغافورة وبورما ومعظم الممتلكات البريطانية حتـى بحـر الكـورال القريب من أستراليا، وعـلى الـرغم مـن حجـم الصراع العـالمي والانتصـارات الألمانيـة واليابانيـة ، فان الولايات المتحدة قد عملت في عهد الرئيس (روزفلـت) عـلى إعـداد أميركـا للمعركـة لأنـه كـان يتوقـع أن أحـداث الحـرب سـتخلق لـه ذريعـة التـدخل، إن الاسـتعداد للحـرب في

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص174 .

الوقت المناسب والمساعدات التي قدمت إلى بريطانيا والاتحاد السوفيتي بعد ذلك، قد أحدث تحولاً هاماً في الاقتصاد الأمريكي، كما إن خلق الملايين من فرص العمل بعد فترات الركود قد هيأ المجتمع الأمريكي للمشاركة العالمية، وسد ذرائع كثيرة كانت تدعو إلى الالتفات إلى المشاكل الداخلية حتى إذا جاءت فرصة التدخل كانت الدولة ومؤسساتها قادرة عليه، ولقد أعطى الهجوم الياباني على السفن الأمريكية في بيرل هاربر الحجة للرئيس (روزفلت) لإعلان الحرب على دول المحور في الوقت المناسب عام 1941. والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد مجرد شريك بين الشركاء بل كانت تتمتع بدور القيادة والتوجيه طيلة ما تبقى من سنوات الحرب العالمية الثانية وذلك بحكم ضخامة مجهودها ومساعدتها التي قدمتها إلى دول الحلفاء، وكانت القرارات التي تصدر من واشنطن هي الأهم تأثيراً في مجرى الحرب[1].

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الدولة الأعظم بين جميع الدول الغربية، ولقد كان؛ ولا زال؛ تفجير القنبلة الذرية في (هيروشيما وناكازاغي) محل جدل، حول ما إذا كان إلقاء القنبلة عملا ضروريا لإنهاء الحرب، لكنها وفق تقديرات الخبراء العسكريين لم تكن عملاً لازماً لنهاية حرب كان من الممكن أن تحسمها الوسائل التقليدية، لكنها رسالة سياسية تفيد بتحول مركز الثقل نحو قطب عالمي جديد سيكون لعقود من الزمن المتحكم في أقدار العالم ومصائره، وليعلن موت سياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى بروز إمبراطوريتين عظيمتين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب كقوة عظمى ذات اقتصاد مزدهر، تمتلك السلاح النووي، كما خرج الاتحاد السوفيتي من هذه الحرب بأسلحة تقليدية متطورة وامتلك السلاح النووي بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية، ليصبح القطب الآخر في النظام الدولي.

---

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 176-177 .

(2) Henry Lewis Stimson,The Decision to Use The Atomic Bomb, Harper's Magazine, p1,http//:www.colummbia.edu/itc/eacp/japanworks/ps/japan/stimson/harper/pdfs

وأدى تشكيل العالم ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية و امتلاك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السلاح النووي والوسائل المتعددة لإطلاقها بما يغطي الكرة الأرضية تقريباً، إلى خلق ما بات يعرف بـ (الردع النووي المتبادل)، وهو السبب وراء عدم قيام الولايات المتحدة بشن أي حرب على خصمها الاتحاد السوفيتي، رغم الأزمات الدولية بينهما خلال الحرب الباردة ، خوفاً من التدمير الشامل، ومما لا شك فيه فأن جزءاً من الرعب الذي تستحضرهُ الأسلحة النووية يعكس مستوى الخسائر البشرية التي يتوقع أن يحدثها أي اشتباك نووي[1].

وأدى هذا التوازن إلى منع قيام حروب دولية كبرى بين العملاقين، غير أن ذلك لا يعني خلو العالم من التوتر والمشاكل والنزاعات المسلحة، فقد جرت سلسلة من التوترات العميقة والمنافسات الحادة مثل أزمة برلين، الحرب الكورية، أزمة كوبا، حرب فيتنام، وحروب الشرق الأوسط، لكن حصول الصدام المسلح بين القوتين العظيمتين قد أصبح احتمالاً ضعيفاً، فليس للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في الحرب، خصوصاً بعد استكمال الاتحاد السوفيتي لقدراته العسكرية بالسلاح النووي، وان أي حرب ستحمل للولايات المتحدة كلف اقتصادية لا يتحملها الرأي العام الأمريكي خصوصاً مع تجدد دعاوى الانعزال بعد أن حققت الحرب أغراضها في القضاء على النازية، فإختراع السلاح النووي جعل من الحرب تعني الفناء للأطراف المتحاربة، وهذا ما أجبر الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة على اللجوء إلى التفاهم في كل مرة يتصاعد بينها وبين الاتحاد السوفيتي أسباب التوتر.

---

(1) Robert Daniel, Nuclear Weapons and The second World War,2009.p2, http//:www.mit.edu/political science/17-42/nuclear-weapons-and-the-second-world-war

فالسلاح النووي قـد اسـتبعد تقريبـاً فكـرة الـدفاع وأحـل محلهـا فكـرة الـردع، ففـي الحروب التقليدية انصبت استراتيجيات الدول على الدفاع والهجوم مهـما كـان شـأن الخصـم ومكانته، أما في الحروب النووية فقد بدلت ذلك جذرياً وذلك بإحلال الردع محل الإرغـام أو الدفاع، أي بجعل الطرف الآخر في حالة إدراك واقتناع بأن اتخاذ قرار القيـام بعمـل أو إجـراء ما لا يرتضيه الطرف الآخر سيؤول إلى إلحاق الضرر بكل منهما، لذلك من الأولى الامتناع عـن القيام بذلك الفعل. وقد تراجعت الولايات المتحدة مراراً عن المواجهة مع الاتحـاد السـوفيتي وذلك بعد وزن نتائج الحرب النووية مع المصالح المراد تحقيقها، فقد تراجعت الولايـات عـن الحرب في أزمة برلين عام 1961، وفي أزمة كوبا (أزمة الصواريخ الكوبية) عام 1962، نظراً لأن المصلحة المراد تحقيقها كانت أقل بكثير من تكلفة الحرب[1].

وفي النصف الثاني من القرن العشرين اختفت ظـاهرة الحـروب العالميـة مقابـل بـروز ظاهرة الحروب الإقليمية المحدودة، وذلك لعدة اعتبارات أهمها وجـود آليـات دوليـة لفـض المنازعات الدولية والتوصل إلى إيقاف الحرب، ومعاونـة أطرافهـا عـلى إنهـاء الأزمـة بـالطرق السلمية وطبقاً لقرارات مجلس الأمن، وان صاحب ذلك بعـض الصـعوبات نتيجـة اسـتخدام الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلـس الأمـن لحـق الاعـتراض(الفيتـو) لمصـلحتها ومصـلحة حلفائها في عالم ثنائي القطبية. فالعصر النووي لم يحد من قدرة الولايات المتحـدة عـلى فـرض الحروب، فقد وجدت صيغة جديدة لحروبها وهي الحروب الإقليمية، حيث تتـدخل في هـذا الصراع بقصد تحقيق مكاسب إقليمية، أو اللجوء إلى فكرة الحروب بالوكالة ، أي الحرب التي تقوم بها أطراف أخرى لحساب الأطراف الرئيسية.

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص192-196 .

وخلال الحروب الإقليمية في فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة حاضرة لدعم حلفائها الإقليميين لاستنزاف الطرف الآخر، مثل معاونة الولايات المتحدة أفغانستان والمقاومة الإسلامية (حركة طالبان) ضد الاتحاد السوفيتي[1].

واختلفت استراتجيات الحرب الباردة عن أي إستراتيجية أخرى منذ امتلاك الاتحاد السوفيتي السلاح النووي، فقد تضمن استراتيجيات الولايات المتحدة استخدام الوسائل العسكرية لخدمة غرض سياسي، لكن الوسائل العسكرية في هذه الحالة ليست وسائل عسكرية وإنما مدمرة، وطرحت الشك حول مدى خدمتها للغرض الأساسي الذي ستستخدم من أجله، لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها بما يتلائم مع الظروف الجديدة، وهي استراتيجيات تقوم على افتراضات متعددة ترسم سيناريو الحرب النووية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية، ومنذ عام 1945 مرت الإستراتيجية الأمريكية بمراحل مختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: إستراتيجية الحصر والاحتواء، إستراتيجية الرد الانتقامي الشامل، إستراتيجية الرد المرن، إستراتيجية التصدي الشامل، مبادرة الدفاع الاستراتيجي وهي المبادرة التي عرفت بـ (حرب النجوم)[2].

وأدى وصول الرئيس الجمهوري (رونالد ريغان 1981-1987) إلى السلطة في الولايات المتحدة إلى دخول الولايات المتحدة في مواجهة سياسية وعسكرية وأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي، وقد انتهجت إدارة الرئيس (ريغان) سياسة تقوم على إرساء القوة العسكرية الأمريكية بشكل حثيث، ورفض التفاوض إلا من مركز القوة، والتصدي للوجود السوفيتي في المناطق الإقليمية المهمة[3].

---

(1) محمد قشقوش, مصدر سبق ذكره، ص28-29.

(2) Lawrence D. Fredman, Nuclear strategy: The Formation of Tents and Strategies for Producing and Using Nuclear weapons,
http//:www.britannica.com/EBchecked/topic/421797/nuclear-strategy/272214

(3) Lou Canon , President Regan : The Role of a life time , New York , 1991 , p28 .

فعلى المستوى العسكري رأى (ريغان) أن المواجهة العسكرية والإصرار على البناء العسكري وخاصة برنامج الدفاع الاستراتيجي (SDI) كان ضرورياً، وإن إعادة تسليح الولايات المتحدة باتت ضرورة لإقناع السوفيت بأن الغرب لم يكن في حالة تراجع أو تدهور، وان البناء العسكري الأمريكي وضع السوفيت أمام مأزق وخيارين كلاهما صعب: أما مجاراة البناء العسكري الأمريكي إلى حد الإفلاس، أو عدم مجاراته، وبذلك يكون الاتحاد السوفيتي قد فقد السند الوحيد الذي يجعل منه قوة عظمى ألا وهو القوة العسكرية، وعلى المستوى الأيديولوجي، فان انهيار الشرعية الأيديولوجية للنظام السوفيتي يعود إلى إغراء النموذج الغربي المادي والثقافي، فمقومات هذا النموذج الغربي هي التي تغلغلت في مجتمعات العالم الشيوعي وتسببت في تقليص بناءها العقائدي[1].

وقد انتهت الحرب الباردة مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين بعد صراع استغرق نصف قرن، وأدت هذه الحرب إلى انهيار قوة عظمى هي الاتحاد السوفيتي وأدت إلى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة في النظام الدولي، فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب قوة منتصرة ومهيمنة سياسياً على العلاقات الدولية، ويرجع ذلك إلى اقتدار وسلامة الاقتصاد الأمريكي، وكذلك التفوق العسكري، فضلاً عن ذلك فان مكانة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة استندت إلى تمتعها بميزات إستراتيجية ومقومات تفوق بقية القوى في الجوانب كافة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، فقد أصبحت في وقت واحد القوة العالمية الوحيدة، ولها دور اقتصادي وعالمي وسياسة عالمية ، وجذب ثقافي وفكري.

---

(1) Burman Stephen , End of Empire : The Demise Soviet union , The American University press , 1993 , p11.

لذلك ظهرت سلسلة من الكتابات الأمريكية الداعية إلى تكريس الوضع الراهن ومنع ظهور أي قوة تنافس الدور الأمريكي وتفرض نفسها شريكاً، ولذلك فان على الولايات المتحدة وقادتها فرض النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية وفرض الالتزام بالقوة، وصدرت أول إشارة للنظام الدولي الجديد من قبل الرئيس الأمريكي(جورج بوش الأب) عام 1990 من على منصة الكونغرس في خطابه السنوي، وأهم ما قال "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين ولابد أن يكون هذا القرن أمريكياً"[1]. فقد أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والحرب على العراق عام 1991، الدور المهين للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، فكل شي يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضا من دول العالم كافة يعطي لها ؛وحدها؛ الحق في التوجيه وإدارة شؤون العالم دون شريك، فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة على إدارة شؤون العالم فهي في كل مكان وطرف في كل شيء[2].

وذلك يعني أن الولايات المتحدة ستكون قوة أحادية، وإنها ستقوم باستخدام القوة العسكرية لتحقيق سياساتها، لذلك اتسمت سياسة الولايات المتحدة في المرحلة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي باستخدام القوة لفرض أجندتها على العالم، وما على الآخرين إلا الإذعان والخضوع لإرادتها، وقد أدى ذلك إلى زيادة المظاهر العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت المصدر الرئيس للتدخل العسكري، وقد قامت بتفعيل حلف الناتو بقيادة أمريكية[3].

والتطورات التي شهدتها الحرب على العراق عام 1991 دليل على ذلك التوجه لدى الولايات المتحدة وطريقة تعاملها بصورة إنفرادية حتى مع حلفاءها.

---

(1) نقلا عن: محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار البيارق، بيروت، ط1، 1996،ص107.

(2) جمال قنان ، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة في كتاب : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب مستقبل العربي (16) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999، ط1 ، ص133 .

(3) محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 7، 1993، ص20 .

فقد تمكنت الولايات المتحدة من تكوين أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية ضد العراق، وقد أعلن الرئيس الأمريكي جوج بوش عام 1991 عن ولادة نظام عالمي جديد تسوده العدالة والمساواة بين الدول. وفي الحقيقة شكلت هذه الحرب نقطة تحول بين نظامين. ومن المرجح إنها لم تكن لتقع أيام الحرب الباردة، ولو وقعت؛ وهو إحتمال ضعيف؛ لكان من العسير على الولايات المتحدة أن تحسمها بهذه السرعة أو بهذا القدر من الخسائر.

وفي عام 1991 عدَ فريق من الاستراتيجيين المدنين في مكتب السياسات في البنتاغون، تقريرا إلى وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الأب)، حول البيئة الإستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة ومضامين الأمن القومي بعيدة المدى في الولايات المتحدة، واقترح التقرير بأن تتبنى الولايات المتحدة سياسة عمل وقائي يكون من شأنه إستباق أي عمل تقوم به دولة تتحدى به التفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة، وتستخدم في سياستها هذه جميع الوسائل اللازمة، وقد ضمن وزير الدفاع أفكار هذا التقرير في تقريره لعام 1992 بعنوان (دليل إرشادي للتخطيط الدفاعي). وفي عام 1993 نشر وزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش الأب كتاب(إستراتيجية الدفاع لعقد التسعينات، إستراتيجية الدفاع الإقليمي) الذي روج لفكرة إن على الولايات المتحدة إن تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية الصغيرة المناسبة للإستعمال ضد أهداف في العالم الثالث[1].

وقد أدى ذلك إلى اتساع حالات التدخل في العالم في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي في العراق عام 1991 والصومال 1993 وهاييتي 1996 ويوغسلافيا 1994 – 1995 وكذلك راوندا وليبريا، أما النصف الثاني من التسعينات

---

(1) نقلاً عن: عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي) دراسة إستراتيجية، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق2003، ط1، ص65-66 .

فقد ارتبط بعدد من القرارات ضد أفغانستان 1996 – 1999 والسودان 1996 وتيمور الشرقية 1998 وكذلك البوسنة والهرسك[1].

وفي أعقاب الحرب الباردة قامت معظم الدول بتقليص نفقاتها العسكرية، لكن الولايات المتحدة زادت إنفاقها العسكري، فقد راهنت الإدارات الديمقراطية و الجمهورية على حدٍ سواء على إن تلك المستويات غير العادية من النفقات العسكرية ستحافظ ؛ إن لم تزد ؛ على المكانة و النفوذ المصاحبين للهيمنة العسكرية، وهي تهدف إلى جعل الولايات المتحدة ؛ على حد تعبير وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (مادلين اوبرايت)؛ "الأمة التي لا غنى عنها"، أي القوة الوحيدة القادرة على فرض النظام[2].

وبعد الحرب الباردة، شجع الإنفاق الحكومي، إعتماد العديد من شركات المجمع الصناعي- العسكري على الحكومة الأمريكية، وساعد ذلك في ظهور شركات جديدة، فبعد عام 1991، كان إثنا عشر مليون نسمة ؛ أو ما يقرب على 10% من القوى العاملة في الولايات المتحدة؛ يعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ميزانية الدفاع، ولم يتغير هذا الرقم منذ ذلك الحين، فإمتلاك مثل هذا التأثير الكبير على الاقتصاد يمنح مقاولي الدفاع نفوذاً سياسياً هائلاً، فضلاً عن ذلك فإن أصحاب المشاريع الرئيسة المتعلقة بالأسلحة حريصون بدورهم على توزيع الإنتاج من خلال إبرام العقود على جميع أنحاء البلاد وهذا يمنحهم أيضاً نفوذاً سياسياً هائلا في الكونغرس، والذي كثيراً ما يكفي لإجبار الإدارات المترددة على شراء أسلحة لايرغب الجيش في الحصول عليها، كما إن الدعاية التي ترعاها مؤسسات الفكر والرأي أو ما يسمى بالمؤسسات الوطنية والتي يحصل كثير منها على تمويل من مقاولي الدفاع تخلق أعداء أجانب للجمهور الأمريكي، وتبالغ على نحو مفرط في التهديدات التي يمثلونها، بدأت هذه العملية مع الإتحاد السوفيتي، وتحولت إلى الصين في أعقاب الحرب الباردة، وفي الوقت الراهن كوريا الشمالية وإيران، وكل ذلك لا يؤدي إلى

---

(1) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ط1 ، 2012 ، ص100.

(2) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره ، ص 241.

جعل المخاوف الأمريكية تتحق فحسب، بل توفر مبرراً لذلك النوع من تكديس الأسلحة والإنتشار الأمامي، وفي وجود المؤسسة العسكرية الضخمة، هناك إغراء مستمر يتمثل في محاولة التأثير على نتائج الأحداث في جميع أنحاء العالم، وفي الإعتماد بشكل مباشر على قدرات البلاد العسكرية للقيام بذلك[1].

وقامت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة بترويج مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإخضاع دول العالم لقواعد سلوك من شأنها أن تتحول إلى إجراءات قانونية تلزم الدول وتحاسبها عن أي انتهاكات في ميدان حقوق الإنسان، ومهما كانت درجة الانتهاك، واعتبار انتهاك حقوق الإنسان جريمة مخلة بأمن الإنسانية وبالسلم والأمن الدوليين، وهذا يعني دفع مجلس الأمن لممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع عندما يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الإنسان، واعتماد مبدأ التدخل الإنساني وجعله أمراً ممكن التنفيذ في حالات انتهاك حقوق الإنسان[2].

وإتجهت الولايات المتحدة إلى تبني أسلوب العمل على تقوية عناصر القوة، وتطوير القدرات العسكرية، لزيادة فجوة الإمكانات العسكرية مع القوى المنافسة، والعمل على التدخل في تحديد مسارات التطورات الدولية، عبر عدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض واحتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة[3].

وعليه فالولايات المتحدة لم تتردد في الدفاع عن مصالحها وبنت سياستها الخارجية على أساس هذه المصالح، وتواجه أي تهديد لها بالدبلوماسية أو بالتدخل العسكري، على الرغم من عدم شرعية التدخل العسكري، وما يؤديه التدخل من

(1) المصدر نفسه، ص 242.

(2) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص101.

(3) عماد مؤيد جاسم، العراق في الإستراتيجية الأمريكية (الأهداف والنتائج)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2008، العدد(25)، ص10.

انتهاك لسيادة الدول، فهي تزعم مشروعية التدخل وفق القانون الدولي، من باب حق الدول في الدفاع عن نفسها ضد قوات أخرى على وشك شن هجوم عليها[1].

ومنذ أن شغل الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش)، منصب الرئاسة، توقع بعض المراقبين إن دعم الديمقراطية في إرجاء العالم سيصبح القضية الرئيسة خلال فترته الرئاسية، وإثناء الحملة الرئاسية عام (2000) أوضح الرئيس (بوش) ومستشاريه بأنهم يفضلون واقعية القوة على الأفكار المثالية، مثل بناء الأمة أو دعم الديمقراطية[2].

فقد اتسمت فترة ولاية الرئيس جورج دبليو بوش الأولى باتخاذ القرارات الأحادية واللجوء إلى القوة العسكرية، وكانت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، لذا فقد كان لزاماً على الآخرين أن يتبعوا خطاها مذعنين، وكانت النتيجة اضمحلالاً هائلاً في قوة أميركا "الناعمة" أو الجاذبة، وفي إحدى المناسبات قال وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) إنه لا يعرف ماذا يعني تعبير "القوة الناعمة"، ولكن الآن عادت واشنطن إلى طبيعتها السابقة[3].

وبعد صعود المحافظين الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية اندلعت حادثة 11 أيلول 2001 وهي أحداث فتحت الطريق أمام تنامي الهيمنة الأمريكية، وحقبة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 2001 باختلاق سمة الخطر كسمة رئيسية في السياسة الخارجية لتبرير استخدام القوة العسكرية، فقد أصبح الهجوم أفضل أشكال الدفاع في السياسة الخارجية الأمريكية. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل العسكري

---

(1) سوسن العساف، إستراتيجية الردع (العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ط1، ص 263- 264.

(2) توماس كاروتيز، دعم الديمقراطية و محاربة الإرهاب، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، العدد (20)، ص 141.

(3) جوزيف س. ناي، الرئيس بوش يلجأ إلى اللين والنعومة، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، 2005/2/24، الموقع:

http//www.project-syndicate.org/commentary/presedent-push-gose-soft/arabic

واستخدام القوة بنفسها بإرادة أمريكية خارج إطار الأمم المتحدة، وأعلنت الولايات المتحدة نفسها غير راغبة بالحرب وهي مفروضة عليها من الإرهاب، إذاً هي في حالة دفاع شرعي عن النفس، ولذلك بلورت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم جديد للحرب قوامه الاستباق، كما فعلت في أفغانستان ثم وقائية كما فعلت في العراق، وأصبحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مقررة وواضحة المعالم، حرباً أختيرت ساحتها في العالم الإسلامي، فبدأت الحرب على أفغانستان ثم العراق بشكل سريع، وإزاء ذلك عرضت (136) دولة المساعدة للولايات المتحدة ومنحت (39) دولة حق تحليق الطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها ومنحت (7) دول حق الهبوط لهذه الطائرات، بالإضافة إلى الوجود العسكري في خمسة دول بوسط آسيا، وهو ما يؤكد عولمة الولايات المتحدة للحرب وانتقالها من مكان إلى مكان آخر، و شكلت تلك الأحداث تحدياً معنوياً لمكانة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفعها إلى استخدام القوة العسكرية بنفسها وخارج إطار الأمم المتحدة ورفض العمل الجماعي إلا في حالة أن تتم تحت قيادة أمريكية وأن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة[1].

وما شجعها هو الفراغ الموجود في النظام الدولي وعدم وجود قوة قادرة على منافستها، حتى باتت الوحيدة القادرة على التدخل في أي مكان وصارت تتعامل مع القوة العسكرية بعدها أحد أهم خياراتها.

وهناك من يرى بأن حرب الولايات المتحدة على أفغانستان كانت بدافع الإنتقام، فقد أحدثت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 جرحا جسدياً ونفسياً في الولايات المتحدة، فقد تم تدمير مركز التجارة العالمي وهو رمز القوة الإقتصادية الأمريكية، وألحق الضر بمبنى آخر أكثر قدسية وهو وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) وهو مركز القوة العسكرية الأمريكية، ولم ينفذ الهجوم من قبل دولة أخرى، وإنما من قبل جماعة إرهابية، مما حفز رغبة قوية في الإنتقام، وقد صارت

(1) وائل محمد إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص134-137.

الإهانة والغضب الناجم عنها أشد حدة بسبب فشل إدارة (بوش الابن) في قتـل (أسـامة بـن لادن) أو تقديمه للعدالة، وبالنظر إلى الإهتياج العام في أعقاب تلك الهجمات، تعرض الـرئيس إلى ضغوط من أجل ضرب جهة ما، وفي هـذه الحالـة كانـت أفغانسـتان هـدفاً واضـحاً، وقـد رغبت الإدارة الامريكية شن "حرب ضد الارهاب"، باعتبارها وسيلة لبناء الدعم للحـرب عـلى العراق[1].

وقد أثار غزو العراق جدلاً على المستوى الدولي، فقد عارض حلفـاء الولايـات المتحـدة الأمريكية باستثناء بريطانيا هذا الغزو وأفشلوا جهود الولايات المتحدة في الحصـول عـلى أيـة شرعية دولية لتبريره، ووقفت دول أوربا الرئيسة (فرنسا،ألمانيا) موقفاً صـارماً ومعارضـاً لهـذا الغزو، ولم تستطع الولايات المتحـدة تشـكيل تحـالف دولي حقيقـي لمسـاندتها، بالإضـافة إلى ذلك فقد تبرمت القوى الدولية من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها دون أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى، وأفشلت مشروعهـا في مجلس الأمن أثناء سعيها للحصول على قرار دولي يسمح باستخدام القـوة ضـد العـراق، مـما اضطرها إلى السير شبه منفردة في هذه الحرب، وهذا التورط الأمريكي في العراق و أفغانستان أضعف قدرة الولايات المتحدة وأظهرها كدولة عاجزة عن التورط في حروب دولية أخرى[2].

وقد لعبت المكانة دوراً رئيساً في قرار الولايات المتحدة بغزو العـراق عـام 2003، فقد تم تبرير الإحتلال باسم الأمن من قبل إدارة (بوش) التي فعلت كـل مـا في وسـعها لربط النظام العراقي بتنظيم القاعدة المسؤول عـن هجـمات الحـادي عشر مـن أيلـول 2001، ويشير النقاد إلى الحماسـة الأيديولوجيـة وراء الحـرب، وكـان عـداء إدارة (بـوش الابن) للعـراق ورغبتهـا بالإطاحـة بنظـام الحكـم واضـحين منـذ لحظـة توليـه لمنصـبه،

(1) ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره ، ص 210.
(2) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص287-290 .

ووفرت أحداث 11 أيلول 2001 الغطاء السياسي لغزوٍ مقررٍ منذ مدةٍ طويلة ، والذي كان مرغوباً لأسباب تتعلق بالغضب و المكانة[1].

وتمثل الهدف من إحتلال العراق عام 2003 في إستعراض القوة العسكرية و الإرادة السياسية الأمريكية، وبعث رسالة مفادها القوة و العزم إلى مجموعة متنوعة من الجماهير في الشرق الأوسط، وبإعتباره إنذارا موجهاً إلى دول معادية مثل إيران وسوريا كان من المفترض أن يدلل الإحتلال على السهولة التي يمكن فيها للولايات المتحدة إسقاط الأنظمة وإقامة حكومات صديقة، وبمعنى أكثر عمقاً كان إحتلال العراق جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية التي تبناها المحافظون الجدد وتحضي بتأييد داخل الإدارة، و المتمثلة في العمل بحزم في عالم لا تلوح في أُفقهِ آية معارضةٍ جدية، ومن خلال القيام بذلك يتم ترسيخ مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة في العالم[2].

وبعد وصول الرئيس (أوباما) إلى الإدارة في الولايات المتحدة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر بسياستها، إذ بدت خلال حقبة الثماني سنوات من إدارة (بوش الابن) وكأنها كارثة لتدهور مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حيث أصبح العالم أكثر كرهاً للولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي (بوش الابن)[3].

ولهذا قاد الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) منهج التغيير من أجل معالجة المشاكل التي تنوء بها الولايات المتحدة، فضلاً عن إدراكه بأن القيادة الأمريكية الأحادية مستحيلة، لأن هناك مشاكل عالمية تتطلب المشاركة من الجميع لمواجهتها، ومنها قضية الإرهاب الدولي، تغير المناخ، مكافحة الأمراض المعدية، الانتشار النووي ، فهذه القضايا لم تعد الولايات المتحدة تستطيع استخدام القوة لمعالجتها، وإنما

(1) ريتشارد نيد ليبو ، المصدر السابق ، ص 202.

(2) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره ، ص 202.

(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص143.

بالتعاون والمساعدة المشتركة مع القوى الأخرى[1]. وعملت الولايات المتحدة على كسر أولويات سياستها وإستراتيجيتها لما قبل 2008 وحاولت إشراك حلفائها في الأزمات الدولية لتقليل العبء على القيادة الأمريكية، ومحاولة إيجاد معادلات جديدة لتخفيف الآثار الاقتصادية لزيادة الدين الأمريكي[2].

وبالتالي فقد أثرت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 2008 في قدرتها على استخدام القوة العسكرية، لذلك حاول الرئيس أوباما الاستناد إلى القوة الذكية والتي هي مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة. فالولايات المتحدة لم يعد باستطاعتها اليوم استخدام القوة، فالعالم اليوم يشهد تكوين نظام دولي جديد من حيث المستوى الاقتصادي والسياسي، مما يجعل إدارته صعبة وعسيرة.

المطلب الثاني

دوافع الحروب الحديثة في السياسة الأمريكية

هناك مجموعة من الأسباب و الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو اللجوء إلى أنواع جديدة من الحروب الحديثة، تختلف عن الحروب التقليدية، مثل حرب الأعلام و الحرب النفسية، و حرب الفضاء الالكتروني، وهذه الأسباب والدوافع قد تكون سياسية، عسكرية، إقتصادية، إجتماعية، نفسية أو تكنولوجية.

ففيما يتعلق بالأسباب السياسية نجد أن هناك قيوداً ترد على إستخدام الولايات المتحدة للقوة سواء تعلق ذلك باستخدام الأسلحة النووية أو الأسلحة فوق التقليدية، كالصواريخ الباليستية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما إن السلاح النووي بدأ يفقد قوته التأثيرية بسبب التحديات العالمية له ولخطورته وأكلافه والاقتصادية[3].كما أن هناك قيود كثيرة على استخدام القوة بشكل مفرط من جانب الولايات المتحدة بسبب ظاهرة الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الدولية، وأصبح العالم أعقد بكثير من

---

(1) مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، آذار، 2010، ص52.

(2) Ian Brammer and David Gorder , Top Risk 2011 ,
www. The Eurasian group/ Top risk /group. Net .

(3) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص29.

أن يديره بلد واحد، فالولايات المتحدة وان تمتعت بقدر عالي من التفوق العسكري ما جعلها القوة الأولى في العالم، إلا أن ذلك لا يكفي لوحدها لقيادة العالم[1].

بالإضافة إلى ذلك فهناك حدود لإستخدام القوة العسكرية حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من حديث الولايات المتحدة المتكرر عن توجيه ضربة عسكرية لإيران منذ سنوات وتأكيد إدارة (أوباما) أن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً، إلا أن الضربة لم تنفذ، وبالمقابل فقد نفذت الولايات المتحدة هجوم الكتروني استهدف البنية التحتية الالكترونية للبرنامج النووي الإيراني، أسهم بعرقلة نسبية لهذا البرنامج[2].

كما أن التدخل العسكري المباشر أصبحت ترد عليه قيود كثيرة، نتيجة لزيادة تكاليف الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية والتي لم يعد بالإمكان تحملها، فقد أدت الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق إلى عجز كبير في الميزانية الأمريكية[3].

فقد أثبتت الحرب على أفغانستان والعراق عجز وتآكل مكانة القوة العسكرية الأمريكية كأداة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في ظل التعثر الذي يواجه إقامة أنظمة ديمقراطية ومستقرة في هذين البلدين، كما تأكد للولايات المتحدة أنها لا تستطيع إدارة أكثر من حربين في وقت واحد[4].

كما تبين للولايات المتحدة بعد الحرب على أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 عدم فاعلية سياسة إستخدام القوة من منظور العائد المباشر، كما انه من الناحية الإستراتيجية، لم تغير الحرب ضد البلدين من قدرة الولايات المتحدة على السيطرة

(1) ودودة بدران، مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، مجلة عالم الفكر، القاهرة، العدد (3)، 1995، ص27.

(2) إيمان احمد رجب، لماذا القوة ؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، 2012، ص4.

(3) ريهام مقبل، مصدر سبق ذكره ، ص8.

(4) السيد أمين شلبي، الدرس السوفيتي: إحتمالات الإنهيار الإمبراطوري للولايات المتحدة ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (189) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراجية، القاهرة، 2012، ص17.

عليهما، وفي حالة العراق تحديداً أسهمت الحرب في تعزيز خصم إقليمي للولايات المتحدة الأمريكية وهو إيران، ومن الناحية الثقافية والنفسية خلفت هاتان الحربان تراثاً وأثراً سلبياً في العلاقة بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة، وفقدت الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من جاذبيتها لدى العرب والمسلمين[1].فطوال قرون ظلت القوة العسكرية وتحقيق الانتصارات على الخصوم هي ما يمنح المكانة، وما العراق إلا احدث مؤشر على إن استخدام القوة – حتى لو نجح الأمر- لا يعزز المكانة، ما لم يتم استخدامهُ لأغراض يعتقد المجتمع الدولي أنها مشروعة، على أن يتم ذلك بالتزامن مع عقوبات تفرضها الأمم المتحدة أو الهيئات التشريعية الدولية المعنية[2].

ويرى (جوزيف ستغلز) بأن السنوات المأساوية لإدارة بوش تبدو وكأنها الكارثة الحقيقية لتدهور مكانة الولايات المتحدة في العالم، فعندما تنظر إلى سنوات إدارتهِ ستجد الفشل العسكري والسياسي في أفغانستان والعراق، و فضائح (غوانتنامو) و(ابو غريب)، وقد أصبحت الأمور أسوأ بعد سبع سنوات من توليهِ الرئاسة، فقد أصبحت الولايات المتحدة أقل جاهزية لمواجهة المستقبل، خصوصا فيما يتعلق بالمنافسة مع الصين و الهند[3].

ولذلك بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001 والحرب على العراق عام 2003، دار جدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول القوة الذكية كتعبير جديد في توظيف عناصر القوة المختلفة، وجادل فريق من السياسيين بأن إدارة (بوش) لم تكن ذكية في توظيف سياستها الخارجية نتيجة لاستخدامها المفرط للأدوات العسكرية، وطالب هذا الفريق بضرورة تنبه الولايات المتحدة للقوة الناعمة مع حفاظها على قوتها الصلبة وجمعها في قوة واحدة تعرف بالقوة الذكية، وعلى الرغم من الرئيس (بوش)؛ في السنة الأولى من ولايته الثانية ؛ قد قال في خطابه أمام الأمم

(1)ريهام مقبل، مصدر سبق ذكره ، ص11 .

(2) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره ، ص 206.

(3) Joseph E. Stiglitz, The Economic Consequences of Mr. Bush Administration, Vanity Fair, December 2007,http//:www.vanityfair.com/news/2007/12/bush200712.

المتحدة بشأن الحرب على الإرهاب؛ بأن الحرب على الإرهـاب لـن يـتم ربحهـا بقـوة السـلاح فقط، وإنما بقوة الأفكار أيضا، لكن أفعال إدارته كانت تناقض كلماته ، ففي عصر المعلومـات لم يعد الرابح هو صاحب الجـيش الأكـبر وإنمـا صـاحب القصـة الرابحـة، فـالقوة العسـكرية ليست كافية للنجاح وإنما تحتـاج أيضـاً إلى قـوة الجاذبيـة، وقـد قـدم (جوزيـف نـاي) هـذا المفهوم (مفهوم القوة الذكية) الذي يشير إلى القدرة على الجمـع بـين القـوة الصـلبة والقـوة الناعمة في إستراتيجية واحدة للتـأثير في الآخـرين، وتعتمـد إسـتراتيجيات القـوة الذكيـة عـلى خمسة عناصر تتمثل في تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة المـوارد المتاحـة، ومعرفـة الأهداف والآليات ومـواد التـأثير فيهـا، وأي نـوع مـن القـوة سـيتم الاعـتماد عليـه، وتقـدير احتمالية النجاح[1].

كما أن الولايات المتحدة على الرغم من تفوقها العسكري إلا أنها على الصعيد الواقعي ليست بحال يؤهلها لان تكون القطـب أو القـوة الأولى في العـالم، فـالقوة العسـكرية لم تعـد مصدر القوة الوحيد اليـوم، وفي ظـل التوازنـات والمعطيـات الجديـدة لعـالم أخـذ في التوجـه بشكل متزايد نحو التعددية القطبية، واستمرار الحرب الباردة بين القوى الكبرى والتشابكات الإستراتيجية فيما بين هذه القوى، يثور التساؤل حول إمكانية شن الولايات المتحدة الأمريكية حروباً دولية كبرى من نوع جديد.

فالقوة لم يعد ينظر إليها بالمفهوم العسكري فقط، وإنما بكفاءة النظام السـياسي وأداء صناع القرار السياسي فيـه، وجوانـب معنويـة ونفسـية واقتصـادية. وقـد شـهدت العقود الأخيرة تغيراً جذرياً في مفهوم القوة ، إذ لم تعد القوة العسكرية بمفردها قـادرة على منح الدولة سمة الدولـة العظمـى أو الكـبرى، فوجـود القـوة العسـكرية لا تكـون كافية ما لم تدعم سياسـياً[2]. أي إن المعيـار العسـكري لم يعـد الأول أو الأهـم في قيـاس القوة، لكنهُ يبقى بالطبع أحد أهم المعايير الأساسية، وقياسه لا يتم عبر التعداد الرقمي

---

(1) Joseph Nye, Smart Power: in Search of The Balance Between Hard and Soft Power,DemocracyJournal,Issue2,fall2006,
http//:www.deemocracyjournal.org/2/6491php?page=all

(2) علاء أبو عامر ، مصدر سبق ذكره ، ص66 .

للقوى فحسب، إذ إن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني بالضرورة حيـازة القـوة العسـكرية الاهـم، إذ يجـب إدخـال عوامـل أخـرى تقنيـة ونوعيـة ولوجسـتية ومعلوماتيـة وإتصالية وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك.

يضاف غالى ذلك تغير مفهوم القوة من القوة العسكرية إلى أشكال جديدة من القوة، مثل القوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقوة المدنية أو قوة المجتمـع المـدني، كـما إن الأداة العسكرية لم تعـد فاعلـة نظـراً لأثمانهـا وأكلافهـا الاقتصـادية، وقـد أُسـتعيض عنهـا بأدوات أخرى[1].

وفي ضوء ذلك تزايدت الـدعوات لإعـادة تعريـف مفهـوم الحـرب في إطـار المتغـيرات المتعلقة بالموجة الثالثة والذي يتجسد فيما يمكن تسميته التحول من قوة العضـلات إلى قـوة العقل، فيصُر (الفن وهايدي تـوفلر) عـلى إعـادة التفكـير في مفهـوم الحـرب، وكيـف نصـنع الحرب وكيف نصنع السلام، فهما يصفان الثورة في الشؤون العسـكرية كإسـتجابة للتغيـيرات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في المجتمع نتيجة الموجـة الثالثـة، ويعتقـدان إن هناك حاجة لإعادة النظر في الحـرب؛ والتـي سـتهيمن عليهـا إسـتراتيجية المعرفـة؛ والتـي ستتميز بأسلحة عالية التقنية مثل الروبوتات وآليات شل قوات الخصم دون قتلهم...الخ[2].

كما إن مفهوم القوة أصبح من المفاهيم المعقدة، ولا يرجع ذلك إلى تعدد أبعـاد القوة والتطور في أشكالها ولكن إلى تعقد القضايا المرتبطة بها وتباين مصادر التهديد في السياسـة الدوليـة وتجاوزهـا حـدود الدولـة القوميـة، هـذا فضـلاً عـن تعـدد الفـاعلين وانتشار القوة[3]. فقد أحدثت التطورات تداخلا بين القضـايا المصـنفة كقضـايا داخليـة وتلك المصنفة كقضايا خارجيـة مثـل: مشـكلات التلـوث، وتجـارة المخـدرات، وحقـوق

---

(1) وائل محمد إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص155 .

(2) Alvin and Heidi Toffler, War and Anti-War: Survival at The Dawn of The 21st Century,1993,Book review ,www.scottlondon.com/reviews/Toffler.htmll

(3) Michael Barrnett and Raymond Duvall, Power in International Relation, international organization , No 59 , winter , 2005 , p39 .

الإنسـان، ومكافحـة الإرهـاب، والجريمـة المنظمـة، وكلهـا ؛ بالإضـافة إلى بعـدها الـداخلي ومسؤولية الحكومة عنها؛ تحتاج إلى جهود دولية فعالة وتعـاون دولي مـن أجـل التوصـل إلى حلول ناجعة بشأنها. وأكثر من ذلك هنـاك قضـايا مثـل: مكافحـة الأمـراض الوبائيـة، وإدارة المخلفات النووية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، لا يمكـن تصـنيفها بإسـتخدام لغـة السياسة التقليدية إلى شؤون داخلية وخارجية[1].

و"الثورات" التي حصلت في الدول العربيـة بعـد عـام 2010أعـادت الحـديث مجـدداً عمّن يملك القوة والقدرة في التأثير، هل هي الحكومة أم المجتمع أم الشارع ؟ وأعادت هـذه الثورات الاهتمام بعناصر القـوة التـي تمتلكهـا الدولـة، وسياسـات اسـتخدام القـوة، وعـززت أهمية أشكال أخرى من القوة مثل القوة الناعمـة والذكيـة والقـوة المدنيـة أو قـوة المجتمـع المدني والقوة الافتراضية[2].

يضاف إلى ذلك تراجع مفهوم القوة أو عجز القوة أو اضمحلال القوة والـذي يتحقـق في حالة عدم اتساق ما تمتلكه الدولـة مـن عنـاصر القـوة مـع قـدرتها عـلى التـأثير في سـلوك الأطراف الدولية الأخرى، ومثال على ذلك عـدم قـدرة الولايـات المتحـدة في التـأثير في الـدول الأخرى، وهذا ما يدور عنه الحديث في دوائر الفكر الأمريكي عن تراجع دور القـوة الأمـريكي في العالم، وهو ما تم التعبير عنه في مصطلحات من قبيل (انحسار القـوة الأمريكيـة)و(نهايـة عصر السيطرة الأمريكية)وانهيار/تصدع Collapse القوة الأمريكية[3]. ويرى (جوزيـف نـاي) إن القوة تعتمد دوماً على السياق المحيط بها، والسياق الذي تعيشه السياسة العالميـة اليـوم أشبه برقعة شطرنج ذات أبعاد ثلاثة.

عنـد الرقعـة العلويـة التـي تشـكل القـوة العسـكرية تكـون القـوة أحاديـة القطـب، ولكن عنـد الرقعـة الوسـطى حيـث العلاقـات الاقتصـادية، يصـبح العـالم متعـدد الأقطـاب،

(1) أنور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 313.

(2) إيمان احمد رجب ، مصدر سبق ذكره , ص4 .

(3) Charles F. Doran , Confronting the principles of the power cycle : changing systems structure , Expectations and war , Hard Book for study II , Michigan University press , 2000 , p38 .

أما على المستوى السفلي، الذي يشتمل على قضايا مثل تغير المناخ، والمخدرات غير القانونية، وأنفلونزا الطيور، والإرهاب، فلسوف نجد أن القوة موزعة على نحو عشوائي[1].

لهذا قاد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) منهج التغيير من أجل معالجة المشكلة التي تنوء بها الولايات المتحدة، فضلاً عن إدراكه بأن القيادة الأمريكية مستحيلة، لأن هناك قضايا عالمية جديدة عابرة للحدود، يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها وحلها بشكل منفرد، و تتطلب المشاركة من الجميع لمواجهتها ومنها قضية الإرهاب الدولي، وشبكات الجريمة الدولية المنظمة، قضايا الاحتباس الحراري والتغيير المناخي ، قضية الأمراض المعدية، مشكلة الانتشار النووي، فهذه القضايا والمشاكل تدفع بالولايات المتحدة إلى التراجع عن استخدام القوة واللجوء إلى التعاون والمساعدة[2].

أما بالنسبة للأسباب الإقتصادية، فقد أثرت الأزمة المالية العالمية عام2008 ؛ والتي كانت نتيجة طبيعية للحرب الامريكية على افغنستان والعراق؛ في الاقتصاد الأمريكي وأثر ذلك في وضعية الدولار كعملة احتياطية دولية، وأثرت في قدرة الولايات المتحدة على شن حروب جديدة[3].

ويرى (جوزيف ستغلز) و(ليندا بالمز) أن المغامرة الامريكية في العراق قد أضعفت الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة ، فلا يمكن إنفاق ثلاثة تريلونات دولار على حرب فاشلة، فالحرب على العراق عام 2003هي ليست ثاني أطول حرب فقط (بعد حرب فيتنام)، بل هي أكثر حرب كلفةً بعد الحرب العالمية الثانية، و يرى أيضا أن خسائر الولايات المتحدة تذهب ابعد من ذلك فهي تشمل بالإضافة إلى الخسائر المادية

---

(1) Joseph s. Nye, Progressive Realism ,Project Syndicate, August 16,2006, http//:www.project-sndicate.org/commentar/progressive-realism

(2) علي جلال معوض ، إعادة الانتشار ، تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول ، السياسة الدولية ، العدد 188 ، المجلد 47، أبريل 2012 ، ص18 .

(3) السيد أمين شلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص17 .

نفقات الرعاية الطبية و تعويضات الإعاقة و العجز..الخ[1]، وقد خلفت الحرب على العراق أكثر من (4486) قتيل، وأكثر من (2345) في أفغانستان[2] واثر ذلك على قدرة الولايات المتحدة في نشر قواتها، ولذلك أولى الرئيس (اوباما)؛ في ولايته الرئاسية الأولى؛ إهتماماً في معالجة الأزمة المالية وإشراك دولاً أخرى في مواجهة المشاكل العالمية[3].

وباعتبار أن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي في قوة أي دولة وأي أمة، فإن هبوطاً في القوة الاقتصادية أثر في الأبعاد الأخرى لقوة الولايات المتحدة الأمريكية. وأن الانحدار النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية يرجع بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الكبير جداً على الأغراض العسكرية، نتيجة لاحتفاظها بارتباطات والتزامات خارجية لم تعد تقوى عليها أو على مجاراتها [4].

وقد كان للأزمة المالية التي شهدها العالم منذ عام 2008 دور مهم في عودة الحديث عن إنتقال القوة من الولايات المتحدة إلى الدول الأوربية والصين، إشارة إلى تزايد دور القوة الاقتصادية من التأثير في العالم، ولذلك خرج (جوزيف ناي) متسائلاً حول ما إذا كانت القوة الاقتصادية قد حلت محل القوة العسكرية أم لا[5].

وجاءت هذه الأزمة لتدعم من موقف بعض الدول الصاعدة، وتزيد من دورها على ساحة الاقتصاد العالمي، فقد لعبت دول (بريكس) (التي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) دور القاطرة التي قادت الاقتصاد العالمي نحو

---

(1) Joseph E. Stieglitz and Linda Bilmes, The Iraq War Will Cost Us $3 Trillion Dollar and Much More, Washington post Sunday, March 9,2008,
http//www.washingtonpost.comwp/dyn/content/articls/2008/3/7/ar2008037002846.html
(2)H. A. Goodman, 4,486 American Soldiers Have Died in Iraq: President Obama is Counting a Pointless and Deadly Quagmire, February 16, 2015,
http//www.huffingtonpost.com/h-a-goodman-4486-american-solidier-ha-b-5834892ht ml
(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص159.
(4) السيد أمين شلبي ، مصدر سبق ذكره ، 18.
(5) Joseph S. Nye, Has the economic power replaced military might, June, 6, 2011, project syndicate :
www.project syndicates.org/has –the-economic-power-replaced-military-might .

التعافي، وهو ما أدى إلى تدعيم دورها المتنامي على الخريطة الاقتصادية، وإحداث تغيرات في تراتبية القوى الصاعدة نتج عنها التحول نحو اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، تشارك فيه دول بريكس بحصص كبيرة من إجمالي الناتج والصادرات العالمية على حساب تراجع حصة الولايات المتحدة الامريكية[1] .

وعلى الرغم من أن اقتصاد الولايات المتحدة لا يزال يبدو قادراً على المنافسة؛ إذا يبلغ الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة حاليا (16) ترليون دولار أي ما 19% من الناتج العالمي، إلا أن هناك مؤشرات تدل على تراجع الأداء التنافسي لاقتصاد الولايات المتحدة، خصوصا في الوقت الذي بدأت فيه القوى الأخرى في الصعود، فقد استمرت الصين في تحقيق أعلى معدلات النمو العالمية، إذ يبلغ الناتج القومي للصين حاليا (12) تريلون دولار، أي ما يعادل 14% من الإنتاج العالمي، فالعالم مقبل على نظام دولي جديد مختلف تماماً من حيث المستوى الاقتصادي، وهناك احتمال أن ينقسم العالم في السنوات القادمة إلى عالمين، عالم غربي و آخر شرقي، عالم غربي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وآخر شرقي تتشارك فيه الصين ودول مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، لصين وجنوب أفريقيا)[2].

ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على كسر أولويات سياستها وإستراتيجيتها ما قبل 2010 و2011 وذلك من خلال محاولة إشراك حلفاءها في الأزمات الدولية لتقليل العبء على الإقتصاد الأمريكية ولإيجاد معادلات جديدة لتخفيف الآثار الاقتصادية لزيادة الدين الأمريكي[3].

---

(1) هند مهيار، اقتصاد مأزوم: هل يتجه العالم نحو كساد كبير أم قواعد عمل جديدة ؟، تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر، العدد 189، 2012، ص25.

(2) Gulam Asqar Mitha,The New Global Economy: Rise of China , Decline of The United States, Global Research Center, January 15, 2015,
http//: www.globalresearch.ca/,The-New-Global-Economy: Rise-of-China-Decline-of-The-United-States-5426933

(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره ، ص148 .

وتتمثـل الأسـباب الاجتماعيـة والنفسـية في الضـغوط الشـعبية في الولايـات المتحـدة الأمريكية وعدم تقبل الخسائر البشرية في صفوف قواتها المسلحة، مثلما كان الحال في فيتنام وأفغانستان والعراق، وأظهرت إستطلاعات الرأي في الولايـات المتحـدة إنخفاضـاً في معـدلات التأييد الشعبي للأسلوب الذي تبناه الرئيس(جورج دبليو بوش) في التعامل مع أمور السياسة الخارجيـــة، فالطموحـــات الجامحـــة لـــدى المحـــافظين الجـــدد والقـــوميين أثنـــاء فـــترة ولاية (بوش) الأولى، تمخضت عن سياسة خارجية أشبه بسيارة مزودة بمعجـل للسرعـة لكنهـا بلا مكابح، وعلى هذا فقد كان من المحتم أن تخرج عن الطريق[1] وقد اظهر استطلاع للـرأي أجرته مؤسسة (غالوب) في شهر شباط 2001 أن 52% مـن الشـعب الأمـريكي يؤيـدون غـزو العراق، بينما عارضه 42%، وبحلـول عـام 2003كشـف اسـتطلاع للـرأي أن هـذا الـدعم قـد انخفض إلى 31% بسبب المعارضة التي أبدتها بريطانيا و فرنسا، وعندما لم يـتم اكتشـاف أي أسلحة للدمار الشامل وبدأت قوات الاحتلال تواجه تمـرداً، كشـف اسـتطلاعات الـرأي العـام إنخفاضاً مطرداً لـدعم التـدخل الأمـريكي في العـراق، وبعـد شـهر آب 2004، وجـد اسـتطلاع لجريدة (واشنطن تايمز) أن 67% من الجمهـور سـعروا أنهـم تعرضـوا للخيانـة، معتـبرين أن الحرب إستندت إلى تبريرات زائفة، وبحلول شهر أيلـول 2006، أظهـر مسـح أجرتـه صـحيفة (نيويورك تايمز) إن 51% يعتقـدون إن الولايـات المتحـدة لم يكـن ينبغـي لهـا أن تتـدخل في العراق مطلقاً[2].

(1) Joseph S. Nye, Progressive Realism ,Project Syndicate, August 16,2006, http//:www.project-sndicate.org/commentar/progressive-realism

(2) ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره، ص 16-17.

وفي إستطلاع آخر للرأي أجرتهٌ مجلة(التايم) في جميع أنحاء العالم، عن البلد الذي يشكل أكبر تهديداً للسلام بعد عام 2003، حصلت كوريا الشمالية على نسبة 6.7% ممن أجابوا على الإستبيان، وعددهم 700 ألف، وحصل العراق على نسبة 6.3%، فيما حصدت الولايات المتحدة نسبة 86.9% [1].

وقد بدأ التفكير بتطويع التكنولوجيا الحديثة لتطوير نظم التسلح وأدوات القتال عن بعد واستخدام الأسلحة "الذكية" خاصة بعد عسكرة الفضاء، بهدف إنزال أكبر خسائر ممكنة في القوات المعادية، دون التحام مباشر أو عن قرب، وإنهاء الحرب في أقل وقت ممكن، وتأمين القوة البشرية الصديقة التي ستقوم بالمرحلة النهائية من الحرب بإحتلال أراضي العدو وتأمينها[2].

بالإضافة إلى سهولة التأثير في الأفراد و في الرأي العام العالمي بإستخدام وسائل الإتصال والتي لا يمكن وضع رقابة عليها لأنها باتت تخترق الحدود السياسية، والتي أصبحت فاعلة أكثر مما كانت عليه في الماضي، والتأثير في الأجندة العالمية من خلال الحراك الاجتماعي والسياسي بفعل تأثير قوى العولمة والثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال[3].

أما الأسباب التكنولوجية والمعلوماتية التي دفعت الولايات المتحدة إلى هذه الأنواع الحديثة من الحروب فتتمثل بالتطور التكنولوجي الكبير، والذي يمكن تطويعه في إستخدام نظم تسلح جديدة "ذكية" للقتال عن بعد، تطلق من قواعدها البرية والبحرية وحاملات الطائرات، ودقة وصولها للأهداف والقدرة على تدميره بواسطة الأقمار الصناعية، وعسكرة الفضاء بدءاً بأقمار التجسس وتطوير أعمال الإنذار وإستخدام تكنولوجيا الفضاء في الإستطلاع والتصوير والمراقبة والاختراق، ثم التدمير

(1) المصدر نفسه، ص 205.

(2) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص27.

(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص74.

مـن الفضـاء[1]. واسـتخدام تكنولوجيـا والـذكاء الصـناعي والتكنولـوجي في الخـداع واخـتراق الـدفاعات المضـادة والتهـرب مـن عيـون الـرادارات، والتفـنن في الوصـول والحصـول عـلى المعلومات.

فالثورة التكنولوجية الضخمة في قطـاع الإتصـالات الدوليـة قـد ترتـب عليهـا تقلـيص العوامل النفسية والمذهبية والجغرافية بصورة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، وأدت إلى الإحتواء الناعم للفكر، والى ظهور اسـتعمار الكـتروني وفكـري جديـد، ولـد قـيماً وعـادات وثقافات وتوقعات جديدة تتعارض مع درجة كبيرة من الثقافات المحليـة وعاداتهـا[2]. ويـرى (جوزيف ناي) إنه في هذه البيئة العامرة بـالهواتف المحمولـة، وأجهـزة الكمبيـوتر، والمواقـع على شبكة الإنترنت، مثل (ماي سبيس)، (وفيس بوك)، و(لينكد إن)، فقد بات من الشائع أن نقول إننا نحيا في عالم مترابط في شبكات، ولكن الشبكات المختلفة تفرز أشـكالاً جديـدة مـن القوة وتتطلب أنماطاً مختلفة من الزعامة، و(بـاراك أوبامـا) يـدرك هـذه الحقيقـة، بـل لقـد ساعده إدراكه هذا في تأمين فوزه، ورغـم أن (أوبامـا) لم يكـن السـياسي الأمـيركي الأول الـذي يستخدم شبكة الإنترنت، إلا أنـه كـان الأكـثر نجاحـاً في اسـتخدام تكنولوجيـا جديـدة لجمـع الأموال من صغار المتبرعين، وتنشيط وتنسيق المتطوعين، ونقل رسـالته إلى النـاخبين مبـاشرة، والآن أصبح في مواجهة مـع مسـألة كيفيـة الاسـتعانة بالشـبكات في مزاولـة الحكـم، كـما إن الحكومات تقوم تقليدياً على تسلسل هرمي بحت، ولكن ثورة المعلومات اليـوم باتـت تـؤثر على بنية المؤسسات والمنظمات، الأمر الذي أدى إلى تحول التسلسـل الهرمـي إلى شـكل أكـثر تسطحاً وبات يشكل جزءاً من شبكات حرة من علاقات الارتباط[3].

---

(1) محمد قشقوش، المصدر السابق ، ص29 .

(2) عصام سليمان موسى، الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق، المستقبل العـربي ، بـيروت ، العدد 376 ، 2010 ، ص111.

(3) Joseph S. Nye, Networked Leaders ,Project Syndicate, March 10,2005, http//:www.project-sndicate.org/commentar/networked-leaders

ويرى (جوزيف ناي) إنه بينما كان عالم سياسات القوة التقليدية يتحدد على ضوء من سيفوز على المستوى العسكري أو الاقتصادي، فقد أصبحت السياسة في عصر المعلومات تتحدد وفقاً للطرف الذي تحظى قصتهُ بأكبر قدر من المصداقية، واليوم تتنافس الحكومات فيما بينها ومع منظمات أخرى في سباق يسعى فيه كل طرف إلى تعزيز مصداقيته وإضعاف مصداقية الخصوم[1].

بالإضافة إلى ذلك فقد أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة في طريقها لأن تفقد أفكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح الدول الصاعدة، وخاصة الصين التي تتجه باطراد إلى تقليص الفجوة في مجال التكنولوجيا العسكرية مع الولايات المتحدة[2].

مما تقدم نجد أن هناك علاقة و وثيقة بين الحرب و السياسة الأمريكية علاقة قوية متلازمة من الصعب فصلها، وخلال جميع مراحلها قامت السياسة الامريكية من اجل تحقيق مصلحتها القومية، وقد هيمنت على السياسة الخارجية الامريكية نظريتين أساسيتين، هما النظرية الواقعية؛ التي قامت على مجموعة من الفرضيات أهمها الطبيعة الشريرة للإنسان والطابع الفووضوي الدلوي، وحتكية الحرب، والفوضى التركيز على القوة بمفهومها المادي، والميل إلى استخدام القوة العسكرية ؛ والنظرية الليبرالية والتي حددت مجموعة من الفرضيات و المبادئ التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، أهمها الطبيعة الخيرة للإنسان، وإن الحرب ليست حتمية بل يمكن تجاوزها، والتي أكدت على أهمية إنسجام المصالح وعلى سيادة نوع من التفاعلات الدولية للتغلب على حالة الفوضى، وركزت على الجوانب الأخرى للقوة بما فيها القوة الناعمة والقوة الذكية، وهيمنت كل واحدة منهما على السياسة الخارجية الامريكية وأصبحت الموجهة لها خلال مدة زمنية محددة.

---

(1) Joseph S. Nye, Selling America ,Project Syndicate, January 19,2005, http//:www.project-sndicate.org/commentar/selling-america

(2) The military Balance 2011 , Executive Summery , The International Institute for Strategic studies , available at www.iiss/publications.milibalance,2011

وهناك مجموعة من المحـددات التـي دفعـت الولايـات المتحـدة إلى خـوض الحـروب خلال تأريخها الطويل، أهم هذه المحـددات مكانتهـا السياسـية والإقتصـادية والتكنولوجيـة، والأهم من ذلك مكانتها في النظام الدولي.

وقد لجأت الولايات المتحدة إلى أنواع جديدة من الحروب، بسبب التطور التكنولوجي الكبير، و بسبب تراجع صورة ومكانة الولايات المتحدة في العالم ، على اثـر حروبهـا التقليديـة في العراق عام 1991، وكوسوفو عام 1999، وفي افغانستان عام 2001، وفي العراق عام 2003، و بسبب المواقف والمعـايير المزدوجـة للولايـات المتحـدة؛ مـن نشر الديمقراطيـة و التعدديـة وحقوق الإنسان التي بررت بها حروبها؛ والتـي أدت إلى تكـاليف باهظـة أوصـلتها إلى حافـة الهاوية من تراكم الدين العام وأزمة مالية عالمية، والتكاليف البشريـة لهـذه الحـروب التـي خلفت آلاف القتلى.



الفصل الثالث

الحروب التقليدية

وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثالث

الحروب التقليدية و تطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

على الرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن المنصرم، ورغم كل الكتابات التي دعت إلى التخلي عن الحروب التقليدية وإستخدام مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية في الشؤون العسكرية، إلا إن الولايات المتحدة لم تتخلى عن حروبها التقليدية.

إذ إستهلت عقد التسعينات بحربها على العراق عام 1991، حاولت من خلالها إبراز مقومات القوة التي تمتلكها، وإبراز مكانتها في النظام الدولي، وتكريس الأُحادية في النظام الدولي، تبعها بعد ذلك حربها على كوسوفو عام 1999، وإحتلال أفغانستان في عام 2001، ثم إحتلالها العراق عام 2003، وقامت بكل تلك الحروب من أجل تحقيق أهداف معينة مثل الهيبة أو الإنتقام أو البحث عن المكانة....الخ.

ولذلك جاء هذا الفصل للبحث في أسباب هذه الحروب و ومبرراتها و دوافعها الحقيقية و المعلنة و مراحل الحرب و طبيعتها و الوسائل القتالية و الأسلحة المستخدمة في كل حرب من هذه الحروب، وآليات إنهائها والنتائج التي ترتبت عليها، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الحروب الأمريكية خلال المدة من 1991-1999.

المبحث الثاني: الحروب الأمريكية خلال المدة من 2001-2003.

المبحث الأول

الحروب الأمريكية خلال المدة 1991 - 2001

قادت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تسعينات القرن الماضي تحالفاً دولياً لضرب العراق بحجة تهديدهِ الأمن والسلم الدوليين، وإستخدمت أنواعاً من الأسلحة، وقامت بعد ذلك بوضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإتخذت بعض الإجراءات خارج نطاق الأمم المتحدة من ترسيم الحدود مع الكويت وفرض مناطق الحظر الجوي.

وقامت الولايات المتحدة بحرب أخرى على كوسوفو في نهاية عقد تسعينات القرن الماضي، والتي جاءت تطبيقاً لمنظومة من المعايير و المبادئ الدولية، والتي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقها وإرسائها وجعلها أساساً للعلاقات الدولية. وكانت لحروب الولايات المتحدة في عقد التسعينات من القرن الماضي مجموعة من الأهداف مثل تحقيق الهيمنة الأمريكية وتكريس الأحادية القطبية وعقد الإتفاقيات الأمنية.

وإدعت الولايات المتحدة إنها إستخدمت في حروبها التقليدية أنواعاً من الأسلحة ذات الدقة العالية والتوجيه عبر الأقمار الصناعية، لا تسبب خسائر للمدنيين، وإستخدمت فيها المعلوماتية بصورة كبيرة، **ولذلك جاء هذا المبحث ليوضح ذلك في مطلبين:**

المطلب الأول: الحرب على العراق عام 1991.

المطلب الثاني: الحرب على كوسوفو عام 1999.

المطلب الأول

الحرب على العراق عام 1991

كان للولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أهداف رئيسة تجاه المنطقة العربية هي محاربة النفوذ السوفيتي، وحماية "إسرائيل" وضمان أمنها، والمحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي خاصة، ورغم اختلاف وتغير أدوات وأساليب السياسة الخارجية من إدارة إلى أخرى، إلا إن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة. وكان العراق يصنف تقليديا على أنه دولة معادية للغرب عموما و للولايات المتحدة بصورة خاصة ، فنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ذو توجه قومي عربي، وهو نظام معادي "لإسرائيل"، وكان العراق يمارس سياسة نفطية مستقلة بعد عام 1972، ولا توجد للشركات النفطية الأمريكية الكبرى مصالح نفطية تذكر فيه، وبسبب تفاعل هذه العوامل جميعاً ظلت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة مقطوعة لفترة طويلة بعد حرب حزيران 1967 وحتى الثمانيات من القرن الماضي، وتحسنت العلاقات العراقية الأمريكية في ما بعد، وانتهت بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عام 1984[1].

وبعد حرب العراق مع إيران، خرج العراق من الحرب ولديه جيش ضخم صقلته الحرب الطويلة وأصبح على درجة عالية من الكفاءة القتالية ويمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى، وكان العراق قد استطاع خلال سنوات الحرب أن يقيم شبكة هائلة من العلاقات مع مصادر السلاح والتكنولوجيا في الغرب،

(1) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية تجاه الغزو ، من كتاب : الغزو العراقي للكويت (المقدمات – الوقائع – ردود الفعل – التداعيات) ، سلسلة عالم المعرفة ، (195) ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، الكويت 1995 ، ص 473-475.

مكنته من تطوير صناعته بطريقة ملحوظة، وهذا الوضع الجديد أثار قلق الولايـات المتحـدة حول طبيعة الدور الذي يريد إن يلعبه العراق[1].

وبمجرد دخول العراق الكويت، تحولت المخاوف الأمريكية من أسـلحة العـراق كونهـا تشـكل مخـاطر أو تهديـدات محتملـة إلى كونهـا تمثـل تهديـداً فعـلي يتعـين التعامـل معـه ومواجهة ما يمثله من تحدي، وفي ظل التحولات الدولية، رأت الولايات المتحدة أنها يجـب أن تدير الأزمة على نحو يحقق انفراد للولايات المتحـدة بقيـادة العـالم ، وأضـيفت لهـا أهـداف أخرى تتعلق بالنظام العالمي، والعمل على إظهار العجز الكامل للاتحـاد السـوفيتي، وتعزيـز مكانة الولايات المتحدة العالمية، ومـن ثـم يكـون لهـا السـيطرة عليـه، وبضـمنه السـيطرة في منطقة الخليج[2].

إن الباحث المدقق لأسلوب إدارة الولايات المتحدة للأزمة، يجـد أن الولايـات المتحـدة قد وظفت جميع إمكانياتها السياسية والعسـكرية و الدبلوماسـية كي تنفـرد وحـدها بـإدارة وتوجيه الأزمة وفقاً لرؤيتها ومصالحها قبل كل شيء، وتصرفت الولايات المتحـدة عـلى أسـاس مواجهة عسكرية واقعة لا محالة.

وقـد صرح الـرئيس الأمـريكي (بـوش الأب) في 21 كـانون الأول 1990 بـأن انسـحاب العراق من الكويت ليس كافيـاً لحـل الأزمـة، وإنمـا يجـب لحلهـا أن يـتم نـزع قـوة العـراق العسكرية وإزالة مصانع وقواعد صواريخه وكافة منشآته النووية، وكذلك يتعين على العـراق أن يدفع تعويضات كاملة عن الأضرار التي لحقت بجميع الأطراف في المنطقة، وكان الـرئيس (بوش) يحاول إقناع الرأي العام والكونغرس بحتمية مشاركة الولايات المتحدة وقيادتها الأزمة حتى نهايتها[3].

---

(1) حسن نافعة ، ردود الفعل الدولية تجاه الغزو ، مصدر سبق ذكره ، ص475 .

(2) المصدر نفسه ، ص 479.

(3) William Burr and Jeffery T.Richelson, operation Desert Storm: ten years later,, national security archive electronic briefing book,No.39, http//:www.2 .gwu/nsarchiv/nsaebb/nsaebb39

وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة هي قيادة تحالف عالمي ضد العراق لإخراجه من الكويت، عن طريق الضغوط الاقتصادية أو العمل العسكري ، لكن قبل الإقدام على العمل العسكري كان هناك حاجة إلى تأييد الشعب الأمريكي والكونغرس لدعم الحرب، ولكسب هذا التأييد كان لابد من بأنه تم إستنفاذ كل "الوسائل السلمية"[1].

وكانت الأمم المتحدة هي الأداة الأولى لتشكيل هذا التحالف، ورأت الولايات المتحدة أن القرار (678) في 29 تشرين الثاني 1990، أجاز استخدام كل الوسائل لإخراج العراق من الكويت، وهو اللبنة الأساسية لاستخدام القوة.

وفي 12 كانون الثاني صوّت الكونغرس على تفويض الرئيس الأمريكي بشن الحرب في إطار قرار الأمم المتحدة[2]، ولم يمنح مجلس الأمن فعلياً الإذن لترجمة مصطلح (الوسائل اللازمة) أي الخيار العسكري بعد فشل تحقيق الانسحاب، إذ أن الإذن الفعلي لاستخدام القوة كان ينبغي تحديده بصورة واضحة وبإشراف من مجلس الأمن تحت قيادة الأمم المتحدة وهو ما لم يحصل، إذ استأثرت الولايات المتحدة بتفسير القرار (678) بأنه تفويض لها ولحلفائها لاستخدام الوسائل اللازمة (بما فيها الأسلحة) لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت[3].

وبعد دخول العراق إلى الكويت، وُضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره يهدد السلم والأمن الدوليين، ويختص الفصل السابع فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال به ووقوع العدوان[4].

---

(1) جيمس بيكر ، مذكرات جيمس بيكر – سياسة الدبلوماسية ، مكتبة مدبولي ، مصر ، 1999 ، ط1 ، ص267 .

(2) جيمس بيكر، مصدر سبق ذكره، ص332.

(3) توفيق فارس العودات، العقوبات الدولية على العراق ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002 ، العدد (16) ، ص43.

(4) نبيل محمد سليم ، العراق والفصل السابع واتفاق التعاون طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2008 ، العدد (37)، ص2.

وأعطت الولايات المتحدة أسباباً كثيرة تعدها جوهرية من أجل استمرار العقوبات على العراق، ومن أهمها الإصرار على عدم السماح أبداً للعراق بأن يصبح خطراً عسكرياً على جيرانه في المنطقة مرة أخرى، وانه ينبغي تفكيك أية برامج مكرسة لتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية والبيولوجية، وتدمير أي أسلحة من هذه الفئات[1].

وقد عدّ البعض الحرب على العراق عام 1991 بداية للنظام الدولي الدولي الجديد، حيث إنه كان من المتعذر القيام بحملة عسكرية مماثلة قبل تفكك الإتحاد السوفيتي، وتعد هذه الحرب بداية لحقبة جديدة في العلاقات الدولية حيث أطلق عليها الأمريكان تعبير (النظام العالمي الجديد)، والتي ينتظر بها أن تحقق مهمة الأمم المتحدة حيث لم يعد الاتحاد السوفيتي قادراً على الحيلولة دون قيام هذه الخطوات[2].

وقد قادت الولايات المتحدة ائتلافاً دولياً واسعاً بمشاركة (33) دولة حشدت حوالي مليون جندي، 73% منهم أمريكان، لإخراج الجيش العراقي من دولة الكويت ، ودشنت الولايات المتحدة ودول الائتلاف المرحلة الأولى من الحرب على العراق بهجوم جوي واسع ومكثف، وانطلقت طائرات التحالف من قواعد في السعودية ودول الخليج الأخرى إضافة إلى حاملات الطائرات الأمريكية، واستهدفت سلاح الجو العراقي والقواعد الجوية والدفاعات الجوية ومصانع الأسلحة ومواقع إطلاق صواريخ سكود. ولأن الولايات المتحدة أرادت في هذه الحرب استعراض قوتها وتأكيد وضعها كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإنها لم تتردد في إرسال قوات برية في نهاية شباط من عام 1991، ودخلت هذه القوات الكويت وجنوب العراق وحسمت المعركة.

---

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ط2،ص103 .

(2) ريمون حداد، العلاقات الدولية، تقديم الشاذلي القليبي، دار الحقيقة، بيروت، ط 2، 2006، ص 150-151.

وقد تمت الحرب على مرحلتين: بين 17 كانون الثاني و24 شباط تمت العمليات الجوية، وبين 24 شباط و28 شباط تمت العمليات البرية، وانتهت بوقف إطلاق النار.

وققد شهدت العمليات الجوية (94) ألف طلعة طائرة و إطلاق (142000) طن من القنابل و كانت حربا متطورة جداً استعملت فيها أسلحة جديدة يتم تجربتها لأول مرة، وبرز دور الطائرات التي لا تكشفها الرادارات والأقمار الاصطناعية و القنابل الذكية والوسائل الالكترونية[1]. وقد كانت الحرب على العراق عام 1991 هي التطبيق الأول والنموذجي للشرعية الدولية الجديدة وفق الرؤية الأمريكية التي تعبر عن قوة الأمر الواقع، القوة التي لا توازنها قوة أخرى[2].

فقد هبّ مجلس الأمن للدفاع عن الشرعية الدولية وتحركت الأمم المتحدة بطريقة فريدة وغير مسبوقة في تاريخها، ففي فترة زمنية لا تتجاوز الأربعة أشهر، بدءاً من دخول العراق للكويت في 2 آب 1990 وحتى 29 تشرين الثاني 1990، اتخذ مجلس الأمن حيال هذه الأزمة (12) اثنا عشر قراراً، وعكست إصراراً على استخدام أقصى ما في حوزة مجلس الأمن من سلطات[3].

وبعد دخول العراق للكويت، صدرت العديد من القرارات عن مجلس الأمن، كان أولها القرار رقم (660) في الثاني من آب عام 1990 ، أي في يوم دخول القوات العراقية للكويت، والذي أدان العراق وطالب بسحب قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كان فيها في الأول من آب[4]، وكذلك القرار (661) في 6 آب 1990 والذي فرض العقوبات الاقتصادية الإلزامية[5]، ثم جاء القرار رقم (665) في 25 آب

(1) ريمون حداد، مصدر سبق ذكره ، ص 150-151.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (223) ، 1997، ص42 .

(3) حسن نافعة ، الأمم المتحدة والقضايا العربية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (175) ، 1993 ، ص19 .

(4) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/660/(1990)

(5) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/661/(1990)

1990 لاستكمال الحصار البري والبحري على العراق[1]، وصدرت قرارات أخـرى أهمهـا القـرار (678) في 29 تشرين الثاني 1990 الذي سمح بمنح العراق فرصة أخـيرة ، والـذي أذن لجميـع الدول المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار (660) أي إخراج القوات العراقية من الكويت، ما لم ينفذ العراق إنسـحابه قبـل الخـامس عشر مـن كانون الثاني 1991[2].

وبالنسبة إلى أهداف الحرب، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكيـة مجموعـة مـن الأهداف من وراء الحرب على العراق أهمها تحقيـق الهيمنـة الأمريكيـة وتكـريس الأحاديـة القطبية ، وإقامة القواعد العسـكرية في المنطقـة وعقـد الاتفاقيـات الأمنيـة، وإعـادة ترتيـب الخارطة السياسية للمنطقة بمـا يـؤمن نفـوذ أكـبر للولايـات المتحـدة وحليفتهـا (إسرائيـل) ، وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية للعراق.

وقد برز تأثير الثـورة المعلوماتيـة في القـوة العسـكرية الأمريكيـة خـلال الحـرب عـلى العراق عام 1991 من خلال زيادة قدرة الأسلحة والدقـة في التوجيـه، كـما مكنـت القيـادات المختلفة من الاتصـال ورؤيـة المعركـة بوضـوح، فطـائرات (الأواكـس) – عـلى سـبيل المثـال– استطاعت تصوير القوات على الأرض وتحركاتهـا بشـكل واضـح ، كـما إن الثـورة المعلوماتيـة غيرت مفهوم القوة العسكرية بشكل أسـاسي حيـث اسـتطاعت الولايـات المتحـدة أن تخلـق لحلفائها مظلة وتخلق وعياً مؤسساً، خصوصاً في الأمور العسـكرية، حيـث المعلومـات تصـبح مادية أكثر، ويتداخل الاثنان بشكل لم يشهده التاريخ من قبل.

وادعت الولايات المتحدة أنها استخدمت نوعاً جديـداً مـن الأسـلحة هـي القنابـل "الذكية" لتكون بـديلاً عـن القنابـل التقليديـة التـي تتطلـب إسـقاط أطنـان كثـيرة مـن القذائف خلال طلعات جوية عديدة لتدمير هدف ما، بحيث يمكن توجيه قنبلة "ذكيـة" واحدة فقط إلى هدف واحد بمنتهى الدقة في كل مرة ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كبـير

(1) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/665/(1990)

(2) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/678/(1990)

في عدد الطلعات الجوية المطلوبة وينبئ بإمكانية عدم إنزال خسائر مصاحبة للضربات الجوية في صفوف المدنيين.

لكن القنابل الذكية التي تحدث الأمريكان عليها لم تشكل سوى 7% من مجموع المتفجرات التي قصف العراق بها. وكتب (توم ويكر) في صحيفة (نيويورك تايمز): "بالرغم من الصور التلفزيونية جميعاً التي شاهدناها عن القنابل الدقيقة التوجيه التي تصيب الأهداف العراقية، فان 70% بالمئة من مجموع (88500) طن من القنابل التي ألقيت على العراق خلال أيام الحرب قد أخطأت أهدافها". صحيح إن القنابل الذكية نجحت في 90% بالمئة من الحالات بإصابة أهدافها، ولكن ما لم يسمعه أحد في حينه أن القنابل غير الموجهة التي ألقيت في الحرب كانت نسبة إصابتها تقارب 25% بالمئة، فكم من التدمير والقتل سببت هذه القنابل غير الذكية[1].

فالعراق تعرض خلال حرب 1991 إلى عمليات قصف جوي موسع استهدف تدمير البنى التحتية والاقتصادية للعراق، وتعرضت القطعات العسكرية والأهداف المدنية إلى استخدام مختلف أنواع الأسلحة والأعتدة والقنابل التقليدية والمحرمة دولياً، والمنظومات والصواريخ الأكثر تطوراً وفتكاً في العالم، وبشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب، وقد روّج إعلام الولايات المتحدة بأن هذه الحرب هي حرب "نظيفة"، لكن بعد أن تبينت الحقائق ظهر أنها حرب استهدفت المدنيين والأهداف المدنية على حد سواء مع الأهداف العسكرية في عموم العراق. وان هذا الاستخدام واسع النطاق للأسلحة غير المبررة عسكرياً يتعارض مع الادعاءات الأمريكية بأن الأسلحة التي استخدمت كانت ذكية وان الحرب كانت نظيفة[2].

---

(1) نقلاً عن: منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق : الدوافع والأبعاد ، من كتاب احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ط1 ، ص55.

(2) عبد الوهاب محمد الجبوري ، قصة الحرب النووية الأمريكية ضد العراق ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2012/7/14 ، الموقع : www.airss.com.php.2t=974597/1472012 .

فالحرب على العـراق كانـت أول حـرب تكنولوجيـة متطـورة وغايـة في التطـور، فقـد استخدمت الولايات المتحدة فيها أسـلحة موجهـة بـالليزر، وقنابـل ادعـت أنهـا "ذكيـة"، وفي الحرب وأثنائها خاضت حرباً إعلامية ومعلوماتية بشكل واسـع، وبثـت المعلومـات الخاطئـة، وقامت بعمليات تشويش، وعملت عـلى التهويـل مـن القـدرات العسـكرية للعـراق بهـدف تجنيد الرأي العام العالمي ضد اعتداء العراق ذو القدرات الهائلة على دولة جارة صغيرة.

ومع تواصل الحرب على العراق صار الشعب الأمريكي ملتصقاً بشاشات التلفاز يشاهد التسجيلات المصورة للقنابل وهي تتساقط محترقـة سـحب الـدخان فيهلـل لجسـارة الجـيش الأمريكي. وكان الجيش العراقي في ذلـك الوقـت مسـلحاً بأسـلحة معظمهـا صـنع أوصُـمم في الاتحاد السوفيتي، وقد تم تدمير معظم هذه الأسـلحة مـن الجـو قبـل أن يسـتخدمها أحـد، ولهذا سميت (بحرب الشاشات)، فقـد كـان الهـمّ الأول للمسـؤولين الإعلاميـين الـواقفين وراء العملية إبعاد ردود الفعل العاطفية عن الـرأي العـام العـالمي حتـى لا يـؤثر تحركـه في سـير العمليات الحربية، فانتهت الحرب وكأنها لم تحـدث، فقـد بقيـت في أذهـان متابعيهـا بعـض الصور من تقنية الأسلحة "الذكية"، وصور أخرى مأخوذة مـن زاويـة واحـدة لطـابور دبابـات مدمرة أثناء انسـحابها مـن الكويـت، أمـا مـا تبقـى مـن صـور كثـيرة تحـوي كـم هائـل مـن المعلومات حول ما يزيد عن (200) ألف قتيل عراقي ودمار هائل في البنى التحتية والمنشآت فقد غابت عن الرأي العام .

وكان الإعلام طرفـاً مـؤثراً في الأزمـة، حيـث إسـتخدمت فيهـا وسـائل الإتصـال الجماهيري بشكل لم يحدث من قبل، و بفضـل الـتمازج بـين تكنولوجيـا المعلومـات والإتصال الجماهيري، إستطاع العالم أن يشـاهد لأول مـرة حربـاً عـلى الهـواء مبـاشرة منذ لحظة إندلاعها. وقد برزت شبكة الأخبار الأمريكيـة (CNN) بإحتكارهـا مصـادر الأخبـار عـلى سـاحة العمليـات العسـكرية، إذ إسـتطاعت أن تثبـت حضـوراً وتـأثيرا كبيرين نظراً إلى الطريقة التي وظفت فيها المادة الإعلامية والخبريـة للـترويج لتصـور

خاص للأزمة، ما مكنها في المحصلة النهائية من التأثير العميق على مواقف الرأي العام الغربي، بل وحتى التأثير في القادة السياسيين.

وإذا كانت الحرب على العراق عام 1991 تمثل نموذجاً للنصر الأمريكي الحاسم، فلأنه توافرت لتلك الحرب مجموعة من العوامل، أهمها:

1. لم تخض الولايات المتحدة تلك الحرب بمفردها بل بمشاركة قوات غربية حليفة.
2. لم يبدأ الهجوم البري على العراق إلا بعد التأكد من تدمير القدرات العراقية تحت تأثير القصف الجوي.
3. حاز التدخل العسكري الأمريكي – الغربي على تأييد الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن التي دعت العراق إلى الإنسحاب الفوري من الكويت.
4. حظيت الحرب على العراق بتأييد شريحة واسعة من الرأي العام الأمريكي.

وقد ترتب على الحرب على العراق عام 1991 مجموعة من النتائج، أهمها نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق و فرض مناطق حظر جوي عليه وترسيم حدوده مع الكويت، فقد حددت الفقرة (14) من قرار مجلس الأمن رقم (687) والصادر في 3 نيسان 1991لجان التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل، والهدف منها إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ، أما بالنسبة للجنة تدمير الأسلحة ، فقد نصت الفقرة (9ب) من القرار (687) عام 1991 على تشكيل لجنة خاصة تقوم بالإشراف على تدمير الأسلحة في العراق[1].

وبالنسبة لمناطق حظر الطيران ، فقد فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا في حزيران 1991 منطقة حظر طيران في شمال العراق دون العودة إلى مجلس الأمن، ثم عادت من جديد لتفرض منطقة حظر جوي أخرى في جنوب العراق، ودون العودة

(1) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/687/(1991)

إلى مجلس الأمن أيضاً، وفعلت ذلك على أساس أنها أعطت لنفسها (حق التفسير المنفرد لقرارات مجلس الأمن) وبالتالي حق التصرف كما يحلو لها[1].

ولم تحصل عملية فرض مناطق حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة على تفويض من الأمم المتحدة، وتعد سابقة و انتهاكاً للقانون الدولي، كما إن العديد من الدول عارضت مناطق حظر الطيران، كما تخلت فرنسا في وقت لاحق عن جهود تطبيق مناطق حظر الطيران[2]. أما بالنسبة لترسيم الحدود مع الكويت، فقد كشف الموقف الأمريكي على نحو أوسع دعماً لقرار ترسيم الحدود العراقية – الكويتية لمصلحة الكويت، وأصبح واضحاً أن العراق فقد أراضي إستراتيجية لصالح الكويت[3].

المطلب الثاني

الحرب على كوسوفو عام 1999

تعد الحملة الجوية التي قام بها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد يوغسلافيا، واحدة من أهم الصراعات المسلحة في العالم خلال عقد التسعينات، فهي أكبر عملية عسكرية شهدتها القارة الأوربية منذ الحرب العالمية الثانية، كما كانت هذه الحرب في أحد جوانبها انعكاساً لتوازنات القوى العالمية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن أنها جاءت تطبيقاً لمنظومة جديدة من المعايير والمبادئ، التي تسعى بعض القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسائها وجعلها أساساً للعلاقات الدولية خلال الحقبة القادمة،وقد شكلت هذه الحرب تحدياً بالغ الخطورة للولايات المتحدة خصوصاً ولحلف الناتو عموماً[4].

---

(1) توفيق فارس العودات، مصدر سبق ذكره، ص47.

(2) فيلبس بينز وستيفن زيوس ومارثا هوني ، إيران والعراق ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، الإمارات، 2003، ط1 ، ص74-75.

(3) جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره ، ص82.

(4) احمد إبراهيم , الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان ، ملف الأهرام الرقمي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يوليو ، 1999 ، ص1 .

وكانت الحرب على كوسوفو بالكامل حرباً أمريكيـة، إذ حكمتهـا الرؤيـة الإسـتراتيجية الأمريكية، وكانت حجـم القـوة الجويـة الأمريكيـة المشـاركة هـو الأكـبر بـين قـوات الحلـف المشاركة في العملية، كما كان قائد العملية الجنرال (ويسلي كلارك) أمريكياً بحكم كونه قائـد القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي، يضاف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية هي التي دفعت – من الناحية السياسية – نحو تصعيد الموقف في مواجهة حكومة (بلغراد)، وفرضـت المزيـد من الشروط عليها من أجل الدفع في اتجاه المواجهة العسكرية.[1]

ومنذ تفجر الصراع في شباط 1998 بادرت منظمات مختلفة بلعب دور الوسـاطة مـن بينها منظمة الأمن والتعاون الأوربي والإتحاد الأوربي وأيضاً مجموعـة الإتصـال الدوليـة التـي تشكلت من ست دول هي الولايات المتحـدة وروسـيا الاتحاديـة وفرنسـا والمملكـة المتحـدة وألمانيا وايطاليا، وقد فشلت هذه الأطراف جميعـاً في دفـع طـرفي الصراع إلى الجلـوس حـول مائدة المفاوضات، كما عجزت عن وقف الصراع الدائر في الإقليم بين جبهـة تحريـر كوسـوفو والقوات الصربية اليوغسلافية، وبعد أن أدركت الدول الأوربية عجزها في هذه الأزمة، تركـت المجال للولايات المتحدة كي تمارس جهودها المنفردة لوقف الصراع، ومن هنا تحركت الولايات المتحدة ولوّحت باستخدام القوة من خلال حلف شمال الأطـلسي وحصـلت مـن بعـض دول الجوار على حق إستخدام مجالها الجوي لشن الغارات[2].

وهكذا أرسلت الإدارة الأمريكية بتأريخ 1999/3/24 رسالة شـديدة اللـــهجة إلى الرئيس اليوغسلافي فيما رفض الرئيس اليوغسلافي (سلوبودان ميلوسيفيتش) من جانبه أي حل يفرض بالقوة على كوسوفو. وقد أكد الرئيس الأمريكي تصـميمه عـلى الحد مـن قـدرات الـرئيس اليوغسـلافي عـلى شـن الحـرب عـلى كوسـوفو وقـال إن الولايات المتحدة لا تحبذ إستخدام القوة العسكرية ولكن إذا إضطرت للقيام بذلك

(1) المصدر نفسه ، ص1 .

(2) مصطفى موسى توفيق, الأزمة اليوغسلافية في كوسوفا، دائرة آسـيا وأفريقيـا ، كـانون الثـاني 2004، ص 35 .

فإنها ستفعل، وقال بأن التدخل لن يكون بدون مخاطر على طياري حلف الأطلسي خصوصاً وان يوغسلافيا تملك دفاعاً جوياً ذا قدرات مهمة[1].

وبذات التاريخ أعلاه، 1999/3/24 إستقبل الرئيس الأمريكي (كلنتون) زعماء الكونغرس ليطلب منهم الدعم لإستخدام القوة في إطار عمليات محتملة يقوم بها حلف الناتو ضد يوغسلافيا وقد أعلنت الخارجية الأمريكية غلق سفارتها في بلغراد إعتباراً من 1999/3/25 أثر موافقة الكونغرس الأمريكي على قرار يسمح للرئيس بتوجيه ضربات جوية أو صواريخ ضد الصرب بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي وقد تم إعتماد هذا القرار دون أن يسمح بأي حال من الأحوال بمشاركة قوات برية[2].

وبعد فشل المفاوضات، قام حلف شمال الأطلسي بتصعيد خطير للموقف عندما قام بإتخاذ إجراء عسكري ضد يوغسلافيا لرفضها إنهاء الأعمال العدوانية في كوسوفو ، وقال الأمين العام للحلف (خافيير سولانا) إن الهدف من تلك الخطوة هو إضعاف الجيش اليوغسلافي وقوات الشرطة الخاصة وتقليص قدراتها على التسبب في كوارث إنسانية، وهكذا أعلنت الحكومة اليوغسلافية بتاريخ 1999/3/25 حالة الحرب، وقد صرح (خافيير سولانا) في بروكسل إن الحلف شنّ أولى عمليات القصف الجوي على أهداف عسكرية صربية. وفي 1999/3/28 أعلن عن إطلاق المرحلة الثانية من عملية الحلفاء ضد يوغسلافيا، والتي قال عنها أنها تهدف إلى وقف التطهير العرقي في كوسوفو، مؤكداً أن الحلف لا يعتزم إرسال قوات برية إلى يوغسلافيا في الوقت الراهن، ومضيفاً بأن الحلف يرفض الحديث عن إجراء مفاوضات مع بلغراد طالما أن أعمال العنف والقتل مستمرة في كوسوفو[3].

---

(1) مصطفى موسى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص52.

(2) Sidney Blumenthal, Clinton's War: What Kosovo Can Teach Us Now, May ,2003, http//www.washington mountly.com/features/2003/0305.blumenthal

(3) Gordon N. Bardos, Balkan History, Madeleine's War and NATO's , Journal of The American Society Study, Vol.15, 2001.p90, http//www.surbian studies.org/publications/pdf/vol15-bardos.pdf

وبالنسبة لدور الأمم المتحدة في حرب كوسوفو، فتكشف قراءة قرارات مجلس الأمن عن محدودية الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في أزمة كوسوفو ، فعلى الرغم من تعدد القرارات التي صدرت بشأن قضية كوسوفو، فقد إقتصرت الإجراءات التي إتخذها المجلس حيال الأزمة على فرض حظر عسكري على الإتحاد اليوغسلافي وكوسوفو، وعلى الرغم من أن المجلس قد تناول القضية في إطار أحكام الفصل السابع من الميثاق إلا أن دوره قد انتهى عند حد إعتبار الموقف بمثابة تهديد للأمن والسلم الدوليين في المنطقة والتهديد بإستخدام (إجراءات إضافية) في حالة عدم التوصل إلى حل سلمي للأزمة ولم يستطع المجلس إتخاذ أي خطوات إضافية، مما دفع الناتو أن يفرض أمراً واقعاً على المجلس من خلال الإقدام على إستخدام القوة العسكرية ضد يوغسلافيا دون الإنتظار لصدور قرار جديد من المجلس، وتحول دور المجلس بعد ذلك إلى مجرد إضفاء المشروعية على قرارات الناتو خلال مراحل تطوير الأزمة وإنتهائها بفرض مشروعه للتسوية السلمية[1].

ولقد أثارت العمليات العسكرية لحلف الناتو في كوسوفو تساؤلات حول مدى مشروعية هذه العمليات، فعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم (1160) في آذار1998 استند إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق إلا أنه لم يرَ أن الوضع في كوسوفو يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، وإكتفى القرار بفرض حظر عسكري على يوغسلافيا ودعوة أطراف الأزمة إلى التوصل إلى تسوية سلمية. وعلى الرغم من أن القرار قد نص على إمكانية إتخاذ إجراءات إضافية في حال الفشل في التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة (الفقرة 19 من القرار) إلا أن التفسير القانوني لهذه الفقرة يذهب إلى أنها لا تشكل أساساً قانونياً للقيام بعمل عسكري ضد يوغسلافيا[2]، وكذلك بالنسبة للقرار (1199) فرغم انه إتخذ اتجاهاً أكثر تصعيداً عندما نص على إن الموقف

---

(1) محمد فايز فرحات، الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، العدد 137 ، 1999 ، ص123 .

(2) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1160/(1998)

في كوسوفو يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقـة، إلا إنـه لم يقـدم أساسـاً قانونيـاً لعمل عسكري، ويظهر نص القرار (1199) صعوبة توصل الأعضاء الـدائمين في مجلـس الأمـن على إتفاق بشأن الرد العسكري على سياسات (سلوبودان ميلوسيفيتش) في كوسـوفو، وعليـه لم يعد أمام حلف شمال الأطلسي سوى خيـارين إثنـين: إمـا تـرك عمليـات التهجـير والتطهـير العرقي لألبان كوسوفو على يد الصرب، أو المواجهة العسكرية[1].

وهكـذا فـأن أيـاً مـن القـرارين (1160 و1199) لا يقـدمان أساسـاً قانونيـاً للأعـمال العسكرية للناتو ضد يوغسلافيا. فالتفسير المنطقـي لـنص القـرار (1199) عـلى جـواز إقـدام مجلس الأمن على إتخاذ إجراءات إضافية في حال فشل التسوية السـلمية يعنـي الحاجـة إلى ضرورة صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح بتنفيذ قـرارات المجلـس بـالقوة، وهـو مـا كان يصعب تحقيقه بسبب معارضة روسيا لصدور مثل هذا القرار عن مجلـس الأمـن، وإزاء هذا الموقف إضـطر النـاتو إلى القيـام بضرباتـه الجويـة دون الإنتظـار إلى إستصـدار قـرارات جديدة عن مجلـس الأمـن. وبالتـالي يمكـن القـول أن تـدخل حلـف شـمال الأطـلسي بقيـادة الولايات المتحـدة الأمريكيـة لم يسـتند إلى أي تفـويض مـن مجلـس الأمـن، بـل إن الولايـات المتحدة أوضحت أنها تستطيع التدخل عسكرياً في كوسوفو بدون حاجـة لقـرار مـن مجلـس الأمن. لذلك يعتـبر تـدخل حلـف النـاتو في كوسـوفو إنتهاكـاً لميثـاق الأمـم المتحـدة وقواعـد القانون الدولي، بل أضعف هذا التدخل قاعدة القانون الدولي التـي تحظـر إسـتخدام القـوة دون تفويض من مجلس الأمن في غير حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

وعلى الرغم من إن قرار حلـف شـمال الأطـلسي بإسـتخدام القـوة العسـكرية في صيغة الضربات الجوية كان خرقاً واضحاً لقواعـد القـانون الـدولي، إلا إن النـاتو إسـتند على مسألتين أساسيتين هما قرارات مجلس الأمـن (1160) و (1199) والقواعـد العامـة للقانون الدولي، عـلى أسـاس إن التـدخل العسـكري مـن الممكـن شرعنتـهُ عـلى أسـاس

(1) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1190/(1998)

الضرورات الإنسانية[1]. وقد راهنت الولايات المتحدة على حرب سريعة وحاسمة ضد يوغسلافيا تكفي لتكريس المفهوم الإستراتيجي الجديد وتكون نموذجاً لحروب المستقبل التي يشنها الناتو على أي دولة خارجة عن إطار الرؤية الأمريكية[2].

وإتسمت الدوافع السياسية الحاكمة للموقف الأمريكي في قضية كوسوفو بالغموض بدرجة كبيرة، ومبعث هذا الغموض أن الحجج والذرائع التي ساقتها الإدارة الأمريكية لشن الحرب ضد يوغسلافيا لم تكن مقنعة على الإطلاق لكافة المراقبين والمهتمين بهذه القضية ، غير أن كثيراً من التحليلات غير الرسمية التي فسرت الدوافع الأمريكية كانت تتسم بالمبالغة وعدم اليقين، وقد أدى غياب التحديد الدقيق للمصالح الإستراتيجية الأمريكية والغربية من وراء التدخل العسكري في كوسوفو إلى إثارة تساؤلات قوية بشأن حقيقة الدوافع المحركة لمواقف دول الحلف بصفة عامة، وللموقف الأمريكي بصفة خاصة[3].

ومنذ البداية كان لحلف شمال الأطلسي أسبابه الواضحة للإستعداد للحرب، وهذه الأسباب تم إختصارها في تقرير وزير الدفاع الأمريكي (وليام كوهين)، عندما قال إن الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو كان لهم ثلاث أسباب حقيقية في الحرب على كوسوفو ، أولها العدوان الصربي في كوسوفو هدّد بصورة مباشرة السلام في البلقان و الإستقرار في المنطقة الجنوبية لحلف الناتو، ثانياً، محاولة إيقاف عمليات القمع والتطهير العرقي التي قام بها الصرب بشكل كبير و منظم في كوسوفو خلقت كارثة وأزمة إنسانية، والتي حاول (ميلوسوفيتش) من ورائها إلى إنهاء الأزمة وفق شروطه، ثالثاً، تحدي (ميلوسوفيتش) مصداقية حلف شمال الأطلسي ؛ الحلف الذي شكل

---

(1) Adam Roberts, NATO's Humanitarian War on Kosovo, Survival, Vol.41,No.3,Auumn 1999,p104

(2) Noam Chomsky, A Review of NATO's War Over Kosovo, April-May, 2001,http//www.chomsky.info/articls/20005.htm

(3) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص1.

حجر الأساس في منطقة عبر الأطلسي لأكثر من خمسين عاماً، رابعاً ، تحطيم قدرات صربيا العسكرية لمنعها من شن الحرب مرة أخرى مستقبلا[1].

ولكن بعيداً عن هذا التفسير الأمريكي، فان كثيراً من التحليلات تشير إلى أن الإدارة الأمريكية إستغلت حرب كوسوفو كستار لتنفيذ إستراتيجية أمريكية خاصة، من خلال حلف شمال الأطلسي، إنطلاقاً من رؤية محددة لما يجب أن يكون عليه الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد إستفادت الولايات المتحدة من أزمة كوسوفو ومأزق الأمن الأوربي وفشل مفاوضات رامبوييه من أجل تمرير الرؤية الأمريكية المحددة، ولاسيما وأن هذه الأزمة كانت تمثل تحدياً جوهرياً للدور الأمريكي العالمي من حيث أن جوهر فشل مفاوضات رامبوييه كان عائداً إلى رفض حكومة بلغراد لمشروع الإتفاق لأنه يخلق أوضاعاً من شأنها أن تساعد الولايات المتحدة على فرض هيمنتها على منطقة البلقان من خلال ما كان الإتفاق ينص عليه من نشر قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي لمراقبة الإتفاق، ومن ثم فان كثيراً من التحليلات تشير إلى أن الإدارة الأمريكية إستغلت هذه القضية من أجل تكريس قوة ومكانة الولايات المتحدة بوصفها الدولة المؤهلة لقيادة النظام الدولي في القرن القادم، بالإضافة إلى رغبة الإدارة الأمريكية في إستغلال هذه القضية من أجل وقف تقدم حركة الوحدة الأوربية[2].

وبعد إنتهاء الحرب الباردة ثار جدل واسع على المستوى الرسمي وغير الرسمي داخل أوربا حول جدوى إستمرار الناتو، بيد أنه كانت هناك مبررات لهذا الإستمرار تمثلت في وجود مصادر تهديد جديدة وغير تقليدية للأمن الأوربي سواء من داخل أوربا أو من خارجها ومن ثم كانت هناك حاجة إلى وجود جهاز أمن ومنظومة أمنية لإستمرار الدفاع عن أمن أوربا وإستقرارها[3].

(1) Anthony H.Codsman, the Lessons and Non-Lessons of The Air and Missiles campaign in Kosovo, revised edition,2008, p14

(2) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص2 .

(3) مصطفى موسى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص50.

وبالتالي فأن مضمون الموقف الأمريكي في هذه المسألة كان يقوم بصورة ضمنية على أن الدول الأوربية ستظل عاجزة عن صيانة الأمن الأوربي بعيداً عن المظلة السياسية والعسكرية الأمريكية، وعلى الرغم من إستمرار حركة تطور الوحدة الأوربية بما ينطوي عليه ذلك من إمكانية بروز أوربا الموحدة كعملاق اقتصادي إلا إنها ستظل عاجزة عن تسوية الصراعات الداخلية والإقليمية في أوربا بمفردها، وإن الدور الأمريكي ما يزال حيوياً ومحورياً من أجل ضمان الأمن الأوربي وتسوية الصراعات الدولية عموماً والأوربية خصوصاً[1].

فالموقف الأمريكي من حرب كوسوفو إرتبط بصورة وثيقة بوضع الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي الجديد ورغبتها في تطبيق إستراتيجيتها التي وضعتها في بداية التسعينات حيث ينصب الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي على توفير كافة السبل التي تكفل إستمرار تفوق الولايات المتحدة لأطول فترة ممكنة ، أي أن الموقف الأمريكي في حرب كوسوفو لم يكن فقط إلى جانب ضمان تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان، ولكن كان يمثل ركيزة أساسية في المجهود الأمريكي الأوسع لتوسيع حلف الناتو وإعادة هندسة الأمن الأوربي وفق الرؤية الأمريكية، فوفقاً لهذه الرؤية الأمريكية يعتبر تأمين الجناح الجنوبي لحلف الناتو في منطقة جنوب أوربا عموماً والبلقان خصوصاً، مسألة حيوية قبل إستكمال توسيع حلف الناتو في اتجاه الحدود الروسية، ثم يتمثل الهدف الأبعد للولايات المتحدة من توسيع حلف الناتو في الوصول بالحلف إلى حدود روسيا لمنع تحولها إلى قوة عظمى مرة أخرى[2].

فالولايات المتحدة ومنذ تفكك الإتحاد السوفيتي لا تتوانى عن التحرك باتجاه أوربا الشرقية لضمها إلى حلف الناتو وقلب أنظمتها الشيوعية إلى أنظمة موالية للنهج السياسي الغربي، وكان من الواضح أن التيار القومي الصربي يقف حجر عثرة في وجه التمدد الاستراتيجي لحلف الناتو، ولعل قوة الصرب العسكرية كانت تشكل في

---

(1) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

(2) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

الإستراتيجية الأمريكية عقبة وخطراً في أوروبا، ولكي تبقى السيادة مطلقة سياسياً وعسكرياً للولايات المتحدة وحلف الناتو، ضربت يوغسلافيا بكل قوتها وحطمت آلتها العسكرية ، وقد أرادت من تلك الضربة القاسية المدمرة إهانة القوة الروسية بل تحجيمها، ولكن ظاهرياً برر حلف الناتو من خلال تصريحاته إن الرفض الصربي بقبول إتفاق (رامبوييه) ورفض منح الإقليم حكماً ذاتياً برعاية قوة أطلسية تتواجد في الإقليم هو الذي دفع إلى تنفيذ العمليات العسكرية[1].

من ناحية أخرى فإن موقف الإدارة الأمريكية من حرب كوسوفو وميلها لتفضيل الحل العسكري كان يمثل تطبيقاً عسكرياً لبعض الإتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مقدمتها الموقف القائم على الإحتفاظ بحق التدخل للحلف في القارة الأوربية أو في أي مكان آخر بالعالم بحجة صيانة الديمقراطية أو حقوق الإنسان من دون الحاجة إلى غطاء دولي من خلال الأمم المتحدة، وهو المبدأ الذي حاولت الإدارة الأمريكية تمريرهُ في القمة الخمسين لحلف شمال الأطلسي في مايو 1999 واعتماده كمبدأ من مبادئ عمل الحلف للفترة القادمة[2].

بالإضافة إلى سعي واشنطن لوضع رؤيتها للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف موضع التطبيق والتي كانت تختلف عن الرؤية الأوربية للدول الأعضاء في الحلف، الأمر الذي كان يحمل في طياته أكثر من رسالة في وقت واحد، أولها: إلى الدول الأوربية الأعضاء في الحلف مؤداها أن لا جدوى من معارضة الرؤية الأمريكية للمفهوم الاستراتيجي وان الولايات المتحدة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في إعادة ترتيب العلاقات الأوروأطلسية. **الثانية:** إلى الدول الأوربية غير الأعضاء في الحلف مؤداها أن أمن واستقرار ورفاهية هذه الدول يعتمد بالأساس على علاقات جيدة مع واشنطن ومشاركة صادقة في تنفيذ ما تتخذه واشنطن من قرارات. وثالثهما :

---

(1) مصطفى موسى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص82.

(2) John Wooley and Gerard Peters, press Breifing on The 50th Anniversary NATO Summit By secretary od State Madeleine Albright, Secretary of Defense William Cohen and National Security Advisor Sandy Burger ,April20,1999, http//www.presidency.ucsb.edu/ws?pid=47858

إلى روسيا الإتحادية مؤداها إنـه لا جـدوى مـن محـاولات معارضـة توسـيع الحلـف ومهامـه الجديدة وإن التطبيق هذه المرة يأتي على حساب أقرب حلفاء روسيا. ورابـع هـذه الرسـائل: موجهة إلى دول العالم أجمع، مؤداها أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى في العـالم ما بعد الحرب الباردة، وان أي مقاومة لمكونات أجندة السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة سـوف تواجه بآلة الحلف العسكرية[1].

وقد تذرع قادة حلف شمال الأطـلسي بـأن حـرب كوسـوفو هـي حـرب أخلاقيـة، لأن الهدف منها هو القضاء على سياسة التطهير العرقي في كوسوفو بهزيمة الرئيس الصربي، ولأنـه يتعين منع الحكام " الدكتاتوريين" من إرتكـاب الأعـمال الوحشـية للبقـاء في السـلطة، فهـذه الحرب حسب تعبير (توني بلير) ليست حرباً من أجل الأرض وإنما هي حرب من أجل القيم، غير إن حرب كوسـوفو و إن تـم تبريرهـا بوقـف إنتهاكـات النظـام الصربي في كوسـوفو، فـان الهدف الحقيقي منها هو تثبيـت أوضـاع معينـة وفـرض ترتيبـات محـددة في إطـار تكـريس التفوق الغربي الشامل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبإتجاه بلـورة دور جديـد لحلـف شمال الأطلسي، بما يجعل منه مؤسسة عالمية[2].

وقد بدأت الحملة الجوية لحلف الناتو ضد يوغسلافيا عقب فشـل مفاوضـات رامبوييه، بسبب رفض حكومة بلغراد لإتفاق السلام الذي قدمتـه الولايـات المتحـدة، فبعـد مفاوضـات طويلـة إحتاجـت الى تـدخل شـخصي مـن قبـل وزيـرة الخارجيـة الأمريكية، وقع ممثلو جيش تحرير كوسوفو إتفـاق (رامبوييـه) في 18 آذار 1999، في حين رفضه الزعيم الصربي، وتضمن الإتفاق عدة بنود أهمها الدعوة إلى إجراء إستفتاء شعبي في الإقليم لتحديد وضع كوسوفو النهـائي بالنسـبة للإسـتقلال أو البقـاء ضـمن

---

(1) مصطفى موسى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص51 .

(2) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنـة عـلى مفهـوم السـيادة الوطنيـة ، مـن كتـاب : السـيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، (52) ، مركز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ط1 ، 2006 ، ص127.

جمهورية يوغسلافيا الإتحادية، وهذا ما أثار حفيظة الرئيس الصربي الذي عدّ أن كوسوفو مسألة داخلية، لا تعني سوى يوغسلافيا ، رافضاً أي محاولة لتدويل الأزمة[1].

إن أسباب بلوغ مؤتمر (رامبوييه) الطريق المسدود، هو إنه جاء بمشروع محضّر سلفاً في وزارات أجنبية لتعرض على فرقائه تحت التهديد بالقصف الجوي، فجيش تحرير كوسوفو رفضَهُ في البدء كوسيلة لفرض قوة الحلف على صربيا، مما دفع بـ (ميلوسيفيتش) إلى زيادة ضغطه على جيش تحرير كوسوفو قبل أن تنهال عليها بالقنابل، والصرب رفضوا لأنهم وجدوا في نصه مقدمة لإستقلال كوسوفو وفي وجود جيوش الحلف نوعاً من الإحتلال الخارجي، أما جيش تحرير كوسوفو فكان هدفه إستقلال الإقليم لا الحكم الذاتي، ولذا رأى في مؤتمر (رامبوييه) وسيلة تكتيكية لإطلاق قوات الحلف ضرباتها الجوية على الصرب[2].

ومع إنهيار مؤتمر (رامبوييه) بدأ حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة عملية عسكرية ضد القوات الصربية في إقليم كوسوفو وذلك في 24 آذار1999، و إنطلقت (214) طائرة أمريكية و (130) طائرة تابعة لحلف شمال الأطلسي من قواعدها في أوربا لبدء العملية ضد جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية[3].

ولأن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو كانت عبارة عن موقف وسط بين تيارين رئيسيين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأول كان يرى أنه لا يجب أن تكون هناك أي مهادنة بين الولايات المتحدة وأي نظم ديكتاتورية تمثل تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية في العالم، وإن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ المجازفة بشأن الحرب ضد هذه النظم أياً كانت التكاليف، أما التيار الثاني فهو يرى أنه من غير الممكن أن تقوم الولايات المتحدة بدور الشرطي العالمي، وإن تدخلها العسكري في

(1) يونس عودة،الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، 2000/4/1 ، ص7 ، الموقع الرسمي للجيش اللبناني : www.lebarmy.gov.lb/armymagazine

(2) المصدر نفسه ، ص7 .

(3) Kosovo Operation Allied Force After-action Report, Department of Defense United states of America, ,31January,2000,p32

الخارج يجب أن يكون قاصراً على الحالات التي تمثل تهديداً جسيماً ومباشراً للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، مع ضرورة أن تكون للولايات المتحدة أهداف سياسية واضحة ومحددة في تلك الحالات، كما أن من المهم جداً في تلك الحالات أن لا تتورط الولايات المتحدة في صراعات لا يمكن الخروج منها مثل حرب فيتنام، فإن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية التي أتبعت في حرب كوسوفو حققت المعادلة الوسط بين هذين التيارين حيث إرتكز على مبدأ الحرب عن بعد أو الاشتباك الآمن عن بعد والتي تقوم على تمكين القوات المهاجمة من تحقيق أهدافها العسكرية وتنفيذ هجماتها من مسافات آمنة تضمن لها الإبتعاد عن هجوم وسائل الدفاع الجوي المعادية، وقد جرى التركيز في هذه العملية على إستخدام طائرات القتال والصواريخ مثل صاروخ (كروز) جنباً إلى جنب مع عدم إدخال القوات البرية إلى ساحة القتال، أو الإقلال إلى أدنى درجة ممكنة من إستخدام القوات البرية[1].

وبشكل عام فان هذه النظرية باتت تشكل ملمحاً بارزاً في الفكر العسكري الأمريكي والغربي عموماً، وهي تتقاطع مع العديد من المبادئ العسكرية الأخرى ولاسيما مبادئ تأمين القوات والحفاظ على الهدف والحشد النيراني، فالفكرة الأساسية في نظرية الإشتباك الآمن عن بعد تتمثل في محاولة توفير أقصى قدر من الأمن للقوات المهاجمة، مع إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في القوات المعادية، وبالتالي فإن هذه النظرية تستمد أهميتها من الرغبة في الإقلال من الخسائر والأسلحة والمعدات إلى أقل درجة ممكنة بسبب الحساسية الشديدة تجاه أي خسائر في الأرواح في الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية، كما تعتبر هذه النظرية إمتداداً لتطورات هامة ومتدرجة في الفكر العسكري الأمريكي والغربي، إذ سعت الولايات المتحدة إلى الإستفادة من إنجازات الثورة الصناعية الثالثة من أجل زيادة كفاءة قواتها المسلحة على أداء العمليات القتالية

(1) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

في ظل أعلى درجة ممكنة مـن الحمايـة والكفـاءة ، وفي ظـل أقـل معـدل مـن الإسـتنزاف في الأرواح والأسلحة والمعدات[1].

وقد تألفت الخطة العسكرية الأمريكية والأطلسية من ثلاث مراحل[2]:

1. **المرحلة الأولى:** ركزت هـذه المرحلـة عـلى إسـتهداف القـوات الصربيـة المـنتشرة في كوسوفو ومراكز الدفاع الجوي والإتصالات داخل صربيا والجبل الأسود.

2. **المرحلة الثانية:** إشتملت هذه المرحلة على تنفيذ هجمات مركزة وأكثر عنفـاً وقـوة ضد مواقع القـوات الصربيـة في كوسـوفو ومواقـع الـدفاع الجـوي في صربيـا، وقـد إسـتمرت المرحلتان الأولى والثانية لمدة 24 – 48 ساعة وبعدها تم تقييم الموقف العسـكري والسـياسي من أجل إتاحة الفرصة للعمل الدبلوماسي.

3. **المرحلة الثالثة:** أما المرحلة الثالثة فقد كانت مرتبطة بطبيعة الموقـف أو رد الفعـل الصربي، فقـد كانـت هـذه المرحلـة قائمـة عـلى أنـه في حالـة موافقـة الـرئيس اليوغسـلافي (ميلوسيفيتش) على خطة السلام، فان حلف الأطلسي سوف يقوم بإرسال قوة تتراوح بـين 28 – 30 ألف عسكري إلى كوسوفو للحفـاظ عـلى السـلام، وفي هـذه الحالـة تتوقـف العمليـات الجوية ضد صربيا. أما إذا أصر الرئيس اليوغسلافي على موقفه المتشـدد فـإن المرحلـة الثالثـة من العمليات الجوية سوف تستمر حتى عمق صربيا نفسها، وهو ما حدث بالفعل.

وكانت هناك ثلاثة أهداف عسكرية رئيسـة ركـزت عليهـا الإسـتراتيجية الأمريكيـة في الحرب على كوسوفو[3]:

1. إسكات وسائل الدفاع الجوي الصربية لتأمين إستكمال الضربة الجوية.
2. شـل عنـاصر القيـادة والسـيطرة ومراكـز الإتصـالات والمواصـلات لإضـعاف قـدرة القيادة السياسية والعسكرية للصرب في السيطرة على القوات.

---

(1) المصدر نفسه ، ص3 .

(2) المصدر نفسه ، ص 3-4.

(3) Kosovo Operation Allied Force After-action Report, op. cit., p24.

3. تدمير عناصر القوة العسكرية الصربية في كوسوفو والمتمثلة في القوات المدرعة أساساً وأي قوات أخرى مخصصة لهذا الغرض.

4. عزل القوات الصربية و قوات الأمن في كوسوفو.

5. دفع القادة الصرب إلى سحب قواتهم و إنهاء أعمال العدوان.

وتألف سيناريو القصف الجوي من ثلاث مراحل[1]:

1. **المرحلة الأولى**: شاركت في هذه المرحلة (400) طائرة حربية حليفة ، هدفها تدمير مراكز الدفاع الجوي الصربي، كقواعد الصواريخ المضادة للطائرات، ومدارج إقلاع الطائرات. وفي الأيام الثلاثة الأولى من بدء هذه المرحلة تمكنت طائرات الناتو من تدمير (50) مركزاً دفاعياً صربياً مقابل خسارة طائرة حليفة واحدة.

2. **المرحلة الثانية**: وسّعت قوات الحلف دائرة القصف لتشمل (300) هدف عسكري، وكان (ويسلي كلارك) ، القائد العام لقوات الحلف ، قد أعد لائحة بأهداف جديدة يرغب في قصفها سريعاً مثل: تجمعات الشاحنات العسكرية، الدبابات ومراكز المدفعية، الجسور، الوزارات، مراكز الحزب الحاكم، محطات التلفزيون، مصانع الأسلحة ومستودعات النفط. وفي هذه المرحلة قامت الطائرات بالتحليق بشكل منخفض وبطيء لضمان نجاح الغارات في تحقيق أهدافها.

3. **المرحلة الثالثة:** تضمنت هذه المرحلة قصف المراكز العسكرية داخل صربيا نفسها، لكن هذه المرحلة كانت مشروطة بإستمرار العمليات العسكرية وبموافقة دول الحلف.

وقد حشد الناتو ثلاث وسائل قتالية رئيسة يختص كل منها بتنفيذ مهام وأهداف عملياتية محددة أثناء العمليات العسكرية وهي: الصواريخ الباليستية أرض/ أرض (كروز – توماهوك)، وقاذفات القنابل الثقيلة (B52 – B2) والقاذفات المقاتلة (F15 – F16) وطائرة الشبح 117، بالإضافة إلى الطائرة (A10) والطائرة الهيلوكوبتر

(1) يونس عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

(أبـاتشي)[1]. ومـع مـرور الوقـت بـدا واضـحاً إن هـذه القـوات غـير كافيـة لضرب الأهـداف العسكرية الصربية، لاسيما إن يوغسلافيا تعتبر واحدة من أقوى الدول الأوربية وتمتلك بصفة خاصة قـدرات هامـة في مجـال الـدفاع الجـوي، بالإضـافة إلى (200) طـائرة مقاتلـة، ويمكـن ليوغسلافيا أن تتحمل الضربات الجوية لطائرات حلف الأطلسي لفترة طويلة، وهو ما إضـطر قيادة حلـف النـاتو في جنـوب أوربـا إلى إسـتقدام قـوات جويـة في الولايـات المتحـدة ودول الحلف، حتى زاد العدد الإجمالي للطائرات القتالية المشاركة في ضرب يوغسلافيا عـن (1000) طائرة قتالية[2].

وقد أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من (650) طائرة مقاتلة واستخدمت أنواعا أخرى من الطائرات مثل (F16) و(F17) وطـائرة (F117Nighthwak) وطـائرة (B2-Spirit)، كـما إستخدمت الولايات المتحدة صواريخ (توماهوك) التي انطلقت من حاملة الطائرات (ثيودور روزفيلت)، وتدار هذه الصواريخ بالأقمار الصناعية وتحمل رؤوساً مدمرة، ولقد تمكنت هـذه الصواريخ من تدمير مراكز دفـاع واتصـال صربيـة في السـاعات الأولى للحـرب. وقـد وضـعت الولايات المتحدة أقماراً صناعية في المدار الخارجي للأرض لمراقبة صربيا وكوسوفو عـلى مـدار الساعة[3].

ومع تطور العمليات العسكرية، بدا واضحاً أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكيـة والأطلسـية فشـلت في تحقيـق الأهـداف الموضـوعة، وأدت إلى نتـائج معاكسـة تمامـاً للمستهدف منها، فقد اتجهت حكومة بلغراد نحو تنفيذ سياسة قمعية واسعة النطـاق في إقلـيم كوسـوفو، حيـث دفعـت قـوات صربيـة إضـافية إلى الإقلـيم حتـى قبـل بـدء العمليات الجوية الأطلسية ووصل حجم القـوات الإضـافية إلى حـوالي (1000) جنـدي، بالإضافة إلى وحـدات مـن القـوات الخاصـة المـزودة بالـدبابات والمـدرعات والمدفعيـة، علاوة عـلى وجـود (30) ألـف جنـدي عـلى حـدود صربيـا مـع الإقلـيم، ومـن ثـم فـإن الحملة الصربية ضد إقليم كوسوفو زادت ولم تقل، وكشفت القوات العسـكرية وشـبه

(1) Kosovo Operation Allied Force After-action Report, op. cit., p91-93.

(2) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

(3) Anthony H.Codsman, op. cit., p32

العسكرية الصربية عملياتها في كوسوفو، في إطار سياسة واسعة النطاق للتطهير العرقي، وذلك من أجل القضاء تماماً على المقاومة الألبانية في الإقليم، سعياً إلى خلق أمر واقع جديد في الإقليم، وفي الوقت نفسه تسببت الضربات الجوية الأطلسية في زيادة تماسك القيادة اليوغسلافية بموقفها القائم على رفض خطة السلام، وبالذات في الشق المتعلق بنشر قوات تابعة لحلف الناتو في إقليم كوسوفو لمراقبة تنفيذ إتفاق السلام، ويعود هذا الموقف إلى إن هامش الحركة المتاح أمام حكومة بلغراد في قضية كوسوفو كان محدوداً للغاية بسبب حالة التعبئة الداخلية الشديدة ، وأيضاً بسبب الإجماع الداخلي الرافض لإستقلال إقليم كوسوفو أو نشر قوات تابعة لحلف الناتو في الإقليم. وكانت الدلالات المستخلصة من هذه التطورات تصب في إتجاه إن تحقيق أهداف الحملة الأطلسية ضد يوغسلافيا كان غير الممكن على الإطلاق بدون مشاركة قوات برية في العمليات العسكرية، كما إتضح أن الغارات الجوية هي مجرد وسيلة لإنزال العقاب على الرئيس اليوغسلافي وكسر إرادته السياسية ولكن الإكتفاء بهذه الغارات يعني أن القرار النهائي للحرب وتطوراتها يقع في يد (ميلوسيفيتش)، ولذلك أُثيرت مسألة التدخل البري من جانب قوات حلف الناتو ضد يوغسلافيا، وإكتسب هذا الخيار قبولاً واسعاً في الأوساط الإعلامية والسياسية في أوربا والولايات المتحدة ، كما أُجريت العديد من الإستعدادات العسكرية التي أعطت الإنطباع بأن دول الناتو تتعامل بجدية مع خيار الحرب البرية[1].

ولكن تم إستبعاد خيار التدخل البري في كوسوفو بسبب العديد من التعقيدات السياسية والعسكرية والتي دفعت حكومات حلف الناتو إلى إستبعاد خيار التدخل البري في كوسوفو بصورة تدريجية، يأتي في مقدمتها الخوف من إحتمال وقوع خسائر بشرية ضخمة في صفوف قوات الناتو ولاسيما وإن الإستراتيجية العسكرية الصربية كانت تركز بالكامل على إستدراج قوات الناتو إلى معركة برية، فقد بدا واضحاً أن القوات الصربية قد إستعدت بقوة لإحتمال الحرب البرية مع قوات الناتو، لذلك فان

(1) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

التدخل البري في كوسوفو كان سيؤدي إلى وقوع خسائر ضخمة في صفوف حلف الناتو، كما إن خيار الحرب البرية كان يحتاج إلى قدرات عسكرية ضخمة من جانب حلف الناتو، إذ كانت تقديرات العسكريين الغربيين تشير إلى أن التدخل البري سوف يحتاج إلى ما لا يقل عن (200) ألف رجل مزودين بالدبابات والمدفعية اللازمة من أجل إلحاق الهزيمة بالقوات الصربية في كوسوفو، والتي كانت تقدر بحوالي (50) ألف عسكري صربي مزودين بحوالي (300) دبابة قتال رئيسة في كوسوفو ومحيطها[1].

لذلك فقد إستبعد الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) ومساعدوه أي إمكانية لإرسال قوات برية إلى صربيا لأن ذلك قد يعرض حياة الجنود الأمريكان للخطر، يضاف إلى ذلك أن القوات الصربية مجهزة بصواريخ مضادة للدبابات، والطرق والجسور مزروعة بالألغام، كما انه ليس من المؤكد أن تصل القوات الأطلسية إلى داخل الإقليم قبل أن ينتهي الصرب من تنظيف كوسوفو من الألبان ، أي إن الرئيس الأمريكي لا يريد أن يلزم إدارته في نزاع مفتوح على كل الإحتمالات[2].

ومن الناحية السياسية كانت هناك تعقيدات إضافية تحول دون تنفيذ خيار التدخل البري، حيث كانت الأوضاع السياسية الداخلية في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا لا تحتمل فكرة التدخل البري ، فقد كان حلف الناتو منقسم بصورة واضحة، ولم تكن الدول الأعضاء داخل الحلف مستعدة لتحمل تكلفة الحرب، وكانت كل الدول داخل الحلف مقتنعة بأن الحرب ستكون مكلفة من الناحية المادية و البشرية، بالإضافة إلى إن الرأي العام الأمريكي لم يعد مستعداً لقبول خسائر بشرية في القوات الأمريكية في تلك العملية[3].

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من المواقف الدولية ، وبالذات من جانب روسيا والصين كانت تفرض قيوداً على حرية العمل العسكري لحلف الناتو ، ذلك إنه حتى لوتغلبت الولايات المتحدة ودول الناتو على التعقيدات السياسية والعسكرية التي

---

(1) Adam Roberts, op. cit., p.p110-112.

(2) يونس عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص8.

(3) Anthony H.Codsman, op. cit.,p15-16.

كانت تحيط بالتدخل البري في إقليم كوسوفو ، إلا إن الموقف الروسي لعب دوراً هاماً في كبح الموقف الغربي، إذ رأت روسيا في الغارات الأطلسية ضد يوغسلافيا إستفزازاً وتهديداً لها، وهو ما إنعكس في إتخاذها موقفاً متشدداً من الحملة الجوية الأطلسية ضد يوغسلافيا، والتي وصلت إلى درجة التهديد بإستئناف تصدير السلاح إلى بلغراد[1].

وقد أدت جملة هذه المتغيرات إلى تقييد قدرة الولايات المتحدة وحلف الناتو على التحول إلى مرحلة التدخل البري ضد القوات الصربية في إقليم كوسوفو، وأعطى الثقة للقيادة الصربية بشأن إنتفاء مثل هذا التهديد، وبالتالي أصبحت لديها درجة كبيرة من حرية المناورة والقدرة على تطوير أعمالها القتالية في إقليم كوسوفو وإمتلاك زمام المبادرة في القتال.

وقد أدت هذه التعقيدات إلى تراجع الولايات المتحدة عن خطط دفع القوات البرية للمشاركة في القتال ضد القوات الصربية، ومن ثم التراجع عن التخطيط العسكري الأصلي للحلف، حيث كان السيناريو الأمريكي للعمليات يقوم على إمكانية دفع القوات البرية للحلف بهدف طرد القوات الصربية من إقليم كوسوفو، وربما يمتد الهدف الاستراتيجي الأمريكي-الأطلسي إلى السعي إلى الإطاحة بنظام الرئيس اليوغسلافي (سلوبودان ميلوسيفيتش) مما قد يقتضي دخول قوات الحلف إلى بلغراد ذاتها، وبدلاً من ذلك تطور الموقف الأمريكي من هذه المسألة وصولاً إلى الرفض الكامل للمشاركة بالقوات البرية في العمليات القتالية، والتشديد على إن مشاركة هذه القوات لن تكون واردة إلا في إطار إتفاق سلام بشأن كوسوفو ومن أجل الحفاظ على السلام وبعد قبول جميع الأطراف به[2].

وبالنسبة إلى آلية إنهاء أزمة وحرب كوسوفو، فقد إنتهت الحرب بعد توصل المبعوث الروسي مع ممثل الاتحاد الأوربي والرئيس اليوغسلافي (سلوبودان ميوسيفيتش) غالى إتفاق لوقف غارات حلف الأطلسي على يوغسلافيا ووضع أسس

(1) Adam Roberts, op. cit., p.104.

(2) احمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص7.

عامة لتسوية مشكلة إقليم كوسوفو، وأعلنت الرئاسة اليوغسلافية بتاريخ 1999/6/9 أن الحكومة وافقت على خطة السلام التي اقترحتها الموفدان الأوربي والروسي على الرئيس اليوغسلافي، والتي نصت على نشر قوة دولية مؤلفة من (60) ألف فرد في الإقليم تكون لحلف الناتو الأغلبية فيها، على أن تتولى هذه القوة توفير الحماية والأمن من خلال عملية إعادة توطين حوالي مليون لاجئ ألباني فوراً إلى الدول المجاورة، بالإضافة إلى أن الإتفاق نص على نزع سلاح جيش كوسوفو ، كما إن الولايات المتحدة إضطرت من خلال هذا الإتفاق إلى قبول إسناد دور رئيسي للأمم المتحدة في تسوية الصراع بعد أن كادت ترفض ذلك ، وبعد أن كانت تسعى إلى إعطاء الشرعية لحلف الأطلسي بالتدخل بالصراعات الإقليمية، وإضطرت الإدارة الأمريكية كذلك إلى قبول مشاركة روسيا في قوة الحماية الدولية في كوسوفو[1].

وأعلن الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) وقف العمليات العسكرية على يوغسلافيا وانتصار الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الأطلسي، وقال : "يمكنني أن أعلن للشعب الأمريكي إننا حققنا النصر من أجل عالم أكثر أماناً، ومن أجل قيمنا الديمقراطية، ولتصبح أمريكا أكثر قوة"[2].

ودعا قرار مجلس الأمن رقم 1244 عام 1999 يوغسلافيا إلى قبول مبادئ التسوية السلمية التي وضعتها مجموعة الدول الثماني والذي جاء فيه الإنسحاب الفوري والكامل للقوات اليوغسلافية من إقليم كوسوفو، والذي يتزامن مع نشر قوات أمن دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، والتأكيد على تجريد جيش كوسوفو من السلاح، والعمل على تأمين البيئة الآمنة التي تسمح بعودة اللاجئين إلى أماكنهم وأوطانهم، والعمل على توفير البيئة اللازمة لإقامة إدارة انتقالية للحفاظ على الاستقرار والسلام والنظام في الإقليم[3].

---

(1) Adam Roberts, op. cit., p.p116-117.

(2) Sidney Blumenthal, op. cit., p12.

(3) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1244/(1999)

وقد ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) أن علـى الـرئيس اليوغسـلافي أن يذهب إلى لاهاي ويقدم نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية لإرتكابـه جـرائم حـرب، أمـا المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التابعة للأمم المتحدة فقد وجهت إلى الرئيس اليوغسـلافي إتهامات بسبب دوره في حروب البلقان، تتمثل بإرتكاب مذابح بحق (900) شخص من ألبـان كوسوفو وتهجير قرابة المليون منهم في عـام 1999، وقـد تـم تسـليمهُ إلى المحكمـة الجنائيـة الدولية في 1999/6/28[1].

(1) Jared Israel, How Madeleine Albright Ordered The Hague Tribunal To Indict Milosevic, International Committee to Defend Slobodan Milosevic, 30January, 2002,http//www.Icdsm.com/more/lovie.htm

المبحث الثاني

الحروب الأمريكية خلال المدة 2001- 2003

جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث 11/أيلول/2001 نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، وجعلت العالم قبل هذه الأحداث يختلف عما قبله، و ذلك من أجل خلق عدوٍ جديدٍ لها، أسمته "الإرهاب العالمي"، يسمح لها بالتدخل في أي مكان وفي أي زمان تحت يافطة مكافحة "الإرهاب"، دون الأخذ بنظر الإعتبار مبدأ السيادة والإستقلال للدول، ودون الحاجة التي تفويض من منظمة الأمم المتحدة، وذلك تحت باب الدفاع الشرعي عن النفس، وبالتالي قسمت العالم على قسمين: أما مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب.

وحاولت الولايات المتحدة إستغلال أحداث 11 أيلول من أجل صياغة نظام دولي جديد تقودهٌ الولايات المتحدة، وتفرض شروطها عليه، لذلك كانت أحداث 11 أيلول 2001 نقطة البدء بقبول و إقرار القيادة الأمريكية للعالم.

وحاولت الولايات المتحدة تضليل الرأي العام الأمريكي والعالمي، و تهويل خطر "الإرهاب" من أجل الحصول على تأييد الرأي العام وتبرير إستخدام القوة بحجة تأمين الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي أسست تحالفاً دولياً لمكافحة الإرهاب وقامت بضرب وإحتلال أفغانستان عام 2001.

وبعد عامين من إحتلال أفغانستان قامت بضرب وإحتلال العراق تحت ذرائع ومبررات مختلفة، منها إمتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، إلى دعم العراق لتنظيم القاعدة، إلى التوق الأمريكي لإيجاد نظام ديمقراطي في هذا البلد، وبذلك وضعت الولايات المتحدة نفسها موضع المدافع عن البشرية، **لذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول:** الحرب على الإرهاب عام 2001.

والمطلب الثاني: الحرب على العراق عام 2003.

المطلب الأول

الحرب على الإرهاب 2001

برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من أيلول 2001 الإرهاب بوصفه عدواً عالمياً جديداً وضرورة محاربته بقيادة الولايات المتحدة وطبقاً لتوجهاتها واملائاتها، إذ بدأت الولايات المتحدة حملة عالمية لمكافحة الإرهاب في إطار نظرية الضربة الإستباقية ثم الوقائية، والإرهاب هو العدو الجديد الذي كانت تبحث عنه الإدارة الأمريكية بوصفه محفزاً جديداً للحفاظ على سياسة التسلح والمحافظة على مواقع القوة وسياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية بعد غياب المحفز الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي ، وبذلك تم تجسيد هذا العدو بعنوان "الإرهاب الإسلامي"[1].

وعرفت الولايات المتحدة في الإرهاب بشكل يتسق مع مصالحها وأمنها القومي، بشكل أرغم العديد من دول العالم على الإصطفاف في تحالف دولي ضد الإرهاب، وجعل القوى المعادية أمام خيارين: أما القبول بالهزيمة أو الانخراط في التحالف للدخول في نطاق حرب غير متكافئة أو غير متماثلة[2].

وقد بدأت الحرب الأمريكية على الإرهاب في الإنتقال إلى مرحلة جديدة طبقاً للإستراتيجية الشاملة التي أشار إليها الرئيس (جورج دبليو بوش) أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس الأمريكي يوم 20 أيلول 2001، وإرتكزت هذه الإستراتيجية على محورين رئيسين هما: الإستمرارية والشمول[3].

---

(1) نادية ضياء شكارة، أفغانستان والحرب الوقائية : الحرب الأولى في القرن الجديد ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (15) ، 2009 ، ص152 .

(2) احمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد :الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد (147) ، 2002 ، ص44 .

(3) نادية ضياء ، المصدر السابق ، ص152.

وضللت إدارة (بوش الابن) الجمهور الأمريكي بالمفاهيم الخاطئة المبالغ فيها الخاصة بالإرهاب العالمي، وبحملة علاقات عامة كلفت مليار دولار من اجل الحصول على تأييد الرأي العام الأمريكي، لشن الحرب على أفغانستان(1).

وتعد الكلمة الأساسية التي ألقاها نائب الرئيس الأمريكي(ديك تشيني) في المؤتمر السياسي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) في 7 آذار 2006 ، نموذج شديد الوضوح لفكر الهيمنة الكونية الأمريكية، حيث قال "سوف تنتصر إسرائيل والولايات المتحدة وكل الدول المتحضرة في الحرب على الإرهاب، ولكي تكون لنا الغلبة يجب فهم طبيعة العدو، فالعدو الإرهابي وحشي ولا قلب له، وهذا العدو لا يرتدي زياً عسكرياً ولا يأبه بأي من قوانين الحرب، فالإرهابيون يريدون القضاء على النفوذ الأمريكي كله في الشرق الأوسط، وهدفهم في تلك المنطقة هو السيطرة على بلد يكون لهم قاعدة يشنون منها الحرب ضد الحكومات التي لا تلبي طلباتهم وفي النهاية يقيمون إمبراطورية شمولية تضم منطقة تمتد من إسبانيا مروراً بشمال أفريقيا عبر الشرق الأوسط وجنوب آسياً وصولاً إلى أندونيسيا". ولكي نوقفهم لابد لنا من السيطرة عسكرياً على المناطق التي يهددونها من خلال حرب كونية دائمة(2).

وإنخرط الإستراتيجيون الأمريكيون في إدارة الرئيس (بوش الابن) في عملية إقناع الشعب الأمريكي بالحاجة إلى إعتماد سياسة أكثر إتصافاً بالسمة العسكرية(3)، فقد ركز المحافظون الجدد على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية كما نادوا بأنه يحق للولايات المتحدة توجيه ضربات

---

(1) بيتر فيلبس وآخرون، مجموعة الهيمنة الكونية وإعلام الشركات الضخمة الأمريكية ، من كتاب : الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، ص207 .

(2) نقلا عن : بيتر فيلبس وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص251 .

(3) كامران احمد محمد أمين ، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة : دراسة تحليلية نقدية ، دار المعرفة ، بيروت ، 2009 ، ط1، ص345.

إستباقية أو وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة وعدم الإنتظار حتى يكتمل تهديد هذه الدول للولايات المتحدة[1].

وقد قامت الولايات المتحدة بتأسيس تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، ووجهت آلتها العسكرية صوب أفغانستان، لتثبت للشعب الأمريكي أنها قادرة على تأمين أمنه القومي، فقد أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب تحت مسمى "العدالة المطلقة"، ووضعت نفسها في موقع المدافع عن البشرية الذي سوف يخلصها من الإرهاب[2]. والحرب على الإرهاب لم تكن حرب الولايات المتحدة وحدها، وإنما حرب العالم أجمع، كما أخبر الرئيس الأمريكي (بوش الابن) الكونغرس والعالم، لذلك كان على كل دولة أن تختار: "أما معنا أو مع الإرهابيين"[3].

واستثمرت الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول من خلال وسائل الإعلام في تعميق الصورة السلبية لدى الغرب عن العرب والمسلمين، إذ تمت صياغة نموذج نمطي ثابت يربط الإرهاب بالمسلمين والعرب، وأصبحت أغلب الدول العربية والإسلامية في قائمة المناطق الخطرة على الأمن الأوربي والأمريكي ، وظهر تيار قوي في الولايات المتحدة يصور الإسلام بديلاً عن الشيوعية[4].

واتسم الخطاب الإعلامي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001 بالتوسع في مفهوم الحرب الوقائية والحرب الإستباقية، وكذلك تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء دون وسطية، أما مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب، وكذلك بلورة ما يسمى بمحور الشر وإظهاره والعمل على عزله، والتركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيس لمصالح الولايات المتحدة وساحة لصراعاتها، وكذلك إظهار

(1) عماد مؤيد جاسم، العراق في الإستراتيجية الأمريكية:الأهداف والنتائج ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2008 ، العدد (25) ، ص7.

(2) جلال إبراهيم ، التصور الغربي للحضارة الإسلامية : مقاربة سياسية، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2003 ، العدد (20) ، ص40-41.

(3) نقلاً عن: كامران احمد محمد أمين ، المصدر السابق ، ص544.

(4) نادية ضياء شكارة ، مصدر سبق ذكره ، ص154.

الولايات المتحدة إنها لا ترغب بالحرب، وإنما هي مفروضة عليها من الإرهاب، فهي إذا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس[1].

وقد وفرت أحداث 11 أيلول 2001 مسوغاً للولايات المتحدة للقيام بحملتها العسكرية على أفغانستان، فمن خلال الحرب على الإرهاب توفرت التغطية للزحف العسكري على وسط آسيا، بما يتضمنه من أبعاد إستراتيجية تتمثل في السيطرة على بحر قزوين، ومراقبة علاقات التعاون العسكري النووي بين القوى الأسيوية، ثم تطويق القوى ذات الأهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي يمكن أن تشكل مستقبلاً منافساً للولايات المتحدة أو معوقاً لسعيها نحو فرض نظام دولي أحادي القطبية، فأفغانستان هي في تماس حدودي مع ست دول هي: الصين، إيران، باكستان، أوزبكستان، طاجكستان، تركمانستان، لذلك فان هناك ضرورة للتمركز في تلك المنطقة وضمان ديمومة هذا التمركز تحت ذرائع مختلفة[2].

وقد شكلت أحداث 11 أيلول 2001 فرصة ذهبية للولايات المتحدة لإعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في العالم وخاصة في منطقة آسيا الوسطى، إذ يمثل التمركز في وسط آسيا المحور الرئيس للحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، فأفغانستان لها أهمية إستراتيجية كبيرة من حيث تعد الدولة المفتاح بالنسبة لمنطقة وسط آسيا[3].

إن تمتع القوات الأمريكية بدرجة قتالية عالية لحماية قواعدها داخل وخارج الولايات المتحدة، وتوافر الإمكانات والقدرات التي ساعدت على تحشيد القوات الأمريكية وإرسالها إلى مناطق الأزمات عبر إنشاء تحالفات عسكرية بالإضافة إلى الإعتماد على شبكات معلومات متدفقة تعمل دون توقف بفضل التطور الكبير

---

(1) وائل محمد إسماعيل، التغير في النظام الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص130.

(2) نادية فاضل عباس فضلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(45)، 2010، ص 45.

(3) حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا :الواقع والآفاق ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الستراتيجية, القاهرة , العدد (143) ، 2002 ، ص84-87 .

والمتسارع للثورة التكن- معلوماتية، ووجود أنظمة قيادة وسيطرة متمكنة من تطوير القدرات لإستخدام الفضاء في المجالين الدفاعي والهجومي، كل هذه العوامل ساعدت على بناء إستراتيجية الضربة الوقائية[1].

وهناك من يعتقد إن هجمات 11 أيلول مثلت نقطة تحول فاصلة في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، حيث إنها أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ودفعت القوى المنافسة إلى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية التي كانت قائمة، مما أدى إلى بناء علاقات جديدة قائمة على التعاون ضد الخطر المشترك[2].

فقد وظفت الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول 2001 لخدمة أجندة أمريكية تقود إلى صيرورة نظام دولي جديد تقودهُ الولايات المتحدة تفرض عليه شروطها، لأن النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة لم يكن واضح المعالم ومستقراً كي يعبر عن أحادية نهائية.

إذ أن الطرف المنهار إنسحب من جراء نفسه كطرف خاسر في حرب ليست تقليدية أو فوق تقليدي، وإنما هي حرب باردة. كما إن أغلب دول العالم، كبرى كانت أم متوسطة، لم تقر بولادة نظام دولي جديد، لذلك كانت الأحداث نقطة شروع للبدء والقبول والتسليم الدولي للقيادة الأمريكية للعالم[3].

لذلك عُدت أحداث 11 أيلول 2001 تكريساً للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي إن مشهد الهيمنة الأحادية، الذي كان يحتاج إلى خطر خارجي يوفر له

---

(1) سوسن العساف، إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص243-244 .

(2) احمد إبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص69.

(3) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي ، مصدر سبق ذكره، ص126.

الغطـاء الإسـتراتيجي والفاعليـة الهجوميـة، تـوفرت لـه الفرصـة لتجسـيد هـذا المشروع الإمبراطوري للهيمنة.

وبالرغم من إقرار المجتمع الدولي بالتهديد الخطير الذي يمثله الإرهـاب الـدولي حتـى قبل أحـداث الحـادي عشر مـن أيلـول، إلا أنـه كـان يفتقـر إلى الأدوات القانونيـة والقـدرات اللازمة لتنسيق جهـوده للتعامـل مـع التحـديات الجديـدة التـي فرضـها الإرهـاب في صـوره الجديدة[1].

كما إن الولايات المتحـدة قامـت بتهمـيش دور الأمـم المتحـدة في مكافحـة الإرهـاب، وتولت هذا الدور منفردة أو مع حلفائها، بل تعدت ذلك في حروبها الإسـتباقية التـي شـنتها بإسم الحرب على الإرهاب كالحرب على أفغانستان والعراق.

واستفادت الولايات المتحدة من ذلك الغطاء "الشرعي" الذي وفره قرارا مجلس الأمـن المرقمان (1368) في 12 أيلول 2001 و(1373) في 28 أيلول 2001 والـذي عـد فـيهما مجلـس الأمن أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يهدد السلم والأمـن الـدوليين، ومـنح القـرار الأخـير الولايات المتحدة حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحـدة الذي أباح للدول فرادى وجماعات الدفاع عن أنفسهم إذا ما تعرضوا لعـدوان مسـلح[2]. أمـا القرار رقم (1368) في 2001 فقد فسرته الولايات المتحدة عـلى انـه تخـويلاً مفتوحـاً للحـرب على الإرهاب، من غير تحديد نوعهِ وزمانهِ ومكانهِ، وإسـتفادت مـن هـذه الفرصـة في حشـد العديد من دول العالم في هذه الحرب الغامضة[3].

وإذا كانت الولايـات المتحـدة قـد بـرّرت حربهـا عـلى أفغانسـتان بالـدفاع عـن النفس، فإنه يجب عليها إستخدام القوة بالقدر الضروري لـرد العـدوان أو رد الهجـوم والمتناسبة مع القوة التي إستخدمها المعتدي وأن يقتصر إستخدام القوة على الأهداف

(1) صلاح الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب الدولي قبل وبعد 11 أيلول، دار النهضة العربية، القـاهرة، 2005،ص8.

(2) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1373/(2001)

(3) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1368/(2001)

العسكرية المشروعة، كما لا يجوز للدولة الضحية إحتلال إقليم الدولة المعتدية إلا إذا تطلبت الحاجة إلى منعها من الإستمرار بالعدوان بوسائل أخرى شرط أن تكون هذه الإجراءات متخذة من قبل مجلس الأمن. لكن من الناحية العملية نجد أن الضربات التي قامت بها الولايات المتحدة في أفغانستان وجهت إلى حكومة طالبان أكثر مما وجهت إلى تنظيم القاعدة وتم إحتلال أفغانستان[1].

وعلى الرغم من تصنيف الإرهاب في خانة تهديد السلم والأمن الدوليين، وإبداء مجلس الأمن إستعداده لإتخاذ كل االترتيبات للرد على على أحداث 11/أيلول ومحاربة الإرهاب، إلا إن مجلس الأمن لم يقم نفسهُ بمباشرة إجراء محدد بموجب الفصل السابع، وبدون إذن من مجلس الأمن يصبح إستخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى عملاً غير شرعي، كما انه في حال تعرضت دولة إلى عدوان من قبل دولة أخرى فأنه يجوز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، وهذا الشرط لم يتحقق في هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001، لأن الهجوم لم ينفذ من قبل دولة أخرى، فأفغانستان لم تهاجم الولايات المتحدة، بل إن التسعة عشر شخصاً الذين تم توجيه تهم الإرهاب إليهم لم يكونوا أفغاناً، لكن القادة الاميركان إدعوا أن الحرب قد تم شرعنتها ن قبل مجلس الأمن، حيث بررت إدارة الرئيس (بوش) ذلك بالقول بأن مجلس الأمن سمح للولايات المتحدة إتخاذ كل الخطوات الضرورية للإستجابة للهجمات، كما انه ينبغي بالضرورة تحديد الجهة_ الدولة_التي توجه ضدها إجراءات القمع، الأمر الذي لم يكن متاحا بالنسبة إلى مجلس الأمن، غير إن تأكيد مجلس الأمن على حق الدفاع عن النفس ربما ترك الباب مفتوحاً لتبرير ما أعلنتهُ الولايات المتحدة عن الحرب على الإرهاب بالإسلوب الذي إرتأتهُ كما إن العمليات العسكرية للولايات المتحدة المنفردة

(1) صلاح الدين راشد، مصدر سبق ذكره ، ص 15

أو بالإشتراك مع الدول الأخرى في التحـالف العسـكري ضـد الإرهـاب، لم تخضـع لأي تحديـد زمني أو لأي رقابة من قبل مجلس الأمن[1].

والحرب عـلى الإرهـاب مـن وجهـة نظـر القـانون الـدولي، تسـتند إلى تبريـرات تهـدم المكاسب التي حققها القانون الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة، مثل المبادئ المتعلقة بتحـريم إستخدام القوة وإحترام السيادة والإستقلال السياسي والسلامة الإقليميـة للـدول ومبـدأ عـدم التدخل، كما إن الحرب على الإرهاب هي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية مـن حيـث أنهـا تعطي الولايات المتحدة وحلفائها فرصة إبتـداع شرعيـة دوليـة جديـدة موازيـة وبديلـة عـن شرعية الأمم المتحدة ، فهذه الشرعية الجديدة والمزعومة ستفتح الباب على مصراعيه أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبـادئ والحفـاظ عـلى المصـالح تحـت ذريعـة محاربـة الإرهـاب، بحيث يتم إضفاء شرعية التدخل من خلال إستثناء الحرب على الإرهاب مـن قاعـدة تحـريم استخدام القوة[2].

وقد حدد الرئيس الأمريكي (جـورج دبليـو بـوش) في خطابـه للكـونغرس في 20 أيلـول 2001 أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية التي سـتنطلق عـلى أساسـها الحملـة ضـد الإرهـاب ويقول في خطابه: "إن الحملة تبدأ في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك، إنها لـن تنتهـي حتـى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم وحصارها وهزيمتها"[3].

فقد شعرت الولايات المتحدة بضرورة إستعادة القـوة الردعيـة الفاعلـة وبشـكل سريع، الأمر الذي يستلزم إستراتيجية جديدة، مما جعـل الـرئيس (جـورج دبليـو بـوش) يتبنـى الإسـتراتيجية القائمـة عـلى الضربـة الإسـتباقية، إذ سـيكون مـن حـق الولايـات

(1) David Ray Griffin, Did 9/11 Justify The War In Afghanistan, Global Research Center on Globalization, 25June,2010, http//www.globalresearch.ca/did-9-11-justify-the-war-in-afghanistan

(2) مجموعة باحثين،السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتـب المسـتقبل العـربي، (52)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ط1 ، ص103 .

(3) President Bush Addresses The Nation, The Washington Post, Thursday, Sept20,2001,http//www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/attacked /transcripts /bushaddress-092001.html

المتحدة توجيه ضربات إستباقية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً لها، فهذه الإستراتيجية تحاكم على النوايا وتعطل القانون الدولي.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تعزيز القوة العسكرية كأداة ضرورية لمواجهة التحديات المحتملة في القرن الجديد ، وزيادة التنسيق الأمني لمواجهة التحديات الجديدة، بالتعاون مع الدول الصديقة والحليفة(1).

لذلك ركزت الإستراتيجية الأمريكية على مسرح العمليات الأسيوي عن طريق تطوير الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، وبناء علاقات مشاركة مع الدول التي تمتلك قوات قادرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية كالهند وباكستان وتركيا و "إسرائيل"(2). وكانت الحرب على الإرهاب اليافطة الأمريكية المشبعة بالتوتر والتناقضات إذ لم تسم أعدائها بدقة، وكانت حرباً معلنة دون عدو واضح ودون أرض أو منطقة معينة، وحرب غير محدودة بزمن أو منطقة جغرافية.

فبدأت الحرب على أفغانستان ثم العراق، ووقعت الحرب على أفغانستان بشكل سريع لتفريغ شحنة الغضب ولتحقيق أهداف تقع ضمن الإستراتيجية الأمريكية بالإقتراب من بلدان آسيا الوسطى، ثم أن أفغانستان بلد سهل لا يحتاج إلى الكثير من التخطيط والإعداد(3).

وقد بدأت الحرب في 7 تشرين الأول 2001 بعمليات قصف جوي إستهدفت العاصمة (كابول) و (قندهار) إلى جانب إطلاق أعداد كبيرة من صواريخ توماهوك الجوالة. ولم تقتصر حرب الولايات المتحدة على أفغانستان على إستخدام قوات جوية هائلة بل تدخلاً برياً أيضاً، حيث وصل تعداد القوات الأجنبية في ذروة العملية في أفغانستان إلى (100) ألف جندي، بينهم (68) ألف جندي أمريكي(4).

---

(1) وائل محمد إسماعيل، الهيمنة الأمريكية : رؤية في الإحتمال السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2008 ، العدد (25)، ص113-117.

(2) نادية ضياء شكارة ، مصدر سبق ذكره ، ص155.

(3) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص285 .

(4) صلاح الدين راشد، مصدر سبق ذكره، 22.

وقـد إسـتخدمت الولايـات المتحـدة في حربهـا عـلى الإرهـاب في أفغانسـتان القـوة العسكرية بكفاءة عالية، إستناداً الى قوة برية قادرة وقوة بحرية وقوة جويـة تـوفر الحمايـة اللازمـة لعمـل هـاتين القـوتين، فضـلاً عـن قيـادة إسـتراتيجية قـادرة عـلى إدارة العمليـات العسكرية، يعاونها في ذلك كله سلسـلة مـن القواعـد العسـكرية الأمريكيـة والحليفـة ودقـة الصواريخ الباليستية التي تستند إليها القوة الأمريكية لإدارة العمليات العسـكرية الخارجيـة [1].

واستخدمت الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان العديـد مـن الأسـلحة، أهمهـا القنابل الموجهة وصواريخ (توماهوك) وأيضاً قنابل الخنادق. وإسـتخدمت الولايـات المتحـدة أيضاً أنواع جديدة من الأسلحة من الحجم المتوسط ضد الملاجـئ والخنـادق والتـي تسـتخدم معدن ثقيل ومواد متفجرة وتخـترق جـدران الكهـوف والخنـادق وهـي قـادرة عـلى إخـتراق أعماق في الأرض[2].

إن الحملة الدولية لمكافحة الإرهـاب ومهـما قيـل فيهـا بإعتبارهـا نتاجـاً لأحـداث 11 أيلول 2001، فهي لا تعدو أكثر من كونها شعاراً يخلف شعارات سابقة وتم توظيفه لتحقيـق أهداف محددة، في إطار إستراتيجية الهيمنة العالمية لقوى عظمى هـي الولايـات المتحـدة[3]. فقد أصبح الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن الولايات المتحدة لم تنجح بهزيمة القاعدة ونظام طالبان بشكل كامل وهـو الأمـر الذي أجبر الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) على الإعلان عن سحب (30) ألـف جنـدي أمـريكي في كانون الأول 2009.

(1) سعد علي حسين، الولايـات المتحـدة وسـبل مكافحـة الإرهـاب الـدولي، مجلـة دراسـات دوليـة، مركـز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، العدد (20)، ص93.

(2) داي ويليامز، في حوار مع برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة للأخبار، الأربعاء 2007/3/28 ، الموقع www.algazeera.net/28072007

(3) سرمد أمين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب :الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية ، مجلـة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2003 ، العدد (20) ، ص66 .

وقد دأب الرئيس (أوباما) بعد وصوله إلى السلطة في الولايات المتحدة على الفصل بين الإسلام كدين والحركات الإسلامية كحركات أو منظمات ارهابية، وأشار (أوباما) إلى أن التحدي الإستراتيجي الذي تواجههُ الولايات المتحدة هو عرقلة وتفكيك وهزيمة تنظيم القاعدة وفروعها المتطرفة والعنيفة في كل من أفغانستان وباكستان وحول العالم أينما وجدت ومنع تنظيم القاعدة من تهديد الشعب الأمريكي بمواجهة نواتها وعرقلة عملها أينما كانت وحرمانها من الملاذات الآمنة، وهو على خلاف رؤية الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) في تحديد الجبهة الحقيقية للحرب على الإرهاب، فالرئيس (أوباما) دافع بشكل ملحوظ وثابت في مجال سياسة الولايات المتحدة وأهدافها الإستراتيجية بتخصيص الموارد إلى أفغانستان. أما الرئيس (بوش) فقد عرض الولايات المتحدة للخطر في أفغانستان من جراء تحويل القوات وغيرها من الموارد من أجل النجاح في العراق[1].

المطلب الثاني

الحرب على العراق عام 2003

عقب هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001 على الولايات المتحدة، وجدت إدارة (بوش الإبن) الفرصة ممتازة للإطاحة بنظام الرئيس العراقي (صدام حسين) بعد الإنتهاء من الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان والقضاء على تنظيم القاعدة، وحرّضت الإدارة الأمريكية على أن النظام العراقي يعتبر أخطر من نظام طالبان، لأن المعارضة العراقية أضعف من أن تتمكن من الإطاحة بهذا النظام، وان الإطاحة بالنظام العراقي سوف يحقق للولايات المتحدة العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة سواء على صعيد السيطرة على النفط العراقي أو على صعيد إعادة تشكيل الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، ولذلك بدأت

(1) رائد الحامد،الانسحاب الأمريكي من العراق :المقدمات وأشكال البقاء ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (392) ، 2011 ، ص85-86 .

إدارة (بوش الابن) بالإستعداد لضرب العراق ووضعهُ في مقدمة الدول التـي وصـفتهم بمحـور الشر.

وفي خطابـه إلى الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في 12 أيلـول 2002، ألّـح الـرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) على دول العالم بإتخاذ موقف أكثر حزمـاً تجـاه أسـلحة الـدمار الشامل العراقية المزعومة، حيث قال إن نظـام (صـدام حسـين) خطـر ويـزداد خطـورة، وإن بمقدور العراق صنع قنبلة نووية خلال شهور معدودة إذا ما تمكن مـن الحصـول عـلى مـادة انشطارية، وإن العراق سار بخطى متسارعة نحو إمتلاك الأسلحة النووية وان العراق لا يـزال يمتلك الخبرة الفنية والبنى التحتية لينطلق من جديد في سعيه إلى بناء سلاح نووي وقد هدد الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) في خطابه أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في 12 أيلـول 2002 بـأن الولايـات المتحـدة سـتتصرف بشـكل منفـرد إذا لم يتحمّـل مجلـس الأمـن مسؤوليته الأمنية في إلزام العراق بنظام تفتيش صارم لتدمير أسلحة الدمار الشامل لديه[1].

وخوفاً من إلغاء دور الأمم المتحـدة في حمايـة نظـام الأمـن الجماعـي، وافـق مجلـس الأمن بالإجماع على القرار (1441) في 11 آب 2002 والذي نـص عـلى "أن العـراق لا يـزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة" ولم يضع أساساً جديداً لإستخدام القوة ضد العراق بهدف نزع أسلحته وليس بهدف تغيير النظام السـياسي، وبـذلك لم تحصل الولايات المتحدة على حق إستخدام القوة ضد العراق[2].

ولذلك طرحـت الولايـات المتحـدة مبادرتهـا لإزالـة النظـام العراقـي بـالقوة المسـلحة بوصفه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي، وقد إختارت العمـل العسـكري المنفـرد والوقـائي لتحقيق ذلك.

---

(1) George Bush's Speech to The General Assembly, Thursday,12September, 2002,http//www.theguardian.com/world/2002/sept/12/Iraq/usa3

(2) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1441/(2002)

وقد قررت الولايات المتحدة قبل نقل القضية إلى الأمم المتحدة، وبدون علم الرأي العام الأمريكي، توسيع الضربات الجوية في منطقة حظر الطيران الجنوبية لتدمير أنظمة إتصالات العراق ودفاعاته الجوية تحضيراً للحرب القادمة، وأعلنت أن هذه الضربات هي ضربات روتينية تهدف إلى الحد من جهود العراق للتدخل في تحليق طائرات الإئتلاف، ولكنها كانت في الواقع المراحل الإفتتاحية لإعداد ميدان المعركة، وكانت في حقيقتها تهدف إلى إضعاف دفاعات العراق من أجل تسهيل الحملة لاحقاً[1].

ويمكن القول أن هناك مجموعة الأهداف التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها من الحرب على العراق عام 2003، أهمها[2]:

1. المحافظة على الأحادية القطبية، والسعي إلى توسيع الإمبراطورية الأمريكية بمزيد من القواعد العسكرية ومحطات التجسس الإتصالية وإنشاء مركز قيادي يسهل مراقبة كل دول الشرق الأوسط.

2. السيطرة على نفط العراق الذي يمتلك ثاني إحتياط بعد العربية السعودية، والهيمنة على سوق النفط العالمي وضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها على ثاني أكبر إحتياط في العالم.

3. التمهيد لدور إستراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

4. الحفاظ على أمن "إسرائيل" وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

5. المصالح الشخصية لبعض شركات الإعمار والدفاع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(1) ويسلي كلارك ، الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب و الامبراطورية الأمريكية ، ترجمة :عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي 2004، ط1، ص28 .

(2) Brian Vernon, The Real Reasons For The Upcoming War With Iraq, Wednesday, 28December, 2002,http//www.indymedia.ie/newswire.php?story-id=67850

(3) John Ydstie, Halliburton's Role in Iraq Question, May7,2003, http//www.npr.org/templates/story/story.php?storyid=1254721

وتعددت الذرائع الأمريكية في تبرير غزو وإحتلال العراق في آذار 2003 من إمتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل، إلى إقامته علاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات إرهابية أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم، إلى التوق الأمريكي لإيجاد نظام ديمقراطي في هذا البلد، إلى إستمرار حكومة الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) في عدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان التفتيش لمزاولة أعمالها في العراق. هذه المبررات دفعت الولايات المتحدة إلى خلق واحدة من أخطر السوابق العالمية المتمثلة في التصرف العسكري المنفرد بذريعة (الحرب الوقائية) بعيداً عن الإرادة والشرعية الدوليتين اللتين تجسدهما الأمم المتحدة[1].

إن تبرير إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل هو من أهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها (كولن باول) في حينها ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن قبل وقوع الحرب. ثم بانت الحقائق ، فلم يتمكن فريق المسح الأمريكي للبحث عن أسلحة الدمار الشامل برئاسة (ديفيد كي) والذي عمل مع فريق من (1400) خبير لفترة تتجاوز ثمانية أشهر منذ إحتلال العراق للتحري عن أسلحة الدمار الشامل التي إدعت الولايات المتحدة وجودها في العراق، بل إتخذتها عذراً ومبرراً لشن الحرب على العراق وإحتلالهِ، حيث جاءت نتائجهم بعدم وجود أي سلاح للدمار الشامل، وإستغراب (ديفيد كي) كيف إن إستخبارات الولايات المتحدة والدول الأخرى، وكذلك مفتشي الأمم المتحدة، أخطأوا جميعاً في تقديراتهم لِما كان العراق يمتلكه من الأسلحة قبل حرب آذار 2003، وقال صراحةً إن المعلومات الإستخباراتية الأمريكية عن قدرات العراق في هذا المجال كانت جميعها خاطئة، وأضاف (ديفيد كي) في إستجواب له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أنه "بتصوري نحن جعلنا العراق أخطر مما كان عليه قبل الحرب"[2].

---

(1) منار محمد الرشواني ، مصدر سبق ذكره ، ص53.

(2) نقلا عن: جعفر ضياء جعفر , أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق ، من كتاب: إحتلال العراق وتداعياتهِ عربياً وإقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ط1 ، ص172.

وفي 12 كانون الثاني 2005 أعلن البيت الأبيض رسمياً أن عمليات التفتيش في العراق قد إنتهت دون العثور على أسلحة الدمار الشامل.

بالاضافة الى ذلك، فإن قدرات القوات العراقية قد دمرت أغلبها في الحرب على العراق عام 1991 وما تلا ذلك من حظر الأسلحة جعل من إمكانية إعادة بناءها من جديد أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، بمعنى أن العراق بداية القرن الحادي والعشرين لم يكن يشكل تهديداً حقيقياً على أي من جيرانهِ ، وهو لم يكن يملك أسلحة الدمار الشامل[1].

وفي الثاني من كانون الأول عام 2008، وفي لقاء مع قناة (ABC) إعترف (جورج دبليو بوش) بأنه تأكد بشأن المعلومات التي روجتها إدارتهُ لتبرير غزو وإحتلال العراق، وإدعائه أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، متذرعاً بأن مخابراته قد أخطأت[2]. وعلى الرغم من كل المعلومات الإستخباراتية التي لم تشر إلى وجود علاقة أو رابط بين العراق وتنظيم القاعدة، إلا أن العراق كان موجوداً على رأس قائمة أولويات الولايات المتحدة لسنوات[3]. وأشار (هانز بلكس) إلى أن أحد أسباب الحرب على العراق هو إصرار الإدارة الأمريكية على إنها هاجمت القاعدة في العراق، مشيراً إلى أن تنظيم القاعدة لم يكن حينها موجوداً في العراق[4].

وإفتعلت الولايات المتحدة أكذوبة أخرى، تمثلت في نيتها في تحرير الشعب العراقي من نظامهِ الإستبدادي وإستبدالهِ بآخرٍ ديمقراطي، وبناءً على ذلك جهزت حملة أطلقت عليها (عملية تحرير العراق)[5].

---

(1) جون دايار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق ، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، 2008 ، ط1، ص39.

(2) فنسنت بيغلوسي: مقاضاة جورج دبليو بوش بتهمة القتل ، دار فاثغارد ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ط1، عرض : سميرة عبد الرحمن ، مجلة شؤون عراقية ، بغداد, 2009 ، العدد (2), ص 204.

(3) جون دايار ، مصدر سبق ذكره ، ص29 .

(4) فنسنت بيغلوسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 204 .

(5) هشام حكمت واحمد عبدالله ناهي ، الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط : العراق أنموذجاً، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009 ، العدد (15) ، ص29-30.

لكـن دعـوى الولايـات المتحـدة بـأن الهـدف مـن الحـرب عـلى العـراق هـو إشـاعة الديمقراطية والإستقرار في المنطقة، ما هي إلا أهداف مغرضة تخفي من ورائها أهـدافها غـير المعلنة[1].

وبعد ضرب العراق وإحتلاله سوّغَت الإدارة الأمريكية إحتلال العـراق بضربـة وقائيـة قائمة على أن الإدارة الأمريكية سوف تهـاجم النظـام المعـادي الـذي لـيس لديـه سـوى النيـة والقدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ومن جانب آخر سوغت الولايات المتحدة تـدخلها في العراق من خلال نهج جديد للهيمنة المرتكزة على أيديولوجية القوة الخيّرة الأخلاقية ذات آفاق إنسانية تتعدى حدود الدولة القوميـة لتـدعيم مسـؤوليتها الدوليـة في تحقيـق السـلام العالمي[2].

وقد أثار التحضير لغزو العراق عام 2003 جدلاً مركباً على المسـتوى الأمـريكي الـوطني وعلى المستوى العالمي، وهو جدل كان مبعثه التحـولات الإسـتراتيجية الناجمـة عـن الحـرب. فعلى المستوى الوطني فقد إندلع الخلاف بين قادة اليمين الجديـد (رونالـد رامسـفيلد، بـول ولفيتز، ريتشارد بيرل... الخ) والقادة المعتدلين (كـولن بـاول ومسـاعديه في وزارة الخارجيـة)، وقد ذهب اليمين الجديد إلى ضرورة الإمساك بالفرصة التاريخية والإطاحـة بالنظـام العراقـي لأنه مفتاح التغيـير في المنطقـة مـن خـلال إقامـة نظـام ديمقراطـي سـيكون مصـدر الإشـعاع والتغيـير في المنطقـة، وذهـب الإتجـاه المعتـدل إلى خطـورة الإنخـراط في هـذه الحـرب دون الحصول على الإجماع الدولي لأن هذه الحرب سـتتحول إلى مسـتنقع جديـد سيسـتنزف مـع مرور الوقت قوة الولايات المتحدة وهيبتها ومكانتها.

---

(1) سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 أيلول إلى سـجن أبـو غريـب، الـدار العربيـة للعلوم، ترجمة مركز التعريب والترجمة ، 2005 ، ط5 ، ص182 .

(2) سوسن العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص 208-209 .

كما أثار هذا الغزو على المستوى الدولي الجدل نفسه، حيث إضطر حلفاء الولايات المتحدة بإستثناء بريطانيا إلى معارضة هذا الغزو وأفشلوا جهود الولايات المتحدة في الحصول على الشرعية الدولية لتبريره[1].

وقد هدد الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بتهميش الأمم المتحدة ما لم تفلح بإتخاذ إجراء ضد العراق، الأمر الذي سيدفع بلادهِ التي لا تحتاج إلى موافقة الآخرين حول مسائل تتعلق بالأمن القومي الأمريكي، إلى التصرف منفردة، وقد تزامنت هذه التصريحات مع تقديم الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن تطالب فيه بتفويض من المجلس لإستخدام القوة ضد العراق[2]، وبعد نقاش طويل وجدل حاد بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، صدر القرار رقم (1441)، والذي رأى "أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق مادي لالتزاماتهِ المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة"، وذكر أن المجلس حذر العراق مراراً وتكراراً بأنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاتهِ المستمرة لالتزاماتهِ ، وعلى الرغم من صدور هذا القرار بالإجماع ، إلا أن القراءات المختلفة ولدّت انقسامات دولية حول مصطلح (عواقب وخيمة) الواردة في الفقرة (13)، الأمر الذي عارضته كل من فرنسا وروسيا وألمانيا ورأت العودة إلى مجلس الأمن لمناقشة الوضع أولاً، وقد سعت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا إلى إصدار قرار جديد يعطيها الحق بإستخدام القوة ضد العراق، بحجة إمتلاكه أسلحة الدمار الشامل وبناء علاقات مع تنظيم القاعدة، وقد حدت كل من فرنسا وروسيا والصين وألمانيا من صدور هذا القرار لقناعتها بان إستخدام القوة هذه المرة لا يحظى بالشرعية الدولية وهددت بإستخدام حق النقض[3].

وقد حاولت الولايات المتحدة الحصول على قرار من مجلس الأمن بضرب العراق بحجة إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وحاول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص287 .

(2) إيناس عبد السادة العنزي ، حرب – إحتلال – اتفاقية: ثالوث العلاقة بين العراق والفصل السابع ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2009 ، العدد (12) ، ص68.

(3) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1441/(2002)

(كولن باول) أن يقنع أعضاء مجلس الأمن بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وعرض أفلاماً ما إدعاهُ منشآت نووية ومختبرات متنقلة، وعندما فشلت في أخذ موافقة مجلس الأمن قامت قوات التحالف الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول بالعدوان على العراق في هجوم بري وبحري وجوي من قواعد عسكرية منتشرة في دول العالم ودول الخليج والبحر الأحمر[1].

ففي 19 آذار2003 أعلن الرئيس الأمريكي الحرب على العراق، وبدأت الحملة الجوية في 20 آذار 2003 بإطلاق غارات جوية مكثفة على بغداد ومدن أخرى، وبعد مقاومة عنيفة في بغداد ومحافظات أخرى تم إحتلال بغداد في 9 نيسان 2003. وكانت قوات الإئتلاف؛ التي إحتلت العراق بعد ثلاثة أسابيع من القتال؛ مؤلفة من قوات الولايات المتحدة و بريطانيا و أُستراليا و إسبانيا بالإضافة إلى قوات من حلف الناتو بما في ذلك حلفائها الجدد في أوربا الوسطى، وإستطاعت الولايات المتحدة من الحصول على تأييد لحملتها من (60) دولة[2].

وقد إرتكز التخطيط الأمريكي على ضرورة أن تكون الحرب على العراق حرباً واسعة النطاق، ويقوم بها حشد ضخم من القوات الأمريكية، وإن تنفيذ عملية ضرب العراق من خلال القوات الأمريكية سيحقق لها هدف السيطرة على العراق بسهولة أكبر، ناهيك عن إمتلاك القدرة على إستخدام هذا الحشد العسكري ضد أهداف أخرى في مرحلة ما بعد الإنتهاء من النظام العراقي، وفي نفس الوقت إرتكز التخطيط العسكري الأمريكي على أن تكون الحرب مع العراق حرباً تقليدية شاملة تبدأ بالقصف الجوي والصاروخي ضد الأهداف الإستراتيجية العراقية لتدمير المواقع

---

(1) سهيل حسين الفتلاوي، تدمير العراق بذريعة إزالة أسلحة الدمار الشامل ، بحث منشور على شبكة البصرة، 2005/5/1 ، ص5. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :

http//www.albassrah.net.php/index/152005

(2) Stephen A.Carney, Allied Participation in Operation Iraqi Freedom, Center of Military History, United States Army, Washington DC, 2011,p5.

الدفاعية العراقية ومن ثم البدء بعملية إجتياح بري من مداخل متعددة للأراضي العراقية[1].

وتميزت الحرب الأمريكية على العراق بالأساليب القتالية المبتكرة وحسب وسائط الصراع المسلح المتطورة ، بخاصة إستخدام قوات التحالف الأسلحة "الذكية" (Smart weapons) والتي يطلق عليها أيضاً أسلحة الدقة العالية (High fineness weapons)، والتي تتميز بالدقة العالية والقدرة على إصابة الأهداف العسكرية والتأثير فيها من مسافات بعيدة وكذلك السرعة العملياتية العالية[2].

وتشير المصادر العسكرية إلى أن القيادة العسكرية الأمريكية عندما قررت إستخدام هذه الذخائر "الذكية" رغبت في أن تخدم الهدف الإستراتيجي للحرب في أن تكون قصيرة وسريعة وحاسمة، وبأقل قدر من الخسائر الممكنة في الأفراد والمعدات وكذلك بين المدنيين، لذلك جهزت قواتها وخاصة الجوية بذخائر ذات دقة عالية في الإصابة وقوة تفجير ضخمة ذات تأثيرات متنوعة في التحصينات والمعدات والأفراد، وذلك في إطار منظومة من التكنولوجيا فائقة الدقة[3].

وقد قررت القيادة العسكرية الأمريكية في البنتاغون وقيادة هيئة الأركان المشتركة أن تستخدم في الحرب على العراق عدداً متزايداً من قنابل وصواريخ فائقة الدقة والموجهة بالأقمار الصناعية[4].

---

(1) احمد إبراهيم محمود، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى إحتلال العراق 1990-2003 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2003 ، ص161.

(2) إبراهيم إسماعيل كاخيا، الأسلحة الذكية المستخدمة في الحرب على العراق ، مجلة الفكر السياسي، دمشق، 2003/6/8 ، ص39 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :

www.reefnet.gov.sybooksproject.fikr173.pdf

(3) إبراهيم إسماعيل كاخيا ، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(4) حسام سويلم، الأسلحة والذخائر الذكية الجديدة المستخدمة في حرب العراق ، ملف الأهرام الرقمي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ، 2003، ص1، الموقع:

www.digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=220717&eid=209

وإستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأسلحة في حربها ضد العراق، أهمها[1]:

1. الصواريخ الجوية الموجهة: إستخدمت في الحرب الأمريكية على العراق خمسة طرازات من الصواريخ الجوية الموجهة،الأول: الصاروخ طراز (مافريك AGM-65 Maverick) وله مديات مختلفة ويمكن التحكم به تلفزيونياً حيث يشاهد الطيار الهدف ويطلق عليه الصاروخ، ومنها ما يمكن التحكم به عن بعد. والثاني: الصاروخ طراز (هارم AGM.88.Harm) والذي يعتمد على نظام الرادار المعادي الذي يهاجمه حيث يتوجه إليه مباشرة. والثالث: الصاروخ طراز (AGM.142.Havenap) والذي يمكن التحكم به بواسطة كاميرا. والرابع: الصاروخ الموجه (بوباي لايت) والذي يمكن توجيهه بواسطة الأقمار الصناعية. والخامس: الصاروخ الموجه طراز كروز (AGM.86.Crusie) والذي يمكن التحكم به من خلال نظام تحديد الموقع الأرضي (GPS) ويوجد منه طراز مزود برأس نووي.

2. القنابل الجوية الموجهة (Air Guided Bombs): ويمكن إحصاء اثني عشر طرازاً من القنابل الجوية الموجهة والتي أُستخدمت في الحرب الأمريكية العراقية وهذه الطرازات بإختصار هي: القنابل الجوية من طرازات (GBU10/12/16/24) وهي عبارة عن قنابل جوية موجهة بواسطة الليزر وتطلق من العديد من الطائرات الأمريكية. وهناك القنبلة الجوية الموجهة طراز (GBU28) والتي توجه بواسطة الليزر وتستخدم بصفة عامة ضد الدبابات والعربات المدرعة وضد قوات القيادة والسيطرة المحصنة والملاجئ. وهناك القنبلة العنقودية طراز (GBU-72) وتحتوي كل قنبلة على ثلاث براميل (حاويات) ، يحتوي كل برميل على (75) رطل من أوكسيد الأيثيلين الصناعي، وتحملها أنواع عديدة من الطائرات المقاتلة. وهناك القنبلة الجوية الموجهة من طراز (BLU-82) وكذلك القنبلة الجوية الموجهة طراز (MK-84)، وهناك القنابل الموجهة من طراز (GBU-96/97) والتي توجه بواسطة الأشعة تحت الحمراء (Intra-Red

---

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، المصدر السابق ، ص 39-44.

(Rays وهناك القنبلة الجوية الموجهة طراز (Mob) والتي يطلق عليها الجيش الأمريكي تسمية (أم القنابل) (Mother of Bombs) ولكن إسمها الحقيقي هو Air Blast Bomb Massive ordinance أي قنبلة هوائية للتدمير الشامل، وتتكون هذه القنبلة من ثلاث مكونات هي نترات الأمونيوم وبودرة الأمونيوم والبوليستر اللزج، حيث تؤمن نترات الأمونيوم العنصر الإنفجاري الأول في الهواء على مساحة واسعة وتحترق بودرة الأمونيوم التي تحتاج إلى كثير من الأوكسجين فتولد كتلة نارية قوية يساعدها البوليستر اللزج، ومع الإحتراق السريع للأوكسجين ينقص وجوده في الهواء بسرعة شديدة مما يؤدي إلى تفريغ سريع في دائرة قطرها كيلومتر مربع ويندفع الهواء لمليء الفراغ ويضغط بقوة على كل شيء يقع في تلك الدائرة، وتساعد في الضغط موجة تأتي من انفجار (8150) طن من المتفجرات غير التقليدية، وهي أقوى بكثير من مادة الـ (TNT) ويتم توجيه هذه القنبلة بواسطة نظام الـ (GBS) بواسطة الأقمار الصناعية وتلقى من طائرة نقل عسكرية طراز (C-130) من إرتفاعات عالية، وتحملها مظلة إلى هدفها بفضل توجيه مستمر من الأقمار الصناعية.

3. الصواريخ الجوية الموجهة المضادة للدبابات.

4. صواريخ الدفاع الجوي (Air Defense missiles): وإستخدمت القوات البرية الأمريكية خلال العمليات في العراق نوعين من صواريخ الدفاع الجوي وهما نظام الدفاع الجوي طراز باتريوت/باك 3 (Partriot pac-3) ونظام الدفاع الجوي طراز (أفينجر) (Avenger).

5. الصاروخ كروز المطور توماهوك بلوك-4: وقد لعب دوراً كبيراً في الحرب على العراق عام 2003 ، ويطلق من الجو من قاذفات القنابل طرازي (B2 – B52) ، وهو مزود برأس نووية أو تقليدية ويتوجه نحو هدفهِ بسرعة وبواسطة كومبيوتر موجود في رأس الصاروخ، وأدخلت تعديلات عليه بحيث يتم برمجته على أكثر من هدف ويوجه على هدف واحد منها.

6. أنظمة تكنولوجية مساعدة: من المعروف أن أسلحة الدقة العالية أو الأسلحة "الذكية" الموجهة تحتاج إلى مساعدة ضرورية سواء من وسائط الإستطلاع أو من أنظمة الكشف والقيادة والتحكم والتوجيه. ومن أبرز الأنظمة التكنولوجية المساعدة أقمار التجسس طرازي (لاركروس) و (KH-1)، وقد أطلقت الولايات المتحدة ستة أقمار للتجسس فوق العراق من الطرازين المذكورين حيث تقوم بمسح مسرح العمليات العراقي على مدار الساعة، وخاصة لكشف إطلاق وتحليق الصواريخ العراقية الباليستية من طراز (سكود)، وكذلك إستخدمت الولايات المتحدة الطائرة الروبوتية طراز (بريداتور) (Predator) للإستطلاع لمراقبة مواقع الدفاع الجوي العراقية، وتستخدم كذلك في مهام الإستطلاع وإدارة النيران[1].

وبالنسبة للقوات الجوية فقد إستخدمت الولايات المتحدة عدداً من الطائرات أهمها: الطائرة (بي 1 وبي 2 سبيريت B2 Spirit) والتي تتميز بشكلها الغريب الذي يشبه مثلثاً ذو قاعدة مسننة، ويساعدها هذا التصميم في تظليل نظم الرادار المعادية، إضافة إلى ما تحتويه من معدات الكترونية تصعّب مهمة رصدها، وتستطيع هذه المقاتلة تنفيذ مهامها من إرتفاعات عالية دون رصدها. بالإضافة إلى الطائرة (B52) والتي صممت كقاذفة للقنابل النووية لكن الولايات المتحدة إستخدمتها في معارك عدة في إسقاط قنابل تقليدية. بالإضافة إلى طوافة (بلاك هوك) والمصممة للإنتقال سريعاً إلى أماكن القتال وتقل أو تجمع قواعد أو معدات. فضلاً عن طائرة (الأباتشي AH-46) والتي تعتبر مروحية القتال الرئيسة لدى الجيش الأمريكي وهي مسلحة تسليحاً قوياً، كما إنها مهيأة للقتال ليلاً ونهاراً، وقد صممت مروحية الأباتشي لتتمكن من اقتحام مواقع العدو وضرب أهدافه على مسافة قصيرة، ويستخدم ملاحو الأباتشي صور فيديو وصور ملتقطة عن طريق الاستشعار الحراري لتحديد أهدافهم[2].

(1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، مصدر سبق ذكره ، ص 48.

(2) يونس عودة، الأسلحة المستخدمة في الحرب على العراق ، بحث منشور في مجلة الجيش اللبناني ، العدد (214) ، نيسان ، 2014 ، ص5-10، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع:
www.lebarmy.gov/lb/ar/armymagazine/issues214.

وإستخدمت الولايات المتحدة في حربها على العراق أسلحة عشوائية وضارة بشكل خاص وتحظرها الإتفاقيات الدولية، فقد إستخدمت الولايات المتحدة سلاحاً خارقاً من نوع نابالم إلى جانب ذخائر فسفورية بيضاء ضد أهداف أرضية في مناطق مكتظة بالسكان، وإستخدم الإحتلال أيضاً ذخائر اليورانيوم والقنابل العنقودية، وكلاهما ينتهكان الحظر العالمي لإستخدام الأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية أو أذى عشوائي[1].

والساسية الإعلامية التي طبقتها الولايات المتحدة في الحرب على العراق عام 2003 كانت أكثر تطوراً من السياسات الإعلامية في حروبها السابقة، وتميزت السياسة الجديدة التي بدت بوادرها سنتين على الأقل قبل بدء الحرب، في معالجة إعلامية شبه يومية، بنيت على مبدأ محاولة الإقناع المسبق للرأي العام العالمي بنتائج الحرب ، لذا تم تنظيم التدفق الإعلامي بشكل أسست عليه النتائج بعد إنتهاء المعركة. وتوجهت المعالجة هذه نحو بناء قالب خيالي لدى المتلقي وكان هذا القالب مهيئاً لإستقبال نوعية النتائج التي سعت المعركة لتحصيلها. وفي الفترة التي سبقت إحتلال العراق، أصبح موضوع الحرب التي تهدد بشنها الولايات المتحدة على العراق تغطي صفحات وسائلها الإعلامية المكتوبة و شاشات إعلامها المتلفز و قنواتها الفضائية ومواقع شبكات الإنترنت الإعلامية و الإتصالية، وحصل كل هذا والحرب لم تقع بعد، أي أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى إن الحرب واقعة لا محالة.

وفي 9 نيسان 2003 تم احتلال العراق، وكان من أقسى نتائج الإحتلال الأمريكي للعراق، إنهيار الدولة التي قارب عمرها قرن من الزمن، وأجهزت قرارات الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) على المتبقي من مؤسساتها، وحلّ شخصياً عبر ما

(1) U.S Violates Chemical Weapons Convention, http//www.wikileaks.org/wiki/us/violates-chemical-weapons-convention

يسمى (بسلطة الائتلاف) محل الدولة العراقية[1]. ونجم عن الإحتلال وغياب الدولة فراغ دستوري، إذ أبطل فعلياً الدستور المؤقت الصادر عام 1970 وعدد غير قليل من القوانين والأنظمة والتعليمات، ونجم عن كل ذلك غياب الأجهزة الأمنية والعسكرية ومؤسسات الدولة الأخرى، وساعد ذلك في إنتشار عمليات السلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة والمواطنين[2].

وحُلت أجهزة الدولة (الجيش- الأمن) بقرارات من قبل الحاكم المدني في العراق (بول بريمر)، فقد عمد الإحتلال الأمريكي مباشرة إلى حل الجيش العراقي ذو الخبرة الميدانية التي جعلته واحداً من الجيوش المحترفة، كإجراء أمريكي يبدد هواجسهُ حول العقيدة القتالية للجيش العراقي وأساسه الفكري[3]. فقد دعا الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) عام 2003 إلى حَلّ الجيش العراقي، على الرغم من عدم وجود أسباب مبررة[4]. فقد صدر أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (2) لعام 2003، حول حل كيانات عراقية، وقد حدد المؤسسات المنحلة بموجب الأمر المشار إليه، ومنها الجيش بتشكيلاته من سلاح جوي ودفاع جوي واستخبارات عسكرية... الخ[5].

وعلى أثر ذلك وكرد فعل للإحتلال وبعد 72 ساعة قامت منظومة عراقية شعبية لمقاومة الإحتلال.

وبعد أن أصبح الإحتلال الأمريكي في العراق أمراً واقعاً، إعترف مجلس الأمن بالأمر الواقع وأصدر القرار المرقم (1483) في 22 أيار 2003 إذ حدد مسؤوليات

---

(1) عبد الإله بلقزيز ، المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولينيالية للعراق ، من كتاب: إحتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي (32) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ط1 ، ص118 .

(2) عبد الحسين شعبان , الإحتلال وتوابعهُ في ضوء القانون الدولي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2003 ، العدد (297) ، 2003 ، ص60-61 .

(3) قحطان كاظم الخفاجي , مستقبل الدور الأمريكي للعراق في ظل الإحتلال الأمريكي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009 ، العدد (15) ، ص75 .

(4) التقرير الإستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2008، ص130.

(5) الوقائع العراقية، العدد 3977، 2003 ، ص4 .

الإحتلال في إدارة شؤون الدولة العراقية، كأمر عاجل ومؤقت لحين تمكين الشعب العراقي من تحديد مصيره وتهيئة مستلزمات حياته الأساسية، إذ نص القرار على (إن مسؤولية العراق هي بيد الإحتلال الذي يسعى إلى تكوين إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة بالشعب ومعترف بها دوليا)[1].

لكن ظلت الولايات المتحدة تتملص من مسؤوليات الإحتلال، ومن أبرز مظاهر التملص من المسؤوليات هو عدم الإعلان عن إنهاء الحرب أو إنهاء العمليات القتالية تماماً وذلك بهدف إبقاء الأوضاع معلقة والخيارات محدودة وكلها بيد ذلك[2].

وقد أيد القرار (1483) قيام الشعب بتكوين إدارة مؤقتة تنهض إلى جانب الإحتلال بوصفها إدارة انتقالية تمهيداً لتمكين الشعب العراقي من إقامة حكومته الشرعية وفقاً للفقرة التاسعة من القرار (1483). ووفقاً لذلك أصدر المدير التنفيذي لسلطة الائتلاف العديد من الأوامر والمذكرات والتعليمات، وفي 13 تموز 2003 تم تشكيل مجلس الحكم الذي ضم (25) عضواً، فأصدر مدير سلطة الائتلاف في اليوم نفسه اللائحة التنظيمية رقم (6)، وإعترف بموجبها بمجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيسة للإدارة العراقية، إلى أن يشكل الشعب العراقي حكومة تمثله، يعترف بها المجتمع الدولي. ويمكن وصف مجلس الحكم من الناحية القانونية بأنه أقرب إلى المجلس الإداري أو السياسي الذي يقوم بمهمات تعاون سلطات الإحتلال[3].

وعلى غير ما توقعته الإدارة الأمريكية، فقد واجهت القوات الأمريكية في العراق مقاومة عنيفة في العديد من مدن العراق، مما إضطرها الى إستخدام مختلف أنواع الأسلحة لضرب المقاومة وتدمير المدن[4].

فبسبب إزدياد المعارك ضد القوات الأمريكية في العراق، لجأت الولايات المتحدة إلى إستخدام القوة الجوية كبديل عن الجنود الأمريكان، وقد أشارت

---

(1) www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1483/(2003)

(2) عبد الحسين شعبان , المصدر السابق , ص 64-65.

(3) المصدر نفسه ، ص69 .

(4) سهيل حسين الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره , ص 5.

الإحصائيات التي حُصل عليها من القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية إلى زيادة ضخمة في عدد المهام الجوية الأمريكية، وقد تم إستخدام تكتيك القنابل ذات القوة الكبيرة في المناطق السكنية لاستهداف جيوب مقاتلي المقاومة، وكلما طال الإحتلال الأمريكي للعراق كانت القوة الجوية المستخدمة أكبر، وهو السيناريو الذي يشبه إلى حد كبير سيناريو الحرب الفيتنامية[1].

وقد مرت الولايات المتحدة بأشد مراحل ضعفها ووهنها بسبب العمليات التي كانت تعترض قواتها في العراق، وإنها كانت على وشك إعلان هزيمتها رسمياً لولا تداخل عوامل عدة ساعدت في إنقاذها وعودة الروح إلى مشروعها في العراق، وارتفعت أصوات كثيرة داخل الإدارة الأمريكية وخارجها تطالب بالإنسحاب الفوري وليس المجدول للخروج من العراق تجنباً للهزيمة الوشيكة، حتى وإن إنزلق العراق إلى حرب أهلية شرسة، فيما تصاعدت حدة الرفض الشعبي الأمريكي لبقاء القوات الأمريكية في العراق إلى مستويات عالية هددت إستمرار إدارة (بوش) في الحكم، وبلغت المطالبات حداً طالب فيه الأمريكيون الكونغرس بوقف تمويل الحرب، للضغط على إدارة الرئيس السابق (جورج بوش) من أجل عودة الجنود الأمريكان وإخراجهم من مأزقهم[2].

وقد إنتهجت إدارة (بوش) تكتيكات متعددة لا تخل بالإستراتيجية المعتمدة في العراق، إذ تبنى الجنرال (ديفيد باتريوس) في عام 2007 خطة زيادة عدد القوات أو خطة (الحشد العسكري) بحدود (30) ألف جندي في عام 2007.

وإعتمدت خطة الجنرال (ديفيد باتريوس) على مبدأ السيطرة على الأرض بوحدات قتالية صغيرة والبقاء فيها بدلاً من حصار وقصف مدن المقاومة من خارجها، ومن ثم ضرب سكان تلك المدن بصورة عشوائية من داخلها بقسوة تهدف إلى عزل

---

(1) سيمور هيرش ، الحرب الجوية الموسعة في العراق تقتل المزيد من المدنيين ، من كتاب : الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي ، دار الشروق ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص75 .

(2) رائد الحامد، مصدر سبق ذكره ، ص86-87 .

المقاومين ورفضهم من قبل سكان تلك المدن (فقدان البيئة الآمنة أو الحاضنة الاجتماعية)، بالتزامن مع بناء القوات الأمنية، وهي الخطة التي عزا إليها الجنرال (ديفيد باتريوس) تحسن الوضع الأمني وتقليل الخسائر الأمريكية[1].

وبعد خمس سنوات من الإحتلال، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق إتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، بسبب الخسائر المادية والبشرية التي تلقتها الولايات المتحدة، وبسبب رغبة الولايات المتحدة لإخراج العراق من وصاية وتدخل الأمم المتحدة وللسماح للولايات المتحدة بقيادة عمليات أحادية الجانب مع العراق، ولكي يصبح وجود القوات الأمريكية تعاقدياً غير محدد بفترة زمنية وإضفاء الشرعية على وجودها، وجاءت هذه الاتفاقية ليصبح الإتفاق مباشراً بين العراق والولايات المتحدة، الأمر الذي سيحرر الأخيرة من قيود الأمم المتحدة على شرعية وقانونية وجود قواتها[2].

فبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (1546) وتسمية قوات الإحتلال بالقوات متعددة الجنسيات، وبعد أن أصبح وجودها مرهوناً بطلب الحكومة العراقية التي تقوم بتجديده كل سنة، ولأجل القفز على هذه المعطيات والتهرب من التزامات المحتل بموجب الإتفاقيات الدولية، والتخلص من أحكام القرار (1546) بشأن تجديد الوجود الأمريكي، تمخضت فكرة إبرام الاتفاقية، لإيجاد مركز قانوني جديد يقوم على أساس التعاقد بين دولتين مستقلتين وذاتا سيادة كما يبدو في ظاهر الأمر[3].

وتهدف الإتفاقية الى إظهار أن إدارة (بوش) قد خرجت منتصرة في الحرب، وبما يسمح بسحب جزء من القوات لتخفيف ضغط الديمقراطيين وغالبية الشعب الأمريكي المعارضين لإستمرار الوجود الأمريكي في العراق، بسبب حجم الخسائر

---

(1) المصدر نفسه ، ص 87.

(2) التقريرالإستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2009، ص15.

(3) إبراهيم احمد السامرائي،الإتفاقية العراقية الأمريكية ، قسم الدراسات القانونية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين ، 2008 ، ص3.

البشرية هناك[1]. فالولايات المتحدة إستخدمت الإتفاقية الأمنية كغطاء للهروب من العراق بعد أن تلقت قواتها ضربات كبيرة وأصاب ذلك المرتكز الاقتصادي للولايات المتحدة من جراء غزو العراق وأفغانستان[2].

وبالإتفاق الثنائي بين حكومتي الولايات المتحدة والحكومة العراقية، وبموجب الإتفاقية الأمنية في 17 تشرين الثاني 2008 ، تم تحديد جدول زمني للإنسحاب من العراق على أُسس تم تضمين أهم بنودها في وثيقة الأمن القومي الأمريكي للعام الدراسي 2010 وهي الوثيقة التي أوصت بالحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، وإعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق إنسحاب مسؤول، على أن يتم سحب القوات من العراق في نهاية عام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية[3].

ففي 27 أيار 2010 تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي لعام 2010 وهي الأولى في عهد الرئيس (أوباما) وفيما يتعلق بالعراق، ركزت الوثيقة على سحب القوات العسكرية في نهاية العام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الإستراتيجية والحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة. ولم تشر الوثيقة إلى تهديدات أو مخاوف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي يكون مصدرها العراق تستوجب البقاء فيه واقتصرت على بقاء عراق ذو سيادة قوي ومستقر وقادر على الإعتماد على نفسه مع دعم أمريكي لحكومة عراقية عادلة ومسؤولة تمثل العراقيين وتعمل على حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، إلى جانب التزام الولايات المتحدة المستمر بعراق ديمقراطي وحكومة منتخبة[4].

---

(1) إيناس عبد السادة العنزي، مصدر سبق ذكره ، ص84 .

(2) وليد الزبيدي، العراق: مستويات الصراع بين إرادتين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، العدد 373، ص20.

(3) رائد الحامد ، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(4) رائد الحامد ، مصدر سبق ذكره ، ص81-82 .

وعلى الرغم من إنسحاب القوات الأمريكية من العراق إلا أن هناك وجود مدني واسع يشمل جغرافية العراق على أشكال متعددة في مجالات العمل الخيري ومنظمات المجتمع المدني تمارس فيه الولايات المتحدة أدواراً مزدوجة، فضلاً عن آلاف العاملين في سفارة الولايات المتحدة في بغداد حيث تحتفظ الولايات المتحدة بأكثر من ثلاثة آلاف موظف في أكبر سفارة لها في العالم، بالإضافة إلى الإستثمار في مجال الحماية الأمنية بإستخدام المتعاقدين الأمنيين لحماية المؤسسات الحكومية والشخصيات الأجنبية وبعض الشخصيات العراقية المهمة[1].

إن وقوع الولايات المتحدة في التجربة العسكرية العراقية فرض عليها إعادة النظر في جميع إستراتيجياتها وفكرها العسكري، فقد فشلت نظريات "الحرب النظيفة" الأمريكية التي تقول بإمكانية كسب الحرب عن بعد ودون خسائر بشرية، وظهر أن أقمار التجسس الأحدث لديها لا تغني عن بنيةٍ مخابراتيةٍ تقليديةٍ على الأرض قادرة على إختراق بنية المجتمعات المستهدفة، كما ثبت عجز الأسلحة الذكية عن كسب الحروب بمعزل عن المشاة، وضرورة العودة إلى تطوير الأسلحة التقليدية من ناقلات الجند والمدرعات وأسلحتها، كما الأسلحة التقليدية وتجهيز الجنود، وظهر أيضاً عدم جدوى القواعد العسكرية الكبيرة وضرورة إبدالها بأنواع متعددة من القواعد الصغيرة، التي يمكن إيقاظها وإستعمالها لدعم الحكومات والأنظمة التابعة، وأظهرت التجربة العراقية ضرورة إعطاء أهمية أكبر بكثير لسلاح المشاة وللمقاتلين على الأرض[2].

مما تقدم نجد إنه بالرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة، إلا إنها لم تتخلى عن فكرة شن حروب تقليدية، فإستهلت عقد التسعينات من القرن الماضي بحرب على العراق عام 1991، وتذرعت الولايات المتحدة بأن الحرب على العراق هدفها هو تحقيق الأمن و السلم الدوليين، إلا إنه في

(1) المصدر نفسه ، ص100.

(2) عصام نعمان وغالب أبو مصلح , حقيقة العصر : إنهيار النظام الإقتصادي الدولي وإنتهاء القيادة الأمريكية للعالم ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط1 ، 2009 ، ص75-76 .

حقيقة الأمر نجد إن الولايات المتحدة خاضت الحرب من أجل تحقيق مصالحها قبل كل شيء، بطريقة تحقق لها القيادة العالمية و تعزيز مكانتها الدولية، ويحقق لها أكبر نفوذ في المنطقة.

وقامت بتفسير قرارات مجلس الأمن فيما يخص العراق على إنها تفويض لها بإستخدام القوة العسكرية، ولأن الولايات المتحدة أرادت إستعراض قوتها في هذه الحرب فإنها لم تتردد بإرسال قوات برية. وبالرغم من إدعاء الولايات المتحدة بإستخدام أنواع جديدة من الأسلحة الذكية فائقة الدقة والتي لا تسبب خسائر للمدنيين، إلا إن القنابل غير الموجهة سببت خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات.

وقامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على العراق و تصرفت خارج نطاق مجلس الأمن من خلال فرضها مناطق الحضر الجوي. وأنهت الولايات المتحدة الأمريكية عقد التسعينات بحرب على كوسوفو عام 1999، وجاءت هذه الحرب من أجل تطبيق مجموعة معايير ومبادئ تتعلق بإمكانية التدخل في أي دولة لأسباب إنسانية أو لأسباب أخلاقية، ودون الحاجة إلى تفويض من الأمم المتحدة، وجعلها أساساً للعلاقات الدولية.

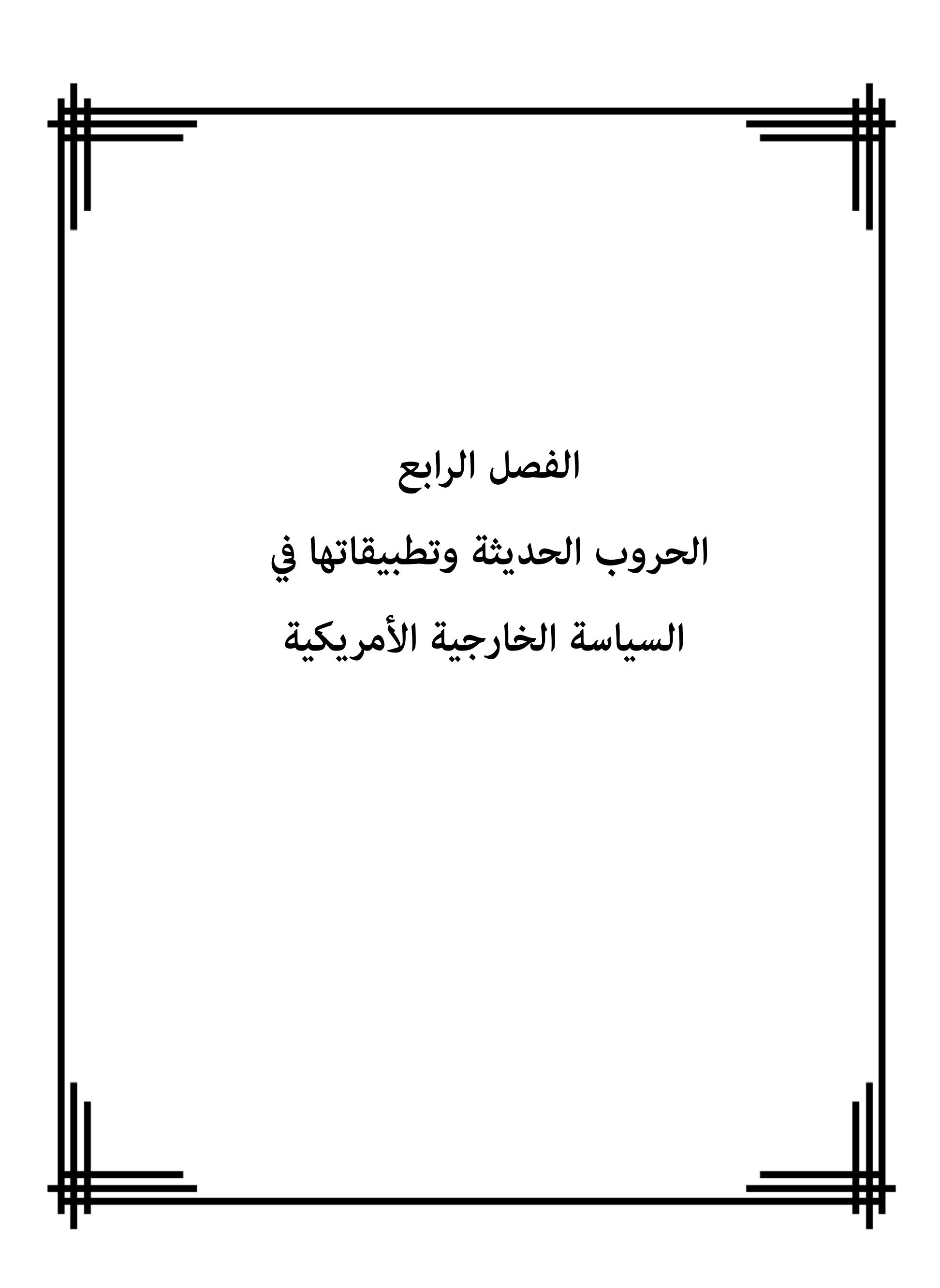
وقد أكدت الولايات المتحدة على مشروعية العمل العسكري ضد كوسوفو، على الرغم من إنها أقدمت على إستخدام القوة العسكرية تجاه كوسوفو دون الإنتظار لصدور قرار من مجلس الأمن يسمح لها بذلك، وتحول مجلس الأمن إلى مجرد أداة لإضفاء المشروعية على قرارات الناتو بالتدخل في كوسوفو. وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة راهنت على حرب سريعة على كوسوفو، والتي ستكون نموذجاً لحروب المستقبل، وفقا لنظرية الإشتباك الآمن، ومحاولة توفير أقصى قدر من الأمن للقوات المهاجمة، مع إيقاع أكبر قدر من الخسائر في القوات المعادية، وذلك من خلال عمليات القصف الجوي، إلا إنه إتضح فيما بعد إن النصر لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة قوات برية في العمليات العسكرية.

وفي بداية الألفية، إستغلت الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول 2001 لتبرير حربها على أفغانستان وإحتلالها، وتبرير حروبها القادمة في إطار نظرية الحرب الإستباقية والوقائية، فقد شكلت هذه الأحداث فرصة ذهبية للولايات المتحدة لإعادة صياغة التوازنات الستراتيجية في العالم و بخاصة في آسيا الوسطى.

وقامت الولايات المتحدة بتهميش الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، فقد بدأت حربها على أفغانستان بعمليات قصف جوي بالإضافة إلى التدخل البري وإنتهت بإحتلالها. وبعد أفغانستان طرحت الولايات المتحدة مبادرتها لتغيير النظام العراقي بالقوة المسلحة بوصفه ِيشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وقد إختارت العمل المنفرد والوقائي لتحقيق ذلك، وبدأت الحرب بعمليات قصف جوي مكثفة ودخول قوات برية وإحتلال العراق.

وتميزت هذه الحرب بإستخدام الأساليب القتالية المبتكرة وإستخدام الأسلحة الذكية ذات الدقة العالية القادرة على إصابة الأهداف العسكرية والتأثير فيها من مسافات بعيدة، فضلاً عن إستخدام أسلحة محرمة دولياً كالأسلحة الكيماوية، وتميزت هذه الحرب أيضًا بالسرعة العملياتية العالية. وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة كانت ترغب بحرب سريعة وقصيرة وحاسمة، إلا إنه بعد إحتلال العراق تشكلت منظومة مقاومة شعبية مسلحة ضد الإحتلال، وأقامت الولايات المتحدة حكومة عراقية كوسيلة للخروج من المأزق العراقي الذي صار أشبه بالمستنقع الفيتنامي، وإنتهت بإنسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وبعد كل هذه الحروب التقليدية حاولت الولايات المتحدة إستخدام أنواع أخرى من الحروب تستطيع من خلالها إسقاط الأنظمة و تفكيك الدول وإلحاق الدمار بها دون الحاجة إلى إستخدام قوات عسكرية ودون تقديم خسائر مادية وضحايا بشرية.



الفصل الرابع

الحروب الحديثة وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الرابع

الحروب الحديثة و تطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

دفع التطور التقني والتكنولوجي المسؤولين في الولايات المتحدة إلى إستغلال مخرجات هذا التقدم لشن حروب إعلامية و حروب نفسية وحروب فضاء الكتروني على الخصوم، وقد تحولت الولايات إلى هذه النوع من الحروب لمجموعة من الأسباب، أهمها محاولة الولايات المتحدة الأبتعاد عن أستخدام الأدوات العسكرية المباشرة في شن الحروب، و تقليل النفقات المادية والبشرية التي تترتب على التدخل العسكري، والتخلص من أزمة شرعية الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك فأن هذه الحروب لا تحتاج إلى تحضير ساحات معارك تقليدية.

ولذلك جاء هذا الفصل ليبحث في الحروب الإعلامية والنفسية وحروب الفضاء الإلكتروني، من حيث مفهومها وأهدافها وخصائصها وأدواتها و تطبيقاتها، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: الحروب الإعلامية و النفسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني: حرب الفضاء الإلكتروني في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول

الحروب الإعلامية و النفسية في السياسة الخارجية الأمريكية

أتاح تطور وسائل الإعلام للولايات المتحدة فرصة كبيرة لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية والثقافية دون حشد جيوش، فإعتدمت على إسلوب إختراق العقول والتأثير فيها معتمدة على نظام متطور من الأدوات والأساليب لينفذ إلى أعماق الذات البشرية و يخاطب العواطف فأصبحت وسائل الإعلام تصل إلى مختلف الشرائح والأصناف دون أي مجابهة تذكر. وتزايدت أهمية الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية، وبنت جيوشاً إعلامية بنفس الإهتمام الذي بنت فيه جيوشها العسكرية، و عَدّت الولايات المتحدة جيوشها الإعلامية على أسس وقواعد علمية، مزودة هذه الجيوش بأحدث الوسائل التي تمكنه من أداء مهمته، ولعل هذه الإهتمام ببناء الجيوش الإعلامية نشأ في الأساس من التطور الكبير في الثورة التكنولجية والإتصالية، والتي أتاحت له أن يصبح قوة لها تأثيرها البالغ على الإنسان و في شتى مجالات الحياة، وهذا التأثير أصبح يتجاوز حدود الزمان و المكان، لذلك فقد أصبح الإعلام سلاحاً تستخدمه الولايات المتحدة للتأثير في الدول، وأصبحت هناك حروباً إعلامية قائمة بذاتها.

وقد أدى تطور وسائل الإعلام والإتصال إلى تطور أدوات و أساليب الحرب النفسية و التي أصبحت حربا قائمة بذاتها لها أساليبها وخصائصها وأدواتها الخاصة، وأصبحت الحروب النفسية حروباً مستمرة في عملها سواء كانت هناك معارك حربية أم لم تكن، فالحرب النفسية لا تعرف حالة الحرب أو السلام.لذلك جاء هذا المبحث ليوضح ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم و أهداف الحروب الإعلامية والنفسية.

المطلب الثاني: تطبيقات الولايات المتحدة للحروب الإعلامية والنفسية.

المطلب الأول

مفهوم وأهداف الحروب الإعلامية والنفسية

أولا: مفهوم وأهداف الحرب الإعلامية

يعيش العالم اليوم مرحلة متقدمة من التقدم التقني حيث ثورة المعلومات الشاملة وثورة وسائل الاتصال الحديثة التي بلغت الأقمار الصناعية، وثورة الحاسبات الالكترونية التي امتزجت مع وسائل الاتصال والثورة المعرفية الجديدة، وشبكة الانترنت التي لخصت وربطت هذه الثورات المندمجة[1].

وأضحت حرب الإعلام منذ الحرب العالمية الأولى ملازمة لحرب الصواريخ والطائرات والمدفع والبندقية، وأصبح من المعروف أن الخاسر في حرب الإعلام هو خاسر لا محالة في النهاية، حتى لو احتلت دباباته مواقع عدوه، وقبع جنوده فوق صدور المهزومين[2]. وأصبحت وسائل الإعلام أدواتاً فاعلة لنقل أفكار معينة وإحداث تأثيرات على الصعيد الفردي والجماعي وتحقيق غايات ومرامي تعمل من أجل تحقيقها الجهات التي تعتمد هذه المفاهيم في تعاملها مع الآخرين[3].

فالثورة الإعلامية والاتصالية قد حققت تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة وأدت إلى تغيرات عاصفة في ميدان الحياة الاجتماعية وفي مجال القيم والمفاهيم وأنماط السلوك عند البشر، فالقيم تتغير بدرجة متسارعة ووسائل الإعلام التي تهاجم العقول تروج لمجموعة متقاربة من القيم، وان المخاطر التي ترافق وسائل الإعلام توشك بطريقة أن تؤدي إلى تفكيك أساليب الحياة والتفكير التي تجسد الطابع الوطني[4].

---

(1) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010 ، ط3، ص233-235.

(2) بسام خالد الطيارة ، الإعلام المعاصر – دراسة تحليلية ألسنية للنظريات الإعلامية الحديثة مع أمثلة وشواهد ، دار البراق، بيروت ، 2005 ، ط1 ، ص23 .

(3) سلام خطاب الناصري ، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية : دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي ، جروس برس ، لبنان ، ط1 ، 2000 ، ص86.

(4) المصدر أعلاه، ص 100.

إن الإعلام كان وما يزال أحد وسائل الصراع بين الدول، وان هذا الاستخدام أصبح شديد التأثير وبالغ الخطورة بفضل الأجهزة التقنية الحديثة التي أعطته إمكانية الوصول إلى أهدافه المباشرة بالقدرة التي وفرها على اختراق الحواجز وتخطي الاستحكامات بدون وجود إمكانية أعاقته من الوصول إلى أي بقعة من بقاع الأرض، مما جعل الإعلام يستخدم كواحد من أساليب الغزو والاختراق الأشد فعالية والأقل تكلفة وخطورة من الغزو العسكري المباشر، ويشير مفهوم حرب الإعلام إلى مجمل الأنشطة الإعلامية والفكرية والثقافية التي توجهها جهة أو عدة جهات نحو مجتمعات وشعوب معينة بهدف تكوين إنسان في الاتجاهات السلوكية والقيمية أو أنماط أساليب من التفكير والرؤية والميل لدى تلك المجتمعات والشعوب بما يخدم مصالح وأهداف الجهة أو الجهات التي تمارس عملية الغزو[1].

ويمكن تعريف حرب الإعلام بأنها جميع الأدوات والوسائل المتاحة المبتكرة والتي يمكن أن يلجأ إليها العقل البشري للتأثير على خصمه لغرض إقناعه، إخضاعه، تضليله، الهيمنة على فكره، هدم شخصيته و تحطيم معنوياته.

وحرب الإعلام مثلها مثل المعارك العسكرية تستلزم تحضيراً وتخطيطاً مسبقاً يتجاوز في معظم الأحيان متطلبات الحرب الميدانية، ذلك أن المعركة العسكرية تكون محصورة في الزمان والمكان بينما المعركة الإعلامية تتجاوز مكان المعركة وزمان القتال لتمتد إلى الرأي العام العالمي، وقد ساعد تطور وسائل الإعلام وتواصلها في جعل المعركة الإعلامية أكثر حدة لأسباب عديدة من أبرزها إمكانية الوصول إلى أعداد هائلة من الرأي العام بسرعة تتزامن مع سرعة الأحداث على أرض المعركة.

وتدل الموازنات المرتفعة المخصصة للإعلام على الدور الأساسي الذي يلعبه الإعلام في حسابات الربح والخسارة. ويمكن تقسيم الحرب الإعلامية إلى نوعين بشكل عام: النوع الأول يصب في إستراتيجية تداركية هدفها تدارك تداعيات الرأي العام (الداخلي والخارجي) جراء ما يصل إليه من أخبار قد تكون مثبطة لعزم الجهة

(1) المصدر أعلاه ، ص84.

الداخلية مثل الخسائر الفادحة في الأرواح (الولايات المتحدة /العراق) أو المثيرة للرأي العام الدولي مثل جرائم الحرب، كما تلجأ العديد من الجيوش إلى هذا النوع من الحروب الإعلامية لتدارك ردات فعل الرأي العام الدولي والخارجي على الخسائر التي تسببها جيوشها (الحرب على العراق عام 1991). أما النوع الثاني فيصب في إستراتيجية تحضيرية، ومن أهداف الحرب الإعلامية المسبقة في هذه الحالة التحضير لعمليات عسكرية وسياسية مقبلة عبر تحضير الرأي العام (المتلقي للمعلومات) لتسهيل تقبلها وكأنها نتيجة طبيعية لسير الأمور[1].

وتهدف حرب الإعلام من الناحية السياسية إلى تحطيم الثقة بالنفس، وإغراق الدول بالمعلومات وجعلها غير قادرة على السيطرة على حجم ونوع المعلومات التي تصل إلى شعوبها وصعوبة حصر الأضرار الناجمة عنها، والتركيز على خصوصيات الدول، والعمل على تهديد الوحدة الوطنية، وتنشيط الحركات التي تزعزع النظام القائم وإثارة التذمر وخلق الشك في السياسة الخارجية والداخلية وإثارة مشاعر المعارضة.

وبفعل عوامل الاندماج والتفكك فان الثورة في مجال الإعلام والاتصالات عملت على فتح حدود الدولة السياسية واختراق سيادتها، ومن ثم فقدت الدولة القومية قدرتها على التحكم في سياستها الداخلية والخارجية مما يدفعها للانسياق وراء سياسات الدول المسيطرة على وسائل الثورة المعلوماتية[2].

وأصبحت الثورة في مجال الإعلام والاتصالات بمثابة قوة دفع لإحداث المزيد من التغيير في العلاقات الدولية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولم تعد هناك قضايا سياسية واقتصادية حكراً على دولة ما مهما كان حجم أو قوة نظام حكم هذه الدولة، ولم تعد الحدود تمثل أي عائق أمام انتقال هذه القضايا سواء

(1) بسام خالد الطيارة، مصدر سبق ذكره ، ص24-26 .

(2) فادية عباس هادي ، الأثر السلبي للثورة المعلو – اتصالية : انهيار سيادة الدولة ، المرصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (7) ، 2008 ، ص72 .

الجيدة منها أو السيئة، ولم يعد هناك مكان للحدود السياسية أمام تـدفق المعلومـات وتـأثير الإعلام[1].

فالثورة التقنية التي رافقت تطور وسائل الاتصال حولـت العـالم إلى مـا يشـبه القريـة الصغيرة، حيث بات بمقدور الجميع أن يعرفوا الكثـير مـن الأشـياء في آن واحـد ، وألغـى مـن الناحيـة العمليـة الحـواجز الجغرافيـة بـين الـدول والشـعوب ، فسـهل بـذلك عمليـة التـأثير المتبـادل، وقسـم العـالم إلى منـاطق مـؤثرة ومنـاطق متـأثرة حسـب القـدرات الإعلاميـة والتكنولوجية.

وقد غيرت تكنولوجيا الإعلام إحدى أهم ركائز سيادة الدولـة وهـي الـتحكم في أراضي وأجواء التراب الوطني، فاستعمال الأقمار الاصطناعية – على سبيل المثال – غير مـدى شـمول السيادة على المجال الجوي، ولعل أخطر تقنيات هذه الثورة الإعلامية الجديدة هـي الشـبكة العالمية (الانترنت)[2]. وترتب أيضاً عـلى ثـورة الإعـلام والاتصـالات نتـائج مـن أبرزهـا إضـفاء الطابع الدولي على وسائل الاتصال الجماهيري، وأضحى من الصعب التمييز بين ما هو إعـلام وطني وما هو إعلام دولي، فضلاً عن التأثير في عملية اتخـاذ القـرار السـياسي[3]. وبالنسـبة إلى الأهداف العسكرية، فتهدف حرب الإعلام إلى إلغاء الميزة الدفاعية للحدود الطبيعية، وكذلك إلغاء ميزة العمق الجغرافي للدول.

وتهدف حـرب الإعـلام إلى تغيـير السـلوك مـن جانـب الجهـة القائمـة بـالحرب، فهي تهدف إلى الحصول على عقول الأفراد في حرب دعائيـة للتـأثير في آراء وعواطـف

---

(1) محمد نعمان جلال ، العولمة بين الخصائص القوميـة والمقتضـيات الدوليـة ، السياسـة الدوليـة ، مركـز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (145) ،2001 ، ص47 .

(2) سعيد الصديقي ، القوى السياسية عبر الوطنية :قراءة في تأثير الفـاعلين غـير الحكـوميين في السياسـات العالمية ، من كتاب السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية ، سلسـلة كتـب المسـتقبل العـربي ، (52) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2006 ، ص84 .

(3) صالح عباس الطائي ، مستقبل الأمركة : تساؤلات في ضوء ثورتي الاتصال والمعلومات ، مجلة أم المعـارك ، مركز أم المعارك للبحوث والدراسات ، بغداد ، 2000 ، العدد (24) ، ص17 .

الأفراد، فهي حرب إرادة ضد إرادة، وتهدف إلى قتل الطموح الشخصي وبث روح اليأس في النفوس والتشكيك وإضعاف الهمة وصولاً إلى الانهيار الإدراكي للأفراد، والاستسلام في الحرب أو الصراع.

وبالنسبة إلى الأهداف الاجتماعية، فتهدف حرب الإعلام أيضاً إلى الوصول إلى قطاعات كبيرة في المجتمع والتأثير فيهم وتحريضهم على سلوك معين ضد حكوماتهم ، ويتم ذلك عن طريق غسل دماغ على نطاق واسع لتطويع الشعوب واستيعابها فكراً وسلوكاً، والعمل على دفعهم للارتباط بأنماط من الأساليب الالكترونية تجاوزاً لروابط الجوار الجغرافي، وخلق عوامل الضعف والشك واليأس والقلق النفسي لتفتيت الشخصية وجعلها في حالة من الضعف المستمر.

وتؤثر وسائل الإعلام في الميدان النفسي والاجتماعي وهذا التأثير يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر، وهو ينتظم في شكل سلطة تدخل متواصلة وصورة عمل مدروسة تهدف إلى تحقيق نتائج أو الوصول إلى غايات غير مصرح بها، لكنها تمثل الحافز على التدخل للتأثير على الرأي العام. لذلك يجري تعميم قيم ونمط الحياة الأمريكية التي تعني قيم ونمط الاستهلاك ومواقف معينة من الحياة ومجمل الأفكار والممارسات[1].

وبالنسبة إلى الأهداف الثقافية، فتتهدف حرب الإعلام إلى إيجاد نموذج مركزي يهدف إلى محو الهويات الوطنية وتجاوز عملية التلاعب بالعقول إلى مرحلة إخضاعها لبسط نفوذها وسيطرتها على العالم. وفي هذا الصدد يقول (هربرت شيلر) أن من أهداف الاختراق الإعلامي إقناع وإجبار الشرائح الحاكمة والقيادية على إنتاج وتشكيل المؤسسات الاجتماعية لتتناسب وتشجع انتشار المؤسسات والقيم السائدة في دول النظام الرأسمالي العالمي. ويلاحظ أن مجمل المواد الإعلامية والثقافية المنتجة في

---

(1) سلام خطاب الناصري، مصدر سبق ذكره، ص102.

الولايات المتحدة تتميز بخصائص أساسية منها الإنتاج الواسع والمتنوع والتي تأخذ طابعاً ثقافياً يعكس طريقة الحياة الأمريكية[1].

ويمكن إيجاز بعض تكتيكات حرب الإعلام كالآتي[2]:

1. تكتيك التكرار: وهو منهج إعلامي معروف يقصد منه تكرار المعلومة المسموعة والمرئية والمطبوعة لترسيخها في ذهن الجمهور المتلقي بقصد التأثير، ونجاحها يتوقف على توقيتها وقوة أسلوبها.
2. تكتيك التشويه: بقصد تغيير اتجاهات الرأي العام وأنماطه وطاقته، وهو يعتمد على مبدأ غسل الدماغ لتغيير الحقائق وترسيخ المفاهيم المضادة.
3. تكتيك الارتباط المزيف: حيث يتم الربط بين موضوعين لا رابط لهما.
4. تكتيك جذب انتباه مستقبل الرسالة الإعلامية وربطه بها وذلك بتقديم الصورة أو الخبر بشكل مثير وجذاب يلقى قبولاً لدى المتلقي.

وأصبحت الصورة ترحل وتخترق الحدود اللغوية بسرعة، ولذا فإنها تستخدم على نحو أكثر من اللسان لإعلام الجمهور المتعدد اللغات والثقافات، وأصبحت الصورة تدل على سلطة وسائل الإعلام ونفوذها المتزايد في الحياة المعاصرة، إذ انتقلت من كونها واسطة بين الإنسان والأشياء المادية التي تحيط به إلى إنتاج واقع يمتلك أهميته ومكانته أكثر من الواقع المرجعي الذي تميل إليه[3]. وتلعب الصورة دوراً في الحروب والنزاعات المسلحة في العالم، وقد تطور دور الصورة ووظائفها في ظل التزايد الكبير في عدد القنوات التلفزيونية حول العالم والتطور الكبير في العدة التكنولوجية الحديثة في نقل الصورة، وأصبحت ما تعرضه الفضائيات ليس صوراً عن الحرب، بل حرب الصور[4].

---

(1) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص101 .

(2) ياس خضر البياتي ، الستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي ، مصدر سبق ذكره ، ص49.

(3) نصر الدين لعياضي ، الصورة في الأخبار التلفزيونية العربية :رهانات النظر ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (392) ، 2010 ، ص119 .

(4) المصدر نفسه ، ص131.

وتشكل الصورة عنصراً مهماً في حرب الإعلام، لذلك تتنافس وسائل الإعلام للحصول على أفضل الصور المعبرة والحاملة لمعانٍ يمكنها دعم الحجج الواردة في الخبر[1].

ويرى (جوزيف ناي) انه كان المحللون تقليدياً يفترضون أن النصر يذهب إلى الجانب الذي يمتلك الجيش الأفضل أو القوة الأضخم؛ ولكن في عصر المعلومات والإعلام تتأثر النتائج أيضاً بمن يسرد القصة الأكثر إقناعا. أي إن التنافس في السرد يشكل أهمية بالغة[2].

ثانياً: مفهوم وأهداف الحرب النفسية

الحرب النفسية بمفهومها الواسع كل ما يوجه إلى العدو لغرض الإسهام بصورة فاعلة في قهره أو التأثير في سلوكه، أو هي الحملة الشاملة التي تستخدم بها كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير في عقول ومشاعر جماعة محددة، بقصد تغيير مواقف معينة وإحلال مواقف أخرى تؤدي إلى سلوك يتفق مع مصالح الطرف الذين يشن هذه الحرب[3].

وهناك من يعرف الحرب النفسية بأنها: الإستخدام المخطط من قبل دولة أو مجموعة دول للدعاية وغيرها من الوسائل والأساليب التي تستهدف جماعات معادية أو محايدة أو صديقة للتأثير في آرائها وعواطفها واتجاهاتها وسلوكها بطريقة تساعد على تحقيق سياسة وأهداف تلك الدولة أو الدول المستخدمة لها[4].

إذاً يمكن تعريف مصطلح الحرب النفسية وتحديد مدلوله الفني علمياً بأنه نوع من القتال النفسي لا يتجه إلا إلى العدو ولا يسعى إلا لتحطيم الروح المعنوية له بجميع الوسائل، للقضاء على أي صورة من صور الثقة بالنفس التي قد تولد فيه المقاومة أو

---

(1) بسام خالد الطيارة ، مصدر سبق ذكره ، ص26 .

(2) Joseph S.nye, Ten Years After The Mouse Roared, project syndicate,1Sept, 2011,http//:www.project-syndicate.org/coomentary/ten-years-after-the mouse-roared

(3) ماركو ميلوش، الحرب النفسية ، ترجمة: لبيب لهيطة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، 1973، ص16 .

(4) فخري الدباغ، الحرب النفسية، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة الموسوعة الصغيرة، العدد (38)، بغداد، 1979،ص3

عدم الإذعـان أو الإستسـلام[1]. أي بعبـارة أخـرى إنهـا لا تسـعى إلى الإقنـاع وإنمـا تهـدف إلى تحطيم الإرادة الفردية وتحطيم الثقة والـذات القوميـة، أي فقـدان المـواطن ثقتـه بذاتـه في مواجهته لعدو تسعى للحصول على بعض التنازلات، إن لم يكن القضـاء عـلى المجتمـع الـذي ينتمي إليه المواطن واحتواءه كلياً، بما يعنيه ذلك من فرض التبعية على ذلك الكيان[2].

وتعني ايضاً شن هجومٍ مبرمجٍ عـلى نفسـية وعقـل الفـرد والجماعـة لغـرض إحـداث التفكك والوهن والارتباك فيهما، وجعلهما فريسة مخططات وأهداف الجهة صاحبة العلاقـة مما يمهد للسيطرة عليها وتوجيهها إلى الوجهـة المقصـودة ضـد مصـلحتها الحقيقيـة أو ضـد تطلعاتها وآمالها في التنمية والاستغلال أو الحياد أو الرفض[3]. وهي تطبيق لبعض أجزاء علـم النفس لمعاونة المجهودات التي تبذل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية[4].

وهي مجموعة التدابير التي يقوم بها طرف ما (دولـة، كيـان، حـزب، مجموعـة أفـراد ضد طرف آخر باستخدام الدعاية ووسائل الإعلام للتأثير في معنويات الخصم وتحطيمه نفسياً لتحقيق أهداف (سياسـية واقتصـادية وعسـكرية واجتماعيـة ونفسـية وثقافيـة)[5]. وتعـرف الحرب النفسـية بأنهـا قيـام دولـة أو مجموعـة مـن الـدول بمجموعـة مـن الإجـراءات التـي تستهدف جماعـات معاديـة أو محايـدة أو صـديقة للتـأثير في آرائهـا وعواطفهـا واتجاهاتهـا وسلوكها بطريقة تساعد على تحقيق سياسة الدولة أو الدول المستهدفة لها وأهدافها[6].

---

(1) حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، مركز أبحاث منظمـة التحريـر الفلسـطينية، سلسـلة دراسـات فلسطينية، رقم (72) بيروت، 1970، ص151.

(2) حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ، ط1، 2005 ، ص10 .

(3) فخري الدباغ ، الحرب النفسية ، بغداد ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

(4) نزار جرجيس ، حرب الكلمة ، آفاق عربية ، العدد (2) ، بغداد ، 1981 ، ص22 .

(5) كامل خورشيد الحميري ، الحرب النفسية في المجتمع العربي ، سلسلة دراسات اجتماعية ، العـدد (6) ، بيت الحكمة، بغداد ، 2000 ، ص 80.

(6) كرم شلبي، الراديو والتلفزيون في الحرب النفسية، معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني ، بغداد، 1973، ص17.

والحرب النفسية يقصد بها السعي نحو تحطيم الثقة في الذات القومية، والحرب النفسية ليست مجرد تغيير رأي أو تعميق علاقة ولاء بل أكثر من ذلك، إنها تحويل لموقف، حيث المواطن والفرد يفقد كل الثقة في ذاته القومية، إنها عملية تعامل جماعي تدور حول ذلك الانتماء[1].

أي أن الحرب النفسية هي معركة للأستيلاء على العقل البشري من خلال استخدام ثورتي المعلومات والاتصالات بهدف التأثير النفسي والمعنوي بما يحقق أهدافا سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية ونفسية وثقافية. **إذن فالحرب النفسية هي التعامل النفسي بقصد تحطيم الثقة في الذات القومية، وهذا يعني[2]:**

أولاً: هي حرب أو قتال، وككل حرب فأن جميع الوسائل تصبح مشروعة.

ثانياً: هي حرب، ومعنى ذلك أنها تفترض طرفاً مهاجماً وطرفاً مدافعاً.

ثالثاً: إن القاعدة المعروفة في القتال هي إن الهجوم يعتبر خير وسيلة للدفاع تظل صحيحة في الحرب النفسية.

رابعاً: الحرب النفسية ككل قتال يفترض خطة واضحة دقيقة بكل ما تعنيه الكلمة من معاني: قيادة، أهداف، أدوار، مراحل. وكما إن القتال هو قائد وجندي وسلاح وأرض تدور عليها المعركة، فكذلك الحرب النفسية تمثل هذه الخصائص.

وإذا كانت الحرب النفسية تلعب دوراً كبيراً في الحرب العسكرية، وأن تتسبب في كسب معارك وخسارة حروب كاملة، فإن دورها في أوقات السلم لا يتوقف على الإطلاق، بل هو دور أساسي مستمر أبداً، وأكثر من ذلك أنها أصبحت بديلاً للحروب العسكرية وأصبحت تحقق النتائج التي تحققها تلك الحروب ، واتسع المجال لهذه الحروب النفسية، وأصبح هناك اسم جديد لحرب جديدة سميت بالحرب النفسية[3].

---

(1) حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي ، دار واسط للدراسات والنشر ، بغداد، 1989 ، ص334 .

(2) المصدر نفسه ، ص336 .

(3) كرم شلبي، مصدر سبق ذكره ، ص13 .

فالحرب النفسية هي أداة مـن أدوات القتـال ترافـق الصراع الجسـدي، وهـي تـرتبط بالحرب، لكنها اليوم إستقلت بل وأضحت بديلاً للقتال العضوي، إنها حالـة مميـزة توجـد في حالة السلم كـما تنشـب في حالـة الحـرب، وإنهـا أداة مسـتقلة مـن أدوات تنفيـذ السياسـة الخارجية.

وأضحت الحرب النفسية حرباً سياسية ودبلوماسية ودعائية مادامت الدولة تسـتطيع بسلاح آخر غير أسلحة الدمار التقليدية من طـائرات ومـدافع وقنابـل أن تشـيع التخـاذل في صفوف الخصوم وتـرغمهم عـلى التسـليم بمطالبهـا، وان الحاجـة تنتفـي إلى حـرب الجيـوش بمعاركها الصاخبة وتصبح الحاجة إليها غير ذات الموضوع[1].

فالحرب النفسية لا تعرف حالـة حـرب أو حالـة سـلم ، وسـواء كانـت هنـاك معـارك حربية أو لم تكن فهي مستمرة في عملها عـلى المسـتويين الـداخلي والخـارجي معـاً. وتهـدف الحرب النفسية إلى التأثير في نفسية الفرد لتجعله يتخلى عن أفكار وأهداف ومبادئ يعتنقها، وزرع مبادئ وأفكار أخرى، وهي بذلك تستهدف الأنماط والنظريات والعقائد والأهداف لدى الإنسان ويتسع مجالها ليشمل شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعيـة في أوقات الحرب والسلم على السواء[2].

وبما إن أهداف هذه الحرب متعددة التأثيرات فإنها تشمل:

أولا: أهداف نفسية وتتركز في: إثارة الخوف والرعب في صفوف الخصم، تحطيم روحه المعنوية، تحطيم قيم الخصم وأخلاقياته، إحداث ثغرات في جبهة الخصم، بلورة الـرأي العـام وإعادة تشكيلة، توطين العجز في نفوس الطرف الأخر[3].

وتهدف الحرب النفسية إلى تدمير الإنسان وبث روح الفرقة والانهزامية والخوف والكراهية والحيرة والشك بين الناس. فقد تـم اكتشـاف أسـلحة دمـار مـن نـوع جديـد تسـتهدف تـدمير الإنسـان حيـاً، ولعلهّـا أكـثر كفايـة مـن غيرهـا في تغيـير قـيم وأفكـار

(1) كرم شلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص13 .

(2) المصدر نفسه ، ص12 .

(3) كامل خورشيد الحميري ، الحرب النفسية في المجتمع العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص80-81 .

ومعتقدات ومواقف الناس، وبذلك فهي تناسب طبيعة العصر[1]. والحرب النفسية تتوخى إحداث تغيير في السلوك العام للعدو بطريقة تناسب وأهداف مستخدمها، مستعملة وسائل يتجاوز تأثيرها النفسي التأثير الجسماني ويغالبه[2].

ثانياً: أهداف سياسية وتتركز في: إرباك نظرية الخصم السياسية، زراعة بذور عدم الثقة في صفوفه، تعميق خلافات الحاكم والمحكوم، زرع الشكوك بين الخصم وحلفائه، تمتين اواصر الصداقة مع الحلفاء، زرع البلبلة والاضطرابات السياسية بين صفوف الخصم، دعم روح المقاومة والمعارضة بين صفوف الخصم[3].

ثالثاً: أهداف عسكرية وتتركز في: هدم معنويات الجيش الخصم وإيصاله إلى طلب الاستسلام، زرع بذور عدم الثقة لدى أفراد الخصم بقياداته، التأكيد على عدم صحة أهداف العدو في الحرب، التشجيع على الاستسلام والتمرد والعصيان وأعمال الشغب[4].

رابعاً: أهداف ثقافية وتتركز في: تخريب النسيج الاجتماعي، طمس معالم الهوية الوطنية للخصم، التخريب الفكري والثقافي بإزالة ثقافة الخصم الأصلية وإحلال الثقافة البديلة، إعادة كتابة التاريخ والتراث، نشر الفساد والتحلل الأخلاقي، تكريس التبعية الإعلامية الثقافية للأخر.

نستنتج مما تقدم أن للحرب النفسية أهداف سياسية وأيديولوجية واجتماعية واقتصادية وعسكرية تسعى لخلق حالة من الرعب واليأس والقبول بالأمر الواقع وبالتالي الاستسلام لتسهيل عملية السيطرة والهيمنة. فالحرب النفسية في محصلتها النهائية: إعداد لموقف، إختراق ذلك الموقف، إستغلال لذلك الإختراق، ومفهوم الإختراق هو المحور الحقيقي للحرب النفسية، ومن ثم البراعة في تنفيذ مخطط الحرب

---

(1) كرم شلبي، المصدر السابق ، ص4 .

(2) حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

(3) احمد نوفل، الحرب النفسية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 1985 ، ص29 .

(4) المصدر نفسه ، ص 29.

النفسية يفترض بـدوره عـنصرين أساسـيين: المسـاندة للإخـتراق بحيـث يصـير كـل شيء كـلي وشامل، ساحق ومدمر من جانب، ومن جانب آخر الإسـتقرار في عمليـة الإخـتراق بحيـث إن الإختراق لا يجوز أن يكون مؤقتاً وإن نتائجه يجب أن تحدث آثارها خلال فترة طويلة نسبياً، وبحيث تستطيع التعامل مع هذه النتائج بقدراتها الذاتية[1].

وتتميز الحرب النفسية بمجموعة من الخصائص، أهمها[2]:

أولاً: الحرب النفسية هي تعامل مع موقف.

ثانياً: هي حرب ومن ثم فان الخدعة محورها، وخطتها يجـب أن تـوزع وتقـنن عـلى مراحل، حيث كل مرحلة تعد للمرحلة اللاحقة، وأحد عناصر التخطيط هو أسلوب التراجـع ، حيث إن إحتمالات الهزيمة يجب أن تدخل في الحساب.

ثالثاً: وهي ليست تعامل نفسي مباشر إنما تلجـأ أيضـاً لجميـع الوسـائل الماديـة التـي تقود إلى النتيجة المقصودة: نشر الإشاعات، نشر الفوضى، الإخلال بالأمن، نشر المخدرات، قتل الزعماء، فجميع الوسائل التي تسمح بالإعداد لإختراق الموقف مقبولة.

رابعاً: يسهل من الحرب النفسية اكتشاف أساليب جديدة للتحكم في المنطق البشري، والتي وصلت إلى مرحلة متقدمة مـن حيـث التجريـب، والتـي يمكـن أن توجـه إلى المجتمـع الكلي أو على الأقل إلى الزعماء والقيادات.

خامساً: الحرب النفسية تجمع بين الإتصال الداخلي والإتصال الخارجي التي تتجـه إلى العدو، ولكنها إن فشلت ترتد إلى نفس من أصدرها فتصير اتصالاً داخلياً.

سادساً: وتتميز الحرب النفسية بالشمول والإمتداد لأنها توجـه إلى جمهـور كبـير وعلى مساحةٍ شاسعة، فتوجه عادةً إلى شعب العدو وقواتهِ والمنـاطق الموجـودة تحـت سيطرتهِ لإضعاف معنوياتـه ، فهـي تشـمل الجسـد القـومي المعـادي بأكملـه، وهـدفها

---

(1) حامد ربيع ، الحرب النفسية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص343 .

(2) حامد ربيع ، المصدر السابق ، ص341 .

الأساس هو التأثير في الآراء ووجهات النظر والسلوك لمساعدة السياسة الخارجية على تحقيق أهدافها[1].

المطلب الثاني

تطبيقات الولايات المتحدة للحروب الإعلامية والنفسية

أولاً: تطبيقات الولايات المتحدة لحروب الإعلام

لجأت الولايات المتحدة إلى حروب الإعلام بعدّها أكثر الأساليب فعالية وتأثيراً للوصول إلى عقول الناس وتفكيرهم وتعيين قناعاتهم واتجاهاتهم ، **وقد تغيرت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام حروب الإعلام لعدة أسباب منها:**

1. إن حرب الإعلام تعد سلاح غير مباشر يعتمد على المعرفة وتطبيقاتها في التعامل مع الوعي الإنساني.
2. إن الولايات المتحدة تحاول قدر الإمكان الإبتعاد عن التدخل المباشر بواسطة الجيوش أو القوات العسكرية، نظراً للكلف المادية وحسابات الربح والخسارة نتيجة التدخل العسكري.
3. حرب الإعلام تعتمد في تطبيقاتها على ميول الإنسان وحاجاته وغرائزه وتلك المعطيات تستهوي المتلقي وتمهد الطريق للوصول إلى الهدف المطلوب.
4. تمثل الحرب الإعتيادية مواجهة بين أطراف الصراع وقد تمتد آثارها إلى العمق الاستراتيجي، بينما تختفي الفواصل والحدود في حرب الإعلام.

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بقيت الولايات المتحدة قوة أولى في النظام الدولي بحكم ما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية وسياسية، وهذا ما مكنها من تصدير

(1) حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، مصدر سبق ذكره ، ص15 .

أفكارها ومبادئها إلى الدول بهدف فرض هيمنتها على العالم وفرض النظام الدولي الجديد[1].

وجادل الباحثان (جوزيف أس ناي) و (وليام واينز) أن على الولايات المتحدة أن تواصل خطتها للسيطرة على العالم والتحكم به عن طريق الإعلام والمعلوماتية بصفتها (العملة الجديدة) التي ستغزو العالم، وتجعل من القوة العسكرية وبقية القوى مساندة لقوة الإعلام. ويرى الباحثان أن العالم عبارة عن فراغ جاهز لتقبل الأفكار والمعلومات التي يريدون غزو العالم بها دون نقاش أو اعتراض أو رفض[2].

ويقول (هربرت شيللر) أستاذ قسم الإعلام والاتصال في جامعة (كاليفورنيا) أن الولايات المتحدة؛ التي تملك القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية؛ تبذل ما في وسعها للمحافظة على موقع الصدارة والذي لا يمكن لأحد منافستها فيه في مجال لعبة (العصر الالكتروني) التي تضمن السيطرة على القنوات ووسائل الإعلام والاتصالات الكونية، فهي أدركت أهمية هذه القطاعات في خلق البنية التحتية لما يطلق عليه (عصر المعلومات)، والتي عززت التفوق الأمريكي في هذه الميادين[3].

وتنطلق الولايات المتحدة في حربها الإعلامية من مبدأ التدفق الحر للإعلام والمعلومات، حيث تستمد مبادئها الفكرية من المدرسة الغربية الرأسمالية التي تؤمن بأن النظام الحر لتدفق المعلومات هو الصيغة المثلى لسريان المعلومات دون قيود وضوابط، وان إبقاء مبدأ التدفق الحر للمعلومات يرمي الى تحقيق هدفين أساسيين، **الأول:** هو هدف سياسي وهو دعم القيم الأمريكية لتحقيق السيطرة واحتلال عقول

---

(1) فادية عباس هادي ، السياسة المعلوماتية الأمريكية واختراق الأمن القومي للدول ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (100) ، 2009 ، ص 17.

(2) جوزيف أس ناي و وليام واينز ، المعلوماتية الأمريكية موارد قوة المستقبل ، ترجمة: شامل سرسم ، شؤون سياسية ، بغداد، العدد (6-7) ، 1996 ، ص90 .

(3) هربرت شيللر، الإعلام والاتصال: قضية دولة بالنسبة لواشنطن ، ترجمة: جاسم زيون جاسم، مجلة أم المعارك للبحوث والدراسات ، بغداد ، العدد (23)، 2000 ، ص113 .

البشر، **والثاني:** هو هدف اقتصادي لتحقيق مكاسب للاحتكارات الإعلامية الكبرى وزيادة الأرباح وتوسيع شبكة الأعمال الأمريكية لأهداف اقتصادية وسياسية معاً[1].

ويتصف الإعلام الأمريكي بكثافته وتعدد مؤسساته الإعلامية وتعدد القنوات الفضائية، وتسيطر على الإعلام في الولايات المتحدة منظومة شركات ومؤسسات إعلامية خاصة تتسق مع المنهج الحكومي لدعم الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر استراتيجيات إعلامية رصينة تقوم بإعدادها مراكز دراسات معينة.

وتعمل الولايات المتحدة من خلال وسائل الإعلام الأمريكية على تنفيذ أهداف السياسة الأمريكية على صعيد العالم، ويهدف الإعلام الأمريكي إلى تهيئة الرأي العام الداخلي الدولي، من خلال صياغة الرسالة الإعلامية بحيث تظهرها في صورة أداء منطقي متسلسل يحقق الهدف المطلوب من حيث بناء وتكوين القناعات المراد تشكيلها لدى المتلقي، وهذه الوسائل الإعلامية الأمريكية لا تعمل في فراغ فكري بل استناداً إلى بناء فكري منطقي متكامل يستند ويعمل بتنسيق وتناغم محكم مع مجمل الأيديولوجية السائدة على صعيد النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي[2].

وعلى المستوى الثقافي تهدف الولايات المتحدة من خلال حرب الإعلام الى تغيير القيم والاتجاهات والمبادئ أو هدم القديم منها وإحلال الجديد واستخدام أساليب التكرار والمحاصرة والتهويل والمبالغة والتخويف، وجعل سمات الثقافة السائدة في المجتمع ثقافة تحاكي الغرائز وتحقيق تبعية العقل، ومتى تحققت هذه التبعية فان التبعية السياسية متحققة[3].

وتعتمد الولايات المتحدة على وسائل الإعلام كأدوات في محاولة للنفوذ إلى البناء الثقافي، الاجتماعي، النفسي، والسياسي لمجتمعات البلدان المستهدفة في صورة خطط وعمل مدروس يستهدف تحقيق نتائج أو الوصول إلى غايات غير مصرح بها،

---

(1) ياس خضر البياتي ، الستراتيجية الأمريكية للغزو الإعلامي ، مصدر سبق ذكره ، ص47 .

(2) سلام خطاب الناصري ، مصدر سبق ذكره ، ص25.

(3) سلام خطاب الناصري ، مصدر سبق ذكره ، ص200.

لكنها تمثل الحافز لدى هذه الدول للتدخل وتهديد مرتكزات الأمن القومي والوطني للـدول، أي إن وسائل الإعلام توظف من خلال اعتماد الأسلوب العلمي في صياغة الرسالة الإعلامية [1]. وقد ظهرت بوادر مرحلة جديدة من الاختراق الإعلامي من خلال البـث المبـاشر عـبر الأقـمار الصناعية ، والتي أصبحت تخترق البيوت والعقول لتمارس الهيمنة الثقافية والإعلامية.

وتسعى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى إحـلال ثقافـة الأمركـة التـي تحـدد الأذواق والثقافة من خلال القفز على الأمة والدولة والوطن، وإعتماد توظيف وسائل الإعلام الحديثة في عملية الاختراق الثقافي وإستعمار العقول[2].

وتهدف الولايات المتحدة من خلال سيطرتها عـلى وسـائل الإعـلام الى تسـطيح العقـل البشري وتسطيح ثقافة الإنسان وتفتيت أسس الثقافات وإشـغاله بجزئيـات الأمـور وإبعـاده عن المشاكل الأساسية الواقعية وإبعاده عن المشاركة في وضع الحلول لها[3].

إن توسيع شبكات الإعلام الأمريكية وحرية انتقال الأفكار والمعلومـات بسـهولة بين الدول عن طريق الأقمار الصناعية وشبكات الانترنت وغيرها، أدى إلى ظهور وسـط جديد قوي له امتداد عالمي، ومن ثم التوغـل إلى منظومـة القـيم والمبـادئ والمفـاهيم الأساسية للثقافة القوميـة والوطنيـة وزعزعـة القناعـات بهـا والـترويج لقـيم ومبـادئ ومفاهيم أخرى، ومثل هذا النموذج الأمريكي للهيمنة على الثقافات القومية يؤدي إلى إضعاف الدولة وتخفيف حضورها واسـتنهاض الأطـر التقليديـة السـابقة عـلى الدولـة

---

(1) المصدر نفسه، ص87 .

(2) صالح عباس الطائي، مستقبل الأمركة: تساؤلات في ضوء ثورتي الاتصال والمعلومات،مصدر سـبق ذكـره، ص17 .

(3) عبدالـلـه عبـد الـدائم ، العـالم ومسـتقبل الثقافـة العربيـة ، المسـتقبل العربي،مركـز درسـات الوحـدة العربية، بيروت، العدد (222)، 1997، ص28 .

كـالانتماءات إلى القبيلـة أو الطائفـة أو المـذهب، وتمزيـق المجتمـع والقضـاء عـلى الهويـة الوطنية[1].

وتتبع وسائل الإعلام أساليب الإغواء لإيهام الآخرين وتضمينهم لقيم جديدة وتصـدير نماذج مغلفة ببرقع براق لتسهيل تقبلها في البلدان المسـتهدفة، في خطـوة أولى لتغيـير القـيم ومسخ الهوية، وكذلك اعتماد عملية التثاقف بترجيح الصراع عـلى الحـوار عـلى الحضـارات، وإسقاط ما هو أصلي (وطني) وإحلال ما هـو أجنبـي، بتـدمير الثقافـات الوطنيـة وهوياتهـا وقيمهـا، وتضـطلع وسـائل الإعـلام بـدور محـدد ومتبـاين في ترسـيخ القـيم والحقـوق وفقـاً لأنظمتها السياسية[2].

وتستخدم الولايات المتحدة مجموعة من الوسائل في حروبها الإعلامية أهمها:

1. **الفضـائيات التلفزيونيـة والمحطـات الإذاعيـة:** مـن أبـرز المحطـات التلفزيونيـة الأمريكيــة هــي (CNN) و (ABC) و (CBC) و (NBC) و (Fox.News) وقنــاة الحــرة الفضائية، وتستخدم المحطات التلفزيونية الصورة بشكل كبير للوصول إلى الغايـة أو الهـدف، فالصورة تخترق وترتحل عبر الحدود بسرعة، وأصبحت تدل على نفوذ وسائل الإعلام المتزايـد في الحياة المعاصرة. ومن أبرز المحطات الإذاعية الأمريكية هي (VOA) صوت أمريكا وراديو سوا، والتي تبث برامج تروج للثقافة الأمريكية وحقوق الإنسان والديمقراطية الأمريكية.
2. **منظومة الانترنت:** تعد شبكة الانترنت في الوقت الحاضر الوسيلة الأكثر فاعليـة في حرب الإعلام، نظراً لما تحتويه من عناصر صـورية وتحريريـة وتشـاركية، وقـد قلصـت شـبكة الانترنت المنظومة السياسية بعد سياسة مفهوم الفضاء الالكتروني.

(1) ابتهال محمد رضا داود وعلي عباس سميران، العولمـة والمؤسسـات الماليـة والنقديـة الدوليـة ، المجلـة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (12) ، 2009 ، ص48-51 .

(2) صالح عباس الطائي ، دور الإعلام في ترسيخ القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان، مجلة دراسـات سياسـية ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (12) ، 2008 ، ص61-65 .

وقـد ظهـرت بعـض التطبيقـات الإتصـالية عـلى شـبكة الانترنـت أهمهـا المـدونات الالكترونية (Web blogs) ومواقع بث تسجيلات الفيديو والتي هي عبارة عن خزان يحتـوي على أعداد كبيرة من تسجيلات الفيديو التي يقوم بتسجيلها ورفعها المستخدمون، ومن أهـم هذه المواقع (Youtube) والذي كان ذو تأثير كبير في الجانب السياسي، خاصة وان البث عـن طريق الانترنت يتم تبنيه بسرعة أكبر من التدوين، كـما إن تسـجيلات الفيـديو لا تحتـاج إلى مهارة كبيرة ومستوى ثقافي عالي مثل الكتابة والتدوين. ومن التطبيقات الأخـرى عـلى شـبكة الانترنـت هـي مواقـع التواصـل الاجتماعـي (Social Network sites) وهـي مواقـع تتـيح للمستخدم امتلاك صفحة شخصية ونشر ما يرغبون به من مضامين(صور، فيـديو، تسـجيلات صـوت، نصـوص...الـخ). وقـد أدت وسـائل الإعـلام الجديـدة كمواقـع التواصـل الاجتماعـي والمدونات، دوراً كبيراً في التعبئة والتنظيم في مواجهة تكتيكات السلطة، خصوصاً فيما يتعلـق بمحاولة قمع التظاهرات والإحتجاجات، وهذا التغيير الحاصـل في الإعـلام الرقمـي قـد أثـر في سلطة الإعلام وفي كيفية تقديم القضايا ومعالجتها[1].

ويجـري عـلى نطـاق واسـع توظيـف الفلسـفة الأمريكيـة الذرائعيـة مـن خـلال التبشـير بالأخلاقية الذرائعية الساعية وراء النجاح وهي نسيج من المفاهيم الخيالية اللماعة التي تـداعب الغرائز وتوحي بأنهـا وصـفة سـحرية لحـل مشـكلات الإنسـان ، كـما أنهـا تمثـل نظـام للتضـليل الاجتماعي يحاول توسيع سيطرة الولايات المتحدة على الشـعوب الأخـرى تحـت سـتار معارضـة المفاهيم القديمة للقومية والسيادة الوطنية. وانعكس التفكـير الأمـريكي الـذرائعي عـلى الصـعيد الإعلامي من خلال الترويج للحلم الأمريكي بغزو العالم بطريقة تعبر عن فلسفة النجاح والسيطرة والاستحواذ والهيمنة بالاعتماد عـلى بـرامج نفسـية وتربويـة وعقائديـة، وكـذلك تعبئـة المـواطن الأمريكي لكل معركة خارج الولايات المتحدة تخوضها تحت ستار حماية مصالح الأمة الأمريكيـة.

---

(1) إبراهيم بعزيز، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحـداث التغـير السـياسي في البلـدان العربيـة، المجلـة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (31)، 2011، ص181-186 .

ويجري توظيف هذه الفلسفة في إطار الغزو الفكري المنظم والتبشير بنمط الحياة الأمريكية وفلسفة النجاح والمشروع الأمريكي العالمي الكوني ليبسط السيطرة والنفوذ بما يحقق أهداف الرأسمالية الأمريكية[1].

ويشير تقرير أمريكي حول كسب العمليات العقائدية في السياسية الخارجية من خلال الهيمنة الإعلامية إلى إمكانية تحقيق أهداف السياسة الأمريكية الخارجية من خلال إستخدام أدوات الإعلام والاتصال الحديثة للوصول إلى قطاعات كبيرة ومؤثرة من السكان في هذه البلدان لإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم وتحريضهم على سلوك معين ضد حكوماتهم، وهذا لا يتم إلا عن طريق عملية غسل دماغ على أوسع نطاق لتطويع الشعوب واستيعابها فكراً وسلوكاً[2].

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حرب الإعلام من خلال المعالجة الإعلامية المسبقة للحرب على العراق عام 1991، فقد كان الهّم الأول للمسؤولين الأمريكان ردات الفعل العاطفية عن الرأي العام العالمي حتى لا يؤثر تحركه في سير العمليات الحربية، فقد أبرزت وسائل الإعلام دور الأسلحة "الذكية" ذات التقنية العالية التي أصابت المستودعات العسكرية، وصور أخرى لطابور دبابات مدمرة خلال انسحابها ، أما ما تبقى من تفاصيل تحوي كم هائل من المعلومات من القتلى ودمار المنشات المدنية والبنى التحتية، فقد غابت عن الرأي العام[3].

وكانت هذه الحرب نقطة تحول كبيرة في تاريخ الإعلام وصناعة الخبر، فقد استطاع الإعلام المرئي أن ينقل صور الحرب وأهوالها، حتى إلى غرف النوم من خلال المواكبة المباشرة لها، ولحظة بلحظة ، هذه الحرب كانت حرب الفضاء بكل معنى الكلمة، والتي كان لمحطة السي إن الأمريكية الإخبارية الدور الأكبر فيها، فقد كان

---

(1) سلام خطاب الناصري، مصدر سبق ذكره، ص30-31.

(2) ياس خضر البياتي، مصدر سبق ذكره، ص48 .

(3) بسام خالد الطيارة، مصدر سبق ذكره، ص215 .

مراسلوها يغطون تطورات الأحداث من عدة أماكن وفي وقت واحد، الأمر الذي ما كانت لتحققه الصحافة المكتوبة بنفس الدرجة من الزخم والحيوية والحداثية.

السين إن لم تكن مجرد قناة فضائية يصل بثها إلى العالم كله عبر منظومة من الأقمار الصناعية، فقد كانت "الجيش الإعلامي" المواكب لجيوش التحالف والناطق الإعلامي باسمها[1].

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 أوجدت الولايات المتحدة لنفسها عدواً أسمته الإرهاب الدولي المتمثل بالجماعات الإسلامية، وأطلقت على الدول المناهضة لسياستها الدول المارقة أو محور الشر، فعملت الولايات المتحدة على ربط الإرهاب بالإسلام، مستغلة سيطرتها الإعلامية وقدرتها على التحكم بكم ونوع المعلومات التي تبث إلى العالم عن طريق وسائل الإعلام، وبذلك صورت الولايات المتحدة الإسلام والمسلمين بأنهم يضمرون العداء للغرب ويقومون بتكوين تنظيمات عقائدية متطرفة تعمل على ضرب المصالح الغربية[2].

أي أن الولايات المتحدة استطاعت خلق عدو جديد لها تقوم بمطاردته في الدول والمناطق المهمة والحيوية بالنسبة لها، لتتمكن من التدخل في سياسات تلك الدول بحجة محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وفرض تطبيق حقوق الإنسان، مستغلة قدرتها وسيطرتها على الشركات الإعلامية والإعلانية وأدوات ووسائل نشر الثقافة[3]. إضافة إلى استخدام ماكنتها الإعلامية للترويج لسياساتها الداعية إلى نشر الحرية والديمقراطية وفق النموذج الأمريكي، فأصبحت الولايات المتحدة هي الدولة الراعية للحريات والديمقراطية والساعية إلى نشرها في العالم.

---

(1) حسان محمود الحسون، الصحافة الألكترونية الوليدة ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، 2009/10/9، ص 3، الموقع : www.almotamar.net/news/10816.htm

(2) برهان غليون، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو (دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص145-146.

(3) فادية عباس هادي ، السياسة المعلوماتية الأمريكية واختراق الأمن القومي للدول ، مصدر سبق ذكره ، ص21.

وكانت السياسة الإعلامية التي طبقتها الولايات المتحدة في الحرب على العراق عام 2003، أكثر تطوراً، فقد أثرت السياسة الجديدة بمعالجة إعلامية يومية بنيت على مبدأ محاولة الإقناع المسبق للرأي العام العالمي بنتائج الحرب، لذا تم تنظيم التدفق الإعلامي بصورة أسس دونت عليها النتائج بعد انتهاء المعركة، وتوجهت المعالجة الإعلامية نحو بناء قالب خيالي لدى المتلقي حسب رغبة واضع الخطة الإعلامية، وكان هذا القالب مهيئاً لاستقبال نوعية النتائج التي سعت المعركة لتحصيلها[1].

واستخدمت الولايات المتحدة حربها الإعلامية بعد عام 2008 لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم، وخصوصاً بعد وصول الرئيس (أوباما) إلى السلطة ومحاولة إبرازه وجعله "خليفة" (مارتن لوثر كنج)، وإنه أكثر الرؤساء تعاطفاً مع القضية الفلسطينية، وهذا ما تم كشف زيفهٌ بعد إستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو لنقض أول قرار من مجلس الأمن لإدانة إسرائيل. وان (أوباما) جاء بعد موجة عداء للولايات المتحدة وبعد أن بدأت الولايات المتحدة بالأفول كقوة عظمى، والذي ساهم في صعود (باراك أوباما) هو خطاباته تجاه القضية الفلسطينية وإنتقاداته لسياسات (جورج دبليو بوش) والمحافظين الجدد، وما عزز فرص أوباما في تحسين الصورة الأمريكية بالعالم هو مواقفه حيال قضايا عديدة مثل رفض الحرب الأمريكية على العراق ودعوته لسحب القوات الأمريكية.

ثانياً: أساليب وتطبيقات الحرب النفسية

بعد أن أصبح في الإمكان تجنيد الطاقة السيكولوجية في الحرب النفسية المستمرة أبداً بين الأفكار والأيديولوجيات، وبعد أن ساهمت الوسائل التكنولوجية المتطورة بدور فعال وخطير في تجنيد هذه الطاقة منطلقة من طبيعة العصر وظروفهِ، وبعد أن أصبحت الجماهير هي القوة الوحيدة القادرة والمؤثرة في صنع القرار وحركة التاريخ،

---

(1) بسام خالد الطيارة، مصدر سبق ذكره، ص216.

فقد كان لابد من توجيه هذه الجماهير نحو الأهداف المقصودة أو جرها نحو هذه الأهداف[1].

وقد أضحى التقدم في أدوات التعامل النفسي ومسالكه؛ ليس فقط على مستوى التلاعب بالنفس الفردية، بل أيضاً على مستوى إعادة تشكيل الشخصية القومية؛ أحد أدوات وأسلحة الحرب النفسية.

وأهم وسائل وأساليب الحرب النفسية هي:

أولا: الدعاية: تعرف الدعاية بأنها إستخدام مقصود ومخطط للرموز عن طريق الإيحاء وغيره من الوسائل النفسية، يرمي إلى تغيير وتوجيه الآراء والأفكار والقيم والإتجاهات توجيهاً مقصوداً نحو غاية بعينها[2]. ويقصد بالدعاية التعامل النفسي بقصد تغيير الرأي. والدعاية ليس لها من هدف سوى تغيير القناعة بالانتقال من موقف التأييد إلى المعارضة أو العكس[3].

وعرفت الدعاية بأنها ذلك النشاط الذي يحمل الآخرين على سلوك معين ما كانوا يتخذونه لولا ذلك النشاط. أو هي نشر معلومات بين الناس الهدف منها التأثير في الرأي العام وفق اتجاه معين. وتعني أيضاً محاولة التأثير في شخصيات الأفراد والسيطرة على سلوكهم وإثارة غرائزهم والتهويل ونشر الأكاذيب والفضائح[4]. وتعني الدعاية أيضاً محاولة التأثير على رأي المجتمع وسلوكه بشكل يجعل الناس يتقبلون بعض الآراء والتصرفات[5].

ثانياً: الإشاعة: الإشاعة هي موضوع معين يطرح لكي يؤمن به من يسمعه، وهي تنتقل من شخص إلى شخص آخر عن طريق الكلمة الشفهية، دون أن يتطلب ذلك مستوى من البرهان أو الدليل. أي هي عملية نقل خبر مرتبط بواقعة أو رأي أو

---

(1) كرم شلبي، مصدر سبق ذكره ، ص81.

(2) كرم شلبي، مصدر سبق ذكره ، ص20.

(3) حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص334.

(4) زيدان عبد الباقي، أساليب الإتصال في المجالات الإجتماعية والتربوية والإدارية، القاهرة ، 1974، ص227.

(5) فلاح كاظم، الإعلام والرأي العام والدعاية ، بغداد ، 1986، ص104 .

صفة مختلفة من خلال الكلمة المسموعة الشفهية، والإشاعة هي سلاح ناجح في وقت الحرب أو وقت السلم، وتهدف الإشاعات إلى تحطيم الروح المعنوية وذلك عن طريق النيل من القيم المستقرة ومن بناء النظام القائم والإخلال بدرجة تماسك التضامن القائمة بين أفراد ووحدات المجتمع. وتهدف الإشاعات أيضاً إلى تحطيم الثقة بالمصادر الإعلامية المضادة وإخفاء حقيقة ما، أو الحط من شأن الأنباء، وذلك عن طريق إطلاق الإشاعات التي تحتضن أخباراً كاذبة وأخرى حقيقية، مما يؤدي إلى تشابك المعلومات وصعوبة التفريق بين الحقيقي منها والملفق[1].

ثالثاً: غسل الدماغ: وغسل الدماغ يعني بمفهومه كل محاولة للسيطرة على العقل البشري وتوجيههِ لغاياتٍ مرسومةٍ بعد أن يجرد من ذخيرته ومعلوماته ومبادئه السابقة[2]. وعرفه آخرون على أنه كل وسيلة تقنية مخططة ترمي إلى تحوير العقل أو السلوك البشري ورغبة الإنسان أو إرادتهِ أو سابق ثقافتهِ أو تعليمهِ[3] .

ويعرف غسل الدماغ أيضاً بأنه أسلوب من أساليب التعامل النفسي يدور حول تحطيم الشخصية الفردية، بمعنى نقل الشخصية المتكاملة أو ماضي حكم المتكاملة، إلى حد التمزق العنيف بحيث يصير من الممكن التلاعب بتلك الشخصية للوصول بها لأن تصير أداة طيعة في المهيج أو مثير الفتن والقلاقل[4].

وعلى ضوء ذلك نرى أن غسيل الدماغ يعني أن تمحى الأفكار الموجودة لدى الفرد والإتجاه غير المرغوب فيه، وأن يهيئ ذهنه لتقبل أفكار وإتجاهات جديدة قد تكون مناقضة للأولى، ثم يبدأ تلقينه بالأفكار التي تلاءم القائم بعملية غسل الدماغ.

رابعاً: التسميم السياسي: أما التسميم السياسي فيعني غرس قيم جديدة من خلالها يتم إعادة تشكيل نظام القيم السائدة، فإذا بالقيم العليا القومية تتزحزح إلى

---

(1) حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 92-99.

(2) فخري الدباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص12 .

(3) حميدة سميسم ، مصدر سبق ذكره ، ص114 .

(4) حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974، ص37.

مرتبة ثانية لتحل موضعها القيم الدخيلة وغير المعبرة عن التقاليد التاريخية والقومية لترتفع القيم العليا(1).

والتسميم في حدود تأثيراتهِ في الجسد السياسي المستهدف تتخذ صورة أو أكثر من الصور والأشكال التالية(2):

1. **التطبيع:** بمعنى إيهام الطرف الآخر بالتحول من حالة العداوة التقليدية والصراع المصيري إلى حالة التعايش الطبيعي بانتزاع إرادة المقاومة من العقول التي تؤدي بالنتيجة إلى إنتزاع الأسلحة من الأيادي والإستسلام لحالة الإسترخاء وقبول الأمر الواقع.

2. **التطويع:** وتعني تسيير الإرادة من طريقها الطبيعي والأصيل إلى طريق آخر يروضها القائم بعملية التسميم وغالباً ما يحاصر في إطار هذه الصورة القيادات الفكرية والنخب المثقفة.

3. **الاغتراب:** أي جعل الفرد مغترباً عن مجتمعهِ والثقافة التي يعيشها، ودفعهِ إلى إتخاذ موقف غير ودي منها، وتبعاً لذلك فالتسميم السياسي لهذه الصورة يعمل على خلق حالة من الصراع بين الذات الفردية ومحيطها الاجتماعي والثقافي.

4. **التفكيك:** ويعني فك الأواصر بين عناصر الجسد السياسي وبعثرتها بحيث يغدو كل عنصر عاجزاً عن أداء وظائفه الطبيعية بشكل كامل.

5. **الاحتواء:** ويعني الإستيعاب الكلي للجسد السياسي بعد أن تقطع أوصاله وبعد أن يأخذ صورة التبعية الكاملة للأجنبي.

إن هذا العرض الموجز لأساليب وأدوات الحرب النفسية يوضح الأهمية التي تبلغها هذه الحرب. إنها حرب ضد العقول وضد الأفكار والإدراك والسلوك، وهي تتعامل مع الوسائل كافة التي تتضمن تحطيم الخصم وتشتيته وإثارة النعرات التخريبية الهدامة والمزقة لوحدته وجبهته الداخلية.

---

(1) حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص334.

(2) حميدة سميسم ، المصدر السابق ، ص 157.

والتقاليد الأمريكية تجعل الحرب النفسية امتداداً لنظرية التثقيف، ومن ثم فهي تتجه أولاً إلى تعميق القناعة لدى المتعاطف (أي الصديق) وبالذات مع من قدرت له الدراسة أو التعامل مع التوجه الأمريكي هو الذي يحقق أهداف الحرب النفسية. على سبيل المثال الإعجاب بالنموذج السياسي الأمريكي أو نموذج الحياة في المجتمع الأمريكي يقود بالحتمية إلى رفض أو الابتعاد عن التقاليد القومية وعدم احترام التراث القومي، ومن ثم فقد الثقة في الذات القومية[1].

وتتمثل الحرب النفسية الأمريكية بمحاولة تطويع القيادات وخلق القناعة بالنظام الأمريكي وما يسمى بأسلوب الحياة الأمريكي، ومنطق التغلغل ومحوره هو مجتمع الرفاهية وأسلوب الحياة الاستهلاكي، وتحاول الولايات المتحدة من خلال أن ترسب القناعة بأن النموذج المثالي في الحياة هو المجتمع الأمريكي بخصائصهِ المعروفة.

وطبقت الولايات المتحدة الامريكية الحرب النفسية تجاه العرب والمسلمين بحجة مكافحة الإرهاب الدولي، بيد أن تلك الحرب النفسية لم توجه فقط للعرب والمسلمين في الماكنة الإعلامية الامريكية، وإنما وجهت إلى الجمهور الأمريكي نفسه، فأثاره الخوف المستمر للجمهور عن طريق نشرات تصدر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي(FBI) وعن وكالة المخابرات المركزية (CIA) أو التصريحات الصادرة عن مسؤول الأمن الداخلي التي تتنبأ بهجمات إرهابية على مطارات ومنشآت حكومية وبنايات سكنية ضخمة في مناسبات متباينة، القصد منها هو جزء من حرب نفسية متعمدة ضد الشعب الأمريكي نفسه لموافقة سياسة الإدارة الامريكية في حربها على الإرهاب[2].

ولم يتعرض بلد قط في العالم إلى حرب نفسية كتلك التي تعرض لها العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وارتكزت الحرب النفسية الأمريكية على العراق

---

(1) حامد ربيع ، الحرب النفسية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص339.

(2) نصير عاروري، حملة جورج و. بوش المناهضة للأرهاب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد(284) ، 2002، ص56-57.

على ثلاثة مرتكزات: أولها الإعداد للإختراق، وثانيها التغطية والتمويه وبما يتعلق بالأعمال العدوانية الأمريكية، وثالثهما التبرير وخلق الشرعية. وقد مرت عملية التخطيط وإدارة الحرب النفسية بمراحل عدة، عكست تطور مفاهيم العمل النفسي وإرتباطها بالعمل الدبلوماسي والعسكري في الوقت نفسه، ثم بتطور بنية النظام السياسي الأمريكي وأساليب صنع القرار السياسي فيه[1].

وأن عملية الإعداد للحرب النفسية تتم من خلال المعلومات التي تقدمها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وثم الوكالات التي لا تنتمي لوزارة الدفاع، ونظام المعلومات الذي تشترك فيه هذه الوكالات يقدم الخدمات الأساسية في عمليات التخطيط، إذ تتولى وحدة العمليات النفسية القيام بتهيئة العمليات النفسية، تحليل الجماعات المستهدفة للعدو، تحليل نقاط ضعف العدو، تحديد الدعاية الملائمة للهدف وإعداد الدراسات النفسية الأساسية، وقد إستخدمت في حربها النفسية ضد العراق أساليب نفسية متعددة فضلاً عن الأساليب الدعائية الفنية، وكذلك التهويل بحجم القوات الأمريكية والأسلحة الأمريكية المتقدمة، **وإن أهم الأساليب التي إستعملها الأميركان في الحرب النفسية هي**[2]:

1. **إطلاق التسميات:** ويقصد به قيام الخبير الدعائي بربط مفهوم معين بكلمة أو عبارة تعكس أنموذجاً للتوفيق، وتثير شحنة إنفعالية تقود إلى نوع من التحيز ضد من يوصف بهذه الكلمة.
2. **الاختيار الإنتقائي للواقع:** وذلك من خلال إختبار الموضوعات التي تلائم المنطق الدعائي الأمريكي وتنبع منهْ.
3. **التحويل:** أي تحويل الإنتباه من الموضوع الرئيس إلى موضوع آخر، بما يشكل أهمية للمخطط الدعائي الأمريكي.

---

(1) حميدة سميسم ، الحرب النفسية ، مصدر سبق ذكره، ص 175-176.

(2) المصدر نفسه، ص 179-181.

إذن، فالحرب النفسية هي حرب مستمرة وسوف يتسع مجالها وتزداد حدتها، وسوف تتنوع الأساليب والوسائل التي تستخدمها، وفي ظل هذه الاستمرارية والاطراد المتزايد في الحدة، سوف يظل الإنسان هو الهدف المقصود بالتأثير. ومع التطور التكنولوجي الدائم والصراع المتزايد وازدياد كثافة الجماهير، فلا شك أن فنوناً جديدة لهذه الحرب سوف تنشأ، وتطورات هائلة سوف تشهدها الحرب النفسية. وليست الحرب النفسية الأمريكية الموجهة، بكل الملايين التي تنفق عليها سنوياً إلا لتحقيق أهدافها وأغراضها السياسية.

المبحث الثاني

حرب الفضاء الإلكتروني في السياسة الخارجية الأمريكية

بدأ عصر الفضاء الإلكتروني، وأصبحت حروب الفضاء الإلكتروني حقيقة واقعة، وأخذت الولايات المتحدة ومجموعة من الدول تتحسب لهذا النوع من الحروب، وأصبحت قادرة على شن هذا النوع من الحروب ما يدمر غيرها من الدول.

وحرب الفضاء الإلكتروني تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها إنها حروب سريعة أي إنها تحدث بسرعة الضوء، و بالتالي خلقت مخاطر أمام صناع القرار في وقت الأزمات، بالإضافة إلى ذلك فإن أهم ما يميز هذه الحروب إنها لا تحتاج إلى ساحات معارك تقليدية، فالمصارف والرادارات والبنى التحتية يمكن الوصول إليها عبر الفضاء الإلكتروني، والسيطرة عليها وتدميرها دون الحاجة إلى دحر الدفاعات التقليدية للدول.

وقد بدأت الولايات المتحدة تعد ساحات معارك الفضاء الإلكتروني، وذلك من خلال إختراق شبكات الدول الأخرى و بنيتها التحتية ووضع ثغرات التسلل وزرع القنابل المنطقية، وهذا الطابع المتواصل لحرب الفضاء الإلكتروني يلغي الحدود الفاصلة بين السلم والحرب، ويخلق بعداً خطيراً في حالة عدم الإستقرار.

لذلك جاء هذا المبحث ليوضح ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حرب الفضاء الإلكتروني.

المطلب الثاني: أدوات و تطبيقات حرب الفضاء الإلكتروني.

المطلب الأول

مفهوم وخصائص حرب الفضاء الإلكتروني

لقد أصبح الفضاء الالكتروني مجالاً جديداً للفعل والتأثير والتغيير في النظام الدولي، ومع الانتقال من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، أصبحت قضية أمن الفضاء الالكتروني تلقى اهتماماً متصاعداً على أجندة الأمن الدولي، وزادت العلاقة بين الحرب والتكنولوجيا وثوقاً مع إمكانية تعرض المصالح الإستراتيجية ذات الطبيعة الالكترونية إلى أخطار تهدد بتحول الفضاء الالكتروني إلى ساحة للصراع والحروب الدولية[1].

فقد دخل المجتمع الدولي في مرحلة جديدة تلعب فيها هجمات الفضاء الالكتروني دوراً أساسياً سواء في تعظيم القوة أو الاستحواذ على عناصرها الأساسية، وأصبح التفوق في مجال الفضاء الالكتروني عنصراً حيوياً في تنفيذ عمليات ذات فاعلية على الأرض وفي البحر والجو والفضاء من خلال نظم التحكم والسيطرة[2].

كل ذلك فرض إعادة التفكير في مفهوم الأمن والذي امتد إلى حماية الدولة من التعرض للهجوم العسكري إلى حماية المنشآت الحيوية للبنية التحتية من التعرض لأعمال عدائية من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات . وأصبحت قضية أمن الفضاء الالكتروني تدخل في استراتيجيات الأمن القومي للعديد من الدول للعمل على الحيلولة دون تعرض بيئتها التحتية الحيوية للخطر[3].

وزادت حالة الانكشاف الأمني للدول نتيجة لاعتمادها المتزايد على الفضاء الالكتروني في مختلف النشاطات مثل برامج الحكومة الالكترونية والتي تصبح عرضة

(1) عادل عبد الصادق ، القوة الالكترونية :أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني ، السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر ، العدد 188 ، 2012 ، ص28 .

(2) Arsenio T. Gumahad , Cyber Troops and Net Wars : The Profession of Arms in The Tnformation Age , Air war college , April , 1996 , p57-66 .

(3) Tim Jordan, Cyber Power: The Culture and Politics of Cyberspace and the internet, Rutledge, 2000, p160-175.

للاختراق والهجوم بالفيروسات وسرقة المعلومات وإتلافها[1]. وظاهرة حرب الفضاء الالكتروني برمتها تكتنفها اليوم السرية الحكومية، إلى الحد الذي يجعل الحرب الباردة كأنها عصر من عصور الانفتاح والشفافية[2].

وليس من السهل تقديم تعريف محدد للفضاء الالكتروني، فهناك من يرى أنه ذو طابع افتراضي، حيث يعرفونه بأنه ((تلك البيئة الافتراضية التي تعمل بها المعلومات الالكترونية والتي تتصل عن طريق شبكات الكومبيوتر)). ويعرفه آخرون بأنه ((المجال الذي يتميز باستخدام الالكترونيات لتخزين وتعديل وتغيير البيانات عن طريق النظم المرتبطة والمتصلة بالبيئة التحتية الطبيعية، ومن ثم فانه يشمل عملية الاندماج ما بين الانترنت والمحمول وأجهزة الاتصالات والأقمار الصناعية)). وفي كل الأحوال فان المقصود بالفضاء الالكتروني كما يراه الكثيرون مجال طبيعي ومادي[3].

والفضاء الالكتروني هو مجموع شبكات الحاسوب في العالم وكل ما ترتبط به وتتحكم فيه هذه الشبكات. وهو ليس الانترنت فقط، فالانترنت شبكة مفتوحة مكونة من عديد من الشبكات، ومن أي شبكة على الانترنت تستطيع أن تتصل بأي كومبيوتر آخر متصل بأي شبكة من شبكات الانترنت. أما الفضاء الالكتروني فيشمل الانترنت إلى جانب العديد من شبكات الحاسوب السرية الأخرى التي لا يمكن الوصول إليها عبر الانترنت. وبعض هذه الشبكات الخاصة تشبه شبكة الانترنت تماماً لكنها منفصلة عنه على الأقل نظرياً. كما يشمل الفضاء الالكتروني الشبكات التجارية التي تقوم بمهام معينة من قبيل إرسال البيانات الخاصة بالتدفقات المالية والمعاملات في الأسواق المالية ومعاملات البطاقات الائتمانية. وبعض الشبكات هي نفسها نظم للتحكم،

---

(1)Gabriel Weismann, Terror on The Internet: The New Arena, The New Challenges, United States institute of peace press, 2006, p243.

(2) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء الالكتروني : التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2012 ، ط1، ص8.

(3) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره، ص28.

بمعنى أنها هي التي تسمح للأجهزة بمخاطبة غيرها من الأجهزة مثل لوحات التحكم التي تخاطب المضخات والمصاعد ومولدات الطاقة والكهرباء[1].

ويشير مصطلح حرب الفضاء الالكتروني إلى الإجراءات التي تتخذها أي دولة لاختراق أجهزة الحاسوب أو الشبكات الخاصة بدولة أخرى لغرض السيطرة عليها أو التحكم بها أو إتلافها أو تعطيلها عن العمل، من خلال إرسال رسائل مكتوبة باللغة الرقمية الثنائية المكونة من رقمي (1-0)[2].

وكانت حرب الفضاء غير واضحة المعالم في تسعينات القرن الماضي، لأنها كانت مختلطة مع الحروب النفسية والدعائية، في حين إن إتساع شبكة الإنترنت فتح آفاق كبيرة للأجهزة المخابراتية لإستغلال هذه الشبكة في حروبها الدولية، و التغلغل في أي شبكة من شبكات الإنترنت والسيطرة على هذه الشبكة وتعطيلها أو تغيير البيانات عليها أو إتلافها أو التحكم فيها من خلال الضغط على بضعة أزرار[3].

واستخدم مفهوم حرب الفضاء على مستوى واسع في أجهزة الإعلام، ولكن مدلولات هذا المسمى قد اتسعت كثيراً عما قبل، فقد كان المفهوم مقصوراً على عمليات التشويش على أنظمة الاتصال والرادار وأجهزة الإنذار ، بينما يكشف الواقع الحالي عن دخول شبكات الاتصال والمعلومات إلى بنية ومجال الاستخدامات الحربية. بالإضافة إلى ذلك فان إطلاق مسمى الحرب، يعني استخدام جيوش نظامية وتحديد ميدان قتال محدد، أما هجمات حرب الفضاء الالكتروني فان ميدان القتال فيها مفتوح كونها تتحرك عبر شبكات المعلومات والاتصال المتعدية للحدود الدولية[4].

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص93 .

(2) المصدر نفسه، ص20 .

(3) المصدر نفسه، ص53.

(4) عادل عبد الصادق،القوة الالكترونية :أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني،مصدر سبق ذكره ، ص31.

وقد دفع التطور في مجال الفضاء الالكتروني إلى بروز ترسانة غير تقليدية لأسلحة الكترونية (Cyber weapon) متعددة كالفيروسات وهجمات إنكار الخدمة والاختراق وسرقة المعلومات والتشويش وشفرات التسلل والقنابل المنطقية[1].

واتجهت الدول لتعزيز دفاعاتها ضد خطر التعرض للهجمات الالكترونية، ولكنها اتجهت إلى التحول من اتخاذ إجراءات وقائية ذات طابع دفاعي إلى الاتجاه إلى تبني سياسات هجومية، ويحمل ذلك في طياته مخاطر عسكرة الفضاء الالكتروني، خاصة وان القدرة على السيطرة على هذا النوع من الأسلحة ضئيلة بالمقارنة مع الأسلحة التقليدية، وهناك مسألة صعوبة تحديد الأسلحة التي يمتلكها الآخرون ومن ثم يصبح لدى المجتمع الدولي قدرة سريعة على التدخل لاحتواء التقدم في مجال هذه الأسلحة[2].

وقد أدى تعدد أنماط استخدام الفضاء الالكتروني وتداخلها ما بين ما هو مدني وما هو عسكري إلى عدم وجود إجماع على تعريف محدد ودقيق لمفهوم حرب الفضاء الالكتروني، فهناك من عرفها بأنها أعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكومبيوتر والشبكات التابعة لدولة أخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تعطيلها، بينما يعرفها آخرون بأنها مفهوم يشير إلى نزاع يحدث في الفضاء الالكتروني ويكون له طابع دولي[3].

(1) Martin C. Libicki , Conquest in Cyber Space : National Security and Warfare , New York , Cambridge University press , 2007 , p13 .

(2) عادل عبد الصادق، المصدر السابق، ص33.

(3) علي حسين باكير ، الحروب الالكترونية في القرن الحادي والعشرين ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر، 7 ديسمبر2012، شبكة المعلومات الانترنت:

وهناك ثلاثة أمور في عالم الفضاء الالكتروني تجعل من حرب الفضاء الالكتروني أمراً ممكناً وهي[1]:

1. وجود ثغرات في تصميم الانترنت .
2. وجود ثغرات في المعدات والبرمجيات .
3. الاتجاه لتوصيل المزيد من الأجهزة والقطاعات على شبكات الفضاء الإلكتروني.

وتتأثر الحرب في الفضاء الالكتروني بما يحدث في البيئات الأخرى والنزاعات بين الأفراد والجماعات والصراعات بين الدول، ولأن الحروب الفعلية تستعمل شتى أنواع أسلحة التدمير فإنها لم تتوانى عن استخدام الفضاء الالكتروني لما له من تأثير أمني وعسكري[2].

إن مصطلح حرب الفضاء الالكتروني يغطي مجموعة واسعة من الإجراءات، تتراوح بين المجسات البسيطة المستخدمة لمحو المواقع على شبكة الإنترنت، والحرمان من الخدمة، والتجسس، والتدمير. وعلى نحو مماثل يستخدم لتغطية مجموعة واسعة من السلوكيات، وهو يعكس تعريفات قاموسية للحرب تتراوح بين الصراع المسلح إلى التسابق العدائي[3].

وعلى الطرف الآخر من النقيض، يستخدم بعض الخبراء تعريفاً ضيقاً لحرب الفضاء الإلكتروني: "حرب غير دموية" بين الدول تشتمل فقط على الصراع الإلكتروني في الفضاء السيبراني. ولكن هذا يتجاهل الترابط المهم بين الطبقات المادية والافتراضية للفضاء الإلكتروني. وكما أظهر الفيروس (ستانكس نت) الذي أصاب

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص98 .

(2) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره،ص29.

(3) Joseph S. Nye, Cyber War And Peace, project syndicate, 10April 2012, http//:www.project-syndicate.org/commentary/cyber-war-and-peace

البرنامج النووي الإيراني، فإن الهجمات التي تستخدم البرمجيات قد تسفر عن آثار مادية حقيقية[1].

وهناك تعريف أكثر فائدة لحرب الفضاء الإلكتروني: عمل عدائي في الفضاء الإلكتروني تؤدي التأثيرات المترتبة عليه إلى تضخيم العنف المادي أو تعادله. في العالم المادي، تفرض الحكومات ما يشبه الاحتكار على نطاق واسع من استخدامات القوة، ويتمتع المدافع بمعرفة وثيقة بالتضاريس، وتنتهي الهجمات إما بسبب الاستنزاف أو الإرهاق. وهنا تفرض عملية تدبير الموارد ونقلها تكاليف باهظة[2].

وبسبب حداثة التهديدات الإلكترونية، و التطور السريع لهذه التهديدات، وبسبب النقص في المصطلحات الفنية المتفق عليها لوصف هذه التهديدات، فلا يوجد هناك فهم كامل لهذه التهديدات، فالأمن الالكتروني غالباً ما يجري تبسيطة كحماية الشبكات وأنظمة البيانات، لكن زيادة عدد الهجمات على الشبكات المالية والحكومية و العسكرية، جعل من الأمن الإلكتروني أسبقية في مجال الأمن[3].

وأصبحت حرب الفضاء الالكتروني بديلاً عن الحرب المباشرة بين الدول، وأصبحت القدرة على القيام بهجمات الكترونية أداة سيطرة ونفوذ إستراتيجية بالغة الأهمية سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، بسبب زيادة علاقة الفضاء الإلكتروني بعمل المنشآت الحيوية للدول – سواء كانت مدنية أو عسكرية – مما أدى إلى إمكانية تعرضها لهجمات الكترونية تستهدف الشبكة كوسيط وحامل للخدمات أو يشل عمل أنظمتها المعلوماتية، مما يعرقل قدرتها على القيام بوظيفتها[4].

---

(1) Ibd.p1

(2) جوزيف س. ناي ، الحرب والسلام في الفضاء الألكتروني ، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

(3) Michael Chertoff, The Cyber Domain And The Evolution of Smart Power , in: Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S And Global Security, Symposium Three, :Employing Smart Power, March 24,2009,Co-Sonsored by U.S Naval Institute,p28-30,The Internet: http://www.asymmetricthreat.net.

(4) Jenn M. Williamson , Information Operations : Computer network attack in the 21st century , US Army War college , 2002 , p15 .

إلا إن شن حـروب الفضـاء الالكـتروني مـن جانـب الـدول، لتحقيـق أغـراض سياسـية ودبلوماسية وعسكرية، لا يقتضي بـالضرورة أن تصحبه غـارات قصـف وحـروب بالـدبابات، وهناك نماذج من حروب الفضاء الإلكتروني لوحدها[1].

وبالنسبة لساحة حرب الفضاء الالكتروني فنجد أن ساحة حرب الفضاء الالكـتروني هـو جهاز الحاسوب المحمول الذي يرتبط بكابل يربطه بـأجهزة الخـوادم، واليـوم أصبح الفضـاء الإلكتروني ساحة حرب تشهد كثيراً من المعارك الحاسمة في القرن الحادي والعشرين[2].

وما يجعل من هذه الأماكن ساحة لقتال قوات حرب الفضاء الإلكتروني، هو أن قـوات حرب الفضاء الالكتروني تستطيع أن تدخل في قلب هذه الشبكات وتسيطر عليها أو تدمرها، وإذا استولت على شبكة مـا فانـه يمكنهـا أن تسرق كـل معلوماتهـا أو ترسـل إليهـا تعلـيمات بتحويل الأموال أو تسريب النفط أو إطلاق الغاز أو تفجير المولدات أو إخراج القطارات عـن قضبانها أو صدم الطائرات أو إرسال كتيبة لتقع في كمين أو تفجير قذيفة في المكان الخطـأ أو إخراج الأقمار الصناعية عن مـداراتها ليـذهب في غـير هـدى في الفضـاء السـحيق أو إيقـاف رحلات الخطوط الجوية تماماً . وهذه الأمور ليست افتراضات فقد حدثت مثلها أحيانـاً عـلى سبيل التجريب وأحياناً أخرى على سبيل حرب الفضاء الالكتروني. فالمعلومـات التـي تتعامـل معها شبكات الحاسوب والتي تدير المرافـق ووسـائل المواصـلات والمصـارف يمكـن اسـتغلالها ومهاجمتها في ثوان ولا تستطيع الجيوش والأساطيل الدفاع عنها لأنها تقع في المجـال الرقمـي للفضاء الالكتروني[3].

وبالنسبة لطبيعة حرب الفضاء الالكتروني، فإنها تتميز بطبيعة فريـدة، فإنهـا قـد تشجع على المبادرة إلى شن الهجوم، وأكـثر الأهـداف المحتملـة التـي تتعـرض لهـا هـي

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص28.

(2) المصدر نفسه ، ص93 .

(3) المصدر نفسه ، ص94.

الأهداف المدنية، بالإضافة إلى ذلك فـان السرعـة التـي تتحـرك بهـا والتـي يمكـن ضرب آلاف الأهداف في أي مكان بالعالم قد تؤدي إلى نشوب الأزمات الشديدة ، فالقوة التي حالت دون وقوع الحرب النووية هي قوة الردع ، لكنها لا تجدي في مجال حرب الفضاء الالكتروني[1].

وتدخل هجمات حرب الفضاء الالكتروني في إطار الحروب غير المتكافئة (Asymmetric War) كون الطرف الذي يتمتع بقوة هجومية ويبادر باستخدامها هـو الطـرف الأقـوى، بغـض النظر عن حجم قواته التقليديـة وهـو مـا يـؤثر في نظريـات الـردع الاسـتراتيجي. ولا تسـتطيع الهجمات الالكترونية التمييز بين المنشآت المدنية والمنشـآت الأخـرى ذات الطبيعـة العسـكرية، ولا تتطلب هذه الهجمات لتنفيذها سوى وقت محدد، وتمثل حرب الفضاء الالكتروني أسلوباً عسكرياً غير نمطي لإدارة الصراعات المسلحة، حيث يشترك فيها دول وأفراد مدنيون عبر الفضاء الالكتروني، وأصبح من الصعب التمييز وتحديد مواقع المتحاربين في ميدان هذه الحرب، وتتميز عملية استخدام حرب الفضـاء الالكـتروني بسـهولة الانتشـار والقـدرة عـلى التـأثير في الأهـداف الكترونياً كالبنية التحتية الحيوية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والعسكرية[2].

ويمكن القول أن أهم خصائص حرب الفضاء الالكتروني هي[3]:

- **أولاً:** إن حرب الفضـاء حقيقـة واقعـة، ويلاحـظ أن الولايـات المتحـدة وبعـض الدول الأخرى قادرة على أن تشن من حروب الفضاء الالكتروني ما يدمر غيرها من الدول الحديثة.

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص9 .

(2) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني ، مصدر سبق ذكره،ص32 .

(3) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، المصدر السابق ، ص48-49 .

●**ثانياً:** إن حرب الفضاء الالكتروني تحـدث بسرعـة الضـوء، فعنـدما تتـدفق فوتونـات الحزم المهاجمة عبر الألياف الضوئية ، فـان الوقـت المسـتغرق لشـن الهجمـة وتأثيرهـا يكـاد يتعذر قياسه، مما يخلق المخاطر أمام صناع القرار في أثناء الأزمات.

●**ثالثـاً:** إن حـرب الفضـاء الالكـتروني هـي حـرب عالميـة الطـابع، وفي نطـاق أو صراع يسـتشري العـدوان الالكـتروني عـلى مسـتوى العـالم سريعـاً، لأن أجهـزة الحاسـوب والأجهـزة الخادمة المخترقة خفية أو التي تم السيطرة عليها في شتى أنحاء العـالم سرعـان مـا تـنظم إلى الهجمات فتجر بلاد كثيرة إلى الصراع سريعاً.

●**رابعاً:** إن حرب الفضاء الالكتروني لا تحتاج إلى ساحات المعارك التقليدية ، فالأنظمـة المختلفة التي يعتمد عليها الناس – من المصـارف والمطـارات والطـائرات وبطاقـات الائـتمان وشبكات الكهرباء والطاقة والبريـد وصـولاً إلى رادارات الـدفاع الجـوي وأنظمـة الصـواريخ – يمكن الوصول إليها عبر الفضاء الالكتروني والسيطرة عليها سريعاً أو تعطيلها دون الحاجـة إلى دحر الدفاعات التقليدية للدول.

●**خامساً:** لقد بدأ عصر حرب الفضاء الالكتروني ، وصارت الدول تتحسـب مـن وقـوع الهجمات الالكترونية فبدأت تعد ساحة المعركة وذلك بأن يحاول كـل منهـا اخـتراق شـبكات الدول وزرع ثغرات التسلل والقنابل المنطقية وكل هذا تـم في وقـت السـلم ، وهـذا الطـابع لحرب الفضاء الالكتروني هو الذي يطمس الحدود الفاصلة بين السلم والحـرب ويخلـق بعـداً جديداً في حالة انعدام الاستقرار.

والفضاء الإلكتروني لا حدود له، حيـث يتشـاركك كـل الفـاعلين بمـا فـيهم الـدول مـن الإستخدام الشخصي إلى البرامج الإقتصادية إلى التطبيقات العسكرية، كلها تعتمد على الفضاء الإلكـتروني. وعـلى العكـس مـن التهديـدات التقليديـة الملموسـة والممكـن التنبـؤ بهـا، فـإن تهديدات الفضاء الإلكتروني يمكن أن تأخذ شكل و مصدر إفـتراضي وتفـرض أخطـاراً لا يمكـن التنبؤ بها[1].

(1) Michael Chertoff, op.cit.p 25.

يضاف إلى ذلك صعوبة التعرف على هوية المعتدي أو المهاجم في حرب الفضاء الالكتروني، ومن الطرق التي يمكن إتباعها لتحديد هوية المعتدي استخدام برامج اقتفاء الأثر العكسي، ولكن هذه البرامج قد توصل إلى جهاز خادم لا يتعاون لمعرفة الهوية أو قد يكون المعتدي قد اتخذ من الاحتياطات ما يكفي لطمس أثر الاعتداء أو معالم المصدر[1].

ويمكن استخدام أسلحة حرب الفضاء الالكتروني بسرعة وسهولة وبدون الفهم الكامل للتفاقم التصاعدي الذي قد ينجم عنها، فعلى الرغم من أن الحرب قد تبدأ في الفضاء الالكتروني بلا جنود وبلا إراقة دماء، إلا أنه في بعض الأحيان لا تظل كذلك طويلاً، فقيام الدول بزراعة الأسلحة الالكترونية في شبكات البنية التحتية في غيرها من الدول يجعل فتيل الحرب سهل الاشتعال أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الحروب[2].

وبالنسبة لأثر أسلحة الفضاء الالكتروني، فإن أثر أسلحة الفضاء الالكتروني يقل عن أثر الأسلحة النووية، لكن استعمالها في ظروف معينة قد يحدث أضراراً فادحة، وقد يشعل فتيل حرب واسعة[3].

ويمكن قياس القوة في مجال حرب الفضاء الالكتروني من خلال تقييم ثلاثة عوامل:

الأول: الهجوم، أي قدرة الدولة على شن هجمات الكترونية على الدول الأخرى.

الثاني: القدرة على الدفاع، ويعني قياس قدرة الدولة على اتخاذ إجراءات عند تعرضها للعدوان لصد هجمة أو تخفيف آثارها.

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص253 .

(2) المصدر نفسه، ص296.

(3) المصدر نفسه، ص249.

والثالث: الإعتماد، ويعني مدى اتصال الدولة بالانترنت واعتمادها على الشبكات والأنظمة التي قد تكون عرضة للأخطار في حالة وقوع حرب الكترونية[1].

ومع تطور حرب الفضاء ظهرت لنا عقائد أهمها عقيدة التعادل وهي سياسة التعامل مع هجمات حرب الفضاء الالكتروني وكأنها معادلة لأي هجوم من نوع آخر، بما فيها الضربات الموجهة بالأسلحة المعتادة، ومن ثم الرد بالطريقة التي تختارها الدولة التي تعرضت للاعتداء بحسب حجم الضرر الذي لحق بها وغيره من العوامل المتصلة بالعدوان[2].

ومن أهم الإشكاليات التي تواجه المجتمع الدولي في طريقة التعامل مع الأسلحة الالكترونية، فيما يتعلق بالجدل حول مدى اعتبار الأسلحة الالكترونية مثل الأسلحة التقليدية، وإمكانية أن تخضع لقيود اتفاقيات الحد من التسلح، وهناك تساؤلات حول إعتبار الهجوم الإلكتروني هجوماً مسلحاً وفقاً للقانون الدولي والذي يشترط تحديد المسؤول عن الهجوم، إلا أنه في حالة استخدام أسلحة الفضاء الالكتروني فانه يصعب تحديد المسؤول. وتواجه الأسلحة الالكترونية مشكلات في إستخدامها حيث تكون هجماتها عشوائية وذلك لانطلاقها عبر الحدود الدولية، بما قد تعمل على الإضرار بطرف ثالث وبأمن الفضاء الالكتروني بشكل عام، كما إن الاتفاقيات الدولية لا تحرم الهجمات الالكترونية على الدول أو على البنية التحتية لهذه الدول[3].

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص98 .

(2) المصدر نفسه، ص328.

(3) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره،ص34.

المطلب الثاني

أدوات و تطبيقات حرب الفضاء الإلكتروني

يتمثل الاستخدام الصلب للقوة الالكترونية من خلال استخدام أدوات حرب الفضاء الالكتروني للقيام بعمل تخريبي عبر قطع كابلات الاتصالات أو تدمير أنظمة الاتصالات أو الأقمار الصناعية أو استخدام الأسلحة الالكترونية المتقدمة كالفيروسات في تدمير الأنظمة المعلوماتية لمنشآت حيوية بشكل يؤثر في وظيفتها، ويهدد أمن الدولة أو السكان[1].

ومن أدوات حرب الفضاء هي البرامج الخبيثة، ويستخدم لفظ (Malware) أي البرامج الخبيثة للإشارة إلى مجموعة واسعة من البرمجيات كالفيروسات والديدان وحيل تصيد المعلومات. وتحاول هذه البرامج استغلال العيوب الموجودة في البرامج الأخرى والأخطاء التي يقع فيها مستخدمو الحاسوب قبل الدخول إلى المواقع المصابة بالعدوى الفيروسية أو فتح مرفقات الرسائل البريدية. والفيروسات هي برامج يتم تمريرها من مستخدم إلى آخر عبر الانترنت أو الوسائط المحمولة مثل وحدات التخزين الصغيرة Flash drivers . أما الديدان فلا تتطلب تمرير برنامج إلى مستخدم آخر لأنها قادرة على نسخ نفسها ذاتياً باستغلال عيوب معروفة ثم تزحف كالديدان عبر الانترنت. أما حيل اصطياد المعلومات (Pishing Scams) فتقوم على خداع مستخدم الانترنت للإدلاء بمعلومات مثل أرقام الحسابات المصرفية وشفرات المرور وذلك عن طريق إنشاء رسائل بريد الكتروني ومواقع زائفة توهم المستخدم بأنها متعلقة بعمليات تجارية حقيقية كما في حالة المصرف الذي يتعامل معه[2].

وقد يقوم محاربو الفضاء الالكتروني بإنشاء (ثغرة تسلل) أي إنها نفس فكرة حصان طروادة، وثغرة التسلل Trapdoors هي برنامج حاسوب غير مرخص يضاف

(1) عادل عبد الصادق، الانترنت والإتصالات : ساحة جديدة للتجسس الدولي ، المركز العربي لأبحاث الفضاء، 2011 ، .http//www.accr.com.co1/= p341.

(2) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص107 .

إلى برنامج ما لأغراض خبيثة يسمح بالولوج غير المرخص به إلى شبكة أو برنامج حاسوبي، فغالباً بعد أن يقوم رجال الفضاء الالكتروني باختراق النظام أو الشبكة لأول مرة فإنهم يتركون وراءهم ثغرة تسلل للسماح لهم بالدخول في المستقبل بطريقة أسرع وأسهل ويشار إليه أيضاً باسم (Trojan) نسبة إلى حصان طروادة ، وهو استلهام للخدعة التي قام بها محاربو الإغريق لاقتحام طروادة عندما تظاهروا بالانسحاب تاركين وراءهم تمثالاً لحصان خشبي ، وقد اختبأت داخله قوة من المحاربين الأشداء وتسللوا إلى طروادة واحتلوا المدينة[1].

وأحياناً تسمح ثغرات التسلل لمقاتلي الفضاء الالكتروني بالدخول إلى أجزاء معينة من الشبكة لا يسمح لهم بالدخول إليها عادة، وعندما يخترقون برنامجاً ما ولا يزال قيد التطور فانه لا يسرق نسخة منه فحسب بل قد يضيف إليه شيئاً ما، وأحياناً تسمح لهم ثغرات التسلل بالوصول إلى الجذر (Root)، ومعنى ذلك أن لديهم السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها مصمم البرنامج أو مدير الشبكة، وإنهم يستطيعون إضافة ما يشاؤون من برمجيات ويمحون أي دليل على وجودهم[2].

وقد يذهب مقاتلي الفضاء الالكتروني إلى ما هو أبعد من استغلال ثغرات التسلل، وذلك من خلال زرع قنبلة منطقية (Logic Bomb) وهو تطبيق من تطبيقات الحاسوب أو سلسلة من التعليمات تسبب توقف النظام أو الشبكة عن العمل و/أو حذف كل البيانات الموجودة على الشبكة، وان الجيش الأمريكي هو الذي اخترع القنابل المنطقية. وهناك أدوات أكثر تقدماً من القنابل المنطقية يمكنها أن تبدأ بتوجيه أوامر لمعدات الحاسوب لتقوم بشيء معين يؤدي إلى تدميرها ، كأن تأمر شبكة الكهرباء بتوليد حمل كهربائي زائد يؤدي إلى حرق الدوائر الموجودة في محولاتها أو

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص335.

(2) المصدر نفسه ، ص119 .

تجعل لوحات التحكم في الطيران تدفع الطائرة إلى السقوط المفاجئ ، وبعد ذلك تمحو كل شيء ثم تمحو نفسها أيضاً[1].

ومن آليات حرب الفضاء الالكتروني الأخرى، إرسال طوفان من طلبات الاتصال الكترونياً بالأجهزة الخادمة التي تدعم معظم صفحات الانترنت المستخدمة، وإغراق الأجهزة بهذه الطلبات، وبالتالي تتعطل نتيجة عدم احتمال الحمل الشديد، وعجز عدد آخر من الأجهزة الخادمة نتيجة لتكدس نبضات واستدعاء صفحات لايمكن الولوج إليها أساساً وبالتالي تسبب عجزاً عن إجراء أي معاملات مصرفية أو الدخول إلى مواقع الصحف أو الانتفاع بالخدمات التي توفرها الحكومة. أو عندما يقوم مستخدم الحاسوب بفتح صفحة على الانترنت فقد تؤدي إلى تنزيل برنامج يحول هذا الحاسوب إلى جهاز مُستلب وخاضع للتحكم عن بعد، ويمكن للمرء أن يفتح رسالة بريد الكتروني فيبدأ معها تنزيل البرنامج الذي يتحكم في الحاسوب، وفي بعض الأحيان يبقى الحاسوب المستلب كامناً في انتظار الأوامر، بينما يقوم في أحيان أخرى بالبحث عن أجهزة أخرى لمهاجمتها، وعندما ينشر عدواه إلى أجهزة أخرى تقوم هذه الأجهزة بنقل العدوى إلى أجهزة أخرى لتنشأ الظاهرة المعروفة باسم (العدوى الدودية) بمعنى أن العدوان يستشري ويتغلغل كالديدان من جهاز واحد إلى آلاف أو ملايين الأجهزة، وكل ذلك يمكن حصوله في بضع ساعات فقط[2].

ومن أدوات وآليات حرب الفضاء الالكتروني الأخرى، إنشاء شبكات تجبيرية (مسلوبة الإرادة) (Botnet)، وهي شبكة من أجهزة الحاسوب التي تجبر على العمل وفقاً لأوامر مستخدم بعيد غير مرخص له باستخدامها، وعادة ما يتم ذلك من دون علم أصحاب الشبكة أو مديرها، وتستغل هذه الشبكة المكونة من أجهزة الحاسوب الروبوتية في الهجوم على أنظمة أخرى، وعادة ما يتحكم في الشبكة المسيرة حاسوب واحد أو أكثر، وكثيراً ما يشار إلى أجهزة الحاسوب المتصلة بالشبكة المسيرة بكلمة

---

(1) المصدر نفسه ، ص119-120 .

(2) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص28 .

(Zombies) أي مسلوبة الإرادة، وتستخدم الشبكات المسيرة لأغراض عديدة، مثل إغراق الشبكات بالرسائل. ومن الآليات الأخرى لحرب الفضاء الالكتروني هي آلية تخطي الحاجز (over flow Buffer) وهي عبارة عن كتابة خطأ في شفرة الحاسوب يسمح لمستخدم غير مرخص له بالدخول إلى شبكة معينة. ويتمثل هذا الخطأ في عدم وضع حد لعدد الحروف والرموز التي يمكن إدخالها من جانب مستخدم غير موثوق به فيتمكن هذا الأخير من إدخال تعليمات إلى نظام البرنامج. ومن الأدوات الأخرى هو قطع خدمة الانترنت عن طريق الإغراق الموزع (Ddos) (Distributed Denial of Services)، وهو أسلوب من الأساليب الأساسية لحرب الفضاء الالكتروني يستخدم لإغراق مواقع معينة على الانترنت أو جهاز خادم أو راوتر (Router) بطلبات للبيانات تفوق طاقة الموقع على الرد أو المعالجة، ونتيجة لهذا الطوفان تعجز التحركات المشروعة عن الوصول إلى الموقع فيصبح في حكم المغلق، وتستخدم الشبكات المسيرة لتنفيذ هذه الهجمات ومن ثم توزعها على آلاف الأجهزة المصدرة للرسالة والتي تعمل معاً في آن واحد. وهناك آلية أخرى وهي آلية التشفير (Encryption) وهي خلط المعلومات بطريقة لا يمكن قراءتها لمن ليس لديه مفتاح فك الشفرة، ويؤدي تشفير التحركات (البيانات الكامنة) إلى منع كل من يعترضها أو يحاول سرقتها من قراءتها[1].

ويميل العسكريون الأمريكيون إلى القول بأن أسلحة حرب الفضاء الالكتروني تعتبر ميزة أمريكية ويجب استغلال هذه التقنية لتعويض ضعف انتشار القوات الأمريكية على مستوى العالم انتشاراً واسعاً، ولتعويض التطور الهائل في الأسلحة التقليدية الموجودة في يد الخصم المحتمل[2].

وبعد حرب الولايات المتحدة على افغانستان عام 2001 وعلى العراق عام 2003، وبعد أن عانت من أسوأ كساد على الإطلاق في تأريخها، وبعد أن تشتت

(1) المصدر نفسه ، ص324-327.

(2) المصدر نفسه ، ص280.

انتباهها لقضايا أخرى، فإنها إتجهت إلى حرب الفضاء الالكتروني، وبدأت جيوش الولايات المتحدة تعمل على وضع خطط معقدة تمهيداً لهذا النوع من الحروب، وبدأت قيادة حرب الفضاء الأمريكية والأجهزة المرتبطة فيها بالعمل على وضع المخططات وتجهيز القدرات اللازمة لتحقيق الهيمنة في الفضاء الالكتروني. ولما كانت الولايات المتحدة هي التي اخترعت الانترنت وهي الرائدة اليوم في مجال التجسس الالكتروني وصنع أدوات حرب الفضاء الالكتروني، فهي اليوم أصبحت تحمل شيئاً من الغطرسة إلى الحد الذي يجعلها تفترض أنه لا يوجد من يقدر على إخضاعها إلى حرب فضاء الكتروني[1].

وتعد روسيا والصين من أكثر الدول تمكناً في مجال القوة الالكترونية والقادرة على توفير أقصى حد من درجات الأمن الإلكتروني، وهو ما فرض على الولايات المتحدة تبني سياسات دفاعية ضد الأخطار المحتملة وحماية نظم المعلومات وتعزيز الأمن الالكتروني بأبعاده المختلفة[2].

إن الفضاء الالكتروني الذي يتألف من أجهزة كمبيوتر وأنشطة إلكترونية ذات صلة يشكل بيئة معقدة من صنع الإنسان، والخصوم من البشر يتسمون بالعزيمة والذكاء. من الصعب تحريك الجبال والمحيطات، ولكن من الممكن تشغيل أو إغلاق أجزاء من الفضاء الإلكتروني بكبسة زر. ومن المؤكد أن تحريك الإلكترونات عبر العالم أرخص وأسرع كثيراً من تحريك سفن ضخمة لمسافات طويلة. إن تكاليف إنتاج مثل هذه المركبات ـ قوات المهام التي تتألف من حاملات طائرات متعددة وأساطيل من الغواصات ـ تخلق حاجزاً هائلاً أمام الغير، وتمكن الولايات المتحدة من فرض هيمنتها البحرية. ولكن الحواجز التي تعوق دخول الفضاء الالكتروني منخفضة

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص297-300.

(2) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره،ص31.

للغاية، الأمر الذي يسمح للجهات الفاعلة غير الحكومية والدول الصغيرة بلعب دور كبير بتكاليف زهيدة[1].

ويزعم (جوزيف ناي) أن انتشار القوة بعيداً عن الحكومات يُعَد من أعظم التحولات السياسية التي طرأت على العلاقات الدولية. ويشكل الفضاء الالكتروني مثالاً ممتازا. فالدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا لديها قدرة أعظم من غيرها من الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية على السيطرة على البحر والجو والفضاء، ولكن من غير المنطقي أن نتحدث عن الهيمنة في العالم السيبراني. فمن الواضح أن الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية المعقدة لدعم الأنشطة العسكرية والاقتصادية يخلق نقاط ضعف جديدة في الدول الكبرى تستطيع الجهات الفاعلة غير الحكومية استغلالها[2].

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير نوع جديد من الأسلحة وهي أسلحة الفضاء الالكتروني، وبدأت في استخدامه في صورة منهجية اعتماداً على تقنيات جديدة، وأنشأت قيادة عسكرية لخوض هذا النوع الجديد من الحروب(حروب الفضاء الالكتروني Cyber space war) باستخدام أحدث التقنيات[3].

وكتب العقيد (مايك تانكسلي Mike Tanksley) في مقال له في مجلة تايم، عن خوض الولايات المتحدة صراعاتها المستقبلية باستخدام قدرة أقل من القوة بحيث تجبر أعدائها على الخضوع من دون أن تطلق طلقة واحدة باستخدام محاربو الفضاء الالكتروني وسيطرتهم على العدو وشل حركته وتدميرهم لنظم التحكم والسيطرة وإصدارهم أوامر زائفة لجيوش العدو، ويصف (مايك تانكسلي) أثر استخدام هذه التكتيكات بأنه سيضع حداً للصراع قبل أن يبدأ، من خلال زرع قنبلة منطقية تظل خاملة داخل أنظمة العدو حتى تأتي اللحظة المطلوبة فتنشط وتبدأ بالتهام بياناته،

---

(1) Joseph S. Nye, Cyber War And Peace, op.cit.p1.

(2) Ibd.p2.

(3) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص8 .

وهذه القنابل يمكن أن تهاجم أجهزة الحاسوب التي تتحكم في نظام الدفاع الجوي أو الطيران أو المصارف... الخ[1].

وفي عام 2001 تم إنشاء مكتب خاص بالبيت الأبيض لتنسيق التعامل مع مشكلة الأمن الالكتروني، ونتيجة لذلك تم وضع الإستراتيجية الوطنية لتأمين الفضاء الالكتروني التي وقعها الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) عام 2003. وفي عام 2007 قام الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بإصدار المبادرة الوطنية الشاملة لتأمين الشبكات (PDD54)، وهي وثيقة سرية تضم الخطوات الواجب إتباعها لتعزيز الدفاعات الحكومية ضد حرب الفضاء الالكتروني، وطالب بوش بتدبير مبلغ (50) مليار دولار على مدى خمسة سنوات للمبادرة الوطنية الشاملة لتأمين الشبكات[2].

وفي كانون الثاني 2008 وقع الرئيس (جورج دبليو بوش) على توجيهين رئاسيين طالباً بتأسيس خطة شاملة لأمن الفضاء الالكتروني، ولقد طالبت ميزانيته للعام 2009 بتخصيص ستة مليارات من الدولارات لوضع نظام مختص بحماية الأمن السيبراني الوطني. ودعا الرئيس باراك أوباما أثناء حملته الانتخابية إلى وضع معايير جديدة صارمة لتوفير الأمن السيبراني وضمان قدرة البنية الأساسية الحرجة على الصمود في مواجهة الهجمات، كما وعد بتعيين مستشار للأمن السيبراني الوطني والذي سيكون تابعاً له مباشرة ومسؤولاً عن وضع الخطة السياسية اللازمة وتنسيق جهود الوكالة الفيدرالية. لكن لم تكن هذه بالمهمة السهلة، وذلك لأن القسم الأعظم من البنية الأساسية المطلوبة غير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة[3].

وفي الوقت الذي بدأ فيه (جورج دبليو بوش) رئاسته الثانية كانت أهمية حرب الفضاء الالكتروني قد صارت واضحة تماماً للبنتاغون، من خلال إنشاء قيادة لحرب الفضاء الالكتروني، تشترك فيها أفرع القوات المسلحة على أن تظل خاضعة للقيادة

---

(1) نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص132.

(2) المصدر نفسه، ص142-143.

(3) Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, project syndicate,p1, Dec10, 2008, http//:www.project-syndicate.org/commentary/cyber-insecurity

الإستراتيجية، وفي تشرين الأول 2009 فتح باب الانضمام إلى قيادة حرب الفضاء الالكتروني الأمريكية والتي تشمل عدة أفرع رئيسة بالجيش[1].

وفي الأول من تشرين الأول عام 2009 تولى أحد جنرالات الجيش الأمريكي رئاسة هيئة عسكرية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف بقيادة (حرب الفضاء الالكتروني)، مهمتها استخدام تقنيات المعلومات والانترنت كسلاح للحرب. وتقوم قيادة حرب الفضاء الالكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز ساحة حرب الفضاء الالكتروني بما يطلق عليه القنابل المنطقية (Logic bombs) وثغرات التسلل (Trapdoors)، ووضع متفجرات افتراضية في الدول الأخرى في وقت السلم[2].

وفي عام 2009 كتب قائد سلاح الجو الأمريكي إلى ضباطه يقول: "الفضاء الالكتروني لا غنى عنه للقتال اليوم ولا غنى عنه لمستقبل التفوق العسكري الأمريكي وسلاح الجو الأمريكي عازم على توفير كافة الإمكانيات اللازمة للتعامل مع الفضاء الالكتروني. إن الفضاء الالكتروني اليوم ساحة متنازع عليها، والحرب تدور في رحاها اليوم"[3].

وتسيطر على الولايات المتحدة بشأن موضوع حرب الفضاء الالكتروني النظرية القائلة بأن الفضاء الالكتروني (نطاق) أو ساحة تدور فيها رحى الحرب ويجب أن تهيمن عليها الولايات المتحدة. وتكشف الإستراتيجية العسكرية القومية السرية (والتي أفرج عن جانب منها بناء على ما نص عليه قانون سرية المعلومات) عن موقف العسكريين من حرب الفضاء الالكتروني، وترى هذه الوثيقة أن حرب الفضاء الالكتروني هي حجر الأساس في صرح القدرات القتالية الحديث. ويتصدر الوثيقة خطاب موقع من وزير الدفاع، وتعلن الوثيقة أن هدفها هو "ضمان التفوق

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص53.
(2) المصدر نفسه ، ص8-9.
(3) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص53 .

الاستراتيجي للجيش الأمريكي في نطاق الفضاء الالكتروني"، وهذا التفوق مطلوب لضمان "حرية التحرك" للجيش الأمريكي و"حرمان أعدائنا من هذه الحرية"، وتقول الوثيقة: إن الولايات المتحدة إذا أرادت التفوق فعليها أن تبادر إلى الهجوم: "القدرات الهجومية في الفضاء الالكتروني مطلوبة لتحقيق المبادرة والحفاظ عليها"[1].

ويلاحظ أن ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة المبادرة في حرب الفضاء الالكتروني هي مسألة تمليها عدة عوامل منها: إن التحركات التي تتم في الفضاء الالكتروني تتم بسرعة لم تشهدها حرب من قبل، الفضاء الالكتروني يسمح بدرجة كبيرة من المناورات العملياتية وبسرعات تقترب من سرعة الضوء وتتيح دائماً للقادة فرصاً مختلفة للتأثير بسرعة لم يمكن لأحد أن يتصورها من قبل. كما تلاحظ الإستراتيجية أن المرء إن لم يسارع بالتحرك فربما لا يستطيع التحرك لأن الهدف الذي كان ضعيفاً من قبل قد يحل محله هدف آخر وقد يتم تزويده بدفاعات جديدة دون سابق إنذار، مما يجعل عمليات الفضاء الالكتروني أقل فاعلية. أي إن المرء لو انتظر الجانب الآخر ليبدأ بالهجوم عليه في الفضاء الالكتروني، فقد يكتشف أن غريمه في لحظة الهجوم نفسها لم يحذف قنابله المنطقية أو فصل الأهداف عن مسارات الشبكة التي أراد المرء استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف. وتتضح أهمية الفضاء الالكتروني وحرب الفضاء الالكتروني للجيش الأمريكي عندما تعلن الوثيقة "إن وزارة الدفاع سوف تجري مهام حركية فعلية للمحافظة على حرية التحرك وعلى التفوق الاستراتيجي في الفضاء الالكتروني" . هذه العبارة التي صيغت بلغة البنتاجون يمكن ترجمتها إلى أن الهجمات الالكترونية ليست مجرد آلية دعم للحرب التي تقوم على تبادل إطلاق النار ، حيث ترى وزارة الدفاع ضرورة قصف أشياء حقيقية ملموسة على أرض الواقع للحماية من الهجوم الالكتروني، أو دفع العدو إلى اللجوء إلى شبكات تسيطر عليها قوات حرب الفضاء الالكتروني الأمريكية[2].

---

(1) نقلا عن : ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص64 .

(2) المصدر نفسه ، ص65 .

وقد أوضح الرئيس (باراك اوباما) عام 2009 في المبادرة الوطنية الشاملة لأمن الفضاء الإلكتروني، بأن الأمن الإلكتروني هو أحد التحديات الوطنية الجادة التي تواجه الأمة الأمريكية. ووافق الرئيس (اوباما) عام 2009 على قبول التوصيات التي توصلت إليها مراجعة سياسة أمن الفضاء الإلكتروني، والتي تضمنت إنشاء فرع تنسيق تنفيذي لأمن الفضاء الإلكتروني، والذي سيضمن إستجابة موحدة منظمة للحوادث المستقبلية لأمن الفضاء الإلكتروني، وسيقوم أيضا بتقوية الشراكة العامة والخاصة لإيجاد الحلول التقنية لتأمين وإزدهار الفضاء الإلكتروني الأمريكي، والإستثمار في الأبحاث الحديثة و تنمية الاختراعات والابتكارات التي تلتقي والتحديات الرقمية للعصر، وبدء حملة لتعزيز الوعي بأمن الفضاء الإلكتروني، و إنشاء قوة لحماية أمن الفضاء الإلكتروني، وهذه المبادرة بنيت على المبادرة الوطنية الشاملة لأمن الفضاء الإلكتروني في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش)[1].

وقد ميّز الرئيس (باراك اوباما) أهمية الفضاء الإلكتروني، وحدد هيكلية ومصادر الأمن الإلكتروني القائم، وأعلن عن إنشاء مركز الفضاء الإلكتروني للإشراف على تهديدات الفضاء الإلكتروني المتصاعدة ، وأمر الرئيس (اوباما) بمراجعة شاملة لسياسات وهيكليات أمن الفضاء الإلكتروني[2].

وقبل أيام من الحملة العسكرية على ليبيا في مارس 2011 قامت الولايات المتحدة بتحريك ترسانتها الالكترونية صوب ليبيا وتجري الولايات المتحدة سنوياً محاكاة التعرض لحرب الفضاء الالكتروني وتم تخصيص (500) مليون دولار في ميزانية عام 2012 لمواجهة التهديدات الالكترونية وتطوير أسلحة وأدوات لحرب الفضاء الالكتروني[3]. وتبنت الولايات المتحدة الإستراتيجية الدولية للفضاء الالكتروني

---

(1) The Comprehensive National Cyberspace Security Initiative ,Published by : Executive Office of The President Of the United States,2009,p1.See also :
www.whitehose.org/issues/foreign-policy/cybersecurity/national-initiative

(2) Michael Chertoff, , op.cit.p30.

(3) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره ، ص33.

وهي أول وثيقة سياسية من هذا النوع تبين الرؤية الشاملة لمستقبل التعاون الدولي المتعلق بالفضاء الالكتروني[1].

وجاء الهجوم الإلكتروني بفيروس (ستانكس نت) على برنامج إيران النووي عام 2010 ليمثل نقلة مهمة في مجال تطور أسلحة الفضاء الالكتروني[2]. ويمثل النموذج الإيراني حالة فريدة لتحول الفضاء الالكتروني لساحة قتال بأشكال متعددة في إطار المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، فقد استخدم الفضاء الإلكتروني في شن هجمات تخريب للبرنامج النووي الإيراني للعمل على تعطيله، ففي 17 فبراير 2012 أعلنت الاستخبارات الإيرانية أن فيروس (ستانكس نت) أصاب ما يقدر بستة عشر ألف جهاز كومبيوتر[3].

وفي عام 2007 تعرضت (استونيا)؛ إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والتي تتميز بتوافر خدمات الانترنت فيها وانتشار الشبكات ذات السرعة العالية واستخدام تطبيقات الانترنت في مجال الحياة اليومية ؛ إلى هجوم من مجموعة واسعة من الأجهزة لتعطيل خدمة الانترنت فيها، ويتلخص هذا الهجوم في كونه طوفاناً مبرمجاً من الحركة المصممة عبر شبكة الانترنت بغرض تعطيل الشبكات عن العمل أو خنقها وهي موسعة أو منسقة، بمعنى أن آلافاً أو مئات الآلاف من أجهزة الحاسوب الموزعة في أماكن مختلفة من العالم تستغل في إرسال نبضات الاستدعاء الالكترونية إلى مجموعة من مواقع الانترنت المستهدفة، ويطلق على أجهزة الحاسوب المهاجمة لفظ (robotic network) أي شبكة مسيرة (مسلوبة الإرادة) مكونة من مجموعة من أجهزة الحاسوب الخاضعة للتحكم عن بعد في هذه الأجهزة المستلبة، وتتبع تعليمات تم إدخالها الى

---

(1) البيت الأبيض يستعد لبدء تعاون دولي على صعيد الفضاء الالكتروني، موقع فرنسا24، 14 مايو 2012،شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الموقع :

www.france24.com/ar/20120514.international-Americanprogram.

(2) عادل عبد الصادق،القوة الالكترونية : أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني،المصدر السابق ،ص28.

(3) عادل عبد الصادق، الانترنت والدبلوماسية ومعركة القوة الناعمة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2011 ،ص22.

الأجهـزة دون علـم أصـحابها، وصـاحب الجهـاز لا يعـرف متـى أسـتلب جهـازه ومـن قـام باستلابه[1].

وسرعـان مـا بـدأت الشـبكات المسـتلبة في (اسـتونيا) في اسـتهداف عنـاوين الأجهـزة الخادمة التي تدير شبكات الاتصال الهاتفية في البلاد ، ونظام التحقق من هويـة مسـتخدمي البطاقات الائتمانية ، وقد بدأ مصرف هـانز بانـك (Hans bank) في الـترنح وتـأثرت التجـارة والاتصالات. وعرضت (استونيا) الأمر على مجلس شمال الأطلسي وهو أكبر هيئة في التحـالف العسكري لمنظمة حلف شمالي الأطلسي ، وقد بدأ فريـق خـاص بـالطوارئ معالجـة الموقـف باتخاذ إجراءات مضادة ، وقد بدأ خبراء بتأمين الشـبكات في تتبـع المسـار العـكسي للنبضـات المهاجمة مما أوصلهم إلى أجهزة مستلبة بعينها، ثم بدءوا بتتبع مسار هذه الأجهزة والوصول إلى الأجهزة المتحكمة فيها. وزعمت (استونيا) أن أجهزة التحكم النهائية كانت في روسـيا، وان الشفرة الحاسوبية المستخدمة في هذه العملية كانت مكتوبة بالألفبائية السلافية، من جانبها أنكرت الحكومة الروسية باستياء شديد أن لها يداً في حرب الفضـاء الالكـتروني عـلى اسـتونيا، كما رفضت طلباً دبلوماسياً رسمياً من استونيا بمساعدتها في تعقب المعتدين على الـرغم مـن وجود اتفاقية ثنائية بين البلدين[2].

وعندما احتدم الصراع على بعض الأقاليم الصغيرة المتنـازع عليهـا بـين جورجيـا (وهي إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي) وبين روسـيا الأم، في تمـوز 2008، قامـت جورجيا بغزو (أوسيتا الجنوبية) وسارع الجيش الروسي بإخراج الجـورجي مـن إقلـيم (أوسيتا الجنوبية)، وفي نفس الوقت الذي تحرك فيه الجيش الروسي تحـرك محـاربوه الإلكترونيون أيضاً. فقبيـل انـدلاع القتـال في عـالم الواقـع وفي المراحـل الأوليـة، وجـه محاربو الفضاء الالكتروني الروس ضربات لتعطيل خدمة المواقع الحكومية الجورجيـة ، واخترقوا جهاز الخادم الخاص بموقع الرئيس لتشويهه بوضع صور تقارن بين الرئيس

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص28.

(2) المصدر اعلاه ، ص30-31 .

الجـورجي (ميخائيـل ساكاشـفيلي) و (أدولـف هتلـر) ، ومـع انـدلاع القتـال الـبري اشـتدت الهجمات الالكترونية في حدتها ودرجة تعقيدها[1].

وفي شـهر آب 2008 عنـدما تحركـت القـوات الروسـية إلى داخـل جورجيـا، هـاجم المتخصصون في اختراق أنظمة الحاسب الآلي مواقع الحكومة الجورجية عـلى شـبكة الإنترنـت في الأسابيع التي سبقت اندلاع الصراع المسلح. وهـذا الصراع بـين روسـيا وجورجيـا يمثـل أول الهجمات السـيبرانية (الإلكترونيـة) التـي تصـاحب صراعـاً مسـلحاً. مرحبـاً في القـرن الحـادي والعشرين[2].

فقد تعرضت أجهزة الراوتر (Routers) (أجهزة توزيـع مسـارات الحركـة والشـبكات) إلى طوفـان مـن الهجـمات الـواردة إلى الحـد الـذي حـال دون أي تحركـات مـن جورجيـا إلى خارجها، لذلك عجزت جورجيا عن الاتصال بأي مصادر خارجية للمعلومات والأخبار وإرسـال أي رسائل بريد الكـتروني، أي إنهـا فقـدت في واقـع الحـال نطاقهـا عـلى الشـبكة العنكبوتيـة المعروف بالرمز (.ge)، وقامت جورجيا بنقل صفحتها الرئيسية على الانترنت إلى جهـاز خـادم على موقع غوغل (Google) في الولايات المتحدة، وكان الروس يتصدون لكل محاولة يقومون بها، كـما أقفـل الجهـاز المصرفي الجـورجي أجهزتـه الخادمـة عـلى أسـاس أن تعطـل الخدمـة المصرفية على الشـبكة أفضـل بكثـير مـن المخـاطرة بسرقـة بيانـات خطـيرة أو إتـلاف الـنظم المصرفية الداخلية، وعندما وجد الروس أنهم غير قادرين على الوصول إلى المصارف الجورجية جعلوا الشبكات المسيرة التي يسيطرون عليها تمطر عالم المصارف الدولية بوابل من التحركات التي تأخذ مظهر الهجمات الواردة من جورجيا، فأغلقت المصـارف الأجنبيـة قنـوات الاتصـال مع القطاع المصرفي في جورجيا، وهكذا أصيبت المصـارف الجورجيـة بالشـلل وتعطلـت نظـم بطاقات الائتمان وتبعها تعطل الهواتف المحمولة[3].

---

(1) المصدر اعلاه ، ص32-34 .

(2) Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, op.cit.p2.

(3) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص36 .

وقد اتجه حلف الناتو بعد عجزه عن مواجهة الهجمات على استونيا عام 2007 وجورجيا عام 2008 إلى تكوين وحدة للدفاع الالكتروني مقرها (تالين) عاصمة إستونيا، كما تم تطوير المفهوم الاستراتيجي للحلف بحيث أصبح الفضاء الالكتروني منطقة لعملياته ، ومن مهامه تطوير قدراته الدفاعية الالكترونية بما يشمل مساندة ودعم حلفائه الذين يتعرضون لهجمات الكترونية[1].

إن حرب الفضاء الالكتروني الروسية على جورجيا واستونيا لم تكشف إلا عن النزر اليسير مما تقدر عليه أجهزة الحرب الالكترونية الروسية لو قامت فعلاً بالهجوم، فالروس قد بذلوا كثيراً من ضبط النفس في استخدام أسلحتهم الالكترونية في الواقعتين الاستونية والجورجية ، إذ لعلهم يدخرون أقوى أسلحتهم الالكترونية للضرورة القصوى من قبيل الصراع مع حلف شمالي الأطلسي أو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي عام 2009 أعلن مسؤول أمريكي أن الولايات المتحدة ستجري مناورة حرب الفضاء الالكتروني تحت عنوان (العاصفة الالكترونية) لاختبار دفاع شبكات الحاسوب، وكان من المزمع أن تضم هذه المناورة بعض البلدان الأخرى مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وسرعان ما بادرت وسائل الإعلام في كوريا الشمالية بوصف المناورة المرتقبة بأنها غطاء لغزو كوريا الشمالية. وفي تموز 2009 أرسلت كوريا الشمالية رسالة مشفرة الى (400) ألف حاسوب حول العالم وهي محملة بفايروس للسطو على الشبكات، وتضمنت الرسالة مجموعة من التعليمات التي تجعل الحاسوب يبدأ في إرسال النبضات المطالبة بالاتصال بقائمة من مواقع الانترنت الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وحكومة كوريا الجنوبية وعدد من الشركات الدولية ، وعندما يتم تشغيل الأجهزة فإنها تنظم إلى الهجوم. فتعرضت المواقع الأمريكية لحمل بلغ مليون

---

(1) عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، مصدر سبق ذكره ، ص33.

(2) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، المصدر اعلاه ، ص37 .

طلب في الثانية مما أدى إلى اختناق الأجهزة الخادمـة، فتعطلـت الأجهـزة الخادمـة للخزانـة العامة والخدمة السرية وهيئـة التجـارة الفيدراليـة ووزارة النقـل وبورصـة نيويـورك وموقـع هيئة البريد بواشنطن.

ويبدو أن هجوم كوريا الشمالية هو لم يكن مجرد عدوى دودية انطلقـت في غياهـب الانترنت وسمح لها بالانتشـار، بـل إن هنـاك مـن يـتحكم في الهجـوم ويوجـه ويعـدل قائمـة الأهداف. وقد أعلنت كوريا الشمالية عن مخططات لإنشاء قيادة للحرب الالكترونية بحلـول عام 2012، ولو شنت كوريا الشمالية ضربة الكترونية فان خيارات الرد عليهـا سـتكون قليلـة نسبياً، فليس من الممكـن تشـديد العقوبـات أكـثر مـما هـي عليـه اليـوم، كـما إن أي عمـل عسكري غير وارد على الإطلاق، كما إن احتمالات الرد بالطريقة نفسها محـدودة للغايـة، لأن كوريا الشمالية ليس لديها الكثير مما يستحق المهاجمة من جانب الولايات المتحدة أو كوريـا الجنوبية[1].

ويشير محاربو الفضاء الالكتروني إلى هذه الوقائع على أنها أول صدام علني بين الدول في عالم الفضاء الالكتروني، وهناك أمثلة أخرى لعمليات قامت بها الصين وتـايوان و(إسرائيـل) وغيرها. وقد أطلق البعض على حادثة استونيا مصطلح (WWI) وهو مخـتصر (Web War One) أي الحرب الأولى على الشبكة العنكبوتية والذي يتطابق مع المخـتصر الشـهير للحـرب العالمية الأولى (WWI) مختصر (World War One).[2]

وبالنسبة للصين، فقد عملت الصين عـلى الاسـتثمار في التقنيـات الجديـدة ومنهـا تقنية بناء الشبكات للتعامل مع ساحة حرب الفضاء الالكتروني، وقد كشف اللواء (وانج بـوفينج Wang Pufeng) رئـيس قسـم الدراسـات الإسـتراتيجية بالأكاديميـة العسـكرية الصينية، أن هدف الصين هو (الهيمنة المعلوماتية) وان هذه الهيمنة لن تتحقق إلا عـن طريــق ضربــة الكترونيــة احترازيــة، وهكــذا دشــن الاسراتيجيــون الصــينيون مفهــوم (حرب الفضاء الالكتروني عبر الشبكات المتكاملـة) الـذي يشـبه حـرب الشـبكات الـذي

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص39-43.

(2) المصدر اعلاه ، ص47 .

كان سائداً في البنتاجون. وبنهاية عقد التسعينات كـان الخـبراء الإسـتراتيجيون الصـينيون قـد اتفقوا على فكرة مفادها أن الصين يمكن أن تستخدم حـرب الفضـاء الالكـتروني تعويضـاً عـن قصورها العسكري الكيفي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتقـد الأدمـيرال (ماكنويـل) أن الصينيون خلصوا من تجربة الحرب الأمريكية على العراق عام 1991 أن النهج المضـاد يجـب أن يقوم على تحدي السيطرة الأمريكية على ساحة الحرب مـن خـلال بنـاء القـدرات اللازمـة للإطاحة بأقمار الولايات المتحدة الصناعية وغزو شبكاتها الالكترونية، حيـث شـعر الصـينيون بضرورة القضاء على الميزة التي تتمتع بها الولايات المتحدة.

وتدعو الصين إلى استخدام أسلحة وتكتيكات خارج نطاق العسـكرية التقليديـة، مثـل استخدام تكتيكات تعرف باسم (صولجان السفاح) وتهدف إلى استغلال الضعف المتولد لـدى الخصم بسبب ما يبدو أنه قدرات تقليدية فائقة، وخوض الحرب التي تناسب ما لـدى المـرء من أسلحة. ويرى المخططين العسكريين الصينيين أن الحـرب مـع الولايـات المتحـدة احـتمال قائم ينبغي الاستعداد لـه، أمـا قائـد الجـيش الأمـريكي (مايـك مـولين) رئـيس هيئـة الأركـان المشتركة فيرى أن الأمر برمته موجه بصـورة مبـاشرة ضـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فقـد صرح في خطاب عام 2009 بأن الصين تقوم بتطوير قـدرات تركـز عـلى الولايـات المتحـدة إلى حد كبير[1].

وبحلول عام 2003 أعلنت الصين عن إنشاء وحدات حرب الفضاء الالكـتروني، وهاتـان الوحدتان هما المسؤولتان على الهجوم والدفاع على شبكة الانترنت.

وفي الوقـت الـذي أعلنـت فيـه الصـين عـن إنشـاء وحـدات حـرب الفضـاء الالكتروني، تعرضت الولايات المتحـدة لأسـوأ عمليـة تجسـس الكـتروني أطلـق عليـه اسم (مطر العمالقة Titan Rain) وفيها تـم سـحب مـا يـتراوح مـن (10-20) تـيرا بايت من المعلومات من شبكة البنتاجون وشركة المقاولات الدفاعية (لوكهيد مارتن

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص70-72.

Lockheed Martin) وغيرها من المواقع العسكرية. وبحلول عام 2007 بدا أن الحكومة الصينية منخرطة في سلسلة واسعة من عمليات اختراق الشبكات الأمريكية والأوربية، ونسخ وتصدير وإتلاف كميات كبيرة من البينات، ويرى (روبرت غيتس) أن هذه الهجمات الصينية يمكن أن تهدد السبل الأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لبسط سطوتها ومساعدة حلفائها[1].

وقد اتهمت الولايات المتحدة الصين مراراً وتكراراً باختراق شبكاتها الالكترونية، حيث اتهمتها باختراق نظم المعلومات لأقمارها الصناعية في الفضاء الخارجي، لكن مسؤولي الاستخبارات الأمريكية لا يعتبرون أن الصين هي التهديد الأول للولايات المتحدة الأمريكية في مجال حرب الفضاء الالكتروني لأنهم يعتبرون الروس أفضل منهم، بل ويفوقون الولايات المتحدة في قدراتهم[2].

إن الولايات المتحدة قد يكون لها أكثر القدرات تطوراً وتعقيداً في مجال حرب الفضاء الالكتروني تليها روسيا مباشرة بفارق بسيط والصين وفرنسا في مرتبة ثانية متقاربة، إلا إنه توجد عشرين دولة أخرى لديها بعض القدرات في هذا الصدد مثل إيران وكوريا الشمالية[3].

وإذا احتدم الصراع بين الولايات المتحدة والصين أو روسيا ودخلت معهم في حرب، فان خصوم الولايات المتحدة ستكون لهم اليد الطولى في حرب الفضاء الالكتروني، فالترسانة الأمريكية الشديدة التطور المؤلفة من أسلحة عصر الفضاء الالكتروني يمكن تحويلها ضدها، حيث تعتمد القوات البرية والبحرية والجوية الأمريكية على تقنيات مترابطة عبر الشبكات ومن ثم فإنها عرضة لأخطار الأسلحة الالكترونية التي طورتها الصين وغيرها من الخصوم ، فاللوجستيات والقيادة والتحكم

---

(1) المصدر أعلاه، ص79.

(2) Misha Glenny, The Cyber Arms Race Is On, October 23, 2011, www.post-gexzettle. Com/p8/113849/11-109-MTY.

(3) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص176.

ووضع الأساطيل البحرية وكل شيء حتى استهداف الأهـداف يعتمـد عـلى بـرامج الحاسـوب وغيرها من التقنيات المتعلقة بالانترنت[1].

ولعل أكبر أسرار عالم حرب الفضاء الالكتروني يتلخص في أن الولايات المتحدة الأمريكية بينما لديها القدرة على خـوض حـرب الفضـاء الالكـتروني، لكنهـا تواصـل سياسـة تجعـل مـن المسـتحيل الـدفاع عنهـا دفاعـاً فعـالاً ضـد أي هجـوم الكـتروني. فكـل القـدرات الهجوميـة الالكترونية التي يمكن للولايات المتحدة أن تسخرها لا قيمة لها إن لم يكن هنـاك مـن يـدافع عن البلاد ضد خطر الهجمات الالكترونية[2].

فالولايات المتحدة ليست متفوقة في الدفاع الالكتروني، والأدهى هو أن البنية التحتيـة في الولايات المتحدة عرضة للأخطار بسبب ارتباطها واعتمادها على شبكات الانترنـت، ولـذلك فالولايات المتحدة يمكـن أن تعـاني أكـثر مـن معظـم الـدول الأخـرى في حالـة وقـوع هجـوم الكتروني واسع على المستوى الوطني[3]. ولعل أوضح مثال على اعتماد الولايات المتحـدة عـلى الحاسوب والضعف الذي نجم من هذا الاعتماد، هـو اعـتماد شـبكات الطاقـة الكهربائيـة في الولايات المتحدة على شبكة الحاسوب[4].

إن التهديدات السيبرانية والحروب السيبرانية المحتملة توضح لنا نقـاط الضـعف المتزايدة وانفـلات الزمـام في المجتمعـات الحديثـة. كانـت الحكومـات مشـغولة بشـكل رئيسي بشأن الهجمات التي يشنها المخترقون ضد البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومـات لدى أجهزتها البيروقراطية، وفي خطاب مفتوح موجه إلى رئيس الولايات المتحدة في شهر أيلول 2007 حذر أميركيون محترفون في مجال الدفاع السيبراني من أن "البنيـة الأساسـية الحرجـة لـدى الولايـات المتحـدة، بمـا في ذلـك الطاقـة الكهربيـة والتمويـل والاتصـالات السلكية واللاسلكية والرعاية الصحية والنقل والمياه والدفاع والإنترنـت، معرضـة بشـدة

(1) المصدر أعلاه، ص121.

(2) المصدر أعلاه، ص63.

(3) المصدر أعلاه ، ص284.

(4) المصدر أعلاه ، ص126.

للهجمات السيبرانية. والأمر يتطلب العمل السريع الحـازم لتجنـب كارثـة وطنيـة". ولكـن في عالم الإنترنت المظلم الضبابي يصبح من الصعب تحديد هوية المهاجمين[1].

وفي مجال القدرات الهجومية لحرب الفضاء الالكتروني، قـد تـأتي الولايـات المتحـدة في المرتبة الأولى، لكن حرب الفضاء الالكتروني تشتمل على عوامل أخرى غير الهجـوم الالكـتروني، مثل الاعتماد الالكتروني أي درجة اعتماد الدولة على الأنظمة التي يتم التحكم فيها الكترونيـاً عبر الشبكات، وهذا أمر مهم في أي حـرب فضـاء الكترونيـة، فعـلى سـبيل المثـال لا توجـد في أفغانستان أهداف لقوات حرب الفضاء الالكـتروني وهـذه ميـزة نوعيـة لأفغانسـتان، وهنـاك مسألة قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد حرب الفضاء الالكتروني، وذلك من خلال قدرة الدولة على عزل شبكاتها عن العالم، وإذا كانت الولايات المتحدة لديها أكثر القدرات تطوراً في مجال حرب الفضاء الالكتروني فإن الجـرأة الهجوميـة لا تعـوض عـن الضـعف الـذي يشـوب الوضع الدفاعي لها[2]. ويوضح الجدول رقم (2) التفاعل بين هذه العوامل (الهجـوم والـدفاع والاعتماد)، والذي يبين تقييم عدد من الدول بالدرجات لكل عامل من هـذه العوامـل. وثمـة جانب لا يبدو بديهياً وهو أن الدولـة كلـما قـل اعتمادهـا عـلى الشـبكات الالكترونيـة زادت درجتها على مقياس الاختبار.

(1) Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, op.cit.p2.

(2) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص177.

الجدول (2)

قدرات الدول في حرب الفضاء الكتروني

الدولة	هجوم الكتروني	اعتماد الكتروني	دفاع الكتروني	الإجمالي
الولايات المتحدة	8	2	1	11
روسيا	7	5	4	16
الصين	5	4	6	15
إيران	4	5	3	12
كوريا الشمالية	2	9	7	18

المصدر: ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء الالكتروني : التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2012، ط1 ، ص180.

ويلاحظ من خلال الجدول أن الصين تأخذ درجة عالية في مجال الدفاع لأن لديها قدرات لعزل شبكات الصين بأكملها عن بقية عالم الفضاء الالكتروني، أما الولايات المتحدة فعلى العكس منها ليس لديها هذه القدرات لأن خطوط اتصال الشبكات التي تربطها بالعالم يملكها ويديرها القطاع الخاص، وتحصل كوريا الشمالية على درجة عالية في مجال الدفاع وعدم الاعتماد، فتستطيع بسهولة فصل شبكاتها المحدودة عن الفضاء الالكتروني، بحيث لو تعرضت لحرب الكترونية فلن تحدث بها خسائر تذكر على الإطلاق[1]. لذلك فالولايات المتحدة بسبب اعتمادها على أنظمة التحكم الالكتروني وعدم قدرتها على إنشاء دفاعات الكترونية وطنية أصبحت عرضة لمخاطر حرب الفضاء الالكتروني من روسيا أو الصين أو حتى من الدول الصغيرة مثل كوريا الشمالية.

ولقد أدرك خصوم الولايات المتحدة كم يعتمد المقاتلون الأمريكيون على أنظمة الفضاء، ولذلك سيحاولون عرقلة قدرتها على استعمالها، وتعزز هذه التجربة القتالية الحاجة إلى عقيدة خاصة بالعمليات الفضائية المضادة للقوة الجوية[2].

---

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص187.

(2) اجتماع مجموعة عمل عقيدة القوة الجوية، 23 /نيسان/2002: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الموقع: https://www.doctrine.af.mil/Events/AFDWG/April 2002

ويمكـن تقيـيم المشـكلات التـي تواجـه الولايـات المتحـدة في مجـال حـرب الفضـاء الالكتروني، فعوامل التهديد يمكن أن تستغل اعتماد الولايات المتحدة، وبالتالي ما لم يـتم بـذل جهود ضخمة، فلن تظل الولايات المتحدة متمتعة بميزة في مجال الفضـاء الالكـتروني، كـما إن الولايات المتحدة معرضة لخطر التوازي بينها وبين خصـومها ، فالـدول الأخـرى قـد تسـتطيع إنزال الخسائر بالولايات المتحدة في ساحة حرب الفضـاء الالكـتروني بسـبب اعـتماد الولايـات المتحدة بدرجة كبيرة على الفضاء الالكتروني[1].

وهناك أربع مجالات مازالت الولايات المتحدة معرضة فيها للخطـر أكـثر مـن الـدول الأخرى[2]:

●**أولاً:** في الوقت الحاضر تعتمد الولايات المتحدة على النظم التـي يـتم الـتحكم فيهـا عبر الشبكات أكثر من البلدان الأخرى التي غدت خصوماً للولايات المتحدة.

● **ثانياً:** قليل من الـدول هـي التـي يملـك قطاعهـا الخـاص ويـدير عـدداً مـن الـنظم الوطنية الأساسية أكثر مـما في الولايـات المتحـدة، وبالتأكيـد لا يوجـد هـذا الملمـح في الـدول الأخرى الخصوم للولايات المتحدة.

●**ثالثاً:** لا يوجد في أي دولة كـبرى أخـرى متقدمـة تقنيـاً أو صـناعياً هـذا العـدد مـن الشركات الخاصة التي تملك أو تدير البنية التحتية وتتمتع بنفوذ سياسي ضخم إلى الحد الذي تستطيع بصورة روتينية من أن تعرقل صدور تشريعات حكومية جديدة متعلقة بنشاطها أو تخفـف وطأتهـا. أمـا في الولايـات المتحـدة فـان النظـام السـياسي قـد أدى إلى توطيـد نفـوذ التكتلات الصناعية الخاصة خصوصاً فيما يتعلق بتفادي الإجراءات الفيدرالية الجـادة لإعـادة الهيكلة.

●**رابعـاً:** إن الجـيش الأمـريكي معـرض لخطـر حـرب الفضـاء الالكـتروني إلى حـد كبير، لإعتماده الشديد على الشبكات إلى الحد الذي أصـبحت فيـه المعلومـات وقواعـد

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، المصدر السابق ، ص66.

(2) المصدر أعلاه ، ص265.

البيانات ضرورية لأي عملية مهما كان نوع الجهة العسكرية التي تقوم بها ، ومع تزايد استخدام الجيش لنظم المعلومات فقد بات معتمداً عليها. هذه العوامل الأربعة مجتمعة من عدم التكافؤ بين الولايات المتحدة وخصومها تعني أن الولايات المتحدة لو اشتبكت في حرب الكترونية فإنها قد تتكبد خسائر أكثر مما تستطيع تكبيده لأعدائها.

ولكن الحقيقة لو تعرضت الولايات المتحدة لحرب الكترونية فإنها قد تستطيع الرد بنفس الطريقة، لكن هذا لا ينفي الدمار الذي سيحيق بالولايات المتحدة من جراء أي هجمة الكترونية كبرى على البنية التحتية المدنية، من تعطل شبكات الربط الكهربائي لعدة أسابيع ووقف القطارات وتفجير أنابيب النفط وإشعال الحرائق في مصافي تكرير النفط.

والحقيقة أن الرئيس الأمريكي لو أراد توجيه ضربة انتقامية فسيقع عليه التصعيد وعبء تجاوز الحدود الالكترونية/الجغرافية، وعندما يفعل ذلك سيفاجأ أن القوات التقليدية الأمريكية معتمدة على الفضاء الالكتروني أيضاً. فالشبكات التي تعتمد عليها وزارة الدفاع والتي يزعم أنها منيعة أمام الاختراق تظهر مليئة بالثغرات ولا يعتمد عليها، وقد تتوقف التقنيات البالغة التقدم والأسلحة والنظم التقليدية التي تمنح التفوق للقوات الأمريكية (مثل الطائرة المقاتلة F-35 والنظام العالمي لتحديد المواقع) فجأة عن العمل، فالولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة القادرة على زرع القنابل المنطقية[1].

ويمكن تصور ما يمكن أن تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية لو تعرضت ذات يوم إلى هجوم الكتروني، ستبدأ تحركات واسعة من جانب برامج الحاسوب الخبيثة المعتمدة على نقاط ضعف غير معروفة في البرمجيات عبر شبكة الانترنت في الولايات المتحدة بما يؤثر في البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة، وستأخذ شبكة وزارة الدفاع الأمريكية بالانهيار بسبب تعطل أجهزة توزيع الحركة على الانترنت (الراوتر

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص300.

Routers)، وستشب حرائق كبيرة بمصافي النفط وستخرج سحب قاتلة من غاز الكلور من العديد من مصانع الكيمياويات، وتشتعل مصافي النفط وتؤدي إلى احتراق احتياطي النفط، وستشهد قطارات الأنفاق حالات تصادم في المدن الكبرى مثل نيويورك وواشنطن ولوس أنجلوس، والطائرات ستتساقط من السماء نتيجة الاصطدامات الجوية في مختلف البلاد، وتتفجر خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، وسيتجمد النظام المالي بسبب محو كميات هائلة من البيانات في مراكز المعلومات، والأقمار الصناعية ستخرج عن مساراتها لتتوه في الفضاء السحيق، والجيش الأمريكي سيصبح مجموعة من الوحدات المنعزلة التي تجد الصعوبة في الاتصال ببعضها البعض. ففي كل الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة لم تفلح أي دولة في إلحاق هذا الضرر بالمدن الأمريكية، لذلك فان هجمة متطورة من هجمات حرب الفضاء الالكتروني من جانب إحدى الدول يمكن أن تفعل ذلك في غضون خمسة عشر دقيقة دون أن يظهر إرهابي واحد أو جندي واحد نهائياً في الولايات المتحدة. ويقول الأدميرال (مايك مولين) أن المعلومات التي تتعامل معها شبكات الحاسوب والتي تدير المرافق ووسائل المواصلات والمصارف والاتصالات في الولايات المتحدة يمكن استغلالها ومهاجمتها في عدة ثوانٍ من أماكن بعيدة ، وعندئذ لن يكون بمقدور الأساطيل البحرية أو الصواريخ العابرة للقارات أو الجيوش النظامية الدفاع عن الولايات المتحدة ضّد هذه الهجمات ، لأنها لا تقع من أماكن خارج الأبعاد المادية فحسب ، بل تقع في المجال الرقمي للفضاء الالكتروني[1] .

وعندما كان الجنرال (روبرت إلدر Robert Elder) على رأس قيادة حرب الفضاء الالكترونية التابعة للقوات الجوية، قال لعدد من الصحفيين إن قيادته على الرغم من تمتعها بقدرات هجومية باتت تخطط لشل شبكات الحاسوب لدى العدو "إننا نريد أن ننقض عليهم لنضربهم الضربة القاضية في الجولة الأولى" . ولكن هذا النمط من التفكير نمط خطير، لأنه لو لم تكن للولايات المتحدة إستراتيجية دفاعية يعتد

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص88-94 .

بها فستضطر للتصعيد في الصراع الالكتروني سريعاً جداً وسيكون عليها أن تكون أكثر شراسة في الانقضاض على أنظمة الخصم حتى تتمكن من إيقاف هجماته قبل أن يصل الى أنظمتها غير المحمية، وهذا ما سيتسبب في اضطراب خطير، وسيجبر الولايات المتحدة للتحرك الفعلي على الأرض رداً على أي هجوم الكتروني.

ومن الأسباب التي تدفع المختصين في الفضاء الالكتروني إلى الإعتقاد بأن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، إدراكهم مدى صعوبة الدفاع الحمائي. فالعسكريون يعلمون مدى انتشار الأهداف المهمة في الفضاء الالكتروني الأمريكي، كما يرون أن الجيش الأمريكي ليس لديه صلاحيات قانونية للدفاع عن الأهداف التي يملكها ويديرها القطاع الخاص في الولايات المتحدة[1].

وهذه الحجة هي ذات الحجة التي استخدمتها إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) بعد أحداث 11 أيلول 2001، وهي أن التكاليف ستكون باهظة للدفاع عن الولايات المتحدة ضد الإرهابيين داخل أراضيها، لذلك تحتاج إلى الذهاب إلى (المنبع)، وهذا هو التفكير الذي أوقع الولايات المتحدة في شراك حربين على مدى العقد الماضي بتكلفة تقدر أن تصل إلى (2.4) ترليون دولار وخسائر بشرية وصلت إلى خمسة آلاف أمريكي.

وقد حَذَّر (دونالد كير)، نائب مدير الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة، من أن "الخسائر الكبرى في المعلومات والقيمة بالنسبة لبرامجنا الحكومية لا تنشأ عادة بفعل جواسيس... والواقع أن واحداً من أعظم الشواغل التي تقض مضجعي الآن هو أن القدر الأعظم من القدرات الجديدة التي سوف نعتمد عليها لم تعد تُنَمَّى في مختبرات حكومية وبموجب تعاقدات حكومية." ولقد وصف (كير) ما أطلق عليه "الهجمات على سلسلة الإمداد"، حيث لا يكتفي المخترقون بسرقة المعلومات الخاصة بالملكية، بل إنهم يذهبون إلى ما هو أبعد من هذا فيزرعون معلومات وبيانات خاطئة وبرامج مزيفة داخل أجهزة وبرمجيات نظم الاتصالات، التي

(1) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص191.

يمكن استخدامها لإسقاط أنظمة الحاسب الآلي. ولسوف تصبح كل الحكومات عُـرضة لنـوع جديد من التهديد الذي سيكون التصدي له في غاية الصعوبة[1].

إن الحكومات تتعلق بالأمل في ردع الهجـمات السـيبرانية تماماً كـما تعمـل عـلى ردع الهجمات النووية أو غيرها من الهجمات المسلحة. بيد أن الـردع يتطلـب فـرض تهديـد أو رد فعل قوي في مواجهة المهاجمين. وهذا النوع من الردع يصبح أكثر صعوبة في عالم حيث تجـد الحكومات صعوبة بالغة في تحديد مصدر الهجمات السيبرانية، وما إذا كانت قادمة من دولة معادية أو مجموعة إجرامية تتخفى في هيئة حكومة أجنبية[2]. وبالتـالي فقـد أصـبح الفضـاء الإلكتروني مصدراً رئيسياً لانعدام الأمـن، حيـث باتـت الغَلَبـة للهجـوم عـلى الـدفاع في هـذه المرحلة من التطور التكنولوجي.

وعندما تولى (باراك أوباما) الرئاسة في الولايات المتحدة اضطر إلى التركيز على جوانـب أخرى مـن جوانـب الضـعف في الولايـات المتحـدة، مثـل جوانـب الضـعف في القطـاع المـالي والحرب على العراق والحرب على أفغانستان وخطر وباء الأنفلونزا بأنواعـه وإصـلاح الرعايـة الصحية والاحترار العالمي، ولم يتمكن من التركيز على قضية تأمين الشبكات إلا انه قـد تنـاول المشكلة في حملته الانتخابية عام 2008، لكـن في صـيف عـام 2008 أعلـن الـرئيس الأمـريكي (باراك أوباما) أن البنية التحتية الالكترونية في الولايات المتحدة تمثل أصولاً إستراتيجية، وأعلن عن التزامه بجعل تأمين الشبكات أولوية فيدرالية قصـوى، وتعهـد بالبـدء في جهـود البحـث والتطوير في مجال الاستخدام الآمن للحاسوب بفرض تطوير أجهزة الحاسوب وشـبكات آمنـة من الجيل التالي لتوظيفها في تطبيقات الأمن القومي والحد من عمليـات السرقـة والتجسـس التجاري[3].

مــما تقــدم نجــد إن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة قــد إســتفادت مــن التقــدم العلمي والتكنولوجي، ووظفت مخرجات هذا التقدم للقيام بحروب من نوع جديد، والتـي

(1) Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, op.cit.p2.

(2) Ibd.p3.

(3) ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص144.

تطورت وإختلفت عن السابق، فبعد أن كانت حـروب الإعـلام والحـروب النفسـية وحـروب الفضاء الإلكتروني، ترافق المعارك الحربية، أصبحت حروباً قائمةً بذاتها.

ولجـأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى هـذه الأنـواع مـن الحـروب، لمجموعـةٍ مـن الأسباب، أهمها محاولة تجنب العمل العسـكري المبـاشر، ومحاولـة تقليـل الخسـائر الماديـة والبشرية التي تترتب على العمل العسكري المبـاشر، وتجـاوز الـرأي العـام الـداخلي والـدولي، فضلاً عن إن هذه الحروب لا تحتاج إلى ساحات معارك كبيرة مثل المعارك التقليدية.

وخلقت هذه الحروب نوعاً من التحديات أمام الدول، فعلى سبيل المثال لم يعـد مـن الممكن الوقوف بوجه التدفق الكبير للإعلام والمعلومات الوافدة إلى الدول، وأصـبح مـن غـير الممكن للدول أن تقلل إعتمادها على الإنترنت، وكل هذه التحـديات فرضـت عـلى الـدول أن تعيد التفكير في مفهوم الأمن، وبالتالي أثارت هذه التحديات تساؤلات عن القـوى الفاعلـة في المستقبل؛ هل ستكون من الـدول؟ أم سـتكون مـن فـاعلين مـن غـير الـدول؟ وهـل سـتكون الحروب في المستقبل القريب هي حروب تقليدية؟ أم سيشهد المسـتقبل أنـواع جديـدة مـن الحروب؟



الفصل الخامس

مستقبل الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الخامس

مستقبل الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

أدت التطورات الكبيرة و المتسارعة للعلاقات الدولية ، إلى التأثير بدرجة كبيرة على عدة مسائل مثل، تغيير وإعادة توزيع الأوزان النسبية للفاعلين الدوليين، وبروز فاعلين آخرين جدد في العلاقات الدولية ، وأعادت تشكيل خارطة موازين القوى في النظام الدولي، وكذلك أعادت هذه التطورات ترتيب الأهمية النسبية لعناصر القوة ، بطريقةٍ زادت أهمية القوة الإقتصادية والعلمية والتكنولوجية (وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات) على حساب القوة العسكرية والديموغرافية، فضلاً عن إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي، بصورة أدت إلى تراجع القضايا التي كانت تحتل مرتبة الصدارة ، وتقدم قضايا جديدة مثل قضايا الإرهاب، وقضايا البيئة و الإحتباس الحراري، و نقص الموارد و المياه، و قضايا حقوق الإنسان، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهذه التطورات إنعكست على مبادئ العلاقات الدولية مثل مبدأ السيادة و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأثارت مسألة مدى صلاحية الأسس والمبادئ التقليدية التي يقوم عليها التنظيم الدولي والوظائف والأدوار التي تؤديها أجهزة هذا التنظيم و آلياته المتنوعة، ومدى ملائمة هياكلها و بنيتها الداخلية بالوظائف المنوطة بها.

ومن ثم غيرت كل هذه التطورات طبيعة الحروب و الصراعات المستقبلية، وإحتمالات اللجوء إلى الحرب في إدارة العلاقات الدولية، وساحات و أدوات والفاعلين في هذه الحروب، وزادت من التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، وطرحت أمامها ضرورة الإستعداد، وإختيار آليات مواجهة تلك التحديات، وكيفية مواجهتها في المستقبل، وأشكال الحروب المستقبلية. لذلك جاء هذا الفصل ليوضح شكل النظام الدولي في المستقبل القريب، وإمكانية اللجوء إلى الحرب في إدارة

العلاقات الدولية، والخيارات المطروحة أمام الولايات المتحدة للجوء إلى الحرب، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تفاعلات النظام الدولي في المستقبل القريب.

المبحث الثاني: الحرب وإدارة علاقات النظام الدولي في المستقبل القريب.

المبحث الثالث: خيارات الولايات المتحدة في اللجوء الى الحرب في المستقبل القريب.

المبحث الأول

تفاعلات النظام الدولي في المستقبل القريب

يقوم النظام الدولي على تفاعلات عدة تحدث بين مختلف الفاعلين الدوليين، والذي يحكم تلك التفاعلات هو أنماط القوة وتوزيعها بين هؤلاء الفاعلين، وقد شهدت الأوساط الأكاديمية جدلاً واسعاً حول طبيعة العلاقات الدولية و شكل النظام الدولي في المستقبل القريب، فمن ناحية لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي، إذ بدأ يزاحمها فاعلون آخرون من غير الدول، و بدأو يحدثون تغييرات بنيوية في طبيعة النظام الدولي، والتي ترافقت مع إنكشاف مفاهيم سيادة الدولة وتداعي وظائف الدولة السياسية والتنموية والإجتماعية، وبالتالي أصبح هناك بيئة تنامت فيها تأثيرات الفاعلين غير الدوليين، فقد تغير أشكالهم ومضامين تأثيراتهم، فضلاً عن ذلك، لم تعد القوة العسكرية هي الشكل الوحيد من أشكال قوة الدولة.

ومن ناحية أخرى، دار الجدل في الأوساط الأكاديمية حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في النظام الدولي، والتحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتغيرات في ميزان القوة الأمريكية من جهة أخرى.

وظهرت جملة من التساؤلات حول ما إذا كان النظام الدولي ينزع إلى التعددية القطبية؟ أم إنه سيعود إلى إلى الثنائية القطبية؟ و هل ستظل الولايات المتحدة القوة الرئيسة في هذا النظام أم سيتراجع دورها؟

لذلك جاء هذا المبحث ليبين القوى الفاعلة في النظام الدولي في المستقبل القريب، و شكل القوة في العلاقات الدولية، والعوامل المؤثرة في تشكيل النظام الدولي، وشكل النظام الدولي المتوقع. **لذلك جاء هذا المبحث ليوضح ذلك في مطلبين:**

المطلب الأول: القوى الفاعلة في النظام الدولي.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة و التفاعلات المتوقعة في النظام الدولي.

المطلب الأول

القوى الفاعلة في النظام الدولي

من الصعب تحديد شكل المستقبل المتوقع للنظام الدولي في واقع العلاقات الدولية، فمن جهة نجد أن طبيعة العلاقات الدولية شبه الثابتة تأريخياً هي التغير والتبدل المستمران سواء في الوحدات السياسية الفاعلة والمؤثرة، أو في أنماط التفاعلات[1]. ولما كانت التفاعلات هي حصيلة أعمال الوحدات السياسية فان العديد من الوحدات السياسية التي نشأت في إطار العلاقات الدولية التقليدية باتت عاجزة عن أداء وظائفها التي تطورت هذه الوحدات من أجل الوفاء بها، إذ يبدو أن واقع عالم العلاقات الدولية تجاوز في عملياته وهياكله وقضاياه تلك الوظائف والوحدات المرتبطة بها في شكلها التقليدي، ولعل أبرز تلك الوحدات هي الدولة. ومن جهة أخرى، يبدو إن تلك الوحدات التقليدية عاجزة عن التطور مؤسسياً ووظيفياً ومفاهيمياً للوفاء بمتطلبات العالم الجديد، كما إن الوحدات الجديدة التي نشأت للوفاء بمتطلبات العمليات المستحدثة يبدو إنها لم تستقر في بناء هيكلي يتوافر له القدر اللازم من التوافق والتجانس بين التقليدي والمستحدث من وحدات وعمليات وقضايا ، لكي يصبح فاعلاً فضلاً عن أن يكون مستقراً[2].

فلقد ظلت الدولة – الأمة ؛ طوال ما يزيد على ثلاثة قرون؛ تمثل الأساس للنظام السياسي العالمي، وما زالت الدولة الأمة مهيمنة فيه، إلا إنه في عالم اليوم لم يعد من الممكن اعتبارها الأكثر بروزاً، فدور الدولة تراجع بشكل مثير، وقد أشارت (جيسيكا ماثيوز) ؛ التي تولت رئاسة مؤسسة (كارنيجي للسلام) ؛ إلى أن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت عملية إعادة توزيع جديد للسلطة بين الدول و الأسواق و المجتمع

(1) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان ، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد(25) ، 2011، ص1 .

(2) مالك عوني، صناعة المستقبل : نحو إطار فهم موقع التاريخ من التغيرات العلمية الراهنة ، ملحق السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد (189) ، 2012 ، ص3 .

المدني، فالحكومات الوطنية لا تفقد فحسب سلطة الإدارة الذاتية في ظل اقتصاد متعولم، بل أنها تشارك السلطة مع شركات و منظمات دولية، و مجموعة من المنظمات غير الحكومية ...الخ[1].

واللاعبون من غير الدول لا يسدون فراغاً فقط تركه تراجع الدولة، بل أيضا يستجيبون لمجموعة جديدة من التحديات التي تتغلغل عبر الحدود، وهذه القدرة التي تعززها التكنولوجيا والانفتاح السياسي والقانون الدولي هي التي توفر للاعبين من غير الدول التأثير على السلوك العالمي[2].

وأن هؤلاء الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية هم التجمعات الإقليمية للدول، وتحالفات الشركات العابرة للقوميات والأوطان، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على نطاق عالمي[3]. و لم تعد الدول القوة الفاعلة الوحيدة في العلاقات الدولية، فمن ناحية أن الدولة ليست موحدة بل هناك داخليا مصالح متنافسة وأحيانا متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصلحة والضغط والمؤسسات الإعلامية وغيرها، ومن جانب آخر أصبح تعريف الفاعلين كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود. والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول، بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في العلاقات الدولية[4].

ويعيش مفهوم الدولة – الأمة اليوم أزمة لا سابق لها، ليس بسبب تعرض الدولة لمنافسة شديدة من قبل لاعبين آخرين يزدادون عدداً وقوة على المسرح الدولي فحسب (الشركات متعددة الجنسية، جماعات الضغط العابرة للأوطان، المؤسسات

---

(1) مايكل كوهين و ماريا كيوتشي، خصخصة السياسة الخارجية : إتجاهات جديدة في إدارة العلاقات الدولية، ترجمات إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، العدد(37)، 2008، ص 6.

(2) مايكل كوهين و ماريا كيوتشي ، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

(3) حازم احمد حسني، ثورة المعلومات والاتصالات: موسوعة أحداث القرن العشرين ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 2000 ، ط1 ، ص241 .

(4) انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ، ص 284.

الدينية، وسائل الإعلام والاتصال، الرأي العام، المنظمات غير الحكومية، الأفراد..الخ) ولكن لأن العقد الأساسي المؤسس لهذا المفهوم يتعرض للخلل والاهتزاز. ويقول المؤمنون بنهاية الدولة إن عقد (توماس هوبز) هذا قام أساساً على تخلي الأفراد عن حريتهم وسيادتهم لمصلحة الدولة مقابل الحماية والأمن الذي توفره لهم هذه الأخيرة على المستويين الداخلي والخارجي، لكن الدولة تبتعد عن المبادئ الثلاثة التي تجسد فكرة الأمن الداخلي: الضمان الاجتماعي والأمن الاقتصادي والسلامة الجسدية، وعلى الصعيد الخارجي فان أسس شخصيتها السياسية تتعرض للاهتزاز والتقوض[1].

فالضمان الاجتماعي في كل الدول يعاني أزمة حادة بسبب عجز صناديقه عن الدفع، ومن ثم فإن مؤسسات خاصة تقوم بالعديد من مهامه. والرأسمالية المفرطة السائدة تقلص كثيراً من تدخلية الدولة التي فقدت السيطرة على الميكانيزميات الاقتصادية وقدرتها على توفير الأمن الاقتصادي، أما سلامة المواطنين الجسدية فالدولة لم تعد قادرة على تأمينها بشكل مطلق، بسبب انتشار العنف والإرهاب وتطور الوسائل في هذا المجال التي تعرض السلامة الجسدية بصورة أو أخرى للخطر. وعلى المستوى العالمي هناك قوى عابرة للأمم والأوطان، إعلامية وثقافية وديمغرافية تفلت من الرقابة السياسية، وقد بينت التجربة فشل أو تواضع نتائج السياسات الهادفة إلى محاربة ظاهرة الهجرة والتي أصبحت لاعباً أساسياً في العلاقات الدولية[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القرن يشهد نوعان من تحول القوى ـ انتقال القوة وانتشار القوة. إن انتقال القوة من دولة مهيمنة إلى دولة مهيمنة أخرى يُعَد نمطاً تاريخياً مألوفا، ولكن انتشار القوة يشكل عملية أكثر حداثة.

---

(1) غسان العزي، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوة العظمى ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 2000، ص58 .

(2) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص58 .

فالمشكلة التي تواجه كل الدول اليوم تتلخص في أن المزيد مـن الأحـداث يقـع خـارج نطاق سيطرة حتى أكثر الدول قوة[1].

ولا يكتمل الحديث عن مستقبل العلاقات الدولية والتطورات التـي تحـيط بهـا، دون الإشارة إلى الثورة المعلوماتية والإتصالية التي أصبحت السمة المميزة للعصر الذي بات يعرف بعصر المعلومات، ولهذه الثـورة المعلوماتيـة والإتصـالية أبعادهـا التـي تجـاوزت كـل حـدود التوقع نظراً لما أحدثته من تحولات عميقة الجذور في العلاقات الدولية الراهنة.

وقد شهد القرن العشرين ثورة معلوماتية، كان لها إنعكاساتها على العلاقات الدوليـة، حيث أفرزت تلك الثورة ثلاث عناصر أساسـية هـي المعلومـات والفضـاء الإلكـتروني والطـابع الرقمي، ويمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد لتأثيرات الثـورة في العلاقـات الدوليـة: ويتمثـل البعـد الأول في تغيير شكل القوة، ويتمثـل البعـد الثـاني في تغيـير أدوات شـن الحـروب، أمـا البعـد الثالث فيتمثل في انتشار القوة[2].

وقد تسببت الثورة المعلوماتية والإتصالية في تفتيت العالم إلى كسر متنـاثرة، حتـى إن أوضح المفاهيم الجيوسياسية، مثل مفاهيم الدولة والسلطة والحدود السياسـية، لم تعـد لهـا نفـس المعـاني التـي كانـت لهـا قبـل انفجـار ثـورة المعلومـات والإتصـالات، بـل إن الحـروب والصراعات التي كانت تحدث على الساحة الدوليـة ، لم يعـد أبطالهـا هـم أبطـال الصراعـات التي كانت تحدث عبر التاريخ[3].

---

(1) Joseph S.Nye, the Reality of Virtual Power, project syndicate, Feb 21,2011, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-reality-of-vitual-power

(2) عادل عبد الصادق، الإرهاب الالكتروني : القوة في العلاقات الدولية نمـط جديـد وتحـديات مختلفـة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2009، ص39 .

(3) حازم احمد حسني ، مصدر سبق ذكره ، ص225.

وكانت الثورة المعلوماتية وراء ظهور مفاهيم وقضايا حديثة ومثيرة للجدل، مثل العولمة والتحول نحو السوق العالمية الواحدة، وذوبان الخصوصية وضعف الأمن وسرعة إنتشار الجرائم الدولية، والإرهاب وازدياد الفجوة المعلوماتية[1].

وفي الإطار نفسه يتعرض مفهوم السيادة للخلل لأسباب منها وجود ملكيات إنسانية مشتركة، تفلت من منطق التقطيع السيادي الخاص بالدولة - الأمة، والأمثلة كثيرة التي تدل على أن الدولة لم تعد تملك حرية التصرف في أرضها، الأمر الذي يعرض مبدأ السيادة نفسه للخطر[2].

فبعد الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994، و في سربرينيتشا في عام 1995، تعهد كثير من الناس بأن مثل هذه الأفعال الوحشية لا ينبغي أن تحدث مرة أخرى أبدا. وعندما انخرط الرئيس الصربي (سلوبودان ميلوسيفيتش1989-2000) في ممارسات التطهير العرقي على نطاق واسع في كوسوفو عام 1999، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يعترف بالكارثة الإنسانية هناك، ولكنه عجز عن الاتفاق على قرار ثاني يسمح بالتدخل، نظراً لتهديد روسيا باستخدام حق الفيتو (النقض). وبدلاً من ذلك قامت دول منظمة حلف شمال الأطلسي بقصف صربيا في محاولة اعتبرها العديد من المراقبين خطوة "شرعية" ولو أنها غير قانونية[3].

وفي أعقاب ذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي أنان) في قريره أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة الرابعة و الخمسين، في أيلول من عام 1999، آنذاك بتشكيل لجنة دولية توصي بالطرق التي يمكن بها التوفيق بين التدخل لأغراض إنسانية والفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تحفظ للدول الأعضاء سلطانها على الداخل، وقال بأنه إذا لم يستطع الضمير الإنساني المشترك أن

---

(1) أبو بكر سلطان احمد، التحول نحو مجتمع معلوماتي: نظرة عامة، سلسلة دراسات إستراتيجية، (77)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص62.

(2) غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص58 .

(3) Joseph S.Nye, The Intervention Dilemma, project syndicate, Jan 8,2012, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-intervention-dilemma

يجد في الأمم المتحدة أكبر منبر له، فسيكون ثمة خطر كبير من أن يتم البحث عن الأمن و السلام في أماكن أخرى[1].

وأعلن رئيس الوزراء الكندي (جون كريتيان)، في مؤتمر الألفية الذي عقد في أيلول من عام 2000، عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل، تكون مهمتها دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل و سيادة الدول، يقوم على واجب التوفيق بين واجب المجتمع الدولي، والذي يتحتم عليه أن يتدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية؛ وضرورة احترام سيادة الدول، وانتهت اللجنة بعمل تقرير يدور حول مسؤولية الحماية، ومن هنا كان أول ظهور لمبدأ مسؤولية الدولة[2].

وبالتالي جاء اتفاق (رامبوييه) في شباط 1999 بإرسال قوات أجنبية إلى أرض دولة سيدة لا تريدها من أجل حماية شعب أصبح وجوده في خطر بسبب سياسة سلطة سياسية (سيدة). وهكذا قبل الهجوم العسكري حكمت دول حلف شمال الأطلسي بأن من واجبها التدخل لأنها اعتبرت أن القيم الإنسانية المشتركة في خطر، الجديد أن الدول وجدت نفسها في فخ قبولها – غير المعبر عنهُ صراحة – بالقواعد الجديدة للعبة الدولية التي تفرضها بعض القيم الإنسانية[3].

لقد عارض كثيرون عملية حلف شمال الأطلسي ضد صربيا عام 1999، لأنهم رأوا فيها ثغرة في جدار سيادة الدول، لكن مروّجي فكرة السيادة "الأخلاقية" يردّون بأن هذه السيادة الأخلاقية ليست إلا ثقباً في جدار دولة اللاقانون. ومن الملفت ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة السابق (كوفي أنان) في خطابه الافتتاحي لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في 20 أيلول 1999:

---

(1) Secretary General Presents His Speech To General Assembly, Sep 20,1999, http//:www.UN.org/press/en/1999/19990920/sgsm7136.html

(2) www.responsibiltyproject.org/index.php/about/rtop/core-rtop-documents

(3) غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص61 .

"إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في التمتع بحرياتها الأساسية... ولو كانت الدول ذات السلوك الإجرامي تعرف بأن حدودها ليست دفاعاً مطلقاً وان مجلس الأمن سيتخذ إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، لما كانت سارت على هذا المنوال عبر إسقاطها من الحساب التفلت من العقاب الذي يوفره مبدأ السيادة". وقال "إننا نشهد بزوغ معيار دولي جديد لم يعد يسمح للدول بالاختباء خلف سيادتها من أجل إساءة التصرف مع شعوبها"[1].

وبعد هذا الشك الذي يحيق بمفهوم السيادة التقليدي، كان لابد من إحلال مفهوم معياري جديد محله، ومن هنا ظهر (مفهوم المسؤولية). هذا البديل قد تتم بلورته تدريجياً من قبل التبعية المتبادلة المتنامية بين الدول والتي قد تخلق تدريجياً واجبات وفروضاً جديدة تعطي شكلاً جديداً لمفهوم المسؤولية. وهذه الظاهرة الجديدة ربما تشكل الأسس التي سينبني عليها النظام الدولي الجديد الذي سيبدي اهتماماً متعاظماً بالحقوق للإنسان وبالمشكلات البيئية وبالتنمية والمخاطر الديمغرافية ... الخ ، ولن يكون مستغرباً أن تقرر (المجموعة الدولية) بأن النمو الديمغرافي، في بلد ما، يشكل مخاطر ينبغي مكافحتها عن طريق إجبار هذا البلد على سن التشريعات التي تحدد النسل!، وبذلك لن يكون مفهوم السيادة التقليدي إلا جزءاً من ماضٍ ولى ولن يعود[2].

ثم في قمة الأمم المتحدة العالمية التي انعقدت في عام 2005، تبنت الدول الأعضاء بالإجماع فكرة "المسؤولية عن الحماية"، ولكن أحداثاً لاحقة أظهرت أن ليس كل الدول الأعضاء فسرت القرار بنفس الطريقة. فقد زعمت روسيا أن قرارات مجلس الأمن فقط، وليس الجمعية العامة، تُعَد قانوناً دولياً ملزما. وفي عام 2012استخدمت روسيا حق النقض ضد قرار مجلس الأمن بشأن سوريا، وبالتالي تم

---

(1) نقلا عن: المصدر نفسه، ص62-64.

(2) المصدر نفسه، ص64.

استدعاء الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) لتكليفه ببذل جهد لحل الأزمة في سوريا[1].

وكان العديد من المراقبين ينظرون إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية باعتبارها في أفضل تقدير أملاً كاذباً أو فشلاً نبيلا. ولكن في عام 2011، استحضر مجلس الأمن مبدأ المسؤولية عن الحماية باعتبارها الأساس لقرار يفوض منظمة حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة المسلحة في ليبيا. وفي الولايات المتحدة، كان الرئيس باراك أوباما حريصاً على الانتظار إلى أن تصدر القرارات عن جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، وبالتالي يتجنب التكاليف التي قد تتحملها القوة الناعمة الأميركية والتي تحملتها إدارة (جورج دبليو بوش) عندما تدخلت في العراق في عام 2003. ولكن روسيا والصين ودولاً أخرى استشعرت أن حلف شمال الأطلسي استغل القرار للتخطيط لتغيير النظام، بدلاً من الاكتفاء بحماية المواطنين في ليبيا[2].

إن عالماً تتفكك فيه السيادات الوطنية أو تتراجع هو عالم محفوف بالمخاطر، في هكذا عالم لا تتداول الجماعات السياسية فيما بينها إلا قليلاً ، ذلك أن الدولة الأقوى (الولايات المتحدة على سبيل المثال) تفرض وجهة نظرها وتقرر أين يجري "انتهاك القيم الكونية" وكيف ينبغي التصدي لذلك، ويمكن ملاحظة الفرق في التعاطي مع فلسطيني الأرض المحتلة وألبان كوسوفو[3]. لكن على ما يبدو إن مفهوم السيادة الجديد هذا ليس إلا شكلاً مبتكراً من أشكال شرعنة هيمنة القوي على الضعيف وتكريس نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية.

وفي مقابل أطروحة أفول الدولة يقف علماء عديدون ليدافعوا عن هذه الأخيرة التي ماتزال – في رأيهم – وستبقى اللاعب الأساسي في المسرح الدولي، ويدعم هؤلاء رأيهم بملاحظة التزايد المضطرد في عدد الدول منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم،

---

(1) Joseph S.Nye, The Intervention Dilemma, op.cit.p1.

(2) Ibd.p2.

(3) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص63 .

والمرشح للاستمرار مستقبلاً – على الأرجح – بسبب تطلع العديد من الجماعات إلى السيادة والاستقلال[1].

وبرأيهم لم تختفِ الدول وحدودها، وان صارت مفتوحة بألف طريقة وطريقة (سياحة، رساميل، إعلام، إتصال) بدليل إن الاتحاد الأوربي ألغى الحدود بين دوله لكنه وضع لنفسه حدوداً جديدة مع العالم الخارجي، والإندماج الاقتصادي وإن أصاب الحدود السياسية والاقتصادية ببعض الضمور إلا أن حدوداً أخرى ما تزال تقف في وجه الحدود الثقافية والدينية والاثنية[2].

وعلى الرغم من تظافر جهود الدولة والمساحات الإقتصادية الإقليمية والمساحة العالمية لرسم حدود جيو-إقتصادية يعتقد البعض أنها ستحل محل الجيوبوليتك التقليدي، ما تزال الدول – الكبرى خصوصاً – تصوغ إستراتيجيتها وسياستها الخارجية على ضوء أفكار (ماكندر) و (هاوسهوفر) و (سبيكمان) و (ماهان) وغيرهم من علماء الجيوبوليتيك التقليديين. ومشكلة المياه التي يتوقع المراقبون أن تكون سبباً لنزاعات وحروب في المستقبل سوف تعيد هذا العالم إلى مركزه السابق[3].

إذن يبقى العامل الجيو- إقتصادي أداة تساعد على فهم تحولات العالم لكنه لايستطيع مطلقاً الحلول محل الجيوبوليتيك. انه على خلاف ما يعتقد البعض يؤكد ديمومة العنصر الجغرافي. فالكثافة وسرعة الاتصالات من كل الأنواع والأشكال لاتعني نهاية الجغرافيا، ولكن تشكل جغرافيا اقتصادية جديدة ، أو على الأرجح جغرافيات عديدة تتراكب وتتشابك، واحدة موروثة من العصر الزراعي وأخرى منتمية إلى العصر الصناعي وغيرها ينتمي إلى عصر ثورة التدفقات بأنواعها (رساميل،سلع، اتصال...)[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص67 .

(2) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص81 .

(3) المصدر نفسه، ص84 .

(4) المصدر نفسه، ص84 .

ويرى (جوزيف ناي) إن الدول سوف تظل الفاعل المهيمن على الساحة العالمية، ولكنها سوف تجد أن الساحة أصبحت أكثر ازدحاماً وأن السيطرة عليها باتت أكثر صعوبة.

فالآن أصبح قسم من سكانها- أكبر من أي وقت مضى- قادر على الوصول إلى القوة التي توفرها المعلومات. وهذا يعني أن السياسة العالمية لم يعد من الممكن أن تظل دائرة الاختصاص الوحيدة للحكومات. ومع هبوط تكاليف الحوسبة والاتصالات، انخفضت الحواجز. وبالتالي أصبح بوسع الأفراد والمنظمات الخاصة، التي تتراوح من الشركات إلى المنظمات غير الحكومية إلى الإرهابيين، أن يلعبوا دوراً مباشراً في السياسة العالمية[1].

إذا ستبقى الدول الفاعل الأبرز في العلاقات الدولية، وسيبقى خطر الغزو الخارجي والحرب قائماً أمام الدول. وبسبب التطور التكنولوجي والاقتصادي فانه يتحتم على الدول تبني سياسات جديدة تقوم على حماية أرضها وفتحها في نفس الوقت. وكذلك لا يمكن القول بأن دور الدولة قد إنتهى بسبب منافسة لاعبين غير دوليين لها. فالدولة لم تكن يوماً اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، والجديد اليوم هو تطور وسائل اللاعبين غير الدوليين (شركات متعددة الجنسية، منظمات غير حكومية، جمعيات ومؤسسات عابرة للحدود، أفراد نافذون عالمياً...) وتزايد عددهم. و هم في الحقيقة أدوات في يد الدول أو وسائل خاصة من وسائل ممارسة الدول لقوتها ونفوذها في الساحة الدولية. والدول العظمى هي دول تملك، أو تستطيع تحريك العدد الأكبر والأفضل منها.

وستبقى الحدود، وسيبقى مبدأ السيادة هو المبدأ الأساس المستقر الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة واستقرت عليه الشرعية الدولية، حتى إذا كنت هناك محاولات لتقليصه، فإنها لم تصل إلى حد إلغائه.

(1) Joseph S.Nye, the Reality of Virtual Power, op.cit.p2.

وقد شهد مفهوم القوة جملة من التغيرات لمواكبة التطور الحادث في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق منها بمفهوم الأمن، ويمكن التمييز بين مستويين للتغير الذي طرأ على مفهوم القوة، مستوى خاص بالعناصر المكونة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها القوة، ومستوى آخر بالطرف الذي يملك القوة ، خاصة مع إمتلاك فاعلين من غير الدولة بعض مصادر القوة والتأثير في العلاقات الدولية[1].

وحدد (جوزيف ناي) ثلاثة أنواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الإفتراضية: النوع الأول هو الدولة التي لديها القدرة على تنفيذ هجمات إلكترونية. ويتمثل النوع الثاني بالفاعلين من غير الدول والذين يستخدمون القوة الإفتراضية لأغراض هجومية لكن قدرتهم على تنفيذ أي هجوم إفتراضي يتطلب مشاركة وكالات إستخبارات متطورة وفك الرموز الإفتراضية. أما النوع الثالث من الفاعلين فهم الأفراد الذين يمتلكون معرفة تكنولوجية وقدرة على توظيفها، ومن الصعب كشف هويتهم أو ملاحقتهم[2].

وإستمر التطور والتغيير في مفهوم القوة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام 2011، حيث إتضح خلال هذه الأحداث حجم التعقيد والتركيب في مفهوم القوة، وإتضح كذلك ما تعنيه مفهوم القوة الإفتراضية على وجه التحديد ، حيث ثبت أنها ليست شكلاً نظرياً أو هلامياً للقوة، وإنما هي شكل للقوة قادر على تغيير الواقع المادي[3].

بالإضافة إلى ذلك فقد برز مفهوم جديد للقوة هو مفهوم القوة المدنية، وقد إرتبط تطور هذا المفهوم بأفكار (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، حيث جادلت بأن تزايد المشاكل والقضايا الدولية وتعقدها يستدعي تبني سياسة

---

(1) ريهام مقبل، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2) Joseph S. Nye : Cyber Power , Harvard Kennedy School , Belfer center for science and international affairs , May , 2010 , p9-14 .

(3) نقلا عن: ريهام مقبل، المصدر السابق، ص6.

خارجية، تستطيع التعامل معها، ومع الفاعلين الجدد في الساحة الدولية، وتسمح بخلق قوة مدنية للولايات المتحدة للتعامل مع هذه المشاكل[1].

ويرى (جوزيف ناي)إن الرأي السائد كان يفترض دوماً أن الغلبة تكون في كل الأحوال للقوة العسكرية الأضخم. ولكن في عصر المعلومات، قد تكون الغلبة للدولة (أو الجهة) التي تمتلك الرواية الأفضل للوقائع. واليوم لم يعد من الواضح بأي حال كيف نقيس توازن القوى، ناهيك عن كيفية وضع استراتيجيات البقاء الناجحة في هذا العالم الجديد[2].

المطلب الثاني

الولايات المتحدة والتفاعلات المتوقعة في النظام الدولي

هناك اتجاه واضح في العالم اليوم نحو نظام عالمي متعدد القطبية، تسعى إليه كل القوى المتضررة من الأحادية القطبية، وكل الدلائل تشير إلى أن ما يشهده النظام الدولي الحالي ليس إلا مرحلة انتقالية نحو نظام جديد لم يتبلور بعد.

وقد تعددت الإجتهادات والقراءات في شأن توصيف شكل النظام الدولي المتوقع وواقعه، وتباينت هذه الإجتهادات بين رؤية تحتج بوجود نظام أحادي القطبية، ورؤية أخرى تروّج لنظام متعدد الأقطاب[3].

وبالرغم من حال القطبية الأحادية التي بدت مباشرة عقب نهاية الحرب الباردة، بدأت تظهر ملامح تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب، بظهور القوة الصينية الإقتصادية والعسكرية، وتعافي روسيا الإتحادية بعد مرحلة من الوهن والتخبط، وإستمرار تصاعد قوة اليابان الإقتصادية، وإحتمال تطورها قوة عسكرية ولو محدودة مستقبلاً، وإستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوربي، وبالتالي لن تكون الولايات

---

(1) إسراء احمد إسماعيل، القوة المدنية :الإتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية، بحث منشور على موقع مجلة السياسة الدولية ،الموقع : .http//www.siyassa.org.eg/newQ/1780.aspx

(2) Joseph S.Nye, the Reality of Virtual Power, op.cit.p2.

(3) مالك عوني ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

المتحدة هي القوة الوحيدة الفاعلة[1]. لكن من ستكون القوة أو القوى البارزة في النظام الدولي الجديد ؟

من أجل أن يصبح - أو أن يبقى - قوةً عظمى، فان على البلد المعني أن يجمع الشروط السبعة التالية التي أصبح معترفاً بها من قبل كل المهتمين[2]:

1. على المستوى الاقتصادي: أن يكون غنياً ما فيه الكفاية لكي يمارس نفوذاً على مجرى الشؤون الدولية.
2. على المستوى التكنولوجي: أن يكون متقدماً في مجالي الاتصال والطاقة.
3. على المستوى العسكري : حيازة السلاح النووي والقدرة على إرسال حملات عسكرية إلى أماكن بعيدة.
4. على المستوى الجغرافي: حيازة القدرة على العمل خارج حدوده لحماية مصادره من الطاقة والمواد الأولية وطرقه البحرية الأساسية وحلفائه الأساسيين.
5. على المستوى الثقافي: أن تحركه ثقافة - دينية أو وطنية - كونية بما فيه الكفاية لإغراء الآخرين ودفعهم للتفكير أن مصلحتهم من مصلحته.
6. على المستوى النقدي: حيازة عملة قادرة على العمل كوسيلة احتياط وتبادل دولي.
7. على المستوى الدبلوماسي: أن تكون الدولة قوية ومتماسكة وقادرة على وضع وتنفيذ سياسة خارجية إمبراطورية.

وهكذا فالمرشحون البارزون أربعة: أولا: روسيا، لأنها تملك تراثاً تاريخيا، فالإمبراطورية الروسية في القرون الماضية لعبت دوراً نافذاً في النظام الدولي ، وعندما سقطت في العام 1917 عادت لتولد في هيئة إمبراطورية من نوع آخر، ورغم كل الانهيار الذي عاشته روسيا إلا أن فيها العديد من عناصر القوة. ثانيا: اليابان، الإمبراطورية اليابانية أيضاً كانت قوة عظمى يهابها الجيران، ورغم كل ما تكبدته من

(1) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص29.

(2) غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص152 .

كوارث وخسائر في الحرب العالمية الثانية فإنها تمكنت من إسترداد مكانها بين الأمم لتصبح ثاني أعظم قوة اقتصادية في العالم.

تملك اليابان القاعدة الإقتصادية الأوفر حظاً، فهي قطباً اقتصادياً مهماً، إلا أن القوة العسكرية هي إحدى المقومات الأساسية للمواقع المتقدمة، وما لم تحصل تغييرات جوهرية في سياسة اليابان تدفعها نحو البناء العسكري، فإنها ستظل أقل فاعلية في السياسة الدولية. وثالثا: الاتحاد الأوربي: لأنه يملك معظم مكونات القوة العظمى. كما إن الإقتصاد الأوربي أخذ يندمج بصورة أكبر وأمامهُ أسواق سواء على مستوى أوربا، أو العالم الخارجي، فهو سوق يفوق السوق الأمريكية بمائة مليون مستهلك وتمتد أطرافه في بلدان أوربا الشرقية وآسيا وأفريقيا. و من المرجح أن يتصاعد دور الإتحاد الأوربي في السنوات القادمة بشكل يجعلها توازن الولايات المتحدة وتتفوق عليها اقتصادياً، فضلاً عن الإتحاد الأوربي يمتلك الإرادة السياسية ووضوح الرؤية[1].

رابعاً:الصين، حققت الصين في سنوات قليلة معجزة اقتصادية حقيقية تجعلها – بالإضافة الى ما تملكه من مكونات أخرى – من أبرز المرشحين لإحتلال مركز القوة العظمى. لكن قبل كل شيء يجب دراسة الحالة الأمريكية التي تشكل نقطة الإستدلال في فضاء القوة الدولية. فهل تنهار الإمبراطورية الأمريكية كما يتوقع لها بعض المحللين؟، أم إنها تملك مقومات هيمنة مستديمة على النظام الدولي؟.

يرى (زبغينو بريجنسكي) انه من العمى التاريخي تجاهل علامات التحذير التي تتقدمها الخبرة التاريخية لأنهيار القوى العظمى بالنسبة لواقع الولايات المتحدة الراهن، غير إن (بريجنسكي) لاحظ أنه في كل حالات إضمحلال الإمبراطوريات والقوى العظمى قد جاء نتيجة التدهور الإقتصادي الذي حدث في الغالب جراء الحروب، قبل أن يتبعهُ انهيار في النخبة السياسية، وتلك العوامل جميعاً تبدو غير متحققة في الحالة

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص 267-273 .

الأمريكية الراهنة. ويرى (بريجنسكي) كذلك غياب البديل أو المنافس الذي يشكل قـوة تحـل محل الولايات المتحدة في وضعها الدولي[1].

أما (صموئيل هنتغتون) فيرى أن تراجع الولايات المتحدة إقتصادياً ليس سـببه وجـود جنودها في مناطق مختلفـة مـن العـالم ، وإنمـا لأن رجالهـا ونسـاءها وأطفالهـا "منغمسـون" بشكل مبالغ في ملذات الحياة. فالحياة الإستهلاكية وليسـت العسـكرية هـي التهديـد للقـوة الأمريكية. ويرى (هنتغتون) إن الولايات المتحـدة تتميـز بتعـدد أبعـاد القـوة، خلافـاً للقـوة الأخرى، فالولايات المتحدة تحظى بوفرة نسبية في جميع المصادر الرئيسة للقوة، سواء حجـم السـكان أو تعلـيمهم أو المـوارد الطبيعيـة أو النمـو الإقتصـادي، أو التماسـك الإجتماعـي، أو الإستقرار السياسي، أو الإنجاز التكنولوجي، أو القوة العسكرية، أو الجاذبية الأيديولوجيـة، أو التحالفات الدبلوماسية.

ويـرى (هنتنغتـون) إن الولايـات المتحـدة قـادرة عـلى أن تتحمـل أي تراجـع في أحـد العناصر أو مصادر القوة، في الوقت ذاته الذي تحتفظ فيه بتفوقها الكلي المستمد من مصادر أخرى، ومن هذا يستخلص (هنتنغتون) انـهُ ليسـت هنـاك دولـة تسـتطيع أن توجـه تحـدياً شاملاً متعدد الأبعاد للولايات المتحدة. ويرى (هنتنغتون) إن ما تتميز بـه الولايـات المتحـدة أيضاً هو وضعها الهيكلي في السياسة العالمية، حيث إنهـا غالبـاً مـا تكـون في موضـع القيـادة والمشاركة في المشكلات والمنازعات الدولية الخطيرة والمؤثرة، بل إن وجودها غالبـاً مـا يكـون "مطلوباً" من قبل القوى الأخرى في النظام الدولي[2].

ويتوقع مجلس الاسـتخبارات القـومي التـابع لحكومـة الولايـات المتحـدة أن تتضـاءل الهيمنة الأمريكيـة إلى حـد كبـير بحلـول عـام 2025، وأن المنطقـة الرئيسـية للتفـوق الأمـيركي المستمر- القوة العسكرية- سوف تصبح أقـل أهميـة في عـالم المسـتقبل الـذي سـوف يتسـم بالمنافسة المتزايدة. وكان الرئيس الروسي السابق (ديمتري ميدفيديف) قـد وصـف أزمـة عـام 2008 بأنها إشارة إلى أن الزعامة الأمريكية العالمية تقترب من نهايتها.

---

(1) نقلا عن السيد أمين شلبي ، مصدر سبق ذكره ، ص18-19 .

(2) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص19 .

كما أشار زعيم الحزب الليبرالي الكندي المعارض (مايكل إجناتيف) إلى أن قوة الولايات المتحدة قد تجاوزت مرحلة الازدهار وبدأت مرحلة الذبول[1].

ويرى إن مشكلة القوة الأميركية في القرن الحادي والعشرين تتلخص في أن المزيد والمزيد من التحديات أصبحت خارج نطاق حتى القوة الأعظم على مستوى العالم. ورغم أن أداء الولايات المتحدة على المستوى العسكري ما زال جيداً فإن المستجدات من الأمور باتت كثيرة إلى الحد الذي فشلت معه التدابير العسكرية في القبض على زمام الأمور. وتحت تأثير ثورة المعلومات والعولمة تتغير السياسة العالمية على نحو يمنع الولايات المتحدة من تحقيق كافة الأهداف الدولية بالعمل بمفردها. على سبيل المثال، يشكل الاستقرار المالي الدولي أهمية حيوية لرخاء الأميركيين، ولكن الولايات المتحدة تحتاج إلى التعاون من جانب أطراف أخرى لضمان هذا الرخاء. وتغير مناخ العالم أيضاً سوف يؤثر على نوعية الحياة التي يعيشها الأميركيون، ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتعامل مع هذه المشكلة بمفردها. وفي عالمنا هذا حيث أصبحت اختراق الحدود أسهل من أي وقت مضى، سواء إن كنا نتحدث عن المخدرات أو الأمراض المعدية أو الإرهاب، فلابد وأن تقدم أميركا يد المساعدة لبناء تحالفات دولية ومؤسسات قادرة على التصدي للتحديات والتهديدات المشتركة.

وبهذا المعنى تتحول القوة إلى لعبة تسمح لكافة أطرافها بالفوز. ومشكلة القوة الأميركية في القرن الحادي والعشرين لا تكمن في انحدارها، بل في حقيقة مفادها أن حتى أعظم بلدان العالم قوة تعجز عن تحقيق أهدافها من دون مساعدة الآخرين لها[2].

وفي حين تبنت الولايات المتحدة خلال العقد الأخير تيارين فكريين في إدارة النظام الدولي، قام الأول على أساس تبني أيديولوجية سياسية، دعا إليها وصاغها تيار المحافظين الجدد ، وتبناها الرئيس (جورج بوش الابن) خلال المرحلة الأولى من إدارته

(1) Joseph S.Nye, American Power in the Twenty First Century, project syndicate, Sept 10,2009,
http//:www.project-syndicate.org/commentary/American-power-in-the-twenty-first-century

(2) Joseph S.Nye, American Power in the Twenty First Century, op.cit.p1.

(2000-2004)، وتقوم تلك الأيديولوجية على أساس رؤية تمزج رؤى دينية وتقاليد سياسية أمريكية تتسم بميل للتعامل مع الآخرين عبر تقديم القوة على غيرها من الأدوات. لذلك قدمت الإدارة الأمريكية سياسات التدخل في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة أمريكية، ودون إعتماد هكذا سياسات ستكون الحالة الطبيعية خلال المستقبل في مداه المتوسط في أقل تقدير هو تدني ما تملكهُ الولايات المتحدة من عناصر قوة ، مقارنة بما تملكه القوى الأخرى، وسيكون من الصعب عليها مجاراة تلك القوى . فقد قام النموذج الثاني على أساس تبني خيار قبول المشاركة مع القوى الأخرى في المسائل التي يمكن قبول المشاركة فيها، بمعنى القضايا التي لا تحتك مع مكانة ووضع الولايات المتحدة وقيادة النظام الدولي، أو تعطي من خلاله تصور للدول الأخرى على إن الولايات المتحدة مهتمة بالشرعية الدولية، ومنها مثلاً مناقشة الملف النووي الكوري ضمن المجموعة السداسية الدولية، ومناقشة ملف إيران النووي ضمن مجموعة (5+1)، وخيار المشاركة تبنتهُ إدارة الرئيس (باراك أوباما) التي باتت تميل أكثر إلى تعزيز فكرة المشاركة[1].

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتدعم من موقف بعض الدول الصاعدة وتزيد من دورها في ساحة الإقتصاد العالمي، وتحدث تغيير في تراتبية القوى الإقتصادية، نتج عنها التحول نحو إقتصاد عالمي متعدد الأقطاب[2]. ومهما إختلفت وجهات النظر بين الدارسين ، يبدو أنهم يجتمعون حول رأي مشترك مفادهُ أن ما يعيشه العالم اليوم ليس نظاماً دولياً جديداً بل مرحلة انتقالية نحو نظام دولي آخر. لكن هل سيعود هذا النظام إلى شكل ثنائي القطبية كما كان عليه في الحرب الباردة ؟ ومن سيكون طرفاً في هذه الثنائية ؟ أم إن العالم سيشهد تعددية قطبية ؟.

---

(1) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،العدد (25)، 2011 ص13-14 .

(2) هند مهيار ، مصدر سبق ذكره ، ص25 .

هناك من يرى إن فترة الهيمنة المطلقة عبارة عن مرحلة إنتقال بين نمطين من التوازن، ولابد من أن تقود هي نفسها إلى التوازن المتعدد الأقطاب، ولا يشك علماء السياسة مطلقاً في الطبيعة المؤقتة لظاهرة الهيمنة ، فعندما يكون لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن هذا الوضع يدفع الدول الأخرى محدودة القوى إلى مواجهة القوة من خلال تجمعها في ائتلاف قوى أو في محور قوى مضاد قادر على مجابهة التحدي الذي تواجهه الدول الداخلة فيه[1].

وما هو قائم اليوم من نظام دولي لا يتعدى أن يكون خليطاً من قطبية أحادية (العسكرية الأمريكية) وهيمنة (سياسة أمريكية) وتعددية قطبية (إقتصادية وثقافية). فأدى تفكك الإتحاد السوفيتي إلى تفرد أمريكي في النظام الدولي، إلا أن إدراك الإدارة الأمريكية إلى أن الانغماس في كافة التفاصيل سيؤدي إلى إستنزاف الموارد وإجهاد القدرات الأمريكية، وهو ما أدى إلى إعتمادها على سياسات براغماتية في عهد الرئيس (كلينتون) من خلال الدعوة إلى التصرف بشكل جماعي لإدارة قضايا النظام الدولي، والتصرف الأحادي عند الضرورة.

إلا أن هذا النظام سرعان ما تفكك جراء صعود المحافظين الجدد إلى هرم الإدارة الأمريكية، الذين اعتقدوا بأن القرن الحادي والعشرين هو قرناً أمريكياً، واستغلوا أحداث 11 أيلول 2001 لفرض قيم الأحادية بما يملكوه من قوة عسكرية، إلا أنهم إنتهوا إلى إستباحة مهمة للموارد الأمريكية في حروب إستنزاف، في ظرف يعيش العالم بروز لقوى دولية طامحة. وأدركت القيادة الأمريكية خطأ ما إنتهجت من سياسات فإتجهت صوب الإنكفاء عن التدخل المنفرد والحرص على إستجداء الشرعية عن أفعالها، وهو ما يمكن تلمسه من خلال السياسات التي تتوخى التعامل مع كوريا الشمالية وإيران[2].

---

(1) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص250 .

(2) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص20 .

ويرى (جوزيف ناي) انه في عالم اليوم يتفاوت توزيع القوة باختلاف السياق. فالقوة تتوزع وفقاً لنمط أشبه بلعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد أو الأسطح، حيث القوة العسكرية على الرقعة العلوية أحادية القطبية إلى حد كبير، ومن المرجح أن تظل الولايات المتحدة صاحبة القوى العظمى الوحيدة لبعض الوقت. ولكن على الرقعة الوسطى أصبحت القوة الاقتصادية متعددة القطبية بالفعل لأكثر من عقد من الزمان، حيث تمثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين اللاعبين الرئيسيين في حين تكتسب بلدان أخرى المزيد من الأهمية.

أما الرقعة السفلية فهي ساحة المعاملات العابرة للحدود والتي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهي تشتمل على لاعبين مختلفين لا ينتمون إلى دولة بعينها، مثل المصرفيين الذين ينقلون إلكترونياً مبالغ أضخم من أغلب الميزانيات الوطنية على مستوى العالم، أو الإرهابيين الذين ينقلون الأسلحة، أو القراصنة الذين يهددون أمن الفضاء الإلكتروني. وهي تشتمل أيضاً على تحديات جديدة مثل الأوبئة العالمية وتغير المناخ. على هذه الرقعة السفلية تتوزع القوة على نطاق واسع، ويصبح من غير المنطقي أن نتحدث عن القطبية الأحادية أو التعددية أو الهيمنة أو أي قوالب جاهزة أخرى[1].

ويرى إن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة وفقاً لنمط أشبه برقعة شطرنج معقدة تتألف من ثلاثة أسطح. على السطح الأعلى سنجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تظل على هذه الحال لفترة من الزمن. ولكن على السطح الأوسط سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد. أما الرقعة السفلية فهي تجسد عالم العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات.

---

(1) Joseph S.Nye, American Power in the Twenty First Century, op.cit.p1.

وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيارفة يحولون إلكترونياً مبالغ أضخم من أغلب الميزانيات الوطنية في العالم، كما سنجد الإرهابيين ينقلون الأسلحة، أو مبرمجي الحاسب الآلي وهم يعرقلون عمل شبكة الإنترنت. كما تشتمل هذه الرقعة السفلية على تحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ. وعلى هذه الرقعة السفلية تتوزع القوى على نطاق واسع، ومن العبث أن نتحدث هناك عن أحادية القطبية، أو تعدد الأقطاب، أو الهيمنة[1].

وإن ما قد يستقر عليه النظام الدولي هو رهن بعدة متغيرات وأهمها[2]:

1. الأسلحة النووية: فالملاحظ إن العالم أمام ظاهرة تزايد الدول التي تملك أو تريد أن تملك السلاح النووي، وهو ما قد يضع العالم أمام مأزق توليد إستراتيجيات جديدة للتعامل مع وجود دول نووية عدة.

2. المعلوماتية والإتصالات: إن العالم بات يشهد اليوم تسارعاً غير مسبوق في حركة الأموال والبشر والمعلومات، حتى بات العالم أشبه بالقرية الصغيرة، وهذه الثورة جعلت النفوذ إلى أحد عوامل القوة وعلاقاتها متيسراً نسبياً لمن يملك التقنية والإرادة .

3. التكتلات السياسية منها والاقتصادية والعسكرية: وهي تكتلات مصالح أو تكتلات إنتماءات أيديولوجية، وبات النظام الدولي يعج بها بما تفرضهُ من التزامات على صياغة نظام علاقات الدول بنظام علاقات التكتلات وستفرض التكتلات الكبرى على النظام العالمي قيمها وتفاعلاتها.

4. الطموحات: بمعنى توافر قيادات سياسية تؤمن بأيديولوجيات تعطي للمكانة والريادة إعتباراً متزايداً.

---

(1) Joseph S.Nye, Barak Obama, and American Power, project syndicate, Nov 5,2008, http//:www.project-syndicate.org/commentary/barak-obama-and-American-power

(2) صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره ، ص20.

5. الثقافة العالمية المشتركة: بمعنى حجم المشتركات بين دول وشعوب العالم وتحديداً على صعيد الأنماط الثقافية، وأنظمة الحكم والرؤى المشتركة فهذا من شأنه أن يقلل الصورة السلبية بين الدول والشعوب، ويكون مدعاة للتعاون بينها.

وكل هذه المتغيرات تؤثر بنسب متباينة في إعادة التشكل الدائمة للنظام الدولي، وتجعل أي نظام دولي محتمل خلال المستقبل المتوسط، يقع في واحد من أربعة مشاهد يمكن إيجازها بالآتي[1]:

●**المشهد الأول:** الإستمرارية: بمعنى الإستمرار بالهرمية الدولية، وفي أطراف النظام الدولي الرئيسة، وفي القضايا موضع الإهتمام، وفي نوع التفاعلات والقيم السائدة. وإحتمالات بقاء الوضع الراهن تكاد تكون ضعيفة نظراً لحجم التغيير في العوامل التي تشكل بيئة وموارد وعلاقات التفاعلات ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن تصورات أخرى ستسود النظام.

●**المشهد الثاني:** النظام الأحادي: بمعنى حدوث تغيير في الهرمية الدولية وفي نوع التفاعلات والقيم السائدة ، وبإتجاه بروز الفكرة والأيديولوجية والقوة الواحدة ، فمن المتصور إن ما قد يحدث هو ظهور تكتل كبير ، وبروز الولايات المتحدة إلى مرحلة الأحادية القطبية التامة على النظام الدولي وقد تكون الولايات المتحدة هي مركز هكذا قطب، والنتيجة التي يمكن تصورها هي تزعم تكتل الولايات المتحدة للنظام الدولي القادم، وأن تفرض قيمها على العالم ، وقد يكون هذا التكتل عبارة عن سلسلة من التحالفات (عسكرية عبر حلف شمال الأطلسي وإقتصادية) وستكون بحاجة إلى تأسيس تكتلات ثقافية وسياسية لضمان الضبط للنظام الدولي الجديد.

●**المشهد الثالث:** نظام تعددي: إن ما يعيق حدوث المشهد السابق عاملين هما: إنتشار عوامل القوة بين الدول، والتباين في العوامل الحضارية والثقافية، وكلاهما يجعل الإندماج التام في إطار التكتل الذي تدعمهُ الولايات المتحدة غير متحقق، كما أن منظمات من قبيل (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية) غير قادرة على إحتواء

(1) المصدر نفسه ، ص22-32.

كل دول وثقافات العالم وإحتواءها وإعادة توليفها بقيم ثقافية عالمية جديدة ، وهنا من المتصور ظهور تكتلات بالضد من التكتل الذي يتمحور حول الولايات المتحدة ويمكن أن يضم دولاً من قبيل (روسيا، الصين، الهند...).

●**المشهد الرابع:** الفوضى: وهو مشهد إلى الضد من نظم الضبط الدولي العام السابقة بمعنى حدوث فوضى تنهي أي مظهر من مظاهر القيم والتفاعلات المعروفة القابلة للضبط، وخلاله تسود حروب وصراعات على نطاق واسع غير قابل للسيطرة، وهناك مجموعة من الأسباب التي قد تقود إلى حدوث تلك الفوضى أهمها كثرة التحركات دون مستوى الدولة، غير المنضبطة بقواعد قانونية دولية، والتي تعتمد أجندات أيديولوجية متشددة وتلجأ للعنف في سبيل تحقيق أهدافها. وكذلك إنتشار عناصر القوة بين بعض الدول الصغيرة، بما ينذر بحدوث حروب إقليمية عدة ، وكلما كثرت هذه الحروب كلما زادت عوامل عدم الاستقرار في النظام الدولي ، فمن المتوقع حدوث فوضى تزداد سعتها كلما زادت الحروب الإقليمية.

ولقد عبر (ريتشارد هاس) عن رؤيتهِ لمستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية، فيرى إن هناك تعدداً في مراكز القوى في ظل النظام، ولكنه تعدد مختلف عن التعددية القطبية التقليدية، ويتميز هذا النظام الجديد؛ من وجهة نظر (هاس) ؛ بصعود فاعلين من غير الدول، في الوقت التي تشهد فيه هذه الدول القومية العديد من التحديات، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي.

وسيشهد هذا النظام مستقبلاً تعدد وتشتت مراكز القوى من حيث إنتشارها وتعدد من يمتلكها، فيرى (هاس) إن هناك قوى إقليمية صاعدة إلى جانب القوى الكبرى مثل البرازيل والهند ...الخ، و هناك قوى أخرى مثل المنظمات الدولية؛ بشقيها الدولي والإقليمي؛ والشركات المتعدية الجنسيات و وسائل الإعلام والجماعات المسلحة. وبحسب (هاس) فإن هذا النظام الدولي؛ الذي يصفه بأنه عديم الأقطاب ؛ لن يؤثر فقط في الولايات المتحدة، ولكن في دول العالم أيضاً، حيث إنه في ظل تعدد مراكز القوى و التأثير وتجاذبات مختلف الأطراف الفاعلة فيه من شركات

وبنوك وجماعات مسلحة ورجال أعمال ومنظمات غير حكومية يصعب إحداث إجـماع دولي عند مواجهة الأزمات الدولية، مما يجعل في طياتهِ تقويض عمل المنظمات الدوليـة، بمـا فيهـا الأمم المتحدة التي سيكون دورها هامشيا في ضوء هذا النظام[1].

وقد تنهض قوى إقليمية تتمتـع بنفـوذ معـين تسـتغله لممارسـة ضـغوط عـلى الـدول العظمى مثل (إسرائيل، تركيا، إيران، الهند، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، كنـدا... الـخ). وتشترك القوى العظمى في مصلحة العمل على عدم حيازة الدول الصغيرة والمتوسطة لأسلحة الدمار الشامل، لكن الصراعـات والمصـالح قـد تـدفع الـدول إلى مـنح إسـتثناءات عـلى هـذه القاعدة.

وفي جميع الأحوال يبدو أن العالم يتجه إلى نظام متعددة لأقطاب يدور حول كل منها مجموعة من الدول، أو معسكرات متنافسة، اقتصادياً وسياسياً على الأرجـح ولـيس عسـكرياً بالضرورة. وفي المستقبل المتوسط فإن هذا النظام الوحيد هو الممكن والمحتمل ظهوره.

(1) نقلاً عن : فتحية ليتيم ، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفـظ السـلم والأمـن الـدوليين ، سلسـلة أطروحات الدكتوراه ، (95) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2011، ص 38.

المبحث الثاني

الحرب وإدارة علاقات النظام الدولي في المستقبل القريب

حفلت أدبيات العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة بالعديدة من الإفتراضات حول إمكانية اللجوء، أو عدم اللجوء إلى الحرب في إدارة علاقات النظام الدولي في المستقبل القريب، وإنقسم الباحثين إلى مؤمنين بنهاية الحرب، يرون بأن العلاقات الدولية قد إنتقلت من خيار المواجهة إلى خيار التعاون ؛ لمجموعة من الأسباب منها زيادة معدلات الإعتماد المتبادل بين الدول، وإنتشار الديمقراطية على مستوى العالم، والتطور التقني والتكنولوجي الذي وصل إليه العالم، وخصوصاً في مجال التقنيات العسكرية التي جعلت الحرب تعني الفناء الكامل للبشرية، فضلاً عن بروز نوع من الوعي الثقافي والحضاري المناهض للحرب لدى الأفراد، وباحثين آخرين يرون بأن الحرب لن تنتهي وستأخذ أشكالاً وأدوات وفاعلين وساحات ومستويات مختلفة، وستكون مدفوعة بعوامل جديدة. **لذلك جاء هذا المبحث لتوضيح احتمالات اللجوء إلى الحرب في المستقبل القريب، وطبيعة وأشكال هذه الحروب، وذلك في مطلبين:**

المطلب الأول: طرق إدارة العلاقات الدولية الأكثر إحتمالاً.

المطلب الثاني: خيارات الحرب في إدارة العلاقات الدولية.

المطلب الأول

طرق إدارة العلاقات الدولية الأكثر إحتمالاً

يشكل مستقبل الحرب وإحتمالات اللجوء إليها في إدارة العلاقات الدولية موضوعاً لجدل واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية في العالم. وينقسم الدارسون إلى قسمين حيال هذه المسألة، فمنهم المتفائل بنهاية الحروب بين الدول، ومنهم من يعتقد بأن الإنسانية سوف تعرف الحروب كما عرفتها في تأريخها الطويل وإن تغيرت أشكالها وأنواعها وأدواتها وأبطالها.

المؤمنون بنهاية الحرب يرون بأن هناك ثلاثة تطورات عميقة الأثر تؤيد تضاؤل أهمية اللجوء إلى الحرب في العلاقات الدولية. التطور الأول هو الجودة المرعبة للتكنولوجيا والثورة التقنية في فنون القتال والناجمة عن ابتكار الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل. والتطور الثاني هو المستوى العالي من الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاقتصاديات القومية. أما التطور الثالث فهو قيام المجتمع العالمي الذي صاحبه تغير في الشعور الإنساني وسلسلة من المشاكل العالمية. وأوحت هذه التطورات للباحثين بتغيرات كبيرة في تكاليف الحرب ومنافع السلام وضرورة التعاون الدولي. وعند أخذ هذه التطورات الثلاثة سوية، فإنها غيرت العلاقات الدولية وفرضت التغير السلمي الواقع الجديد[1].

إن هناك من يميل إلى الإعتقاد بأن التطور التكنولوجي سينهي الحروب، غير أن أهم هذه الحجج يتعلق بالأسلحة النووية، هذه الأسلحة لم تجعل الحرب مسألة مكلفة فحسب، بل إنها ستقود إلى الإنتحار الشامل، وإن التطور التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه الصناعات العسكرية وخصوصاً في شقه النووي ساهم كثيراً في منع إندلاع الحروب الكبرى[2].

وهناك من يرى أن التطور التكنولوجي يمارس تأثيراً هائلاً على كافة الأبعاد السياسية والعسكرية والإقتصادية والثقافية للعلاقات الدولية المعاصرة، وسوف يساهم هذا التطور التكنولوجي في تعزيز فرص السلام وإنهاء الحرب على نحو لم يسبق له مثيل. وهم يؤسسون إعتقادهم على فرضية مؤداها إن الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحروب في المجتمع الدولي، تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن مواقف وظروف ونوايا الدول الأطراف في تلك الحروب والمواجهات، وبالتالي عندما تتاح لتلك الدول فرصة عبور حاجز الجهل المتبادل من خلال إعتناق مبدأ التدفق الحر للمعلومات، فان السلم الدولي سوف يتعزز ويستتب لا محالة كما إن

---

(1) أنور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 380.

(2) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص31.

التكنولوجيا الإتصالية والمعلوماتية قد ساعدت على إيجاد نوع جديد من الدبلوماسية الدولية يصفها بعض المحللين بدبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني الأخرى[1].

وهناك بعض الإعتقاد الشائع بأن نمو الديمقراطية وإنتشارها في العالم سيقلل من فرص الحرب، فوصول الشعوب إلى مرحلة درجة متطورة من الديمقراطية سيخلق حالة من التفاهم بين الشعوب. إن أنصار هذا الرأي ينطلقون من الإفتراض بأن الحرب هي نتيجة التناقضات الفكرية والسياسية والحضارية، وكلما خطت الشعوب صوب الديمقراطية فان هذه التناقضات ستخف، كما إن الديمقراطية تنتج بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها أكثر تقديراً للمجازفات[2].

وهذا ما لاحظه باحثون عديدون قدموا دلائل تجريبية منهجية تؤيد الفكرة القائلة بأن الديمقراطيات نادراً ما تصطدم إحداها مع الأخرى ولا تخوض إحداها قط حرباً ضد الأخرى . وبما أن الأنظمة الديمقراطية تزداد عدداً منذ أواخر القرن الماضي، فهذا يدعم الرؤية المتفائلة بنهاية الحرب[3].

كما إن انتشار النظم السياسية الديمقراطية يعني أن سؤال الحرب والسلام لم يعد مقتصرا على مجموعات من النخب السياسية والعسكرية كما كان في السابق، بل على القادة أن تحسب حساب الرأي العام الداخلي في أي تحرك خارجي في السياسة الدولية. وفي هذا السياق فإن إقامة نظم ديمقراطية خطوة أولى نحو التخلص من النزاعات، لأنها تتبع سياسات محايدة، وهي مسالمة وتمتنع عن إتباع سياسات القوة[4].

---

(1) عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات : مقدمة نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية الدولية ، القاهرة، العدد (123) ، 1996 ، ص91 .

(2) إبراهيم أبو خزام، المصدر السابق ، ص26 .

(3) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص71 .

(4) ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985، ص 22.

وهناك من يرى أن هنـاك تحـول عـن الحـروب بسـبب التحـول في مـدركات الأفـراد والشعوب فالحرب ظاهرة لها قبولها الخاص، وأن هذا القبول يتغير على مدار الوقت، وهـي فكرة كغيرها من الأفكار التي قد تتغير. وفي إطار الرؤية نفسها ، يجب ملاحظة القـائلين بـأن العالم يعيش ثورة ثقافية وسياسية سوف تتمخض عن (نهاية العصر العسكري) وبدايـة عصر (ما بعد – كلاوزفيتزي) لا مكان فيـه للحـرب ، فهـذه الأخـيرة لم تعـد مقبولـة لا عقلانيـاً ولا أخلاقياً في العالم المتحضر. وهناك تقدم (أخلاقي ملحوظ) يخترق العالم ويترك فيه حيزاً ضـيقاً للحرب التي سوف تنتهي كأداة لحل النزاعات بين الدول[1].

وإن الحرب قد خسرت هالتها الرومانسية، وصار ينظر إليهـا عـلى إنهـا آفـة في أنحـاء كثيرة من العالم، وفي الوقت نفس أصبحت الحياة أكثر قيمـة، لعـدة أسـباب متعاضـدة، مـما يجعل تكلفة الحرب أكثر ترويعاً، وقـد زادت هـذه التحـولات السـلوكية مـن صـعوبة إقنـاع الناس بخوض الحرب لأي سبب من الأسباب[2].

وهناك من يرى أن التوسع في حجم الاقتصاد الدولي جعل من الحـرب أكـثر كلفـة في حـال انـدلاعها. وإن زيـادة معـدلات التجـارة الدوليـة، سـيحول دون قيـام الحـرب، ويمكـن للمنظمات الدولية التي تعزز مـن التجـارة الحـرة والشروط الاقتصـادية الليبراليـة، أن تقـوم بمساهمة مباشرة في تحقيق السلام[3].

هذه الآراء تخضع لنقاش وإنتقاد، فالتقدم التكنولـوجي الـذي عرفتـهُ صـناعات الأسلحة في بداية القرن لم يمنع الحرب العالميـة الأولى مـن الإنـدلاع، والتطـور المتزايـد بإختراع الطائرات والغواصات والدبابات وغيرهـا لم يقـف حـائلاً أمـام نشـوب الحـرب الكونية الثانية. ومنذ أن وجد السلاح النووي فان النزاعات المسلحة في العالم لم تختفِ بل لم يقل عددها عن ذي قبل، وهي وان لم تنشب بين الدول النووية مبـاشرة إلا أنهـا

(1) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص71 .
(2) ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره ، ص 235.
(3) أنور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 300.

إحتدمت بالوساطة أو بالوكالة عبر الدول الحليفة لها[1]. فالسلاح يظل أداة حرب مهما كان شكله، فالسلاح النووي لا ينفي بالطبع جعل قرار الحرب أكثر عقلانية لكنه لا ينزع خيار الحرب، فوجود السلاح النووي لم ينفِ إحتمالات المواجهة[2].

كما إن الإكتشاف النووي – مهما كانت أهميتهُ – سيغدو بعد سنوات إكتشافاً عادياً مقارنة بما ستبتكره عقول علماء المستقبل وما ستصنعه آلة الحضارة الحديثة من أسلحة أشد فتكاً. فبعد أن كان البارود في عصرٍ ما من أشد الأسلحة فتكاً ورعباً، لكن ذلك لم يضع حداً للحرب، ولا أحد يعرف ما تحتويهِ مخازن الغرب وترساناتهُ من أسلحة أكثر تطوراً وفتكاً من السلاح النووي، على إن الإحتمال الأرجح هو أن حضارة المستقبل ستنتج ما هو أشد رعباً وفتكاً[3].

ومن ناحية أخرى قد تكون هذه التطورات التكنولوجية قوة مثيرة للتمزق يصعب التنبؤ بها، لذلك فان هناك من المحللين يعتقدون أن قدرات وسائل الإتصال قد تكون سبباً مهماً من أسباب عدم الإستقرار في إدارة الشؤون الخارجية للدول، وذلك عندما تحدث قلقاً لدى واضعي السياسات لتخوفهم من أن يفقدوا سيطرتهم على المواقف الدولية التي يكونون أطرافاً فاعلين فيها وحيث يجدون أنفسهم قد حرموا من الوقت الذي يتيح لهم التفكير والمفاضلة بين الخيارات التي تطرحها تلك المواقف، بالإضافة إلى ذلك هناك من يعتقد أنه نتج عن ثورة الإتصالات تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة وهو الأمر الذي يضعف بدوره من فاعلية الأداة الدبلوماسية التي كانت تعتبر فيما مضى القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة للدول الأخرى[4].

وتَقَدُم الديمقراطية في العالم – إذا كان صحيحاً – لا يكفي للقضاء على الحرب، إذ أن معظم حروب القرن العشرين خاضتها دول تتبنى الأسلوب (الديمقراطي) في

(1) غسان العزي، المصدر السابق ، ص73 .

(2) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص31.

(3) إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص192.

(4) عمرو الجويلي ، مصدر سبق ذكره ، ص91 .

الحكم، وفي بعض الأحيان تشكل الديمقراطية ذريعة تستخدمها الدول العظمى خاصة، لتبرير أعمال عسكرية ضد دول أخرى قد تقع آلاف بعيداً عنها[1]. وهناك من يرى أنه في بلد تسوده الديمقراطية يستطيع الشعب أن يصوت ضد الحرب. ولكن يرد المنتقدين لهذا الطرح بأن كون البلد ديمقراطيا لا يعني أن شعبه سيصوت دائما ضد الحرب. فكما رأينا، تشير الإحصائيات إلى أن شعوبا ديمقراطية خاضت حروبا مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى. وقد صوت الناخبون لصالح الحرب[2].

وهناك من يعتقد أن التقدم الأخلاقي وتطور القيم سيقضي على الحرب ، لكن الدول الغربية لا تنقاد وفق القيم الأخلاقية فيما يخص الحرب، بل إن هاجسها الطاغي هو الربح الاقتصادي في كثير من الأحيان ، وتشكل معارضة الولايات المتحدة لإتفاقية حظر تصنيع وتخزين واستخدام الألغام المضادة للأفراد أبرز مثال على ذلك، على الرغم من المآسي الإنسانية التي تلحقها هذه الألغام بالمدنيين الأبرياء بعد إنتهاء الحروب في الغالب على الرغم من الإجماع العالمي على تحريم هذه الألغام ، وتعارض الولايات المتحدة ذلك بشدة بسبب الإنعكاسات الاقتصادية على عدد من شركاتها الصانعة للألغام ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه من الصعب الإستناد إلى المعايير والقيم الأخلاقية لإنهاء الحرب ولتحقيق السلام[3].

وقد ضل الرأي العام الأمريكي مناهضاً للحرب بقوة، ومع ذلك فأن أغلبيته دعمت التدخل العسكري الأمريكي في كوريا و فيتنام وأفغانستان والعراق، كما إن العديد من مناصري هذه التدخلات وصفوا أنفسهم على إنهم من أشد المناهضين للحرب، لكنهم إعتبروا إن الحرب ضرورية، لأسباب تتعلق بالأمن القومي، والبلدان الديمقراطية ضل القادة بصورة روتينية قادرين على حشد الدعم للميزانيات العسكرية

---

(1) غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص73 .

(2) انو محمد فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 288.

(3) إبراهيم أبو خزام ، مصدر سبق ذكره ، ص35 .

وللحرب عن طريق إثارة المشاعر القوية للخوف و المجد[1].فضلا عن ذلك فإنه لاشيء يدل حتى الآن على وجود ثقافة عالمية معادية للحرب وتوجه عقلاني إنساني ضد العنف.

كما إن هناك شكاً عاماً في قيمة التبادل في نزع فتائل الحروب، بل إن هناك من ذهب إلى أن الإعتماد المتبادل بين الدول قد يؤجج النزاعات، لأن الاعتماد المتبادل لا يلغي فكرة التنافس الإقتصادي بين الدول، وذلك هو الحال اليوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والصين[2].

ويرى (جوزيف ناي) بأن الصين تلعب اليوم دوراً مشابهاً لذلك الذي لعبته ألمانيا في القرن العشرين. فهي قوة صاعدة، وتتحدى القوى المهيمنة، الأمر الذي قد يفضي في النهاية إلى حرب من شأنها أن تعيد التقدم الذي حققته العولمة الاقتصادية إلى الوراء. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الولايات المتحدة والصين اليوم، إلا أن الحال كانت كذلك بين ألمانيا وبريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى في عام 1914[3].

المطلب الثاني

خيارات الحرب في إدارة العلاقات الدولية

لكن ما هي إحتمالات اللجوء إلى الحرب في المستقبل ؟ هل سيشهد العالم حروباً كبرى جديدة ؟ وكيف ستكون طبيعة هذه الحروب ؟ قد تشتعل الحرب في مجموعة من الإحتمالات، أهمها:

اشتعال الحرب بسبب طموح الدول الصاعدة نووياً (كوريا الشمالية، إيران)، فمن المنتظر تشكل العالم متعدد الأقطاب- مستقبلاً - ميلاد حروب باردة جديدة، وقد تكون متعددة الأطراف أيضاً، كما سيظل الخوف والقيود المفروضة على إستخدام

(1) ريتشارد نيد ليبو ، مصدر سبق ذكره ، ص16.

(2) إبراهيم أبو خزام ، المصدر السابق ، ص25 .

(3) Joseph S.Nye, The Fragility of a Flat world, project syndicate, Jan 29,2006, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-fragility-of-a-flat-world

الأسلحة النووية قائماً، ومحاولة عدم دخول أعضاء جدد إلى المظلة النووية، بعد النادي النووي وكل من إسرائيل والهند وباكستان. ولكن ستبقى كل من كوريا الشمالية وإيران مرشحتين للدخول تحت تلك المظلة عنوة، رغم القيود الدولية، وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الحالة الكورية الشمالية فإذا تمت مواجهتها بواسطة الولايات المتحدة واليابان وكوريا الشمالية وبعض حلفاء الغرب، فسوف يجرِ بالقطع إقحام الصين الداعم الأول لكوريا الشمالية ثم روسيا الإتحادية، مما قد يدفع إلى مواجهة كبرى. وفي الحالة الإيرانية المبنية على حقها في الإمتلاك السلمي للطاقة النووية وإحتمال التحول إلى الإستخدام العسكري، فإنها ترى أن ذلك حق أصيل لها ، ويحقق التوازن الإقليمي أسوة بالهند وباكستان كمثال على إستعادة الهدوء في شبه القارة الهندية، بعد عدة حروب نتيجة خلل التوازن بين الدولتين، والذي تمت إستعادة معظمه بامتلاك باكستان السلاح النووي[1].

بالإضافة إلى إحتمال قيام الحروب الإقليمية المحدودة، وينتظر أن تكون السمة القتالية في حروب المستقبل بين دولتين أو عدد محدود من الدول - المتجاورة غالباً - وسيغلب عليها طابع القتال التقليدي للأسلحة المتطورة، مع إمكانية إشراك بعض الأسلحة فوق التقليدية، خاصة الصواريخ الباليستية، وقد يستمر القتال لعدة أسابيع، تعقبها جهود دولية لإستكمال حل الأزمة. وإذا كانت إحدى القوى الكبرى طرفاً في الحرب الإقليمية تلك فستكون في صور الحرب عن بعد بإستخدام الأسلحة "الذكية"، وستكون الخسائر ضخمة في القوة المحلية وبسيطة في القوة العظمى أو الكبرى، وستكون هذه الحروب خاطفة وتستمر لعدة أيام أو أسابيع محدودة ، وغالباً ما ستنتهي بأمر واقع جديد[2].

---

(1) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص30-32.

(2) المصدر نفسه، ص32.

ومن المنتظر ألا يشهد المستقبل حروباً كبرى إلا في حالة الإنفلات النووي لإحدى الدول الصاعدة نووياً، وذات التوجهات السياسية والأيديولوجية، مثل كوريا الشمالية وإيران، في محاولة عقابهما بعد الوصول إلى العتبة النووية، والقدرة على إنتاج السلاح النووي، أما الغالب فهو إحتمال قيام حروب إقليمية محلية بين دولتين أو أكثر، وذات طابع تقليدي، مع إستخدام نظم تسلح أكثر تطوراً بما سيزيد من معدلات الخسائر، وستستغرق تلك الحروب مدى زمنياً متوسطاً ويحسم الحل السياسي الموقف لإنهاء الأزمة لتكون الحرب مرحلة وسيطة بين السياسة والسياسة. وفي حالة أن تكون إحدى القوى العظمى طرفاً في حرب إقليمية محلية، فسيكون ذلك مجالاً لإستخدام الطرف الأقوى للحرب الخاطفة، والإعتماد على الأسلحة الذكية لإنهاء الحرب في أقل وقت ممكن مع إنزال خسائر فادحة في الطرف المحلي وفرض أمر واقع جديد على الأرض[1].

وهناك احتمال اشتعال الحروب بسبب سعي جماعات أثنية أو عرقية أو دينية إلى الإنتظام في دولة، فمشكلة الأقليات التي لم تطرح نفسها منذ الحرب العالمية الأولى في أوربا؛ والتي إعتقد البعض أنها ولت دون رجعة؛ تعود لتطرح نفسها كمسألة من المسائل الخطيرة، وعدد كبير من الحروب المتأججة اليوم في العالم وفي المستقبل سيكون سببها سعي جماعات أثنية أو عرقية أو دينية إلى الإنتظام في دولة. ويتوقع أن يزداد هذا النوع من الحروب مع زيادة عدد الدول المستقلة[2].

ويتوقع (جاك أتالي) أن تتوزع الحروب المستقبلية بين ثلاث فئات: على الحدود بين الحضارات، بين متخاصمين داخل الحضارة نفسها، من أجل السيطرة على الموارد النادرة. فعلى خطوط الإنكسار بين الحضارات يكفي إلقاء نظرة عابرة على الحدود القائمة لنتصور آلاف النزاعات الممكنة: روسيا قد تجد نفسها في مواجهة الصين من أجل السيطرة على سيبريا، وأوكرانيا من أجل السيطرة على القرم، صربيا وألبانيا

---

(1) محمد قشقوش، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

(2) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص68 .

ومقدونيا قد تتنازع مجدداً حول كوسوفو، الهند وباكستان حـول كشـمير، الولايـات المتحـدة والصين حول السيطرة على آسيا الشرقية.

إن حرباً باردة قد تقوم بـين الإسـلام والغـرب عـلى طـول المتوسـط أو شرق المتوسـط، والمعروف أن (صموئيل هنتنغتون) تصور تحالفاً مستقبلياً بين الكونفوشيوسية والإسـلام ضـد الغرب. داخل كل حضارة قـد تكـون هنـاك حـروب وصراعـات هويـة متعـددة، فقـد تـدور النزاعات بين الصين وفيتنام واليابان للسيطرة على جزر (سبراتلي) في بحر الصـين وهـي جـزر تحتوي على النفط وتتنازع حولها سـبع دول أسـيوية، وحتـى داخـل الحضـارة الغربيـة رغـم انتشار الديمقراطية والسوق، تبقى النزاعات ممكنة بسبب نمو الفردانيـة واحتـدام التنـافس. والسيطرة على الموارد النادرة وخاصة المياه ستكون سبباً لنشوب النزاعات والحرب بين الدول بين تركيا والعراق وسوريا ، بـين مصر وأثيوبيـا، بـين إسرائيـل والأردن، بـين أفريقيـا الجنوبيـة وناميبيا، وحتى – فيما بعد – بين بعض الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نفسـها. ويبقـى الشرق الأوسط في هذا المجال المكان الأكـثر خطـراً في العـالم، لأنـه فيـه تتجمـع الفئـات الـثلاث مـن الحروب: مواجهة بين حضارات مختلفة، ونزاعات داخل الحضارة نفسها، ورغبـات بالسـيطرة على الموارد النادرة[1].

ويرسـم (زبيغنيـو بريجينسـكي) سـيناريو لصـورة المسـتقبل، فصـورة الغـد في نظـره سينقسم إلى ست كتل يطلق عليها (سلاسل القوى الكونية) وهـي: أمريكـا الشـمالية، أوربـا، شرق آسيا، جنوب آسيا، الهلال الإسلامي المتبعثر، وسلسلة آسيا – أوربا أو الثغرة الجيوساسية السوداء. ويقول انه بينما ستحظى السلاسـل الـثلاث الأولى بالتماسـك الإقتصـادي والسـياسي، فإن السلاسل الثلاث الباقية ستكون هدفاً للتدخل، وفي نظره فان العـالم سيشـهد صراعـاً بـين هذه الأطراف وفي داخلها وهو صراع لن يخلو من الصدامات العسكرية[2].

---

(1) غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص79-80 .

(2) نقلا عن: إبراهيم أبو خزام، مصدر سبق ذكره ، ص280.

وهناك إحتمال أن تصحب معظم الحروب التقليدية في المستقبل حروب فضاء إلكتروني وانهُ ستكون هناك حروب فضاء إلكتروني قائمة بذاتها، من دون أي قوات مشاة أو قوات جوية أو بحرية. ويسود القلق اليوم وكالات الأمن الأمريكي من حرب الفضاء الإلكتروني وأدواتها وآلياتها وقنابلها المنطقية، لأنها عثرت على قنابل من هذا النوع في أنحاء شبكتها الكهربائية. وترى الولايات المتحدة أن الصين قد إستعدت في حال نشوب حرب فضاء الكتروني فإنها قادرة على إنزال الخسائر بالولايات المتحدة ليس بإستخدام الأسلحة التقليدية وإنما من خلال الهجوم الإلكتروني، فالقوات الصينية الحديثة إذا تمكنت من إستخدام تكتيكات حرب الفضاء الالكتروني فإنها ستكون قادرة على التغلب على القوات الأمريكية بعد شلها بضربة الكترونية خصوصاً بعد أن عمدت الصين إلى إتخاذ كل ما يمكن لبلد فعله عندما يفكر ببناء قدرات هجومية في مجال حرب الفضاء الالكتروني من خلال تكوين جماعات من قراصنة الإنترنت من المواطنين الصينيين والقيام بعمليات تجسس إلكتروني طال معدات الحاسوب الأمريكية، وزرع القنابل المنطقية في ثنايا البنية التحتية الأمريكية. إلا أن مسؤولي الإستخبارات الأمريكيين لا يعتبرون أن الصين هي التهديد الأكبر للولايات المتحدة في مجال الفضاء الإلكتروني، حيث قال أحدهم أن الروس بالقطع أفضل منهم، فالقراصنة الروس غير التابعين للحكومة؛ ومنهم عصابات إجرامية كبيرة في عالم الإنترنت؛ يمثلون قوة لا يستهان بها في الفضاء الالكتروني[1].

كما أن هناك دولاً أخرى من المعرف أن لديها وحدات ماهرة لحرب الفضاء الالكتروني، ويرى مسؤولي الإستخبارات الأمريكية أن هناك ما يتراوح بين عشرين وثلاثين جيشاً في العالم لديه قدرات يعتد بها في مجال حرب الفضاء الالكتروني مثل تايوان، إيران، أستراليا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الهند، باكستان، والعديد من بلدان حلف الأطلسي[2].

---

(1) ريتشارد كلارك و روبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص74-75 .

(2) المصدر نفسه ، ص86 .

وهنـاك احـتمال أن تشـهد العلاقـات الدوليـة نهايـة الحـروب التقليديـة بـالجيوش النظامية، ذلك إن أسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيمياوية، قد أوجدت حـالا من توازن الرعب بين الدول التي تملكها، كما إن بـروز حركـات المقاومـة الشـعبية مـن جهـة والتنظيمات الإرهابية من جهةٍ أخرى عطل فاعلية الجيوش النظامية رغـم أسـلحتها الفتاكـة، وتسـبب في إسـتنزاف دول كـبرى، وفي مقابـل ظـاهرة نهايـة الحـروب التقليديـة بـالجيوش النظامية تعززت ظاهرة بداية تفعيل الحركات والتنظيمات المقاتلة[1].

وفي حين ينحصر التفكير في الاقتتـال وإطـلاق التهديـدات، فـإن العديـد مـن المحللـين يركزون فقط على الحـروب بـين الـدول، ويركـزون عـلى الجنـود في الـزي الرسـمي، المنظمـين والمجهزين من قِبَل الدولة في وحدات عسكرية رسمية. ولكـن في القـرن الحـادي والعشريـن، ستدور أغلب الحروب داخل الدول وليس بينها، وأغلب المتقاتلين لا يرتدون زياً عسكرياً[2].

ويرى (جوزيف ناي) أن هذا النوع مـن الحـروب يركـز عـلى مجتمـع العـدو والإرادة السياسية للقتال، وتنظر الجماعـات المسـلحة في هـذه الحـروب إلى الصراع باعتبـاره سلسـلة متواصلة من العمليات السياسية وعمليات العنف غير النظاميـة عـلى مـدى فـترات طويلـة، والتي سوف تزودها بالسيطرة على السكان المحليين. وتستفيد هـذه الجماعـات مـن حقيقـة مفادها أن عشرات من الدول الضعيفة تفتقر إلى الشرعية أو القدرة على فرض سيطرتها عـلى أراضيها على نحـو فعّـال. والنتيجـة الطبيعيـة هـي مـا أطلـق عليـه الجـنرال السـير (روبـرت سميث)، القائد البريطاني السابق في أيرلندا الشمالية والبلقان، "الحرب بين الناس".

(1) عصام نعمان وغالب ابو مصلح ، مصدر سبق ذكره ، ص 26-27.

(2) Joseph S.Nye, Is Military Power Becoming obsolete?, project syndicate, Jan 11,2010, http//:www.project-syndicate.org/commentary/is-military-power-becoming-obsolete

وفي هذا النوع من الحروب المختلطة المهجنـة، ينشـأ نـوع مـن الارتبـاط الـدقيق بـين القوات التقليدية وغير النظامية، والمقاتلين والمدنيين، والدمار المادي وحرب المعلومات[1].

وفي حروب المستقبل فان معظم الحروب لن يتم القتال فيها بواسطة الجيوش الكبيرة ذات التجهيز الجيد، بل بواسطة الميلشيات ذات التجنيـد السريـع، بالإضـافة إلى التـابعين إلى أمراء الحروب وما شابه ذلك. وستكون الأسـلحة المسـتخدمة في هـذه الحـروب هـي أسـلحة رخيصـة (الأسـلحة الصـغيرة، البنـادق الآليـة، الألغـام المضـادة للأشـخاص، والأسـلحة الآليـة) وسيكون من النادر إستخدام الأسلحة الثقيلة، وهـذه الحـروب لـن تكـون لهـا سـاحة حـرب مقررة، بل ستجر إلى المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وستكون نتائج هذه الحروب هائلـة (تدمير البنى التحتية، تخريب الأرياف، زرع الطرقات والحقول بالألغام)، وسيكبر جيل كامل من الأطفال ليس له خبرة في شيء سوى الحرب والعنف[2].

وفي هذه الحروب سيصبح إستخدام القوة ؛ من قبل أولئك الذين يستخدمون القوة و مستعدين لإستخدامها؛ مصدراً للدخل، وستؤدي هذه الحروب إلى بروز أمراء الحـرب، الـذين يسيطرون على إقليم ما بالقوة المسلحة بهدف إستغلال مصـادره الطبيعيـة (مـن الـنفط إلى المعادن النادرة ..الخ) أو للحصول على إذن لإستغلالهم وتوسعهم. ولن يكون هنـاك تزايـد في أعداد المرتزقة فحسب، بل في أعداد الأطفال المجندين أيضاً، الذين أثبتوا أنهم وسائل رخيصة و مؤثرة في الحرب، هذه الأسباب جعلت الأطفال الوسيلة المفضلة لتجار الحروب[3].

ويــرى الــبعض إن حــروب القــرن الحــادي و العشريــن ســتنزع منهــا الصــفة العسكرية، وهذا يعني إن القتال فيها سيتم فيها بصورة جزئية بواسطة الجنـود، وعـلى

(1) Joseph S.Nye, Is Military Power Becoming obsolete?, op.cit. p1.

(2) Herfried Munkler, The Wars of 21st Century ,Humboldt University ,Berlin ,Germany, 2003,p15-16.

(3) Ibd.p17.

الجانب الأكبر لن توجه ضد الأهداف العسكرية، وستحل الأهداف المدنية محل الأهداف العسكرية في مجالات عدديدة[1].

ولذلك فإن حروب القرن الحادي والعشرين لن تشن؛ في أغلب الحالات؛ باستخدام قوة نارية هائلة أو بقوات عسكرية كبيرة و ضخمة، ولن تكون لها بدايات ولا نهايات واضحة، وسيكون الخط الفاصل بين الأطراف المتحاربة من جهة، والخط الفاصل بين الجريمة الدولية المنظمة من جهة أخرى، غير واضح أكثر فأكثر[2].

وهكذا في المحصلة، يمكن القول بأن الحروب لن تصبح من الماضي، بل ستتخذ لنفسها أدوات جديدة، وستقوم في ساحات متنوعة، وبين لاعبين متغيرين، وتتخذ أشكالاً وطرائق متنوعة. وحتى لو إن الحروب بين الجيوش التقليدية أو بين الدول قد إنتهت، فإن الحرب نفسها لم تنتهي بل يعتقدون بأن أبطالها قد تغيروا.

وربما سيتضاءل استخدام القوة والحروب، ولكن الحروب لن تنعدم ولن تنطفئ جذوتها، بل إن ما حدث هو أن استخدام القوة يتخذ الآن أشكالاً جديدة. واليوم يكتب العسكريون عن "حروب الجيل الرابع"، والتي تدور في بعض الأحيان " بلا ساحات معارك أو جبهات حقيقة"، والواقع أن التمييز بين المدني والعسكري قد يختفي في النهاية[3].

وهذا يقود إلى نقطة أعظم حول أهمية الدور الذي تلعبه القوة العسكرية في السياسة العالمية. سوف تظل القوة العسكرية تشكل أهمية واضحة، وذلك لأنها تساعد في صياغة هياكل السياسة العالمية. صحيح أن استخدام القوة العسكرية أصبح متزايد الصعوبة أو التكلفة بالنسبة للعديد من العلاقات والقضايا، ولكن حقيقة أن القوة العسكرية لا تكفي دوماً في مواقف بعينها لا يعني أنها فقدت القدرة على صياغة التوقعات والحسابات السياسية. وبهذا المعنى فإن الدور الذي تلعبه القوة العسكرية في صياغة السياسة العالمية من المرجح أن يظل قائماً طيلة القسم الأعظم من القرن

(1) Ibd.p18.

(2) Ibd.p21.

(3) Joseph S.Nye, Is Military Power Becoming obsolete?, op.cit. p1.

الحادي والعشرين. إن القوة العسكرية لن تحقق المنفعة التي كانت تحققها للدول في القرن التاسع عشر، ولكنها سوف تظل تشكل عنصراً حاسماً من عناصر القوة في السياسة العالمية[1].

علاوة على ذلك، فالإتجاهات الحالية تشير إلى إنه في العقود القادمة من القرن الحادي والعشرين، قسم كبير من سكان العالم، ربما سيرون إن فرصتهم الوحيدة مستقبلاً في شن الحروب، فتنامي المخاطر البيئية (مثل نقص المياه، مشكلة التصحر، إرتفاع مستويات سطح البحر)، وعدم المساواة في توزيع الموارد، وعدم التوازن في معدل التوزيع السكاني، وموجات الهجرة ، وعدم الإستقرار المالي للأسواق العالمية،و تضاؤل قدرة الدول على السيطرة على عملاتها واقتصادها، وأخيرا؛ في بعض أجزاء العالم؛ تزايد تفكك الدول، كل هذه القضايا توفر الأرضيات المناسبة للإفتراض بأن سكان العالم سيشهدون تغييراً نحو العنف عوضا عن تطوير وتنمية السلام، كأفضل وسيلة لتأمين مستقبلهم، ولذلك سيكون إستخدام القوة لمستقبل أفضل هو مفتاح الحل في تفكيرهم السياسي، وسيكونون مستعدين ليس للقتال من أجل تأمين المصادر الحيوية فحسب، بل لبدء حروب غير متماثلة مع الأعداء المتفوقين[2].

وستظل الحروب بالوكالة والحروب الناعمة وحروب العصابات وحروب الفضاء الإلكتروني حاضرة ومتطورة، وقد تستحدث أنواع جديدة من الحروب المستقبلية، والتي لم يسمع بها بعد.

(1) Ibd.p2.

(2) Herfried Munkler,op.cit. p11.

المبحث الثالث

خيارات الولايات المتحدة في اللجوء

إلى الحرب في المستقبل القريب

بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت دراسات عدة عن تطور الحروب الحديثة و عن طبيعة الصراعات والحروب التيي ستخوضها الولايات المتحدة مستقبلاً، وكيفية مواجهة وإدارة هذه الأنواع الحديثة من الحروب.

وعلى الرغم من تطور القدرات العسكرية للولايات المتحدة و رغم تطور السلاح الأمريكي، إلا إن هناك مجموعة من التحديات التي ستواجه الولايات المتحدة في المستقبل، فالحرب على أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، كشفت عن حدود القوة العسكرية للولايات المتحدة و الحاجة إلى تطوير أنواع جديدة من الحروب غير الحروب التقليدية.

وقد خلقت هذه التحديات مسألة الإستعداد لمواجهة هذه التحديات، وطرحت خيارات و احتمالات إستخدام أنواع جديدة من الحروب، لمواجهة الخصوم بإستخدام فاعلين جدد، وأسلحة و أدوات ومسارح جديدة. **لذلك جاء هذا المبحث ليبين التحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وإمكانية خوض الولايات المتحدة الحروب لإدارة علاقات النظام الدولي، وأشكال الحروب التي ستخوضها، وذلك في مطلبين:**

المطلب الأول: الولايات المتحدة وإدارة النظام الدولي.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة و خيارات الحرب.

المطلب الأول

الولايات المتحدة و إدارة النظام الدولي

كانت هناك الكثير مـن النقاشـات والكتابـات عـلى مـدى العقـد المـاضي حـول تطـور الحروب الحديثة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وادعى العديد من الباحثيين اننا نعيش ثـورة في الحروب، وقد دأبت الأوساط العلمية والبحثية التابعة لوزارة الـدفاع الأمريكيـة بعـد عـام 1991، على دراسة طبيعة الحروب والصراعات المقبلـة وكيفيـة مواجهتهـا، وقـد صـدرت عـن البنتاغون وثيقة تحمل عنوان (ثورة في الشـؤون العسـكرية Revolution in the military Affairs) تهدف الى إعـادة صـياغة كاملـة للمفـاهيم الإسـتراتيجية والعملياتيـة والتنظـيمات وبرامج البحث والتطوير (أسلحة جديدة، تقنيات، إتصال... الخ)، وتبين هذه الوثيقة سـيطرة مفردات مثل: الإستخبارات، المعلومات، الإتصال، الحركة، التكيّف، التنسـيق، السرعـة، معركـة الإعلام، المناورات الإعلامية... الخ، وجرى العمل على ابتكار أنماط جديدة من الأسلحة والنظم والهندسات العسكرية، من الصـواريخ "الذكيـة" القـادرة عـلى توجيـه ضربـات بعيـدة قويـة ودقيقة، الى الأقمار الإصطناعية القادرة عـلى التحديـد الـدقيق للهـدف، الى نظـم المعلومـات والإتصال المتطورة، الى الأسلحة غير المسيلة للدماء ... الخ[1].

وفي بداية التسعينات مـن القـرن المـاضي أصـدر العالمـان الأمريكـان (الفـين وهايـدي توفلر) كتاباً بعنوان (الحرب والحرب المضادة) والذي حظي بـإهتمام واسـع مـن قبـل الإدارة الأمريكية التي إعتمدت على فكرتهِ الأساسية في بلورة مذهبها العسكري الجديد المبنـي عـلى نظرية حرب المعلومات.

وتقوم فكرة الحرب والحرب المضادة على أساس أن الحرب ما هـي إلا إنعكـاس لنمط الإنتاج السائد في حقبة تأريخية معينة. وقـد طـرح الباحثـان مفهـومهما لتطـور التأريخ عبر ثلاث موجات حضارية إتسمت كل منها بسيطرة نمـط تكنولـوجي معـين ، بدءاً بالموجة الأولى التـي سـادت حتـى منتصـف القـرن الثـامن عشر وإعتمـدت عـلى

(1) نقلا عن : غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص78 .

الزراعة كمصدر أساس للثروة، مروراً بالثورة الصناعية التي إرتكزت على الإنتاج الشامل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وانتهاءً بثورة المعلومات الحالية التي تقوم على تحليل وتبادل المعلومات وإعتبارها مصدراً رئيساً لإنتاج الثروة. وقد واكب تطوير أسلوب الحرب هذه الموجات الثلاث نظراً لإعتمادهِ على تحويل مصادر الثروة إلى طاقة تدميرية، فحروب الموجة الأولى قامت على تجييش الطاقة البشرية، بينما حروب الموجة الثانية ارتكزت على القوة التدميرية الهائلة للآلة الصناعية، أما حروب الموجة الثالثة فكانت بداية إنتقال الصراع العسكري إلى ساحة المعلومات[1].

ومن هنا يدعو الباحثان (الفين وهايدي توفلر) إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب في إطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة والتي تتجسد في ما يسمونه بالتحول من قوة العضلات إلى قوة العقل، وينبثق ذلك من إعتقادهما بأن البشرية تدخل الآن في عصر النظرية الجيو_معلوماتية، حيث يكون محددها الأساسي هو المدى المعرفي لكل طرف، وتحتل فيها الحروب موقعاً محورياً، والتي سوف تتمثل في نشوب حروب كثيرة، وفي المجال العسكري تقوم المعرفة وحيازة المعلومات على تخفيض حجم الدمار، حيث يمكن من خلال الكومبيوتر ميكنة العمليات العسكرية، الأمر الذي يقود الى المزيد من الدقة في تحديد الأهداف، وعزل العدو عن طريق شل أجهزته المعلوماتية، وهكذا ستصبح المعلومات أو التمكن من المعرفة عاملاً رئيساً من عوامل إدارة الحرب[2].

أما عن علاقة نظرية المعرفة بحروب المستقبل والتي ستكون حروباً معرفية بصورة أساسية، فيعتقد (ألفين توفلر) إن القيادة والتحكم سيكونان العاملين الرئيسين المؤثرين في نجاح العمليات العسكرية، وهما يعتمدان أساساً على أرتفاع مستوى المعرفة لدى الأشخاص القائمين بتلك المهام، وبالنسبة لأي مؤسسة عسكرية فإنهُ يقع

(1) Alvin and Heidi Toffler, War and Anti-war: Survival of The Dawn of The 21st Century, Book Review, http//:www.scottlondon.com/reviews/Toffler.html

(2) نقلا عن: إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع ، المكتبة الأكاديمية ، مصر، ط1 ، 2011 ، ص466-467.

عليها عبء القيام بأربعة مهمات رئيسة فيما يتصل بتعاملها مع المعلومات وهي: حيازة، ومعالجة، وتوزيع، وحماية تلك المعلومات من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، ومن ثم فإنهُ يجب على كل دولة أن تشرع في تصميم الإستراتيجيات المعرفية المناسبة لها، وذلك من واقع إن الأنظمة المدنية والعسكرية تتلاحم مع بعضها حول إمكانية الموارد التكنولوجية المتقدمة في الإرتقاء بمستوى أدائها[1].

ويتوقع (توفلر) أن تقوم حرب الموجة الثالثة على أسلحة دقيقة للغاية تهدف الى إحداث الحد الأدنى الممكن من الدمار، وهذا الشكل الجديد من الحرب سيكون أشبه بالعمليات الجراحية، دون سفك دماء أو دمار كثير، وسوف يستفيد كثيراً من التقدم العلمي المتحقق في مجالات المعلوماتية والإتصال والمناخ وعلم الجينات والبكتريات والفضاء وغيرهم[2].

ويرى (لورنس فريدمان) إنهُ جرى التعامل مع حرب المعلومات بإعتبارها شكلاً مميزاً من أشكال الصراع . ويرى أن العمليات المعلوماتية ستساهم في زيادة قدرة الدول على جمع المعلومات وتحليلها، وذلك من أجل تحقيق ميزة لهذه القوات في كافة المجالات التي يشملها نطاق العمليات العسكرية . وتتضمن العمليات المعلوماتية التفاعل مع بيئة المعلومات العملية، والإستفادة من قدرات الخصم في مجال المعلومات وإتخاذ القرارات وحرمانهُ منها. وإن بيئة المعلومات العسكرية سوف تمنح قدرات لايستهان بها للعسكريين كما ستزيد من قدراتهم على إستنباط المعلومات من مختلف قواعد البيانات لتكوين فكرة عن أنسب الأماكن لهم في ساحة المعركة، وما يحدث هنا من تطور غير مسبوق هو مجرد جزء محدود من البيئة العالمية للمعلومات، التي هي عبارة عن شبكة معلومات عالمية النطاق تشتمل على مصادر المعلومات وسجلات

(1) نقلا عن: المصدر نفسه، ص467 .

(2) نقلاً عن: غسان العزي، مصدر سبق ذكره ، ص76 .

حفظها ومشتركيها وبنائها، وهنا يوجد ترابط لم يسبق له مثيل يتجاوز الحدود القومية والمؤسساتية ويزيل الفوارق بين القطاعين المدني والعسكري[1].

إن القدرات العالية للأسلحة الحديثة؛ خصوصاً السلاح الأمريكي؛ تعتمد على المعرفة والمعلومات، فحروب المستقبل لن تعتمد على التفوق في الأسلحة فحسب، بل تستند الى حد كبير الى المعلومات التي يتم جمعها عن العدو، والى مسح إمكانات العدو من خلال أجهزة التجسس والأقمار الإصطناعية، إنها ستعتمد على أنظمة تكنولوجية تقوم بإرسال الأوامر، السيطرة، الإتصالات، والتعامل بالمعلومات عن طريق الكومبيوترات والأقمار الاصطناعية وأدوات الإتصال المختلفة التي تكوّن شبكة وتمتد إلى مراكز العمليات في الميدان وتنتهي بمراكز القيادة التي تبعد آلاف الأميال عن المقاتل نفسه، أي إن الحروب ستشهد نقلة هائلة في التكنولوجيا وفي عمل الأسلحة المختلفة.

لكن المشكلة الأساسية التي تواجهها الولايات المتحدة، كما تشير إلى ذلك التقارير الأمريكية، هو غياب اليقين الذي كان سائداً أيام الحرب الباردة حين كان العدو واضحاً معروفاً. وقد أصبح واضحاً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، إن الزيادة في الفاعليين غير النظاميين من غير الدول؛ الذين ينتقلون بإنسيابية بين المجتمعات المدنية والمنظمات الإرهابية مع القدرة على إستخدام الأسلحة ذات التدمير الشامل؛ أصبحت تفرض تحدياً امنياً جديداً للولايات المتحدة وهناك غياب اليقين التقني أولاً الناجم عن صعوبة تحديد ما سوف يترتب على إنفجار تكنولوجيات المعلومات على المديين المتوسط والبعيد، والأخطر من ذلك أن القطاع المدني هو الذي يقوم بقيادة تطور هذه التكنولوجيات[2].

---

(1) لورنس فريدمان ، الثورة في الشؤون الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد (30) ، 2000 ، ص62-61 .

(2) Jack London,Eecutive Summary :Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S And Global Security, Symposium Three: Employing Smart Power, March 24,2009,Co-Sonsored by U.S Naval Institute, p.2,The Internet: http://www.asymmetricthreat.net.

وفي وقت تركت الحروب بين الدول مكانها للحروب داخل الدول التي (تبلقنت) وتفتت في أكثر من مكان، فأنتجت جيوشاً خاصة وجماعات مسلحة تناهز الجيوش الرسمية تسلحاً وتنظيماً وقدرة على الحركة والمناورة. ثم أن حركة الرساميل والمعلومات السريعة والفورية العابرة للقارات والحدود تزيد من تفاقم المشاكل الأمنية ومن منسوب الهواجس والقلق[1].

المطلب الثاني

الولايات المتحدة وخيارات اللجوء للحرب

في المدة التي سبقت تفكك الإتحاد السوفيتي، كانت أغلب التحديات التي تواجه الولايات المتحدة تفرض من قبل الدول، التي تستخدم القوة المبنية على الترسانة العسكرية التقليدية، وحتى في فترة ما بعد الحرب الباردة أدركت الولايات المتحدة حدود إستخدام القوة، خصوصاً في تحقيق الأهداف غير العسكرية[2].

ويرى (جوزيف ناي) أن الولايات المتحدة اكتشفت؛ بسبب تطورات الحرب في افغانستان والعراق؛ حدود قوتها العسكرية، وإنه من الصعب جداً على الولايات المتحدة أن تستخدم القوة العسكرية للسيطرة على شعب مسلح ومستنفر، وسيؤدي ذلك إلى نتائج عكسية، وإذا جرى إستعمال القوة بشكل سيء فإن ذلك سيضعف الأثر الإيجابي للقوة الناعمة[3].

ومن ثم فان الولايات المتحدة رغم قوتها العسكرية والتكنولوجية، لكن ذلك ليس كافياً لمنع اختراق أمنها، ولا يمكن للولايات المتحدة وحدها أن تنهي تهديد الإرهاب وعناصره المنتشرين حول العالم، ولا يمكنها شن حرب على الإرهاب من دون مساندة دول أخرى، على الرغم من قوتها العسكرية الساحقة، والطريقة التي

---

(1) غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص76 .

(2) Jack London, op.cit.p2.

(3) عبدالـله حموده ، مقابلة مع جوززيف ناي، مجلة آفاق المستقبل ، أبو ظبي ، العدد (8)، 2010، ص 101.

إتبعتها في حربها على العراق وأفغانستان أضرت بصورتها في العالم، فضلاً عن الخسائر العسكرية الكبيرة.

وعلى الرغم من النظام الإقتصادي والإجتماعي والعسكري المتقدم للولايات المتحدة، فإنها غير منيعة وغير حصينة، فحتى تفوقها العسكري لا يستطيع الحفاظ على حصانتها ضد الإعتداءات، فعلى سبيل المثال كان هدف الولايات المتحدة من نظامها للدفاع الصاروخي هو جعلها حصينة ضد خطر الإتحاد السوفييتي، لكن هذه الآمال تبدّدت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001[1].

وستتضمن حروب المستقبل إحتمالات غير محدودة بالنسبة للولايات المتحدة، وهي على الأغلب ذات شأن سياسي، لأن البيئة السياسية تتغير بسرعة، وبالنسبة لمسارح الحروب، فان هناك خمس مسارح جغرافية متبادلة الإعتماد وهي: البر، البحر، الجو، الفضاء، والفضاء الإلكتروني، وسيكون التطبيق الأفضل للعقائد والإستراتيجيات مثاراً للجدل حول هذه المسارح الخمسة، وبشكل خاص الفضاء والفضاء الالكتروني[2].

وسيشهد القرن الحادي والعشرين حروبا بين الدول وحروبا داخل الدول، ولان الولايات المتحدة تستعد لطيف واسع من الحروب، فالتحدي الذي يواجهها هو أحداث توازن مؤثر ومستديم في القدرات للقيام بالحروب النظامية وغير النظامية[3].

وإن معظم الحروب الفعلية التقليدية في المستقبل ستصاحبها حروب فضاء إلكتروني، وستكون حروب فضاء الكترونية أخرى قائمة بذاتها، من دون أي إنفجارات أو قوات مشاة أو قوات جوية أو بحرية. وقد أعلن قائد سلاح الجو الأمريكي الفريق (روبرت إلدر Robert Elder) بأن عصر حرب الفضاء الالكتروني

(1) Herfried Munkler, op.cit.p12.

(2) Martin C.libiki, Conquest in Cyberspace National Security And Information Warfare,UK ,Cambridge University press,2007 ,p23.

(3) Colin S.Gray, The 21st Century Security Environment And The Future of War ,University of Reading , 2009,p23.

قد بدأ. وإعترف بذلك في قولهِ : "مهمتنا هي السيطرة على الفضاء الإلكتروني سواء للأغراض الدفاعية أو الهجومية". وقد أنشأت الولايات المتحدة قيادة حرب الفضاء الإلكتروني، تكون مهمتها توفير قوات مدربة ومجهزة ومستعدة للقتال بإجراء عمليات إلكترونية مستمرة[1]. وسيصبح الفضاء الإلكتروني ساحة تستخدم للقيام بحروب غير تقليدية عبر حروب الفضاء الإلكتروني والهجمات الإلكترونية من خلال إطلاق الفيروسات والتجسس الإلكتروني وزرع والإختراق المباشر لشبكات المعلومات[2].

وبالنسبة لمسارح الحرب، فأن هناك مسرحين أصبحت الولايات المتحدة تعتمد عليهما بشكل كبير هما الفضاء والفضاء الإلكتروني، ولم تقم الولايات المتحدة بتحصين كافي للفضاء الإلكتروني، ولذلك ستصبح قاعدة الحرب: كلما زاد الإعتماد على الفضاء الإلكتروني كلما زادت فرص الخصم للربح ، وبالتالي ستتحول عوامل القوة إلى عوامل ضعف[3]. وفي عالم الفضاء الالكتروني ، فإن الجهات الفاعلة متنوعة (ومجهولة في بعض الأحيان)، والمسافات المادية تصبح بلا أهمية، ولا تتكلف بعض أشكال الهجوم سوى تكاليف زهيدة. ولأن شبكة الإنترنت كانت مصممة لتيسير الاستخدامات وليس توفير الأمن، فإن المهاجمين يتمتعون بميزة تجعلهم متفوقين على المدافعين[4].

ولقد بدأ العالم للتو يرى أنواعاً من الحرب السيبرانية في الهجمات التي أدت إلى الحرمان من الخدمة والتي صاحبت الحرب التقليدية في جورجيا في عام 2008، أو التخريب لأجهزة الطرد المركزية الإيرانية في عام 2010. إن الدول تمتلك أعظم القدرات، ولكن الجهات الفاعلة غير الحكومية من المرجح أن تشن هجوماً كارثياً. وفي عالم اليوم المتشابك المترابط فقد تكون الهجمات الالكترونية مجهولة المصدر على البنية

---

(1) نقلاً عن : ريتشارد كلارك و روبرت نيك ، مصدر سبق ذكره ، ص49-52 .

(2) عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني :القوة في العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص48 .

(3) Colin S.Gray, Ibd.p24.

(4) Joseph S. Nye, Cyber War And Peace, op.cit.p2.

الأساسية غير الحكومية شديدة التدمير. على سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء أن شبكة الطاقة الكهربائية الامريكية قد تكون عُرضة للخطر بشكل خاص. ومن المعتقد أن أنظمة التحكم التي تستخدمها شركات الطاقة الكهربية عُرضة للهجمات، وهي الهجمات التي قد تؤدي إلى إظلام المدن والمناطق لأيام أو أسابيع. كما قد تتدخل الهجمات السيبرانية في عمل الأسواق المالية فتتسبب في خسائر اقتصادية هائلة بإغلاق المواقع التجارية على شبكة الإنترنت. الحقيقة أن بعض السيناريوهات، بما في ذلك "هجمة إلكترونية على غرار (بيرل هابور)، تبدو مثيرة للذعر إلى حد كبير، ولكنها توضح أيضاً كيفية انتشار السلطة وانتقالها من الحكومات المركزية إلى الأفراد. في العام 1941 استخدم سلاح البحرية الياباني القوي قدراً هائلاً من الموارد لإحداث أعظم قدر من الضرر على بعد آلاف الأميال. واليوم، يستطيع أحد مخترقي أنظمة الحاسب الآلي باستخدام برنامج خبيث أن يحدث قدراً هائلاً من الفوضى في أماكن بعيدة وبأقل التكاليف التي قد يتحملها هو ذاته[1].

لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد تخلت نهائياً عن المفهوم التقليدي للحرب. فعلى الرغم من إرتفاع تكلفة إستخدام القوة العسكرية، إلا إن خيار إستخدام القوة العسكرية لم يزال مطروحاً بالنسبة للولايات المتحدة.

وهناك العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وهذه التحديات تتضمن التهديدات الإرهابية، التحديات التقليدية وغير التقليدية، وقد خلقت هذه التحديات أزمة تخطيط فريدة من نوعها للمخططين العسكريين، وأثارت مسألة الإختيار بين الإستعداد لمواجهة الدول بإستخدام القدرات التقليدية، أو الأسلوب الأكثر إحتمالاً لتوظيف الفاعليين من غير الدول للحروب غير المتماثلة وتكتيكات الحروب غير النظامية[2].

(1) Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, op.cit.p2.

(2) Frank G. Hoffman, Conflict In The 21st Century: The Rise of The Hybrid Wares, Potomac Institute For Policy Studies, Virginia ,United States, December,2007,p6.

فقد تستخدم الولايات المتحدة شكل آخر من الحروب يتمثل في الحروب غير المتماثلة، وذلك من خلال زج وحدات ذات حجم صغير وتنظيم وتسليح خاص وأفراد يتمتعون باللياقة البدنية والكفاءة القتالية العالية، ضد القوات النظامية الكبيرة، حيث يمكن لتلك القوات الخاصة القيام بأعمال قتال فعالة ضد مراكز القيادة الأهداف الحيوية، وإقامة الكمائن عن طريق التحرك، وأعمال الإغارات الخاطفة، مما يربك القوات الكبيرة النظامية، أو يصيب قياداتها بالشلل المؤقت، كما إن تلك القوات قليلة التكلفة المادية، كبيرة التأثير القتالي المعنوي ، وتتميز بخفة الحركة والقدرة على الظهور المفاجئ خلف خطوط العدو، في الوقت والمكان غير المتوقعين للعدو ، كما تستفيد من طبيعة المسرح في الإخفاء والتمويه وسرعة التنقل، وبالتالي تكون نتائج مقاومتها بالنيران والوسائل التقليدية وحتى الضخمة منها ذات تأثير لا يذكر. كما يمكن توجيه الأعمال الخاصة إلى أهداف مدنية إستراتيجية ضخمة ، وقد تنجح قوة خاصة صغيرة في تنفيذ مهمة فشلت في تحقيقها قوات نظامية كبيرة بوسائل نيران متعددة برية وجوية[1].

وستبنى حروب القرن الحادي والعشرين على تكتيكات الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة (Asymmetric 4th Generation Tactics). وسيتبنى الفاعلون من غير الدول ويتقنون حروب الجيل الرابع و سيحاولون تلافي التفوق في الحروب التقليدية، والدول الداعمة للفاعلين من غير الدول ستستخدم آلياتها لتجنيد وتدريب قوات لاستخدام تكتيكات حروب الجيل الرابع. وستكون المراكز المدنية هي الأهداف التي تبنى عليها هذه العمليات، ويستخدم الناس العزل؛ وليس المقاتلين؛ كدروع من القوة النارية التقليدية، وسيكون المدنيين أهدافا للهجمات المباشرة كوسيلة لتشويه سمعة الحكومة، وسيتم إستغلال وسائل الإعلام لتعزيز الخوف وجعل الهجمات الإرهابية شرعية، بالإضافة إلى نشر الإخبار المخيفة للعالم. وتكتيكات حروب الجيل الرابع ستستخدم المعلومات المغلوطة و التخويف والترهيب الموجه بصورة مباشرة إلى

(1) محمد قشقوش ، مصدر سبق ذكره ، ص30.

السكان المدنيين والقيادة، وستقوم بالتجنيد والحصول على الدعم المالي. ومقاتلي حروب الجيل الرابع غالبا ما سيكونون من المجرمين أو يحملون عقيدة إجرامية ويستخدمون المواد المخدرة لإستغلال المجندين الجدد ، و كذلك لتقليل الشعور بالألم، ويشير قوات المارينز إلى هؤلاء ب"الأموات الأحياء". إن حروب القرن الحادي والعشرين ستحدث في المناطق الحضرية، وستستمر هذه الحروب في المستقبل المتوقع ، ويستخدم الخصوم في حروب الجيل الرابع التكتيكات الإرهابية و العمليات المعلوماتية، و سيكون من الصعب تحديد مكان المقاتلين ، وتحديد الأهداف وتدميرها، وسيتم تدمير المناطق الحضرية حتى يتم تدمير المقاتلين[1].

هذا النوع من الحروب يملك القدرة على الحياة أكثر من الحروب بين الدول والجيوش النظامية، ومقاتلي هذه الحروب سيستخدمون مدى واسع من الوسائل التقليدية وغير التقليدية، والتي تتضمن الوسائل الإرهابية والمعلوماتية، لتقويض قدرة وحضور الدولة، وتقليل شرعيتها، وتشجيع الإنهيار الإجتماعي الداخلي، وسيقومون بإستغلال المجتمعات، وتبني هيكليات لا شكل لها وغير واضحة المعالم ، وسيستخدمون آليات التعبئة والحشد والتجنيد[2].

ويرى (هوفمان) إن العالم سيشهد حروباً مركبة ومعقدة، سيتم إستخدامها بصورة متزامنة من قبل خصوم متطورين و مرنين ومدركين بأن النجاح في الحروب يأخذ صيغ متعددة الأشكال تتناسب مع الأهداف التي صممت من أجلها في وقت محدد، ويطلق (هوفمان) على هذه الحروب تسمية (الحروب المهجنة HYBRID WARS ويرى (هوفمان) إنه من التبسيط تصنيف الحروب بصورة مجردة إلى "حروب كبيرة تقليدية" و"حروب صغيرة غير نظامية"، فأعداء اليوم والغد سيقومون بتوظيف مجموعة من أنواع الحروب، والفاعلين من غير الدول غالباً ما سيقومون بإستخدام

---

(1) Patrick Malay, The Principle of War In The 21st Century ,U.S Army War College, United States,2007,p13-15.

(2) Terrif Karp, Global Insurgency And The Future Conflict, New York, Routledge Press,2007,p104.

صيغ الحروب غير النظامية، وبصورة مشابهة فان الدول ربما ستشن حروباً غير نظامية بالإضافة الى الأنواع التقليدية للحروب لتحقيق أهدافها[1].

وهناك من يرى في الحروب المهجنة على إنها خليط من الحروب التقليدية والحروب غير النظامية وحروب المعلومات وحروب الفضاء الفضاء الإلكتروني، وبصورة واضحة فأنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لطيف كامل من الحروب على كل الجبهات، وعليها أن تدرك بأن إعداد القوات المسلحة لأنواع محدودة فقط من الحروب سيكون الطريق نحو الهزيمة[2].

وسيقوم الخصوم بإستخدام وتوظيف كل صيغ وتكتيكات الحرب بصورة متزامنة، وسيقومون بالتحريض وأعمال التمرد، وإستخدام المحاربين غير النظامين، وتزويدهم بالموارد والشرعية، وإضعاف الدولة المضيفة. هذه النشاطات المتعددة الأشكال يمكن القيام بها من خلال وحدات متتعددة ومنفصلة أو من خلال نفس الوحدة، ولكن بصورة عامة يتم توجيهها عملياتياً وتكتيكياً و تنسيقها ضمن فضاء معركة رئيس، لتحقيق الأهداف بصورة تعاونية في الأبعاد المادية والنفسية للصراع[3].

وستتضمن الحروب المهجنة مكونات أساسية من الحروب النظامية وغير النظامية، ففي أغلب الصراعات هذه المكونات الأساسية تحدث على مسارح وصيغ مختلفة. وفي الحروب المعدلة جميع القوات تصبح غير واضحة وضبابية في نفس القوة ونفس فضاء المعركة. وبينما تكون هذه القوات متلاحمة عملياتياً وتكتيكياً، تصبح المكونات الأساسية غير النظامية للقوات حاسمة عملياً، فضلاً عن دورها في إطالة أمد النزاع، إثارة الرأي العام، ورفع تكلفة الأمن بالنسبة للمدافع[4].

(1) Frank G. Hoffman , op.cit.p5.

(2) Jim Kouri, War on Terrorism: Defining Hybrid Warfare, Canada Free Press, Sept 16,2010,http//:www.canadafreepress.com/index.php/article/27758

(3) Frank G. Hoffman, Ibd.p8.

(4) Ibd.p8.

والحروب المهجنة تمثل إسلوباً يتحدى التفكير العسكري التقليدي. وقد يكون تطبيق "الحروب المهجنة" مهما، ولكن هذا يتطلب التفكير بعناية، وكما يقول (جون أركيلا) بينما يزودنا التأريخ بعض الأمثلة المفيدة حول حول الأفكار الاستراتيجة للتحديات التي نواجهها، فإن التماشي مع الشبكات التي تستطيع القتال في أساليب عديدة مختلفة يتطلب بعض التفكير الإبداعي، وها يتطلب تصميم مجالات واضحة في التفكير الإبداعي،الإختبارات الدقيقة، والتأقلم الدائم. وهذا يتطلب تغيير في مفاهيم ومقاربات فن العمليات، القيادة والسيطرة، تطوير القيادة، هيكلة القوات، والتدريب والتعليم[1].

ويرى (هوفمان) إنه بسبب النصر الملموس لمقاتلي الحروب المهجنة، فإن هذه الحروب لن تخبو ولن يركز مقاتليها على التطبيقات ذات التقنية الواطئة، فخصوم المستقبل سيكونون مكرسين، يتعلمون بسرعة، ويتبنون أساليب قتالية عالية الكفاءة، هذه الحروب الطويلة ستؤكد قدرتهم على تبني التكتيكات الجديدة، التقنيات والعمليات، وسيستمر إنتشار هذه الحروب، هذا النوع من الحروب لها مقومات عديدة، والقوة العسكرية الساحقة تصبح غير كافية معها[2].

وستجري معارك الحروب المهجنة في مسارح معقدة وعلى الأغلب في المدن الناشئة للعالم النامي حيث يتركز الأغلبية السكانية، فمقاتلوا الحروب المعدلة يدركون الطبيعة المعقدة لهذه المسارح، والتي يمكن أن توازن التفوق التقليدي للخصم. والمناطق المكتظة بالسكان توفر ملاذا آمنا لمقاتلي هذه الحروب حيث الكثافة السكانية، شبكات المواصلات، الخدمات العامة والبنى التحتية، تعطيهم مكانات للهروب، إمكانية للإختباء، واجراء عمليات الإعداد والتخطيط والتدريب للعمليات[3].

(1) Frank G. Hoffman , op.cit.p9.

(2) Frank G. Hoffman, Hybrid Vs. Compound War, Armed Forces Journal, U.S, Oct 1,2009,http//:www.armedforcesjouranl.com/hybrid/-vs-compound-war/

(3) Frank G. Hoffman , Conflict In The 21st Century, op.cit.p15.

وسوف يتبع مقاتلو الحروب المهجنة أساليب بدائية للحروب ونشاطات إجرامية محرمة في العالم الغربي، وسيقومون بعمليات " صدمة وترويع "بربرية من خلال أشرطة الفيديو، عوضاً عن الأسلحة الدقيقة. وما نسميه اليوم "حروباً غير نظامية " سيصبح بصورة متزايدة حروباً مألوفة ومتعارف عليها، بسبب إنتشار الأسلحة التكنولوجية المتقدمة. هذا النوع من الحروب سيتحدى المفهوم القديم للحرب، وهيكلية القوة العسكرية[1].

مما تقم نجد إن المستقبل لا ينبئ بسمات واضحة لخصوم المستقبل، أو بنظريات بديلة او مختلفة، ما عدا التقاء الخضوم على إستخدام الحروب المهجنة.الحروب المهجنة تقوم بدمج ومزج صراعات الدول المميتة مع تعصب وحماسة الحروب الطويلة غير النظامية، وتأخذ الحروب المهجنة منهما تنظيهم ووسائلهم، فعلى المستوى التنظيمي ستكون لهذه الحروب هيكيلية سياسية وتراتبية، المقترنة مع وحدات لا مركزية أو شبكات تكتيكية. وعلى مستوى الوسائل، فأن الوسائل ستكون أيضا معدلة من ناحية الصيغ والتطبييقات، فالمقاتلين سيقومون يإستغلال القدرات التكنولوجية الحديثة والتي تتضمن تغيير أنظمة القيادة، إستخدام الصواريخ المحمولة من قبل الأشخاص، وغيرها من الأنظمة الحديثة، وكذلك إطالة أمد الصراع، تعزيز التمرد، نصب الكمائن، القيام بعمليات الإغتيال. وربما سيتضمن هذا أيضاً إستخدام القدرات التكنولوجية العالية مثل حروب الفضاء الالكتروني الموجهة ضد أهداف مالية ومصرفية. إضافة الى ذلك يمكن للدول أن تحول جيوشها النظامية الى جيوش غير نظامية وتتبنى أساليب وتكتيكات جديدة. مثل هذه الحروب لن تكون تقليدية، ولن تكون منخفضة الحدة، أوقصيرة، ولن تكون محددة بمدة زمنية معينة. وستكون متعددة الأشكال ، بحكم طبييعتها، وسيكون من الممكن أدارتها من قبل الدول أو من قبل الفاعلين من غير الدول[2].

(1) Ibd.p16.

(2) Frank G. Hoffman , Conflict In The 21st Century, op.cit.p28-29.

وبالتالي سيكون من الصعوبة تصنيف حروب المستقبل، بين حروب تقليدية أو نظامية وحروب غير نظامية، فالحدود بين الحروب النظامية والحـروب غـير النظاميـة أصـبحت أكـثر ضبابية، وحتى المجاميع من غير الدول إكتسبت بصورة متزايـدة أنواعـاً مـن الأسـلحة كانـت حصرياً بيد الدول، والعديد من المحللين الأمنيين، إعترفوا بضبابية الخط الفاصل بـين أسـاليب الحرب، القوات التقليدية وغير التقليدية، المقاتلين وغير المقاتلين، وسيشـهد المسـتقبل نظامـاً معقـداً مـن الإسـتراتيجيات والهيكليـات البديلـة، وسـيكون هنـاك تلاقـح في المواجهـات بـين الفاعليين الدوليين وغير الدوليين. ومع أو بدون رعاية الدولة ستزداد القدرة على تنظيم هـذه المجاميع المقاتلة، مع زيادة حافز الدول على إستغلال الأساليب غير التقليدية للحروب[1].

وبروز الحروب المهجنة لا يعني إنحسار او إستبدال أنماط الحروب التقليدية القديمـة بالجديدة، لكنها تمثل عامل معقد من التخطيط الدفاعي في القرن الواحد والعشرين. فأعداء المستقبل سيقومون بتطبيق التكتيكات الذكية، وسيعملون في المناطق ذات الكثافة السـكانية العاليـة، وسـيعملون في العواصـم الحضـارية، للمنـاورة والحفـاظ عـلى بقـائهم، وسـتهدف عملياتهم إلى هزيمة الدولة المضيفة أو القوات الأمريكية، والدول ربما ستطبق هذه الحـروب لتردع أو تحرم قدرة القـوات الأمريكيـة عـلى التـدخل بنجـاح، وفي أي مناسـبة سيسـعون إلى تعطيل حرية الولايات المتحدة في العمل، ورفع كلفة التدخل الأمريكي، وبالتالي حرمانهـا مـن تحقيق أهدافها وهذا يتطلـب مـن الولايـات المتحـدة تغيـير طريقـة التفكـير إعطـاء أهميـة للتهديدات التي ستحدث في المستقبل. وهذا يتطلب أيضا إعادة التفكير في أولويـات الإنفـاق العسكري وإنعكاسه على دور التكنولوجيا في الثقافة العسكرية[2].

---

(1) Frank G.Hoffman, Hybrid Warfare and Challenges, Small Wars Journal, Issue 52, 1st Quarter,2009,p35, http//:www.smallwarsjournal.com/documents/jfqhoffman.pdf

(2) Harlan K.Ullman, Hybrid War: Old Wine in a New Bottle, March 3,2015, Huffington Post, http//www. Huffingtonpost..com/dr-harlan-k-ullman-hybrid-war-old-wine-in-a-new-bottle

وبصورة متزايدة فإن الطابع المهيمن للحروب في العالم لن يقاد بالمبادئ التقليدية للحروب، وإنما سيكون أكثر غموضاً أكثر تفرعاً، وأكثر إعتماداً على الهوية والعوامل النفسية من القوات العسكرية، وستستمر الحروب بالإتساع بين الدول وبين الفاعلين من غير الدول[1].

وبالتالي فأن الولايات المتحدة ستتبع مستقبلاً في سياستها الخارجية حروباً معرفية وحروب فضاء الكتروني، لكن ذلك لا يعني إن خيار إستخدام القوة بمعناها التقليدي لم يعد مطروحاً، ولكنه سيأخذ أشكالا أخرى كالحروب غير المتماثلة وحروب الجيل الرابع والحروب المهجنة، وهذه الحروب لن تعتمد على المبادئ التقليدية وإنما ستعتمد مبادئ واستراتيجيات وتكتيكات جديدة.

مما تقدم نجد إنه على الرغم من صعوبة التنبؤ بشكل النظام الدولي في المستقبل القريب؛ بسبب تعدد الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية، وبسبب الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية، و ظهور مبادئ جديدة في العلاقات الدولية، وتغير أشكال القوة نتيجة التطورات الحادثة في العلاقات الدولية؛ إلا إن كل الدلائل تشير إلى إن ما يعيشه العالم اليوم، ماهو إلا مرحلة إنتقالية إلى نظام دولي جديد لم يتبلور بعد، إلا إنه في جميع الأحوال يمكن القول إن العالم يتجه إلى نظام متعدد الأقطاب، سيكون محكوم بالمنافسة الإقصادية والسياسية وليس العسكرية على الأرجح.

وستظل إحتمالات اللجوء إلى الحرب قائمة في المستقبل القريب، فقد تشتعل الحروب بسبب طموح الدول الصاعدة نووياً، وقد تشتعل الحروب بصيغة الحروب الإقليمية المحدودة، ومن المحتمل أن لا يشهد المستقبل القريب حروباً كبرى إلا في حالة الإنفلات النووي لإحدى الدول الصاعدة نووياً، ومن المحتمل أن تتوزع الحروب بين ثلاث فئات: حروب بين الحضارات، وحروب داخل الحضارت، وحروب على

(1) Michael J.Mazzar, Extremism, Terrorism, And The Future Conflict, Policy Review ,www.policyreview.org/000/mazzar.html

الموارد، وستصاحب جميع أشكال الحروب حـروب فضـاء إلكـتروني، وسـتكون هنـاك حـروب فضاء الكتروني قائمة بذاتها.

وهنـاك إحـتمال أن تشـهد العلاقـات الدوليـة نهايـة الحـروب التقليديـة بـالجيوش النظامية، في مقابل بروز ظاهرة الحروب بالتنظيمات المقاتلة التي سيتم القتال فيها بواسـطة الميليشيات ذات التجهيز السريع والأسلحة الرخيصة. وبالتـالي فـأن الحـروب لـن تصـبح مـن الماضي بل ستتخذ لنفسها أشكالاً وأدواتً جديدة، و ستقوم في ساحات متنوعة، وبـين لاعبـين متغيرين. ويالتالي سيصبح من الصعوبة تصـنيف حـروب المسـتقبل بـين حـروب تقليديـة أو نظامية أو حروب غير نظامية، فالحدود أصـبحت ضـبابية، وأصـبح هنـاك نظـام معقـد مـن الإستراتيجيات والهيكليات البديلة، وأصبح هناك تلاقح بين الفـاعلين الـدوليين والفـاعلين غـير الدوليين.

وستتضـمن حـروب المسـتقبل إحـتمالات غـير محـدودة بالنسـبة للولايـات المتحـدة، فالولايات المتحدة تستعد لطيـف واسـع مـن الحـروب، مـن خـلال إحـداث تـوازن مسـتديم للقدرات للقيام بالحروب النظاميـة وغـير النظاميـة. فمعظـم حروبهـا في المسـتقبل سـتكون حروب فضاء إلكتروني دون ساحات تقليدية ودون جنود أو قوات مشـاة، أو قـوات جويـة أو بحرية.

لكن هذا لا يعني تخلي الولايات المتحدة عـن المفهـوم التقليـدي للحـرب، فإسـتخدام القوة العسكرية سيظل مطروحاً بالنسبة لها، وقد تستخدم أنواعاً جديدة من الحروب، مثـل الحروب غير المتماثلة والحروب المهجنة، وحروب الجيـل الرابـع، و التـي ستتضـمن مكونـات أساسية من الحروب النظامية والحروب غير النظامية، وستقوم عـلى سـاحات مغـايرة ووفقـاً لأساليب جديدة، وتقنيات وعمليات وتكتيكات جديدة.

الخاتمة

في ختام هذه الأطروحة، فأن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الأطروحة هي الآتي:

أولاً: إن الحرب هي من أكثر الظواهر عنفاً في المجتمع، فهي نشاط إجتماعي وعملية بشرية، يكون فيها الإنسان السبب والنتيجة، وهي وضع قانوني يسمح لجماعتين أو دولتين أو أكثر بخوض صراع مسلح بواسطة القوات المسلحة، وهي إستمرار للسياسة بواسطة وسائل أخرى، وانه لا يوجد سبب واحد للحرب، فالحرب قد تكون مدفوعة بمجموعة من العوامل. وقد تطورت الحرب على مدى التاريخ لتأخذ أشكالا مختلفة، فازدادت تعقيداً مع تطور المعدات الحربية وتعاظمت عواقبها.

ثانياً: أسهمت نظريات العلاقات الدولية في وضع تفسيرات مختلفة لهذه الحروب، والأسباب التي تؤدي إليها، ووسائل إدارة أو تجاوز ظاهرة الحرب، ومن أهم هذه النظريات هي النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية.

ثالثاً: هناك علاقة وثيقة بين الحرب والسياسة الأمريكية من الصعب فصلها، وخلال جميع مراحلها قامت السياسة الامريكية من اجل تحقيق مصلحتها القومية، وقد هيمنت نظيريتان أساسيتان على السياسة الخارجية الأمريكية، هما النظرية الواقعية؛ التي قامت على مجموعة من الفرضيات أهمها الطبيعة الشريرة للإنسان والطابع الفوضوي الدولي، وحتمية الحرب، و التركيز على القوة بمفهومها المادي، والميل إلى استخدام القوة العسكرية؛ والنظرية الليبرالية والتي حددت مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، أهمها الطبيعة الخيرة للإنسان، وإن الحرب ليست حتمية بل يمكن تجاوزها، والتي أكدت على أهمية إنسجام المصالح وعلى سيادة نوع من التفاعلات الدولية للتغلب على حالة الفوضى، و ركزت على الجوانب الأخرى للقوة بما فيها القوة الناعمة والقوة الذكية، وهيمنت كل واحدة منهما على السياسة الخارجية الامريكية وأصبحت الموجهة لها خلال مدة زمنية محددة.

رابعاً: هناك مجموعة من العوامل دفعت الولايات المتحدة إلى خوض الحروب خلال تأريخها الطويل، أهم هذه العوامل مكانتها السياسية والإقتصادية والتكنولوجية، والأهم من ذلك مكانتها في النظام الدولي.

خامساً: لجأت الولايات المتحدة إلى أنواع جديدة من الحروب، بسبب التطور التكنولوجي الكبير، وبسبب تراجع صورة ومكانة الولايات المتحدة في العالم، على اثر حروبها التقليدية في العراق عام 1991، وكوسوفو عام 1999، وفي أفغانستان عام 2001، وفي العراق عام 2003، وبسبب المواقف والمعايير المزدوجة للولايات المتحدة؛ من نشر الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان التي بررت بها حروبها؛ والتي أدت إلى تكاليف باهظة أوصلتها إلى حافة الهاوية من تراكم الدين العام وأزمة مالية عالمية، والتكاليف البشرية لهذه الحروب التي خلفت آلاف القتلى.

سادساً: إنه بالرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة، إلا إنها لم تتخل عن فكرة شن حروب تقليدية، فإستهلت عقد التسعينات من القرن الماضي بحرب على العراق عام 1991، وتذرعت الولايات المتحدة بأن الحرب على العراق هدفها هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، إلا إنه في حقيقة الأمر نجد إن الولايات المتحدة خاضت الحرب من أجل تحقيق مصالحها قبل كل شيء، بطريقة تحقق لها القيادة العالمية وتعزيز مكانتها الدولية، ويحقق لها أكبر نفوذ في المنطقة.

سابعاً: قامت الولايات المتحدة بتفسير قرارات مجلس الأمن فيما يخص العراق على إنها تفويض لها بإستخدام القوة العسكرية، ولأن الولايات المتحدة أرادت إستعراض قوتها في هذه الحرب فإنها لم تتردد بإرسال قوات برية. وبالرغم من إدعاء الولايات المتحدة بإستخدام أنواع جديدة من الأسلحة الذكية فائقة الدقة والتي لا تسبب خسائر للمدنيين، إلا إن القنابل غير الموجهة سببت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وقامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على العراق و تصرفت خارج نطاق مجلس الأمن من خلال فرضها مناطق الحضر الجوي. وأنهت الولايات المتحدة الأمريكية عقد التسعينات بحرب على كوسوفو عام 1999، وجاءت هذه الحرب من

أجل تطبيق مجموعة معايير ومبادئ تتعلق بإمكانية التدخل في أي دولة لأسباب إنسانية أو لأسباب أخلاقية، ودون الحاجة إلى تفويض من الأمم المتحدة، وجعلها أساساً للعلاقات الدولية. وقد أكدت الولايات المتحدة على مشروعية العمل العسكري ضد كوسوفو، على الرغم من إنها أقدمت على إستخدام القوة العسكرية تجاه كوسوفو دون الإنتظار لصدور قرار من مجلس الأمن يسمح لها بذلك، وتحول مجلس الأمن إلى مجرد أداة لإضفاء المشروعية على قرارات الناتو بالتدخل في كوسوفو. وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة راهنت على حرب سريعة على كوسوفو، والتي ستكون نموذجاً لحروب المستقبل، وفقا لنظرية الإشتباك الآمن، ومحاولة توفير أقصى قدر من الأمن للقوات المهاجمة، مع إيقاع أكبر قدر من الخسائر في القوات المعادية، وذلك من خلال عمليات القصف الجوي، إلا إنه إتضح فيما بعد إن النصر لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة قوات برية في العمليات العسكرية.

ثامناً: في بداية الألفية، إستغلت الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول 2001 لتبرير حربها على أفغانستان وإحتلالها، وتبرير حروبها القادمة في إطار نظرية الحرب الإستباقية ثم الوقائية، فقد شكلت هذه الأحداث فرصة ذهبية للولايات المتحدة لإعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في العالم وبخاصة في آسيا الوسطى. وقامت الولايات المتحدة بتهميش الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، فقد بدأت حربها على أفغانستان بعمليات قصف جوي بالإضافة إلى التدخل البري و إنتهت بإحتلالها. وبعد أفغانستان طرحت الولايات المتحدة مبادرتها لتغيير النظام العراقي بالقوة المسلحة بوصفه ِيشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وقد إختارت العمل المنفرد والوقائي لتحقيق ذلك، وبدأت الحرب بعمليات قصف جوي مكثفة ودخول قوات برية وإحتلال العراق. وتميزت هذه الحرب بإستخدام الأساليب القتالية المبتكرة و إستخدام الأسلحة الذكية ذات الدقة العالية القادرة على إصابة الأهداف العسكرية والتأثير فيها من مسافات بعيدة، فضلاً عن إستخدام أسلحة محرمة دولياً كأسلحة اليورانيوم المنضب، وتميزت هذه الحرب أيضًا بالسرعة العملياتية العالية. وعلى الرغم من إن

الولايات المتحدة كانت ترغب بحرب سريعة و قصيرة وحاسمة، إلا إنـه بعـد إحـتلال العـراق تشكلت منظومة مقاومة شعبية مسلحة ضد الإحـتلال، وأقامـت الولايـات المتحـدة حكومـة عراقية كوسيلة للخروج من المأزق العراقي الذي صـار أشـبه بالمسـتنقع الفيتنـامي، وإنتهـت بإنسحاب القوات الأمريكية من العراق.

تاسعاً: بعد كل هذه الحـروب التقليديـة حاولـت الولايـات المتحـدة إسـتخدام أنـواع أخرى من الحروب تستطيع من خلالها إسقاط الأنظمة وتفكيك الـدول وإلحـاق الـدمار بهـا دون الحاجة إلى إستخدام قوات عسكرية ودون تقديم خسائر ماديـة وضحايا بشريـة. وقـد إستفادت من التقدم العلمي والتكنولوجي، ووظفت مخرجات هـذا التقـدم للقيـام بحـروب مـن نـوع جديـد، والتـي تطـورت وإختلفـت عـن السـابق، فبعـد أن كانـت حـروب الإعـلام والحروب النفسية وحروب الفضاء الإلكتروني، ترافق المعارك الحربية، أصبحت حروبـاً قائمـةً بذاتها. ولجأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى هـذه الأنـواع مـن الحـروب، لمجموعـةٍ مـن الأسباب، أهمها محاولة تجنب العمل العسـكري المبـاشر، ومحاولـة تقليـل الخسـائر الماديـة والبشرية التي تترتب على العمل العسكري المبـاشر، وتجـاوز الـرأي العـام الـداخلي والـدولي، فضلاً عن إن هذه الحروب لا تحتاج إلى ساحات معارك كبيرة مثل المعارك التقليدية.

عاشراً: خلقت هذه الحروب نوعاً من التحديات أمام الدول، فعلى سبيل المثال لم يعد من الممكن الوقوف بوجه التدفق الكبير للإعلام والمعلومات الوافدة إلى الـدول، وأصـبح مـن غير الممكن للدول أن تقلل إعتمادها على الإنترنت، وكل هذه التحديات فرضت عـلى الـدول أن تعيد التفكير في مفهوم الأمن، وبالتالي أثارت هذه التحديات تساؤلات عن القوى الفاعلـة في المستقبل؛ هل ستكون من الدول؟ أم ستكون من فاعلين مـن غـير الـدول؟ وهـل سـتكون الحروب في المستقبل القريب هي حروب تقليدية؟ أم سيشهد المسـتقبل أنـواع جديـدة مـن الحروب؟

أحد عشر: عـلى الـرغم مـن صـعوبة التنبـؤ بشـكل النظـام الـدولي في المسـتقبل القريـب؛ بسبب تعدد الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية، وبسبب الطبيعـة المتغـيرة

للعلاقات الدولية، وظهور مبادئ جديـدة في العلاقـات الدوليـة، وتغـير أشـكال القـوة نتيجـة التطورات الحادثة في العلاقات الدولية؛ إلا إن كل الدلائل تشير إلى إن ما يعيشه العالم اليـوم، ماهو إلا مرحلة إنتقالية إلى نظام دولي جديد لم يتبلور بعد، إلا إنه في جميـع الأحـوال يمكـن القول إن العـالم يتجـه إلى نظـام متعـدد الأقطـاب، سـيكون محكـوم بالمنافسـة الإقصـادية و السياسية وليس العسكرية على الأرجح.

إثنا عشر: ستظل إحتمالات اللجوء إلى الحرب قائمة في المستقبل القريب ، فقد تنـدلع الحروب بسبب طموح الدول الصاعدة نووياً، وقد تشتعل الحروب بصيغة الحروب الإقليمية المحدودة، ومن المحتمل أن لا يشـهد المسـتقبل القريـب حروبـاً كـبرى إلا في حالـة الإنفـلات النووي لإحدى الدول الصاعدة نوويـاً، ومـن المحتمـل أن تتـوزع الحـروب بـين ثـلاث فئـات: حروب بين الحضارات، وحروب داخل الحضارات، وحروب عـلى المـوارد، وستصـاحب جميـع أشكال الحروب حروب فضاء إلكتروني، وستكون هناك حروب فضاء الكتروني قائمة بذاتها.

ثلاثـة عشر: هنـاك إحـتمال أن تشـهد العلاقـات الدوليـة نهايـة الحـروب التقليديـة بالجيوش النظامية، في مقابل بروز ظاهرة الحروب بـالتنظيمات المقاتلـة التـي سـيتم القتـال فيها بواسطة الميليشيات ذات التجهيز السريع والأسلحة الرخيصة. وبالتالي فـأن الحـروب لـن تصبح من الماضي بل ستتخذ لنفسها أشكالاً وأدواتً جديدة ، و سـتقوم في سـاحات متنوعـة، وبين لاعبين متغيرين. ويالتالي سيصبح من الصـعوبة تصـنيف حـروب المسـتقبل بـين حـروب تقليدية أو نظامية أو حروب غير نظامية، فالحـدود أصـبحت ضـبابية، وأصـبح هنـاك نظـام معقد من الإسـتراتيجيات والهيكليـات البديلـة، وأصـبح هنـاك تلاقـح بـين الفـاعلين الـدوليين والفاعلين غير الدوليين.

أربعة عشر: ستتضمن حروب المسـتقبل إحـتمالات غـير محـدودة بالنسـبة للولايـات المتحدة، فالولايات المتحدة تسـتعد لطيـف واسـع مـن الحـروب، مـن خـلال إحـداث تـوازن مستديم للقدرات للقيام بالحروب النظامية وغـير النظاميـة. فمعظـم حروبهـا في المسـتقبل سـتكون حـروب فضـاء إلكـتروني دون سـاحات تقليديـة ودون جنـود أو قـوات مشـاة، أو

قوات جوية أو بحرية. لكن هـذا لا يعنـي تخـلي الولايـات المتحـدة عـن المفهـوم التقليـدي للحرب، فإستخدام القوة العسكرية سيظل مطروحاً بالنسبة لها، وقد تستخدم أنواعاً جديـدة من الحروب، مثل الحروب غير المتماثلـة والحـروب المهجنـة، وحـروب الجيـل الرابـع، والتـي ستتضمن مكونات أساسية من الحـروب النظاميـة والحـروب غـير النظاميـة ، وسـتقوم عـلى ساحات مغايرة و وفقاً لأساليب جديدة، وتقنيات وعمليات و تكتيكات جديدة.

المصادر

أولا: الوثائق

1. الوقائع العراقية ، العدد 3977 ، 2003 .

ثانياً: الكتب العربية و المترجمة

1. إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى (دراسة نظرية شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقها الجدلية بالحرب والسلام) ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ط2 ، 2009 .
2. ابراهيم البشير عثمان ، العلاقات الدولية المعاصرة ، دار العلوم ، الرياض ، 1990.
3. احمد إبراهيم محمود , الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت الى إحتلال العراق 1990-2003 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2003 .
4. احمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
5. احمد نوفل ، الحرب النفسية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 1985.
6. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع ، المكتبة الأكاديمية،القاهرة ، ط1 ، 2011 .
7. ــــــــ ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأُصول و النظريات، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ،1991.
8. ــــــــ نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط2، 1987.
9. إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001.
10. أندريه بوفر ، الحرب الثورية ، ترجمة : الهيثم الأيوبي و اكرم ديري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى ،1973.
11. أنور محمد فرج ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية ، السليمانية، ط1، 2007.

12. أوشن نصر الـدين، النظريـة الليبراليـة في العلاقـات الدوليـة ،جامعـة العـربي بـن مهيدي ، الجزائر، 2013.

13. برهان غليون، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفـاق النمـو (دراسـة نقديـة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

14. بسام خالد الطيارة، الإعلام المعاصر: دراسة تحليليـة ألسـنية للنظريـات الإعلاميـة الحديثة مع أمثلة وشواهد، دار البراق، بيروت، ط1، 2005.

15. بيـتر فيلـبس وآخـرون، مجموعـة الهيمنـة الكونيـة وإعـلام الشركـات الضـخمة الأمريكية ، من كتاب : الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي ، دار الشروق ، ط1 ، عمان.

16. ت.د كندراتوف : السياسة والحرب في عصرنا الراهن ، من كتاب: مشكلات الحرب والسلام ، ، أكاديمية العلوم بالاتحاد السـوفيتي، ترجمـة: شـوقي جـلال و سـعد رحمـي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1974.

17. تومـاس شـيلينج، سـتراتيجية الصراع، الـدار العربيـة للعلـوم نـاشرون، بـيروت، ط1،2010.

18. جعفر ضـياء جعفـر، أسـلحة الـدمار الشـامل: الاتهامـات والحقـائق، مـن كتـاب: إحتلال العراق وتداعياتِهِ عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بـيروت، ط1، 2004.

19. جمال قنان ، نظام عالمي جديد أم سيطرة اسـتعمارية جديـدة في كتـاب : العـرب وتحديات النظام العالمي، سلسة كتب مستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، ط1، 1999.

20. جوزيف س. ناي ، حتمية القيادة : الطبيعة المتغيرة للقـوة الأمريكيـة ، ترجمـة : عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1991.

21. جون دايار، الفوضى التي نظموهـا: الشرق الأوسـط بعـد العـراق ، ترجمـة بسـام شيحا، الدار العربية للعلوم، ط1، 2008.

22. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق : العقوبات والقـانون والعدالـة ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، ط2، 1998.

23. جيمس بيكر، مذكرات جيمس بيكر – سياسة الدبلوماسية، مكتبة مدبولي، ط1،1999.

24. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي ، بيروت،1985.

25. حازم احمد حسني، ثورة المعلومات والاتصالات: موسوعة أحداث القرن العشرين، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 2000.

26. حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974.

27. حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد،1989.

28. حسن نافعة، ردود الفعل الدولية تجاه الغزو، من كتاب : الغزو العراقي للكويت (المقدمات – الوقائع – ردود الفعل – التداعيات)، سلسلة عالم المعرفة، (195)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995.

29. حميدة سميسم، الحرب النفسية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2005.

30. رائد الحامد، الانسحاب الأمريكي من العراق: المقدمات وأشكال البقاء، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (392)، 2011.

31. ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الالكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، ط1 ، 2012.

32. ريتشارد نيد ليبو، لمذا تتحارب الأمم؟: دافع الحروب في الماضي و الحاضر والمستقبل ، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013.

33. ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، ط 2، 2006.

34. زيدان عبد الباقي، أساليب الإتصال في المجالات الإجتماعية والتربوية والإدارية، القاهرة، 1974 .

35. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل، 2000.

36. سعيد الصديقي، القوى السياسية عبر الوطنية :قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسات العالمية، من كتاب السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (52)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

37. سعيد النجار، الإعتماد المتبادل و التكامل الإقتصادي والواقع العربي، مقاربة نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1990.

38. سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، جروس برس، لبنان، ط1، 2000.

39. سوسن العساف، إستراتيجية الردع (العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008.

40. سيمور هيرش، الحرب الجوية الموسعة في العراق تقتل المزيد من المدنيين، من كتاب: الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي، دار الشروق، عمان، ط1، 2007.

41. سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء: الطريق من 11 أيلول الى سجن أبو غريب، الدار العربية للعلوم، ترجمة مركز التعريب والترجمة، ط5، 2005.

42. صلاح الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب الدولي قبل وبعد 11 أيلول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

43. عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولينيالية للعراق، من كتاب : إحتلال العراق: الأهداف – النتائج – المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (32)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

44. عبد الجبار عبد مصطفى، الفكر السياسي الوسيط والحديث، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1982.

45. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي و انعكاساته على الصراعات الاقليمية: دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدوليين ودورهما في صراعات العالم الثالث (انموذج الدراسة: الحرب العراقية االايرانية)، بيت الحكمة، بغداد، ص 1990.

46. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 2010.

47. عصام نعمان وغالب أبو مصلح ، حقيقة العصر: إنهيار النظام الإقتصادي الدولي وإنتهاء القيادة الأمريكية للعالم ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، 2009.

48. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم.....الدبلوماسية و الاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2004.

49. عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي) دراسة إستراتيجية، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، دمشق 2003.

50. غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، ترجمة: ايلي نصار، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى،2007.

51. غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوة العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 2000.

52. فتحية ليتيم ، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (95)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

53. فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل ، دار بيسان للنشر، بيروت، 2001.

54. فلاح كاظم، الإعلام والرأي العام والدعاية، بغداد، 1986.

55. كارل فون كلاوز فيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.

56. كارين أ. مغنست وايفان م. أريغيوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ط1 ،2013.

57. كامران احمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة: دراسة تحليلية نقدية ، دار المعرفة ، بيروت، ط1 ، 2009.

58. كرم شلبي، الراديو والتلفزيون في الحرب النفسية، معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني ، بغداد ، 1973.

59. ماركو ميلوش، الحرب النفسية، ترجمة: لبيب لهيطة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1973.

60. مجموعة باحثين، السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (52)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

61. محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، من كتاب: السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (52)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.

62. محمد صالح المسفر، المنظمات الدولية، خلفيات النشأة و المبادئ، الدوحة، 1987.

63. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية،1978.

64. محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، دار البيارق، بيروت، ط1،1996 .

65. منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد، من كتاب احتلال العراق: الأهداف، النتائج ، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.

66. مهدي محفوظ، إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1990.

67. ن.ت كارابانوف، جدليات الحرب والسلام: من كتاب :مشكلات الحرب والسلام ، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي، ترجمة: شوقي جلال و سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1974.

68. ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

69. نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية،جامعة العلوم الاسلامية والاجتماعية، 1998.

70. نصير عاروري، حملة جورج و. بوش المناهضة للأرهاب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(284)، 2002.

71. وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ط1 ، 2012.

72. ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب والامبراطورية الأمريكية، ترجمة :عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ط1، 2004.

73. ي.د. مورد زينسكايا، السيادة القومية والحرب، من كتاب: مشكلات الحرب والسلام ، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي، ترجمة: شوقي جلال وسعد رحمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1974.

74. ي.م. كنداكوف، علم النفس الاجتماعي الغربي وأسباب الحرب ووسائل تجنبها، من كتاب مشكلات الحرب والسلام، أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي، ترجمة: شوقي جلال وسعد رحمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة،1974.

ثالثاً: البحوث و الدراسات

1. إبراهيم احمد السامرائي، الإتفاقية العراقية الأمريكية، قسم الدراسات القانونية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، 2008.

2. أبو بكر سلطان احمد، التحول نحو مجتمع معلوماتي: نظرة عامة، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة (77)، 2002.

3. حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية، رقم (72)، بيروت، 1970.

4. عادل عبد الصادق، الإرهاب الالكتروني: القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009.

5. عادل عبد الصادق، الانترنت والدبلوماسية ومعركة القوة الناعمة بين الولايات المتحدة وإيران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2011.

6. علي حسين باكير، الحروب الالكترونية في القرن الحادي والعشرين، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 7 ديسمبر2012.

7. فخري الدباغ، الحرب النفسية، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة الموسوعة الصغيرة، العدد (38)، بغداد، 1979.

8. فيلبس بينز وستيفن زيوس ومارثا هوني، إيران والعراق، دراسات عالمية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، الإمارات، 2003، ط1.

9. كامل خورشيد الحميري، الحرب النفسية في المجتمع العربي، سلسلة دراسات اجتماعية ، العدد (6)، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

10. لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد (30)، 2000.

11. محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 7، 1993.

12. مصطفى موسى توفيق, الأزمة اليوغسلافية في كوسوفا، دائرة آسيا وأفريقيا ، كانون الثاني 2004.

رابعاً: التقارير

1. التقرير الإستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد ، 2009.

2. التقرير الستراتيجي العراقي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد،2008.

خامساً: الدوريات والمجلات

1. ابتهال محمد رضا داود وعلي عباس سميران، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (12)، 2009.

2. إبراهيم بعزيز، دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغير السياسي في البلدان العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (31)، 2011.

3. احمد إبراهيم، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان ، ملف الأهرام الرقمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو، 1999.

4. احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (147)، 2002.

5. إيمان احمد رجب، لماذا القوة ؟ اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، 2012.

6. إيناس عبد السادة العنزي، حرب – إحتلال – اتفاقية: ثالوث العلاقة بين العراق والفصل السابع، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2009، العدد (12).

7. توفيق فارس العودات، العقوبات الدولية على العراق، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، العدد (16).

8. توماس كاروتيز، دعم الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، العدد (20) .

9. جلال إبراهيم، التصور الغربي للحضارة الإسلامية: مقاربة سياسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (20)، 2003.

10. جوزيف أس ناي و وليام واينز، المعلوماتية الأمريكية موارد قوة المستقبل ، ترجمة: شامل سرسم، شؤون سياسية، بغداد، العدد (6-7)، 1996.

11. حسن نافعة، الأمم المتحدة والقضايا العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (175)، 1993.

12. حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، القاهرة ، العدد (143)، 2002.

13. ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاسترتيجية، القاهرة، العدد (188)، 2012.

14. سرمد أمين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب: الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (20)، 2003.

15. سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (20)، 2003.

16. السيد أمين شلبي، الدرس السوفيتي: إحتمالات الإنهيار الإمبراطوري للولايات المتحدة، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، مركز الاهرام للدراراسات السياسية والاستراجية، القاهرة، 2012.

17. صالح عباس الطائي، دور الإعلام في ترسيخ القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان، مجلة دراسات سياسية، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (12)، 2008.

18. ـــــــ، مستقبل الأمركة: تساؤلات في ضوء ثورتي الاتصال والمعلومات، مجلة أم المعارك، مركز أم المعارك للبحوث والدراسات، بغداد، 2000، العدد (24).

19. صالح عباس الطائي وخضر عباس عطوان، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي ، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،العدد (25)، 2011.

20. عادل عبد الصادق، القوة الالكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 188، 2012.

21. عبد الحسين شعبان، الإحتلال وتوابعهُ في ضوء القانون الدولي، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، العدد (297)، 2003.

22. عبدالله حموده، مقابلة مع جوززيف ناي، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، العدد (8)، 2010.

23. عبدالله عبد الدائم ، العالم ومستقبل الثقافة العربية، المستقبل العربي، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (222)، 1997.

24. عصام سليمان موسى، الثورة الرقمية تضع الإعلام العربي على مفترق طرق، المستقبل العربي، العدد 376، 2010.

25. عطيات ابو السعود، كانت والسلام العالمي، مجلة عالم االفكر، الكويت، العدد (4)، 2003.

26. علي جلال معوض، إعادة الانتشار، تحليل أولي لأبعاد وآثار انتشار القوة داخل وبين الدول، السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، أبريل 2012.

27. عماد مؤيد جاسم، العراق في الإستراتيجية الأمريكية : الأهداف والنتائج ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2008.

28. عماد مؤيد جاسم ، العراق في الإستراتيجية الأمريكية (الأهداف والنتائج)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2008، العدد(25).

29. عمرو الجويلي، العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الدولية، القاهرة، العدد (123)، 1996.

30. فادية عباس هادي، الأثر السلبي للثورة المعلوما – اتصالية: انهيار سيادة الدولة ، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (7)، 2008.

31. فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الأمريكية واختراق الأمن القومي للدول ، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (100)، 2009.

32. فنسنت بيغلوسي، مقاضاة جورج دبليو بوش بتهمة القتل، دار فاثغارد، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ط1، عرض: سميرة عبد الرحمن، مجلة شؤون عراقية، بغداد، 2009، العدد (2).

33. قحطان كاظم الخفاجي، مستقبل الدور الأمريكي للعراق في ظل الإحتلال الأمريكي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (15)، 2009.

34. مالك عوني، صناعة المستقبل: نحو إطار فهم موقع التاريخ من التغيرات العلمية الراهنة، ملحق السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (189)، 2012.

35. مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم ، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، آذار، 2010.

36. مايكل كوهين و ماريا كيوتشي، خصخصة السياسة الخارجية: إتجاهات جديدة في ادارة العلاقات الدولية، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سوريا، العدد(37)، 2008.

37. محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (223)، 1997.

38. محمد فايز فرحات، الأمم المتحدة وأزمة كوسوفو، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة ، العدد 137، 1999.

39. محمد قشقوش، العالمية الثالثة ، هل يشهد المستقبل حروباً كبرى جديدة ، ملحق السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012.

40. محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية ، السياسة الدولية، مركز الأهرام ، العدد (145)،2001.

41. نادية ضياء شكارة، أفغانستان والحرب الوقائية: الحرب الأولى في القرن الجديد، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (15)، 2009.

42. نادية فاضل عباس فضلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(45)، 2010.

43. نبيل محمد سليم، العراق والفصل السابع واتفاق التعاون طويل الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، العدد(37).

44. نزار جرجيس، حرب الكلمة، آفاق عربية، العدد (2)، بغداد، 1981.

45. نصر الدين لعياضي، الصورة في الأخبار التلفزيونية العربية: رهانات النظر، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (392)، 2010.

46. هربرت شيللر، الإعلام والاتصال: قضية دولة بالنسبة لواشنطن، ترجمة: جاسم زيون جاسم، مجلة أم المعارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (23)، 2000.

47. هشام حكمت واحمد عبدالله ناهي، الإرهاب وإشكالية نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط: العراق أنموذجاً، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، العدد(15).

48. هند مهيار، اقتصاد مأزوم: هل يتجه العالم نحو كساد كبير أم قواعد عمل جديدة ؟، تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد 189، 2012.

49. وائـل محمـد إسـماعيل، الهيمنـة الأمريكيـة: رؤيـة في الإحـتمال السـياسي، مجلـة المستنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، مركـز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، الجامعة المستنصرية، 2008، العدد (25).

50. ودودة بدران، مفهوم النظام الـدولي الجديـد في الأدبيـات الأمريكيـة، مجلـة عـالم الفكر، القاهرة، العدد (3)، 1995.

51. وليد الزبيدي، العراق: مسـتويات الصراع بـين إرادتـين ، المسـتقبل العـربي ، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، العدد 373.

سادساً: الانترنت

1. إبراهيم إسماعيل كاخيا، الأسلحة الذكية المستخدمة في الحرب على العراق، مجلة الفكر السياسي، دمشق، 2003/6/8 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :
www.reefnet.gov.sybooksproject.fikr173.pdf

2. اجتماع مجموعة عمل عقيدة القوة الجوية، 23 /نيسان/2002: شبكة المعلومـات الدولية (الانترنت)، الموقع :
https://www.doctrine.af.mil/Events/AFDWG/April 2002

3. إسراء احمـد إسـماعيل ، القـوة المدنيـة :الإتجـاه الأمـريكي نحـو المـنظمات غـير الحكومية ، بحث منشور على موقع مجلة السياسة الدولية، الموقع:
http//www.siyassa.org.eg/newQ/1780.aspx.

4. بشير عبد الفتاح ، ثورات الديمقراطية تجتاح آسيا الوسطى ، ملف الاهرام الرقمي ، 1/ابريل/2005، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، الموقع :
http//www.digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=798761

5. البيت الأبيض يسـتعد لبـدء تعـاون دولي عـلى صـعيد الفضـاء الالكـتروني، موقـع فرنسا24، 14 مايو 2012،شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الموقع :
www.france24.com/ar/20120514.international-Americanprogram.

6. جميل عفيفي، الحروب في العصر الحديث والثورة التكنولوجية، ملف الأهرام الرقمي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=594059&eid=190

7. جوزيف س. ناي ، الـرئيس بـوش يلجـأ إلى اللـين والنعومـة ، بحـث منشـور عـلى شبكة المعلومات الدولية ، 2005/2/24، الموقع:
http//www.project-syndicate.org/commentary/presedent-push-gose-soft/arabic
8. حازم الببلاوي ، هل انتهى عصر الحروب التقليدية؟جريدة الأهرام ، فبراير 2009،
http://www.hindawi.org/sotour/posts/92516269
9. حسام سويلم ، الأسلحة والذخائر الذكية الجديدة المستخدمة في حرب العراق ، ملف الأهرام الرقمي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أبريل، 2003 ،الموقع:
www.digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=220717&eid=209
10. حسان محمود الحسون، الصحافة الألكترونية الوليدة ، بحث منشور عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، 2009/10/9، الموقع :
www.almotamar.net/news/10816.htm
11. داي ويليامز, في حوار مع برنـامج بـلا حـدود ، قنـاة الجزيـرة للأخبـار ، الأربعـاء 2007/3/28 ، الموقع: www.algazeera.net/28072007
12. سهيل حسين الفتلاوي , تدمير العراق بذريعة إزالة أسلحة الدمار الشامل ، بحـث منشور على شبكة البصرة ، 2005/5/1 ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :
http//www.albassrah.net.php/index/152005
13. عادل سليمان، مستقبل الجيوش التقليدية فى ظل ثـورة التكنولوجيـا العسـكرية ، ملف الأهرام الإستراتيجى ، مركز الاهرام الرقمي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=721151&eid=496
14. عادل عبد الصادق، الانترنت والإتصالات : ساحة جديدة للتجسس الدولي ، المركـز العربي لأبحاث الفضاء ، 2011 ، .http//www.accr.com.co1/= p341.
15. عاطف السعداوي، الثورات الملونة في آسيا الوسطى : فشل النمـوذج الامـريكي في التغيـير ، مركـز الحضـارة للدراسـات السياسـية، 2013/2/17، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت) http//:www. hadaracenter.com/pdf/20130217
16. عبد الوهاب محمد الجبوري ، قصة الحرب النووية الأمريكية ضد العراق ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2012/7/14، الموقع :
www.airss.com.php.2t=974597/1472012.

17. علاء فاروق ، الثورات الملونة في آسيا الوسطى و ما حولها : الدوافع و المصالح ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) 2006/6/1، الموقع :

http//www.Asiaalwsta.com/countryinfodetails.aspx?=728flag

18. غراهام إيفانز، جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،

http://elibrary.grc.to/ar/penquin.php

19. محمد صادق اسماعيل، تطور الحروب عبر التاريخ ، المركز العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية،2014،

http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=87

20. هيلاري بابندر، دليل المنظمات غير الحكومية ، وزارة الخارجية الامريكية ، 2012، الموقع الالكتروني للسفارة الامريكية،

http//www.IIPdigital.USembassy.gov/st/Arabic/publication/2012/11/2012111 63768.htl

21. يونس عودة، الأسلحة المستخدمة في الحرب على العراق، بحث منشور في مجلة الجيش اللبناني ، العدد (214)، نيسان، 2014، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :

www.lebarmy.gov/lb/ar/armymagazine/issues214.

22. يونس عودة ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 2000/4/1، الموقع الرسمي للجيش اللبناني :

www.lebarmy.gov.lb/armymagazine

سابعاً: الصحف

1. صحيفة الرياض، روسيا تتهم أمريكا وحلفائها باستغلال منظمات غير حكومية لتمويل و دعم و تغيير الانظمة في دول الاتحاد السوفييتي ، 13/ايار/2005/العدد (13472) ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : http//www.alriyadh.com/13472

References

First: Books

1. Alvin and Heidi Toffler, War and Anti-War: Survival at The Dawn of The 21st Century,1993,Book review ,www.scottlondon.com/reviews/Toffler.htmll
2. Anthony H.Codsman, the Lessons and Non-Lessons of The Air and Missiles campaign in Kosovo, revised edition,2008.
3. Arsenio T. Gumahad , Cyber Troops and Net Wars : The Profession of Arms in The Tnformation Age , Air war college , April , 1996 .
4. Burman Stephen , End of Empire : The Demise Soviet union , The American University press , 1993 .
5. Charles F. Doran , Confronting the principles of the power cycle : changing systems structure , Expectations and war , Hard Book for study II , Michigan University press , 2000 .
6. Charles L. Glaser, The causes and consequences of arm races, university of Chicago, 2000, ,http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/political_science/shared/political_science/_previous/2011_Spring_Semester/Dynamics_of_Conflict_and_Cooperation/GlaserCausesConsequencesArmsRaces-ARPS-2000.pdf
7. Charles W. Kegley Jr., Controversies in International Relations Theory: Realism and The Neoliberal Challenge, Martin's Press, New York, 1995.
8. Christopher Bassford ,policy, politics, war, and military strategy, national war college,1997.book review: http://www.clausewitz.com/readings/Bassford/StrategyDraft/
9. Colin S.Gray, The 21st Century Security Environment And The Future of War ,University of Reading , 2009.
10. Ernest J. Wilson, Hard power, Soft power, Smart power, The American Academy of political and social science, sage publication ,2008.
11. Frank G. Hoffman, Conflict In The 21st Century: The Rise of The Hybrid Wares, Potomac Institute For Policy Studies, Virginia ,United States, December,2007.
12. Gabriel Weismann, Terror on The Internet: The New Arena, The New Challenges, United States institute of peace press, 2006.
13. Hans J.Morgenthau, Politics Among Nations: The struggle for Power and Peace, Seventh Edition, Revised by: Kenneth W.Thompson and W.David Clinton, McGrrawHill,1978.
14. Herfried Munkler, The Wars of 21st Century ,Humboldt University ,Berlin ,Germany, 2003.
15. Jack Donnelly, Realism and International Relations, Cambridge University Press, 2000).

16. Jack Donnelly, Realism. In: Scott Burchill , Andrew Linklater and others, Theories of International Relations, Palgrave McMillan, New York, Third Edition,2005.

17. Jack S. Levy, The Causes of War: A Review of Theories and Evidence, New York: Oxford University Press, (1989). Retrieved 4 May,2012.http//:www .americanhistory. about.com/library/ blreasonwar.htm

18. Jenn M. Williamson , Information Operations : Computer network attack in the 21st century , US Army War college , 2002 .

19. Johan M.G. van Der Dennen, The Origin of War: The Evolution of a Male-Coalitional Reproductive Strategy,p3,http://rint.rechten.rug.nl/rth/dennen/OW_C1.pdf

20. John T.Rouke, International Politics on The World Stage, University of Connecticut, twelfth edition, 2007.

21. JohnJ.Mearsheimer,StructuralRealism,http//:www.uchicago.edu/pdfs/structral realism.pdf

22. Joseph Nye, Power in the Global Information Age: From Realists to Global, Rutledge, New York ,2004.

23. Joseph Nye, Smart Power and War on Terror ,Asia-pacific review ,Vol.15,No.1 ,2008.

24. Joseph Nye, Soft power : The Means to Success in World Politics , public affairs ,New York ,2004.

25. Joseph Nye, The future of power, public affairs, New York, 2011.

26. Joseph S. Nye : Cyber Power , Harvard Kennedy School , Belfer center for science and international affairs , May , 2010 .

27. Lou Canon , President Regan : The Role of a life time , New York , 1991 .

28. Martin C. Libicki , Conquest in Cyber Space : National Security and Warfare , New York , Cambridge University press , 2007 .

29. Matthew O. Jackson and Massimo Morelli , The Reasons for Wars (an Updated Survey), December 2009 , http://www.stanford.edu/jacksonm/war-overview. pdf

30. Paul R. Viotti, Mark V. Kauppl: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, Macmillan Publishing Company, New York, 1987. Patrick Malay, The Principle of War In The 21st Century ,U.S Army War College, United States,2007.

31. Quincy Wright, A Study of War by Quincy Wright, Second Edition (Chicago: The University of Chicago Press, 1965), book review,http://www . harvardsquarelibrary.org/unitarians/wright_q.html.

32. Robert Gilbin, War and Change in World Politics, Cambridge University , Cambridge University Press, First published ,1981.

33. Scott Burchill , Andrew Linklater and others, Theories of International Relations, Palgrave McMillan, New York, Third Edition,2005.

34. Scott Burchill ,Liberalism, in :Scott Burchill and Andrew Linklater, Theories of International Relations, Theories of International Relations, Palgrave McMillan, New York, Third Edition,2005.

35. Stephen A.Carney, Allied Participation in Operation Iraqi Freedom, Center of Military History, United States Army, Washington DC, 2011.

36. Terrif Karp, Global Insurgency And The Future Conflict, New York, Routledge Press,2007.

37. Tim Jordan, Cyber Power: The Culture and Politics of Cyberspace and the internet, Rutledge, 2000.

38. V. I. Lenin,War and Revolution, a lecture delivered may 14,1971, Translated: Isaacs Bernard, published by: : Lenin Collected Works, Progress Publishers, 1964,
Moscow, Volume 24,http://www.marxists.org/archive/lenin/works/1917/may/14.htm

39. V.I. Lenin, Socialism and War: The attitude of socialists towards wars, July-August 1915, Republished in the pamphlet Lenin on War and Peace, Foreign Languages Press, Peking 1970, http://www.marxists.de/war/lenin-war.

40. William Burr and Jeffery T.Richelson, operation Desert Storm: ten years later,, national security archive electronic briefing book,No.39,http//:www.2.gwu / nsarchiv/nsaebb/nsaebb39

Second: Researches And Studies

1. Andrew Vogt, Hegemonic Stability Theory : International Relation Theory in Brief, Aug 15,2010,http//:www.bukisa.com/articles/335692_hegemonic_stability_in_brief.

2. . Tejvan Pettingeron, Economic Impact of War , March 31, 2010, http://www.economicshelp.org/blog/2180/economics/economic-impact-of-war.

3. A.H Lane Fox, Primitive warfare, search published on the internet,www.prm .ox.ac.uk/rpr/index/prmary-docuents-index/ Primitive warfare

4. Alexander Moseley, The Philosophy of War, an article published on : http://www.iep.utm.edu/war/.p3.

5. Avinash Dixit and Barry Nalebuff, Prisoner's Dilemma, economic library, 2008,http//:www.econlib.org/library/enc/prisoner's dilemma.html

6. Brian Vernon, The Real Reasons For The Upcoming War With Iraq, Wednesday, 28December, 2002,http//www.indymedia.ie/newswire.php?story-id=67850

7. Bruce Clarke, Causes of war--legitimate and psychological, search published on the internet , July 16, 2011 : http://www.examiner.com/article/causes-of-war-legitimate-and-psychological.

8. Chris Truman, Armored warfare,http://www.historylearningsite.co. uk /armoured_warfare.htm

9. Dale C.Copeland, Economic Interdependence and War: Theory of Trade Expectations, http//www/motholyoke.edu/acad/interl/Copeland.htm

10. David Kinsella, Power Transition Theory and The Global Arms Trade, Paper presented to the fifth power transition conference ,20-22 August, 2004,Portland State University, United States,http//:www.pdx.edu/Kinsella/papers.htm

11. David Miller, The Development Of War, research published on the internet, 28 March 2003, http://www.scoop.co.nz/stories/HL0303/S00277.htm

12. David Ray Griffin, Did 9/11 Justify The War In Afghanistan, Global Research Center on Globalization, 25June,2010,http//www.globalresearch.ca/did-9-11-justify-the-war-in-afghanistan

13. Donald N. Moran, Military Tactics, http://www. revolutionarywararchives.org/ tactics.html.

14. Douglas J. Feith , John Fonte, The War of Law: International Law , Sovereignty and war, http://www.hudson.org/index.cfm.

15. Edward Patres, Realistic Optimism: Liberalism in International Relation's Theory,http//www.acadimia.edu3525650/realistic-optimisim-liberalism-in –international –relation-theory

16. Einde O'Callaghan, The Marxist Theory of Imperialism and its Critics". Marxists Internet Archive. Retrieved 24 April 2011. http://www.marxists.org/ archive/lenin/works/1917/may/14.htm

17. Graça Machel, The Impact of War on Children: A review of progress since the1996, United Nations Report on the Impact of Armed Conflict on Children, New York, 2001. United Nations Children's Fund (UNICEF):http//: www.unicef.org

18. Gulam Asqar Mitha, The New Global Economy: Rise of China , Decline of The United States, Global Research Center, January 15, 2015, http//: www.globalresearch.ca/ ,The-New-Global-Economy: Rise-of-China-Decline-of-The-United-States-5426933

19. H. A. Goodman, 4,486 American Soldiers Have Died in Iraq: President Obama is Counting a Pointless and Deadly Quagmire, February 16, 2015, http//www.huffingtonpost.com/h-a-goodman-4486-american-solidier-ha-b-5834892.html

20. Hal Draper, Marx and Engels on war ,an article published on the internet: http://www.workersliberty.org/node/4567.

21. Harlan K.Ullman, Hybrid War: Old Wine in a New Bottle, March 3,2015, Huffington Post, http//www. Huffingtonpost..com/dr-harlan-k-ullman-hybrid-war-old-wine-in-a-new-bottle

22. Harry Browne, Why Government Doesn't Work?, An article published on the Internet http://www.etymonline.com/index.php?term=war.

23. Hugh Rockoff, U.S. Economy in The World War I, Economic History Association, edited by :Robert Whaples,Febuary10, 2008,http//:www.eh .net /encyclopedia//u.s/economy-in-world-war-I

24. Ian Brammer and David Gorder , Top Risk 2011 , www. The Eurasian group/ Top risk /group. Net .

25. Jack London, Executive Summary :Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S And Global Security, Symposium Three: Employing Smart Power, March 24,2009,Co-Sonsored by U.S Naval Institute,,TheInternet: http:// www. asymmetricthreat.net.

26. John Wooley and Gerard Peters, press Breifing on The 50th Anniversary NATO Summit By secretary od State Madeleine Albright, Secretary of Defense William Cohen and National Security Advisor Sandy Burger ,April20,1999,http//www .presidency.ucsb.edu/ws?pid=47858

27. John Ydstie, Halliburton's Role in Iraq Question, May7,2003,http// www.npr.org/templates/story/story.php?storyid=1254721

28. Jonathan Scot, The Concept and Characteristics of War in Primitive Societies, http://www.alien-ufos.com/ufo-alien-discussions/47842.html

29. Joseph S. Nye, Cyber Insecurity, project syndicate,p1, Dec10, 2008, http//:www.project-syndicate.org/commentary/cyber-insecurity

30. Joseph S. Nye, Cyber War And Peace, project syndicate, 10April 2012,http//:www.project-syndicate.org/commentary/cyber-war-and-peace

31. Joseph S. Nye, Has the economic power replaced military might, June, 6, 2011, project syndicate : www.project-syndicates.org/has –the-economic-power-replaced-military-might .

32. Joseph S. Nye, Jr., Limits of American Power, Political Science Quarterly, Winter 2002.

33. Joseph S. Nye, Networked Leaders ,Project Syndicate, March 10,2005,http//:www .project-sndicate.org/commentar/networked-leaders

34. Joseph s. Nye, Progressive Realism ,Project Syndicate, August 16,2006,http/ /:www.project-sndicate.org/commentar/progressive-realism

35. Joseph S. Nye, Selling America ,Project Syndicate, January 19,2005,http //:www.project-sndicate.org/commentar/selling-america

36. Joseph S.Nye, American Power in the Twenty First Century, project syndicate, Sept 10,2009, http//:www.project-syndicate.org/commentary/American-power-in-the-twenty-first-century

37. Joseph S.Nye, Barak Obama, and American Power, project syndicate, Nov 5,2008,http//:www.project-syndicate.org/commentary/barak-obama-and-American-power

38. Joseph S.Nye, Is Military Power Becoming obsolete?, project syndicate, Jan 11,2010, http//:www.project-syndicate.org/commentary/is-military-power-becoming-obsolete

39. Joseph S.nye, Ten Years After The Mouse Roared, project syndicate ,1Sept,2011,http//:www.project-syndicate.org/coomentary/ten-years-after-the mouse-roared

40. Joseph S.Nye, The Fragility of a Flat world, project syndicate, Jan 29,2006, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-fragility-of-a-flat-world

41. Joseph S.Nye, The Intervention Dilemma, project syndicate, Jan 8,2012, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-intervention-dilemma

42. Joseph S.Nye, the Reality of Virtual Power, project syndicate, Feb 21,2011, http//:www.project-syndicate.org/commentary/the-reality-of-vitual-power

43. Lawrence D. Fredman, Nuclear strategy: The Formation of Tents and Strategies for Producing and Using Nuclear weapons, http//:www.britannica. com /EBchecked/topic/421797/nuclear-strategy/272214

44. Malik Miah, Imperialism, Sovereignty and "Just Wars", search published on the internet, December 2002,http://www.solidarity-us.org/node/712

45. Mark Moffet, Adventures among ants,www.io9.com/5572430.

46. Meicen Sun, Balance of Power Theory In Today's International System, Feb 12,2014,E-International Relations Studeis,http//:www.e-ir.info/2014/02/12/balance-of-power-in-today's-international-systym

47. Michael Chertoff, The Cyber Domain And The Evolution of Smart Power , in: Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S And Global Security, Symposium Three, :Employing Smart Power, March 24,2009,Co-Sonsored by U.S Naval Institute ,The Internet: http://www.asymmetricthreat.net.

48. Michael J.Mazzar, Extremism, Terrorism, And The Future Conflict, Policy Review ,www.policyreview.org/000/mazzar.html

49. Michael Shank, Economic Consequences of War on U.S. Economy: Debt, Taxes and Inflation Increase; Consumption and Investment Decrease, http://www. huffingtonpost.com/michael-shank/economic-consequences.html.

50. Misha Glenny, The Cyber Arms Race Is On, October 23, 2011, www.post-gexzettle. Com/p8/113849/11-109-MTY.

51. Noam Chomsky, A Review of NATO's War Over Kosovo, April-May, 2001,http//www.chomsky.info/articls/20005.htm

52. Patrik Soderberg, Primitive human society 'not driven by war, http:// www .bbc. co.uk/news/science-environment-23340252.

53. René Dumont, Wars in the 20th Century, search published on theInternet, http://assets.pearsonglobalschools.com/asset_mgr/current/201219/HistoryCausesPracticesandEffectsofWarsChapter1.pdf

54. Robert Daniel, Nuclear Weapons and The second World War,2009,http// :www.mit.edu/political science/17-42/nuclear-weapons-and-the-second-world-war

55. Schall S.J,Augustinian political philosophy,http//www.georgetown. edu /schallj/10.htm

56. Shane D.Courtland, Liberalism, Stanford Center for political study, Stanford University, Dec 22,2005,http//:www.stanford.edu/entries/liberlaism

57. Sidney Blumenthal, Clinton's War: What Kosovo Can Teach Us Now, May ,2003, http//www.washington mountly.com/features/2003/0305.blumenthal

58. Thomas Waldman, Politics and War: Clausewitz's Paradoxical Equation,search published on the internet: http://strategicstudiesinstitute. Army .mil/pubs/parameters/articles/2010autumn/waldman.pdf

Third: Documents And Reports

1. Kosovo Operation Allied Force After-action Report, Department of Defense ,31January,2000,United states of America.

2. Secretary General Presents His Speech To General Assembly, Sep 20,1999, http//:www.UN.org/press/en/1999/19990920/sgsm7136.html

3. Security council Resolution 1144, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1244/(1999)

4. Security council Resolution 11441, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber= s/RES/1441/(2002)

5. Security council Resolution 1160, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1160/(1998)

6. Security council Resolution 1190, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1190/(1998)

7. Security council Resolution 1368, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1368/(2001)

8. Security council Resolution 1373, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1373/(2001)

9. Security council Resolution 1441, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1441/(2002)

10. Security council Resolution 1483, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1483/(2003)

11. Security council Resolution 660, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/660/(1990)

12. Security council Resolution 661, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/661/(1990)

13. Security council Resolution 665, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/665/(1990)

14. Security council Resolution 678, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/678/(1990)

15. Security council Resolution 687, www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/687/(1991)

16. The Comprehensive National Cyberspace Security Initiative ,Published by : Executive Office of The President Of the United States,2009,http//:www.whitehose .org/issues/foreign-policy/cybersecurity/national-initiative

17. The military Balance 2011 , Executive Summery , The International Institute for Strategic studies , available at www.iiss/publications.milibalance,2011

18. U.S Violates Chemical Weapons Convention, http//www.wikileaks.org/wiki /us/violates-chemical-weapons-convention

19. U.S. Department of State, Office of Historian, U.S. Entry into World War I,1917, http//www.history.state..gov/milestone/1914-1920/wwi

20. www.responsibiltyproject.org/index.php/about/rtop/core-rtop-documents

Fourth: Periodicals, Magazines and Journals

1. Adam Roberts, NATO's Humanitarian War on Kosovo, Survival, Vol.41,No.3,Auumn 1999.

2. Colin S.Gray, The Definitions and Assumptions of Deterrence :Questions of Theory and Practice, Journal of strategic studies, Vol 13, issue 4,1990, http//:www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080

3. Ellen Hellmas, From Crusader to Exemplar: Bush ,Obama and The Reinvigoration of American's Soft Power, European Journal of American Studies, Vol 6, No 1,spring 2011, http//www.ejas.revues.org/9157

4. Ernest Mandel, Economic Consequences of the War, International Viewpoint, Issue 200, 18 February 1991, http://www.marxists.org/archive/mandel /1991/02/econwar.html.

5. Frank G. Hoffman, Hybrid Vs. Compound War, Armed Forces Journal, U.S, Oct 1,2009,http//:www.armedforcesjouranl.com/hybrid/-vs-compound-war/

6. Frank G.Hoffman, Hybrid Warfare and Challenges, Small Wars Journal, Issue 52, 1st Quarter,2009.http//:www.smallwarsjournal.com/documents/jfqhoffman.pdf

7. G. R. Berridge, Machiavelli: Human Nature, Good Faith and Diplomacy, Review of International Studies, 27, 2001.

8. George Bush's Speech to The General Assembly, Thursday,12September, 2002,http//www.theguardian.com/world/2002/sept/12/Iraq/usa3

9. Gordon N. Bardos, Balkan History, Madeleine's War and NATO's , Journal of The American Society Study, Vol.15, 2001,http//www.surbiastudies.org/ publications/pdf/vol15-bardos.pdf

10. Henry Lewis Stimson, The Decision to Use The Atomic Bomb, Harper'sMagazine,http//:www.colummbia.edu/itc/eacp/japanworks/ps/japan/stimson/harper/pdfs

11. Jared Israel, How Madeleine Albright Ordered The Hague Tribunal To Indict Milosevic, International Committee to Defend Slobodan Milosevic, 30January, 2002,http//www.Icdsm.com/more/lovie.htm

12. Jim Kouri, War on Terrorism: Defining Hybrid Warfare, Canada Free Press, Sept 16,2010,http//:www.canadafreepress.com/index.php/article/27758

13. Jim Peron, Liberalism and Freedom, Mackinac center for public studies, Sept 30,2005,http//www.mackinac.org/7365

14. John H.Herz, Idealist International and The Security Dilemma, world politics,vol2,issue 2,Jan1950, http//:www.Jstor.org/stable/2009187.

15. Joseph E. Stieglitz and Linda Bilmes, The Iraq War Will Cost Us $3 Trillion Dollar and Much More, Washington post Sunday, March 9,2008, http//www .washingtonpost.comwp/dyn/content/articls/2008/3/7/ar2008037002846.html

16. Joseph E. Stiglitz, The Economic Consequences of Mr. Bush Administration, Vanity Fair, December 2007,http//:www.vanityfair.com/news/2007/12/bush200712

17. Joseph Nye, Smart Power: in Search of The Balance Between Hard and Soft Power,DemocracyJournal,Issue2,fall2006,http//:www.deemocracyjournal.org/2/6491php ?page=all

18. Michael Barrnett and Raymond Duvall, Power in International Relation, International organization , No 59 , winter , 2005 .

19. Orlando Lentini, American Liberation ,One Worldism and World System-Analysis, Journal of World-System's Research.Vol6,number 33,Fall/winter2000, http//:www.Jwsr.ucr/edu

20. President Bush Addresses The Nation, The Washington Post, Thursday, Sept20,2001,http//www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/attacked/transcripts/bushaddress-092001.html

21. Robert Jervis, Cooperation Under The Security Dilemma, world politics, vol30,issue 2,Jan1978, http//:www.Jstor.org/journals,Jp.html

22. Samuel P. Huntigton,The Clash of Cvilization?,Foreign affairs,summer 1993,volume 72,no3,http//:www.foreign affairs.com/articles/48950/Samuel-huntington / the-clash-of-civilizationn

قائمة الجداول

قائمة المحتويات



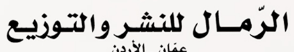






شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس :08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com




9789957637750